

# مَصْنَعَةُ الْفَقِيهَةِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهَ الْأَصْحَابُ الْمُحَقِّقُ

الْشَيْخُ الْإِسْلَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَمِينُ

الْمَدِينَةُ ١٣٢٢ هـ

الجزء الثالث

مُحَقَّقٌ

لِلْمَدِينَةِ الْجَمْعِيَّةِ لِإِحْيَاءِ التَّرَاثِ

وَمِنْ الْقَدَسَةِ

# مَصْنَعُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهُ الرَّصِيدُ الْمُعَقِّنُ

السَّيِّدُ الْغَارِضِيُّ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ

الْمَدِينَةُ الشَّرِيفَةُ ١٣٢٢ هـ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ

بِتَحْقِيقِ

الدُّعَاةِ الْبَعْثِيَّةِ لِأَجْيَاءِ الدَّرَاسِ

« فَمُ الْقُدْسَةِ »



بسمه تعالى

طبع هذا المجلد من كتاب

## « مصباح الفقيه »

لذكرى مؤلاء الأخيار

١- المرحوم المغفور الحاج أبي القاسم علاقه بنديان

٢- المرحوم المغفور الحاج محمد علاقه بنديان

٣- المرحومه المخدرة الحاجة اختر خرائي

راجين من الله عز اسمه أن يتقبل هذا العمل

و يوصل ثوابه لأرواح هؤلاء المرحومين

غفر الله لنا ولهم فآته ولي كريم .



## هوية الكتاب



الكتاب:	مصباح الفقيه / ج ٤
المؤلف:	العلامة آقا رضا الهمداني
التحقيق:	محمد الباقرى - نور علي النوري - محمد الميرزائي
الإشراف:	السيد نور الدين جعفریان
نشر:	المؤسسة مهدي موهود (عج)
التصوير الفني (الزيناكراف):	مكتب الاعلام الاسلامي - قم
الطبعة:	الأولى - ربيع الثاني - ١٤٢٠ هـ
المطبعة:	مكتب الاعلام الاسلامي - قم
الكمية:	٣٠٠٠ نسخة
السعر:	١٠٠٠ تومان

## (الفصل الثاني)

من الفصول الخمسة : (في) تشخيص دم (الحيض) وما يتعلق به من الأحكام الشرعية .

أما دم الحيض فهو : دم معروف معتاد للنساء خلق فيهنّ لحكم كثيرة ، منها : تغذية الولد إذا حملت ، فإذا وضعت ، أزال الله عنه صورة الدم وكسائه صورة اللبن ليتغذى به الطفل مدة رضاعه ، فإذا خلعت من الحمل والرضاع ، بقي الدم لا مصرف له ، فيستقر في مكان ثم يخرج غالباً في كل شهر ستة أيام أو سبعة أو أقل أو أزيد على حسب مزاج المرأة حرارة وبرودة ، وهو معروف عند النساء لا خفاء فيه مفهوماً كالبول والمني - وإن كان ربما تشبه مصاديقه بغيره من الدماء .

وربما يطلق الحيض في العرف والشرع ويراد منه هذا الدم مسامحةً ، وإلا فحيض المرأة في الحقيقة - كما عن تنصيب جماعة من العلماء واللغويين - عبارة عن سيلان دمها لا عن نفس الدم ، وقد شاعت هذه المسامحة في عرف الفقهاء حتى كان الحيض صار لديهم حقيقة في نفس الدم ، ولذا عرفه به جملة منهم .

وكيف كان (ف) دم (الحيض) هو (الدم) المعهود المعروف عند

النساء (الذي) عُلِمَ من بيان الشارع أنَّ (له تعلقاً بانقضاء العدة، و) أنَّ (لقليله حدّاً).

وهاتان الصفتان من الخواصّ المركّبة التي لا توجد إلّا في دم الحيض، وأمّا سائر أوصافه - كالحرارة والسواد والحرقة ونحوها - فهي أوصاف غالبة ربّما يتخلّف عنها ويكون فاقداً لجميعها، كما سيّتضح لك فيما سيأتي.

ثمَّ إنّ الدم المعهود يعرف غالباً بوقته وأوصافه؛ لأنَّ له في أغلب أفراد المتعارفة وقتاً مضبوطاً وأوصافاً معيّنة يمتاز بها عن غيره.

(و) هو (في الأغلب يكون أسود) أي مائلاً إلى السواد؛ لشدة حمّته (غليظاً حارّاً يخرج بحرقة) حاصلة من دفعه وحرارته.

واستفيد كونه متّصفاً بهذه الأوصاف من النصّ والحسّ بشهادة أهله.

ففي صحيحة حفص بن البخري أو حسنه، قال: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام امرأة سألته عن المرأة يستمرّ بها الدم فلا تدري حيض هو أم غيره، قال: فقال لها: «إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ حَارٌّ غَيْيظٌ <sup>(١)</sup> أَسْوَدُ لَهُ دَفْعٌ وَحَرَارَةٌ، وَدَمُ الْإِسْتِحَاضَةِ أَصْفَرُ بَارِدٌ، فَإِذَا كَانَ لِلدَّمِ حَرَارَةٌ وَدَفْعٌ وَسَوَادٌ فَلْتَدْعِ الصَّلَاةَ» قال: فَخَرَجْتُ وَهِيَ تَقُولُ: وَاللَّهِ لَوْ كَانَ امْرَأَةٌ مَا زَادَ عَلَى هَذَا <sup>(٢)</sup>.

وفي صحيحة معاوية بن عمار، قال: «إِنَّ دَمَ الْإِسْتِحَاضَةِ وَالْحَيْضِ

(١) العييط: الطري - لسان العرب ٧: ٢٤٧ «عييط».

(٢) الكافي ٣: ١/٩١، التهذيب ١: ٤٢٩/١٥١، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الحيض، الحديث ٢.

ليس يخرج من مكان واحد، إن دم الاستحاضة بارد ودم الحيض حاراً<sup>(١)</sup>.

وموثقة إسحاق بن جرير<sup>(٢)</sup>، قال: سألت امرأة منا أن أدخلها على أبي عبدالله عليه السلام، فاستأذنت لها فأذن لها فدخلت ومعهها مولاة لها. إلى أن قال - فقالت له: ما تقول في المرأة تحيض فتجوز أيام حيضها؟ قال: «إن كان أيام حيضها دون عشرة أيام استظهرت بيوم واحد ثم هي مستحاضة» قالت: فإن الدم يستمر بها الشهر والشهرين والثلاثة، كيف تصنع بالصلاة؟ قال: «تجلس أيام حيضها ثم تغسل لكل صلاتين» قالت له: إن أيام حيضها تخلف عليها وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلاثة ويتأخر مثل ذلك فما علمها به؟ قال: «دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حار تجد له حرقة، ودم الاستحاضة دم فاسد بارد» قال: فالتفت إلى مولاتها فقالت: أنراه كان امرأة مرة؟<sup>(٣)</sup>

ثم إن توصيف الدم بهذه الصفات في الأخبار وارد مورد الأغلب، وإلا فسيُضح لك أن كثيراً ما يحكم بالحيضية على فاقدها، وبلاستحاضة على المتصف بها.

وحيث أمكن تخلف دم الحيض والاستحاضة عن الأوصاف المذكورة في الروايات ربما لا يحصل الوثوق بكون الموصوف بأوصاف

(١) الكافي ٣: ٢/٩١، التهذيب ١: ٤٣٠/١٥١، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الحيض، الحديث ١.

(٢) في التهذيب: إسحاق بن جرير عن جرير.

(٣) الكافي ٣: ٢/٩٢-٩١، التهذيب ١: ٤٣١/١٥٢، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الحيض، الحديث ٣.



الحيض أو الاستحاضة حيضاً أو استحاضةً أو كون فاقداً لأوصاف الحيض أو الاستحاضة غير الحيض أو الاستحاضة، فيشكل الاعتماد عليها في غير مورد النصوص في تشخيص دم الحيض .

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَدْعَى - كما في المدارك والحدائق والمستند<sup>(١)</sup> - ظهور هذه الروايات في كون هذه الأوصاف أمارَةً ظَنِّيَّةً اعتبرها الشارع طريقاً تعبديةً لمعرفة موضوع الحيض بحيث يدور الحكم بالحيضية منهازها وجوداً وعدمًا إلا في الموارد التي دُلَّ الدليل على خلافه .

قال في المدارك : ويستفاد من هذه الروايات أنَّ هذه الأوصاف خاصَّةٌ مرَّجَّةٌ للحيض . فمتى وجدت حكم بكون الدم حيضاً ، ومتى انتفت انتفى إلا بدليل من خارج ، وإثبات هذا الأصل ينفع في مسائل متعدِّدة من هذا الباب<sup>(٢)</sup> . انتهى .

ولكنَّك خير بما في عموم هذه الدعوى من الإشكال ؛ إذ لا دلالة في شيء من الأخبار أصلاً على أنَّه لا يكون دم آخر بأوصاف الحيض أو الاستحاضة ، ولذا لا يعتنى بأوصاف الدم عند اشتباهه بدم القروح أو العذرة .

ومنطوق الشرطيَّة في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : «إِذَا كَانَ لِلدَّمِ حَرَارَةٌ وَدَفْعٌ وَسَوَادٌ فَلْتَدَعْ الصَّلَاةَ» لا يدلُّ إلا على ثبوت الحيضية بتحقيق الأوصاف في الموضوع الذي فرضه السائل ، وهو ما لو استمرَّ بها الدم ، واختلط حيضها بالاستحاضة ، فمرجع الضمير في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : «فَلْتَدَعْ الصَّلَاةَ» ليس إلا هذه

(١) مدارك الأحكام ١ : ٣١٣ ، الحدائق الناضرة ٣ : ١٥٢ ، مستند الشيعة ٢ : ٣٨٢ .

(٢) مدارك الأحكام ١ : ٣١٣ .

الطهارة/ الحيض وما يتعلق به..... ٩

المرأة المفروضة لا مطلق المرأة التي خرج منها دم موصوف بهذه الأوصاف وإن لم يختلط حيضها بالاستحاضة بل اشبه بدم العذرة أو القروح مثلاً.

ودعوى ظهور سياق الروايات في كونها مسوقة لبيان إعطاء الضابط لمعرفة دم الحيض مطلقاً، مدفوعة.

أولاً: بأن غاية ما يمكن دعواه ليس إلا كونها مسوقة لبيان ما يتميز به دم الحيض عن الاستحاضة عند اختلاط بعضها ببعض.

وثانياً: أن المتأمل في سياق الأخبار لا يكاد يرتاب في عدم كونها مسوقة لبيان ضابطة تعبدية، بل هي إرشاد إلى معرفة أوصاف الدم المعهود، التي يمتاز بها عن دم الاستحاضة، وحيث إن هذه الأوصاف أمانة غالبية لا دائمية يعرف من اعتناء الشارع بها وإرجاعها إليها كونها طريقاً تعبدياً في موردها، وهو ما لو استمر بها الدم واختلط الحيض بالاستحاضة. نعم، لا يبعد دعوى استفادة طريقتيها لتشخيص دم الحيض عن الاستحاضة عند اشتباه أحدهما بالآخر مطلقاً ما لم يدل دليل على خلاف ذلك، فليتأمل.

وهل يخرج دم الحيض من الجانب الأيسر أو الأيمن؟ فيه خلاف سيأتي التعرض له إن شاء الله.

(وقد يشبه) دم الحيض (بدم العذرة) أي البكارة (فيعتبر بالقطنة) ونحوها، ولا يلتفت حيثئذ إلى أوصاف الدم؛ لما أشرنا فيما تقدم من أن الرجوع إلى الأوصاف إنما هو لتعيز الحيض عن الاستحاضة لا عن سائر الدماء.

(فإن خرجت) القطة (مطوقةً، فهو) دم (العذرة) وإن خرجت معمسةً، فهو الحيض؛ لصحيحة خلف بن حمّاد، قال: دخلت على أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام منى، فقلت له: إن رجلاً من مواليك تزوج جاريةً معصراً<sup>(١)</sup> لم تطم، فلما اقتضها<sup>(٢)</sup> سال الدم ممكث سائلاً لا ينقطع نحواً من عشرة أيام وإن القوابل اختلن في ذلك، فقال بعضهن: دم الحيض، وقال بعضهن: دم العذرة، فما ينبغي لها أن تصنع؟ قال عليه السلام: «فلتق الله فإن كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة حتى ترى الطهر، ولتمسك عنها بعلمها، وإن كان من العذرة فلتق الله ولتوضأ وتصل وبأيتها بعلمها إن أحب ذلك» فقلت له: وكيف لهم أن يعلموا ما هو حتى يفعلوا ما ينبغي؟ قال: فالتفت يميناً وشمالاً في القسطاط مخافة أن يسمع كلامه أحد ثم نهّد<sup>(٣)</sup> إليّ فقال: «يا خلف سرّ الله سرّ الله فلا تذيعوه ولا تعلّموا هذا الخلق أصول دين الله بل ارضوا لهم ما رضي الله لهم من ضلال» قال: ثم عقد بيده اليسرى تسعين<sup>(٤)</sup> ثم قال: «تستدخل القطة ثم تدعها

(١) الجارية لمعصر رنة مكرم: التي أول ما أدركت وحاصت أو أشرفت على الحيض

ولم تحض. مجمع البحرين ٣: ٤٠٨ «عصر»

(٢) اقتض الجارية: افرغها وأزال بكاريتها والاقتصاص: بإفناء. بمناه. مجمع البحرين ٤: ٢٢٨ «تقص»

(٣) أي نهض وتقدّم. مجمع البحرين ٣: ١٥٢ «نهّد»

(٤) قال بعض شراح الحديث: أراد أنه لفّ سبائته اليسرى تحت العقد الأسفل من الإبهام اليسرى، فحصل بذلك عقد تسعين بحساب عدد اليد. والمراد أنها تستدخل القطة بهذا الإصبع صوناً للمسيحة عن القدرة كما حبست اليد اليمنى عن ذلك، لتسمير الدم الخارج، فتعمل على ما يقتضيه. هكذا فسره في مجمع البحرين [٣: ١٠٥] حاكياً عن البعض

ملياً ثم تخرجها إخراجاً رقيقاً، فإن كان الدم مطوقاً في القطة فهو من العذرة، وإن كان مستنقعا في القطة فهو من العذرة، وإن كان مستنقعا في القطة فهو من الحيض» قال حلف: فاستحقي<sup>(١)</sup> الفرع فكيت ممّا سكن بكائي قال: «ما أبكاك؟» قلت: جعلت فداك من كان يحسن هذا غيرك، قال: فرفع يده إلى السماء وقال: «إني والله ما أخبرك إلا عن رسول الله ﷺ عن جبرئيل عن الله عز وجل»<sup>(٢)</sup>

وصحيحة زياد بن سوفة، قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل اقتص مرأته أو أمته فرأت دماً كثيراً لا يقطع عنها يوماً كيف تصنع بالصلاة؟ قال: «تمسك الكرسف فإن خرجت القطة مطوقة بالدم فإنه من العذرة تغتسل وتمسك معها قطة وتصلّي، فإن خرج الكرسف منغمساً بالدم فهو من الطمث تقعد عن الصلاة أيام الحيض»<sup>(٣)</sup>.

ثم إن المتأدّر من الصحيحتين وفتاوى الأصحاب ليس إلا إرادة حكم ما إذا تردّد الدم بين كونه دم الحيض أو العذرة على سبيل منع لحلو، فيكون عدم تطوق الدم حينئذ دليلاً على عدم كونه من العذرة، فيتعيّن كونه حيضاً بحكم الفرض.

---

ولكنه اعترض على ذلك بعدم موافقته لحساب اليد المشهور، من أراد تفصيل الاعتراض مع ما يحتمله في تفسير الرواية فليراجع (منهج) واضرّ مرآة العقول ١٣: ٢٣٢-٢٣٣، والوافي ٦: ٤٤٧-٤٤٨.

(١) في الكافي فاستحقي، بالحاء المهملة بمعنى التشمول والإحاطة، وبالهاء المعجمة بمعنى المشاطة تنظر: الوافي ٦-٤٤٨.

(٢) الكافي ٣: ٩٢-٩٤/١، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الحيض، الحديث ١.

(٣) الكافي ٢: ٩٤/٢، الوسائل، الباب ٢ من أبواب الحيض، الحديث ٢.

وأما لو لم يحصر الاحتمال فيهما بأن احتمال كونه من القرحة أو الاستحاضة ، فيشكل الحكم بالحيصية بمجرد خروج القطعة معمسة بالنظر إلى إطلاق الصحيحين وفتاوى الأصحاب ، إلا أن يقتضيه دليل آخر من قاعدة الإمكان ونحوها ؛ لأنه لا يفهم منهما - بعد فرض انحصار الاحتمالين في موردتهما - كون الانغماس أمانة تعبدية لثبوت الحيصية ؛ لجواز أن يكون طريق العلم بحيصية الدم نفي الاحتمال الآخر لا الانغماس . ولذا توقف المصنف في طاهر المتن والنافع وصريح المعتبر<sup>(١)</sup> وكذا العلامة في ظاهر لقواعد<sup>(٢)</sup> في المسألة ، ولم يحكم بالحيصية .

والاعتراض عليهما بمنافاته لطاهر النصوص والفتاوى قد عرفت دفعه بعدم دلالتها على كون الانغماس أمانة تعبدية لثبوت الحيصية وأما الاعتراض عليهما بأن مروضهما ما إذا انحصر الاحتمال في الأمرين ، فلا وجه للتوقف في ثبوت أحدهما بعد الجزم بنفي الآخر ، فيدفعه أن ثبوت أحد الأمرين المعلوم ثبوت أحدهما بعد العلم بنفي الآخر من البديهيات الأولية التي لا تحتفي على أحد فصلاً عن مثل المحقق والعلامة ، فعدم حزمهما بثبوت الحيصية دليل على أن توقفهما بما هو فيما إذا احتمال كونه دماً آخر سوى العذرة والحيض .

وأما ما نقل عن المصنف في المعتبر من دعوى الإجماع على أن ما تراه المرأة من الثلاثة إلى العشرة يحكم بكونه حيضاً ما لم يعلم أنه لقرح أو عذرة وإن لم يكن بصفات الحيض ، فلا يباقي توقفه في المقدم ، لأن

(١) أنظر: المختصر النافع : ٩ ، والمعتبر : ١٩٨ .

(٢) أنظر: قواعد الأحكام : ١ : ١٤ .



مقتضى الجرم بكونه حيضاً بمجرد الانغماس : الحكم بحيضيتها في ليوم الأول والثاني وإن لم يعلم بأنه يستمر إلى ثلاثة أيام .

والحاصل : أنَّ المقصود في المقام ليس إلا التثبيد على أنه لا يعهم من الصّ والإجماع كون انغماس الدم من حيث هو دليلاً على كونه حيضاً ، بل هو دليل على عدم كونه من العذرة ، فيكون حاله عند الانغماس كحال الدم الذي تراه ولم تحتمل كونه من العذرة ، وستعرف في بعض المروج الآتية أنَّ المصنّف رحمته لا يقول بحيضية الدم بمجرد رؤيته واحتمال كونه حيضاً .

ثمَّ إنّ مقتضى إطلاق الصحيحتين بقرية ترك التفصيل ، وجوب الاختبار عليها مطلقاً ، سواء علمت أولاً بأنه من العذرة ثمَّ شكّت - لكثرة أو استمراره أو نحوهما - في أنَّ ذلك هل هو دم العذرة أو أنه انقطع دم العذرة وحدث الحيض أو لم ينقطع ولكنه حدث الحيض ومرتج ، و شكّت اتدء في أنه من الحيض أو من العذرة ولا مسرح لأصالة عدم حدوث دم الحيض أو بقاء دم العذرة أو أصالة البراءة عن التكليف بعد ظهور الصّ في وجوب الاختبار عليها عند الاشتاء مطلقاً من دون تفصيل .

نعم ، لو لم تعلم بالاقتصاص ولكنها احتملته فشكّت في كون الدم منه أو من الحيض ، لم يجب عليها الفحص ؛ لعدم الدليل عليه ، لاختصاص الصحيحتين بصورة العلم ، فالأصل براءة ذمتها عن التكليف ، بل الأصل سلامتها وعدم حدوث الاقتصاص المقتضي لوجوب الفحص ، فتعمل في حكم الدم على القواعد الشرعية المقررة لها ، وبكثها لو

احتبرب وحرحت القطنة مطوقة، بنت على أنه من دم العذرة لا الحيض؛  
لدلالة الصحيحتين على أن خروجها مطوقة ينفي احتمال الحيضية مطلقاً  
ولو في غير مورد السؤال.

نعم، يجوز عقلاً أن يكون خروجها مطوقة أمانة طنية معتبرة في  
خصوص المورد، إلا أن ظاهر الروايتين اعتبارها في مقام التمييز مطلقاً؛ إذ  
لا يفهم عرفاً لخصوص المورد خصوصية في طريقتيها ولا في اعتبارها  
شرعاً، بل المتبادر منهما ليس إلا كون خروج القطة مطوقة مانزاً بين دم  
الحيض والعذرة مطلقاً، بل ربما يقال بحصول التمييز بذلك بين دم العذرة  
والاستحاضة أيضاً، فيرجع إليه عند الاشتباه.

وفيه نظر؛ لأنه إنما يتم لو ثبت أن دم الاستحاضة كالحيض لا يكون  
إلا منعساً بالقطة، وإلا فخروجها مطوقة لا يعني احتمال كونه استحاضة.  
نعم، خروجها منعسة دليل على عدم كونه من العذرة، فلاختبار  
إنما يجدي في صورة انحصار الاحتمالين وخروجها منعسة، وأما فيما  
عدا هذا المرض فيحكم بأنه استحاضة لو قلنا بأنها الأصل في كل دم ليس  
بحيض، ولأ فالمرجح استصحاب حالتها قبل رؤية هذا الدم من الطهارة  
أو الحدث.

وهل يجب عليها الاحتبار لو حاضت أولاً ثم اقتضت فشكت في  
كون الدم من الحيض، أم ترجع إلى أصالة بقاء الحيض وبراءة  
ذمتها عن التكليف؟ وجهان. من خروجها من مورد النص، فيرجع فيه  
إلى القواعد، ومن أن خصوصية المورد لا توجب تخصيص الحكم،  
فكما يفهم من الصحيحتين حصول التمييز بهذه العلامة في جميع موارد

الاشتبه . كذلك يفهم مهما وحب الرجوع إليها في جميع تلك الموارد نعم ، لو كان الشك في أصل الاقتضا ، يشكل استعادة وجوب الفحص فيه من الروايتين حيث إن اعتبار أصالة العدم بالنسبة إليه من الأمور المغروسة في الأذهان على وجه لا يلتفت الذهن عند احتمال إلى كون الدم ممّا يشك في حكمه .

والإنصاف أنّه لا ينبغي ترك الاحتياط بالفحص في جميع موارد الشبهة ، بل لا يبعد القول بوجوبه مطلقاً في جميع مواقع الاشتباه ؛ نصراً إلى ما في صحيحة حلف<sup>(١)</sup> من التهديد على مخالفة الواقع ؛ فإن ظاهره عدم كون الجهل عذراً في موارد الاشتباه ، ومقتضاه ؛ عدم جوار الرجوع إلى الأصول من أول الأمر ووجوب الفحص عليها مهما أمكن .

نعم ، في كل مورد تعدّر عليها الفحص ، لكثرة الدم أو نحوها من الأعذار ، تعمل بالأصول من استصحاب الحدث أو الطهارة ؛ لأنّ لجهل حيثئذ عذر عقلي ، كما في الشبهات الحكمية ، فيرجع فيها إلى انقواع الشرعية المقررة للجاهل ، والله العالم .

ولو تركت الفحص في الموارد التي وجب عليها الاختبار وصنّت ثمّ انكشفت مطابقتها لما هو تكليفها ، لم تجب إعادتها على الأظهر ؛ لأنّه إنّما وجب عليها الاختبار مقدّمة لترتيب آثار دم العذرة عليه على تقدير كونه منها ، وآثار دم الحيض على تقدير كونه حيضاً ، ولا دليل على مدحنيّة الاحتسار في قوام تلك الآثار حتى تفسد بالإحلال به ، بل لأدلة

(١) أنظر الكافي ٢ ٩٢- ١/٩٤ ، والوسائل ، الباب ٢ من أبواب الحيض ، الحديث ١

قاصية بعدمها .

نعم ، لو التفتت في أول الصلاة إلى وجوب الفحص واحتملت حرمة الصلاة عليها ذاتاً ، أعادتها حيث لا يتأتى منها في مثل العرص قصد القرية المعترة في صحة العبادة وأما لو لم تحتمل إلا حرمتها تشريعاً فأتت بها بقصد الاحتياط ، صحت صلاتها إن لم نعثر الجزم في البتة ، ولا بطلت على ما هو المشهور من اعتبار الجزم بالبتة مع الإمكان ، ولكنه لا يحلو عن تأمل ، كما عرفت تحقيقه في نية الوضوء .

والحاصل : أن الصحة تدور مدار الشرائط المعترة في ماهية الصلاة من قصد القرية والحرم في النية ونحوهما ، وليس للاختبار من حيث هو وجوداً وعدماً مدحلية في ماهية عباداتها ، والله العالم واعلم أنه ليس لإدخال القطعة كيفية مخصوصة عدا ما نصّ عليها في صحيحة خلف ، المتقدمة .

وما عن الشهيد في الروض من أنها تستلقي على ظهرها وترفع برجليها ثم تستدخل القطعة<sup>(١)</sup> ، فلا دليل عليه وإن استند فيه إلى روايات أهل البيت ، إلا أن جماعة ممن تأخر عنه نبهوا على أن ذلك صدر منه غفلة ، فإن الأمر بالاستلقاء إنما هو في الرواية الآتية في اشتباه الحيض بالقرحة ، الأمرة باستدخال الإصبع بعد الاستلقاء ، لا في أحبار الدب ، والله العالم .

(١) تقدمت في ص ١٠

(٢) روض الحائ . ٦٠ ، وحكا عن الشهيد في المسالك ١ ٥٦ العامل في مدارك الأحكام ١ : ٢٦٥

(وكل ما تراه الصبيّة من الدم قبل بلوغها تسعاً كاملاً من حيث الولادة، أي إكمالها تسعاً بالسنة القمرية - بأن ينتهي كلّ دور من حين الولادة إلى حلول هذا الحيض من مثل شهرها من السنة الآتية على الأطهر - فليس بحيض إجماعاً، كما عن جماعة<sup>(١)</sup> دعواه

ويدل عليه - مضافاً إلى الإجماع - صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، قال قال أبو عبد الله عليه السلام: «ثلاث يتزوّج على كلّ حال - وعَدّ منها - التي لم تحض ومثلها لا تحيض» قال - قلت - وما حدّه؟ قال - «إذا أتى لها أقل من تسع سنين»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية أخرى له عنه عليه السلام قال: «إذا كمل لها تسع سنين أمكن حيضها»<sup>(٣)</sup>.

وهنا إشكال مشهور، وهو - أنهم صرحوا في المقدم من غير خلاف بأن ما تراه الصبيّة قبل إكمال التسع فليس بحيض وإن كان بصدته، وهذا ينافي عدّ الحيض من علائم البلوغ، كما هو المشهور؛ لأنّ العلم بكونه حيضاً موقوف على إحراز شرطه وهو البلوغ الذي يحصل بالتسع على المشهور، فكيف يمكن معرفة البلوغ بالحيض؟!

وحلّه أن للحيض أوصافاً وأمارات طيّبة يندر التخلف عنها، وربما يحصل منها الوثوق بأنّه هو الدم المعهود، فيشتبه به لارمه وهو البلوغ،

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ١٨٦، وانظر المعتمد ١ - ١٩٩، وريص المسائل ١: ٣٥، والحدائق الناضرة ٣ - ١٦٩، ومستند الشيعة ٢: ٥٣.

(٢) الكافي ٦ - ٤/٨٥، الوسائل، الباب ٢ من أبواب العدة، الحديث ٤.

(٣) أنظر: التهذيب ٧ - ١٨٨١/٤٦٩، الوسائل، الباب ٣ من أبواب العدة، الحديث ٥.



ومن المعلوم أنه إنما يعقل الاعتماد على الأمارات وإن كانت معتبرة شرعاً - كالبيّنة وخبر الثقة وغيرهما - ما لم يعلم مخالفتها للواقع ، فالعلم بعدم البلوغ كالعلم بمسبوقية الدم بحيضة غير متخلّلة بزمان أقلّ الطهر يوجب العلم بتخلف الأمارات عن الواقع ، فلا يجوز الاعتناء بها حيثنّذ ، وهذا بخلاف صورة الشك ؛ فإنه يعمل بمؤدّآها من الحكم بالحيضية ، فيثبت بها البلوغ الذي هو من لوازمها .

وأما الكلام في طريقة هذه الأمارات واعتبارها شرعاً فله مقام آخر لا مدخلية له في حل الإشكال .

هذا ، مع أن المناقشة في اعتبارها شرعاً إنما تتمشئ فيما إذا لم يحصل الاطمئنان بعدم التخلف عن الواقع ، وآلاً فلو حصل الاطمئنان وجزم النفس بعدم التخلف ، فلا وجه للمناقشة في الاعتماد عليها .  
(وكذا) أي كالدّم الخارج قبل التسع في عدم الحيضية (قبل فيما يخرج من الجانب الأيمن) كما عن الصدوق والشيخ وأتباعه<sup>(١)</sup> ، بل بسبب إلى المشهور اشتراط خروجه من الجانب الأيسر عند اشتباهه بدم القرحة<sup>(٢)</sup> .

وعن ابن الجنيد رحمته الله أنه قال : دم الحيض أسود عبيط تعلوه حمرة ، يخرج من الجانب الأيمن ، وتحسّ المرأة بخروجه ، ودم الاستحاضة بارد

(١) حكاه عنهم العاملي في مشارك الأحكام ١ - ٣١٦ - ٣١٧ ، وانظر الفقيه ١ - ٥٤ ، والنهاية ٢٤ ، والمبسوط ١ - ٤٣ ، والمهذب ١ : ٢٥ ، والوسيلة ٥٧

(٢) أنظر جامع المقاصد ١ - ٢٨٢ ، ومفتاح الكرامة ١ - ٢٣٨ ، وجواهر الكلام ٣ - ١٤٤ ، وكتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ١٨٧

رقيق يخرج من الجانب الأيسر<sup>(١)</sup>.

وعن الشهيد عليه السلام في البيان<sup>(٢)</sup> موافقة الشيخ وأتباعه، وفي الذكرى والدروس<sup>(٣)</sup> كان الجنيد في دم الحيض.

ومنشؤ هذا الاختلاف اختلاف متن الرواية التي هي مستند الحكم، فإنه روى شيخنا الجليل محمد بن يعقوب - عليه السلام - في الكافي عن محمد بن يحيى رفعه عن أبان، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام فتاة منا به قرحة في جوفها والدم سائل لا تدري من دم الحيض أم من دم القرحة، فقال عليه السلام: «مُرّها فلتستلق على ظهرها ثم ترفع رجلها ثم تدخل إصبعها الوسطى، فإن خرج الدم من الجانب الأيمن فهو من الحيض، وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من القرحة»<sup>(٤)</sup>.

وعن الشيخ في التهذيب أنه نقل الرواية بعينها، وساق الحديث إلى أن قال: «إن خرج من الجانب الأيسر فهو من الحيض، وإن خرج من الجانب الأيمن فهو من القرحة»<sup>(٥)</sup>.

قال في المدارك: قيل: ويمكن ترجيح رواية التهذيب بأن الشيخ أهراف بوجوه الحديث وأضبط خصوصاً مع فتواه بمضمونها في النهاية

(١) حكاة عنه المحقق في المعتمد ١/ ١٩٩، والعلامة الحلي في مختلف الشيعة ١/ ١٩٥، المسألة ١٤١.

(٢ و ٣) حكاة عنه العامل في مدارك الأحكام ١/ ٣١٧، وانظر: البيان، ١٦، والذكرى ١/ ٢٢٩، والدروس ١: ٩٧.

(٤) الكافي ٣/ ٢٩٤، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب الحيض، الحديث ١.

(٥) حكاة عنه العامل في مدارك الأحكام ١/ ٣١٧، وانظر التهذيب ١/ ٢٨٥، ١١٨٥، والوسائل، الباب ١٦ من أبواب الحيض، الحديث ٢.

والمبسوط ، وفيهما نظر يَسَّ يعرفه مَنْ يقف على أحوال الشيخ وروحه فتواه .

نعم ، يمكن ترجيحها بإفتاء الصدوق عليه السلام في كتابه بمضمونها ، مع أنَّ عادته فيه نقل متون الأخبار

ويمكن ترجيح رواية الكليني عليه السلام بتقدمه وحسن صطه كما يعلم من كتبه الذي لا يوجد مثله ، وبأنَّ الشهيد عليه السلام ذكر في الذكرى أنَّه وجد الرواية في كثير من نسخ التهذيب كما في الكافي ، وظاهر كلام ابن طاووس عليه السلام أنَّ نسخ التهذيب ، القديمة كلها موافقة له أيضاً .

وكيف كان فالأجود إطراح هذه الرواية ، كما ذكره المصنّف عليه السلام في المعتمد ؛ لضعفها وإرسالها واصطراطها ومخالفتها للاعتبار ؛ لأنَّ القرحة يحتمل كونها في كلِّ من الجانبين . والأولى الرجوع إلى حكم الأصل واعتبار الأوصاف .

بقي هنا شيء ، وهو أنَّ الرواية - مع تسليم العمل بها - إنما تدلُّ على الرجوع إلى الجانب مع اشتباه الدم بالقرحة ، وظاهر كلام المصنّف عليه السلام هنا وصريح غيره يقتضي اعتبار الجانب مطلقاً .

وهو غير بعيد ؛ فإنَّ الجانب إن كان له مدخل في حقيقة الحيض ، وجب طَراده ، وإلا فلا<sup>(١)</sup> . انتهى كلامه رُفع مقامه .

أقول : أمّا ضعف سند الرواية وإرسالها فلا يوهنها بعد إسجاده لعمل الأصحاب قديماً وحديثاً بحيث لا يكاد يوجد مَنْ يطرحها ويرفع

(١) مدرك الاحكام ١ : ٣٦٨ ، وانظر النهاية ٢٤ ، والمبسوط ١ : ١٣ ، والفقيه ١ : ٥٤

ولذكرى ١ : ٢٢٩ و ٢٣٠ ، والمعتبر ١ : ١٩٩

ليد عنها بالمرّة

وأما اضطراب متها فلا يوجب إلّا إجمالها من حيث تعيين الحائب  
وأما دلالتها على عدم كون الأوصاف مرجعاً في مثل العرض فلا، بل وكذا  
يهمم منها عدم كون قاعدة الإمكان - التي سيأتي التكلّم فيها - بعد تسليم  
عمومها مرجعاً في المقام، بل المتعيّن فيه بمقتضى القواعد - على تقدير  
تسليم الإجمال - إنّما هو الرجوع إلى استصحاب الحالة السابقة الموافقة  
لأحد الاحتمالين.

وأما ما قيل في توهين الرواية بمخالفتها للاعتبار؛ لجوار كون  
القرحة في كلّ من الجاسين ممّا لا يسفي الالتفات إليه؛ إذ من الجائز أن  
يكون حصول القرحة التي يسيل منها دم يشبه بدم الحيض في أحد  
الجاسين ممّا يندر أو يمتنع عادة؛ لما فيه من الموانع التي لا نعلمها، أو  
يكون للاستلقاء بالكيفيّة الخاصّة مدخلية في استقرار دم القرحة في مقرّ  
حاصر وخروجه من مجرى معيّن، وأما دم الحيض فلقوّته وتدافعه  
لا يخرج إلّا من مخرجه الطبيعي.

وكيف كن فلا يلتفت إلى مثل هذه الاعتبارات في الأحكام الشرعيّة  
التعبديّة

ثم إنّ مقتضى ما نقله عن الشهيد واس طائوس رحمهما الله إنّما هو وقوع  
التشويش والاضطراب في نسخة التهذيب، فهي نفسها - مع قطع النظر  
عن المرحّحات الخارجيّة - لا تصلح لمكافئة الكافي

ولكنّ الإبصار أنّ المتأمل في القرائن الخارجيّة لا يكاد يرتب في  
صحّة النسخ الموافقة للمشهور، وكون النسخ القديمة الموافقة للكافي من

تحريفات السَّخاخ، ولعلَّ منشأها عرضها على الكافي ومقابلتها معه .  
 منها<sup>(١)</sup> : فتوى الشيخ في النهاية والمبسوط بمضمونه ؛ فإنَّ من  
 المستبعد جداً أن تكون فتواه في الكتابين مخالفة لما رواه في التهذيب ،  
 مع أنَّ الظاهر انحصار مدركها فيه .

ومنها : ما نقل عن بعض المحققين أنَّه قال . اتفقت نسخ التهذيب  
 على المشهور<sup>(٢)</sup> ؛ فإنَّ اتفاقها في الأعصار المتأخرة يؤيد كون ما رواه  
 لشهيد من النسخ القديمة مصحَّحة ، كما يؤيد عدم تعرُّض المحسِّنين  
 - على ما قيل<sup>(٣)</sup> - لبيان كون المورد من مواقع الاشتباه ، مع أنَّ عاداتهم  
 التعرُّض لبيان مثل ذلك .

ومنها : فتوى المشهور قديماً وحديثاً على ما يوافقه ، فإنَّ ما في  
 التهذيب - على تقدير كونه اشتباهاً من الشيخ أو من غيره - إمَّا يعقل أن  
 يؤثر في فتوى مَنْ تأخَّر عن الشيخ لا مَنْ تقدَّم عليه ، ولذا قيل<sup>(٤)</sup> : إنَّ  
 رواية الشيخ أثبت ؛ لموافقتها لما ذكره المفيد والصدوق في المقنع والفقيه  
 - الذي ضمن صحَّة ما فيه وكونه مستخرجاً من الكتب المشهورة -  
 ولرسالة علي بن بابويه ، التي قيل<sup>(٥)</sup> في حقِّها . إنَّها كانت مرجع جميع مَنْ  
 تأخَّر عنه عند إعواز النص ، لكونها من متون الأخيار ، وكذا نهاية الشيخ  
 على ما قيل<sup>(٦)</sup> ، وعن الفقه الرضوي أيضاً ما يوافقها<sup>(٧)</sup>

(١) أي : من القرائن .

(٢) كما في جواهر الكلام ٣ : ١٤٦ .

(٣) كما في جواهر الكلام ٣ : ١٤٥ .

(٤-٦) أنظر كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ١٨٧ .

(٧) أنظر كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ١٨٧ ، والفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام ١٩٣ .



وكيف كان فلا شبهة في أنه يستكشف من فتوى الصدوق ونظرائه ثبوت رواية موافقة لما عليه المشهور في الأصول المعتمدة التي يعتمد عليها مثل الصدوق ؛ لأنه يتمتع عادةً أن يصدر مثل هذه الفتوى من مثلهم عن حدس واجتهاد من دون أن يصل إليهم رواية معتبرة ، فإن كانت هذه الرواية ما رواه الشيخ في التهذيب - كما هو المظنون لو لم نقل بكونه المقطوع به - فهو ، وإلا فنقول . هذه الرواية - التي استكشفناها إجمالاً من فتوى مثل هؤلاء الأعلام - لا يعارضها ما في الكافي ؛ لشذوذه واعراض الأصحاب عنه .

فظهر لك أنه لا حاجة لنا إلى إثبات أرجحية ما في التهذيب بخصوصه مما في الكافي حتى يتوهم أن الأشياء المذكورة إنما تفيد الظن بعدم وقوع الاشتباه من الشيخ في نقله ، وأنه أوثق من الكليني في خصوص المقام ، ولا دليل على اعتبار مثل هذا الظن حيث إن المقام ليس من قبيل تعارض الخبرين حتى يترجح أحدهما بالشهرة أو بالأوثقية أو غيرها من المرجحات ؛ إذ الطاهر بل المقطوع به كونهما رواية واحدة وقد وقع الاختلاف في نقلها ، ولا دليل على اعتبار المرجحات في مثل الفرض .

هذا ، مع أن التوهم فاسد من أصله ؛ لاستقرار سيرة العلماء بالاعتناء بمثل هذه المرجحات في تعيين ألفاظ الرواية ، فيمكن الاستدلال عليه أولاً : ساء العقلاء على الاعتناء بمثل هذه الترجمات لدى الحاجة ، كما في ترجيح أقوال اللغويين بعضها على بعض .

وثانياً : باستفادته مما ورد في الأخبار المتعارضة إما بتقبيح المنط ؛

للقطع بأن الأمر بالأخذ بقول من كان أوثق وأصدق من الراوي ليس إلا لكون احتمال صدوره من الإمام أقوى ، أو بدعوى عدم قصور ما ورد في الأخبر المتعارضة عن شمول مثل الفرض ؛ إذ المصاط ليس صدور أخبار متعارضة عنهم عليهم السلام ، وألا فلا معنى للأخذ بقول الأصدق والأوثق ، بل المناط بلوع روايتين مختلفتين إلينا ، وهذا كما يصدق فيما لو نسبهما لراوياد إلى الإمام عليه السلام بحيث تتعدّد الرواية اصطلاحاً ، كذلك يصدق في مثل الفرض ؛ لصدق قولنا روي عن الكليني بإسناده إلى الإمام عليه السلام كذا ، وروياً عن الشيخ كذا ، فقد بلغنا عن الإمام عليه السلام في الفرض روايتان مختلفتان وإن اتحدتا اصطلاحاً ببعض الاعتبارات .

إن قلت : فمقتضى ما ذكرت الحكم بالتحجير على تقدير تكافؤ الاحتمالين لا التسايط ، كما هو المختار في تعارض الخبرين ، وهذا ينافي ما تقدّم من أنّ المتعين - على تقدير تكافؤ الاحتمالين - الرجوع إلى الأصل الموافق لأحدهما

قلت : الطاهر اختصاص الحكم بالتحجير في الخبرين لمتعارضين بما إذا لم يعلم بكذب أحدهما واحتمل صدورهما معاً من الشارع ؛ لأن حكمته - على ما يستفاد من جملة من الأخبار - التسليم والانقياد لأمر الشارع ، وعدم رفع اليد عنه مهما أمكن ، وهذا إنما يتصور فيما إذا أحرز أمر الشارع بكلّ منهما إما بالسمع أو بالتواتر أو بإخبار الثقات [الدين] <sup>(١)</sup> لا يعتنى باحتمال كذبهم .

(١) بدل ما بين القوسين في ص ٦ ، ٨ ، والطبعة الحجرية التي والصحيح ما أنشأه

توضيح المقام - أن الملحوظ أولاً وبالثبات في الأخبار الواردة في علاج المتعارضين - على ما يشهد به التأمل فيها - إنما هو ترجيح أحد الخبرين على الآخر من حيث طريقيته لإثبات الحكم الشرعي الواقعي، وبعد أن فرض السائل تساويهما من جميع الجهات من حيث طريقيتهما لإثبات متعلقهما أمر الإمام عليه السلام بالأخذ بأحدهما مخيراً تسليم الأمر للشارع، ومرجحاً في الحقيقة إلى أن الطريقتين لما تكافئا من حيث طريقيتهما للواقع تساقطا عن الاعتبار من هذه الجهة، ولكنهما بعد باقيا على طريقيتهما من حيث كشمهما عن صدور الأمر من الشارع؛ إذ لا معارضة بينهما من هذه الجهة؛ لإمكان صدورهما معاً وعدم كون أحدهما أو كليهما لبيان الحكم الواقعي النص الأمري، فيكون التكليف - بعد إحرار صدور الحظيين المتساويين من الشارع بالعلم أو بطريق معتبر - الأخذ بأحدهما مخيراً من حيث وجوب التسليم والالتقياد، لا من حيث كشمه عن الحكم الواقعي، فإن لامثال الأوامر الصادرة من النبي صلى الله عليه وآله وأوصيائه - صلوات الله عليهم - جهتين من الوجوب، كما لا يخفى.

والحاصل - أن الحكم بالتخير إنما هو فيما أمكن صدور روايتين من الشارع، وأما الرجوع إلى المرجحات السدية فمورده أعم من ذلك، فإنه يعلم ما لو علم كذب أحدهما كما فيما نحن فيه، فليتأمل ثم لا يخفى عليك أنه ساء على حرمة عبادة الحائض ذاتاً لا يمكن الاحتياط عند اشتباه دم الحيض بدم القرحة أو غيرها؛ للدوران الأمر بين المحذورين.

فما في الجواهر - بعد ترجيح رواية التهذيب - من أن سبيل

الاحتياط غير خفي<sup>(١)</sup>، على إطلاقه محل نظر.

بقي الكلام فيما ذكره في المدارك من تأييد ظاهر عبدة المصنف وصريح غيره من اعتبار الجانب مطلقاً بأن الجانب إن كان له مدخل في حقيقة الحيض، يجب أطراؤه<sup>(٢)</sup>.

وليه: أنه يمكن أن يكون منشؤ اعتباره الغلبة، فهي أمانة طيبة قد اعتبرها الشارع في مورد خاص، كسائر الأمانات المعتبرة في باب الحيض، كأوصاف الدم، وكونه في أيام العادة، وحروج القطنة غير مطوّقة، ونحوها، فلا يجوز التحطّي عن المورد المخصوص إلا بعد القطع بعدم مدخلية خصوصيته في طريقيتها ولا في اعتبارها شرعاً.

اللهم إلا أن يدعى أن احتمال مدخلية القرحة في خروج الدم من الأيسر ليس احتمالاً عقلياً؛

وأما احتمال كونه أمانة شرعية اعتبرها الشارع لأجل الغلبة كسائر الأمانات المعتبرة في باب الحيض فهو احتمال قوي ولكن الرواية بظواهرها تدل على أن ما يخرج من الأيمن ليس بحيض حقيقة، وما يخرج من الأيسر لا يكون من القرحة، ومقتضى حمل الرواية على ظواهرها هو الالتزام بكون كل من الوصفين معرفاً حقيقياً لكل من الدمين؛ لأن ظاهر الشرطية كونها لرومية لا غالية أو اتفاقية. وكون سائر الأمانات أوصافاً غالية لا يصلح قرينة لرفع اليد عن ظاهر هذه الرواية.

ولكن الإنصاف أنه يشكل رفع اليد بمثل هذا الطاهر عن الإطلاقات

(١) جواهر الكلام ٣: ١٤٦

(٢) مدارك الأحكام ١: ٣١٨.

والعمومات المقتضية للحكم بالحيضية عند اجتماع شرائطها، ككونه في أيام العادة، وبحوه؛ لقوة الطن - لو لم تدع القطع - بكون الوصفين أمانة شرعية تعبدية منشأ اعتبارها الغلبة، لا من الأوصاف التي لا تتحلف، والله العالم.

ولو شككت في وجود القرحة واحتملت كون الدم منها على تقدير وجودها، لا يجب عليها الفحص والاختبار، لأصالة السلامة، وعدم وجوب الفحص.

ولو اختبرت وعلمت بحروح الدم من الأيمن ولم نقل باعتبار الجانب مطلقاً - كما هو الأطهر - فهل يسي على أنه من القرحة؟ وجهان: من اختصاص النص بصورة العلم بوجودها، ومن أن خصوصية المورد لا توجب قصر الحكم، كما عرفت في المشتبه بدم العذرة، لا يحلو أولهما عن وجه؛ لأن دعوى القطع بعدم مدخلية الخصوصية في المقام مشكلة جداً؛ لأن كون القرحة الموجودة في الجوف على وجه يدرك وجودها وشأنيتها لأن يسيل منها دم مشتبه بالحيض يورث قوة لظن بكون الدم الخارج من الأيمن منها، وهذا بخلاف ما لو كانت الشبهة في أصل وجودها؛ فإنه يبعد كون الدم المشتبه بالحيض من قرحة غير معلومة التحقق، فيشكل استفادة اعتبار الجانب في هذه الصورة من الدليل الدال على اعتباره في الفرض الأول، والله العالم.

ثم إنه نقل عن كاشف العطاء إلحاق الجرح بالقرح معللاً بعدم التمييز



بيهما في الباطن ، وبأتهما في المعنى واحد<sup>(١)</sup> .

وفيه نظر ظاهر .

(وأقل الحيض ثلاثة أيام) فما نقص منها ليس بحيض ؛ لما  
سيتضح لك من أن سيلان الدم في ثلاثة أيام في الجملة من مقومات ماهية  
الحيض نصاً واجتماعاً ، فلا بعقل تحققها في ضمن الأقل من الثلاثة  
وما في خبر إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام في المرأة الحبلن  
التي ترى الدم اليوم و<sup>(٢)</sup> اليومين ، قال عليه السلام : «إن كان الدم عبيطاً فلا تصلي  
دينك اليومين ، وإن كان صمراً فلتغتسل عند كل صلاتين»<sup>(٣)</sup> مطروح أو  
مأول ، كما سيتضح لك في محله ، وعلى تقدير كونه حجة فهو  
مخصوص بمورده .

(وأكثره عشرة) أيام ، فلو رأت الدم بعدها ، فليس من الحيض .  
وما في صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «أكثر  
ما يكون من الحيض ثمان ، وأدنى ما يكون منه ثلاثة»<sup>(٤)</sup> لأجل محالته  
للإجماع والأخبار المستفيضة بل المتواترة يجب ردّ علمه إلى أهله  
ولا بعد أن يكون المراد منه بيان الأكثر منه بمقتضى عادة النساء في  
الغالب لا التحديد الشرعي .

(وكذا) أي ومثل أكثر الحيض (أقل الطهر) في كونه عشرة أيام ،

(١) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة . ١٨٨ ، وانظر كشف العطاء ١٢٩

(٢) في «ص ٦ ، ٨» والاستبصار : «أو» بدل «و»

(٣) لتهذيب ١ ٣٨٧ / ١١٩٢ ، الاستبصار ١ : ٤٨٣ / ١٤١ ، الوسائل ، الباب ٣٠ من أبواب  
الحيض ، الحديث ٦

(٤) لتهذيب ١ ١٥٧ / ٤٥٠ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب الحيض ، الحديث ١٤

فلا يكون الطهر أقل من عشرة أيام بلا خلل بل ولا إشكال في شيء منها إجمالاً، كما يدل عليها المعثرة المستفيضة التي سيأتي التعرض لقل جملتها منها إن شاء الله .

ولا حد لأكثر الطهر قطعاً؛ ضرورة دوران الحيضة مدر رؤية لدم، وهي أمر غير قابل لأن يكون له حد شرعي .

وما حكى عن أبي الصلاح من تحديد أكثره بثلاثة أشهر<sup>١</sup>، فلعلة أراد بيان عدم تجاوزه عنها في الأفراد الغالبة لا التحديد الشرعي، وإلا فهو بظاھر ظاهر المساد؛ إذ لا يمكن الالتزام بالحيضة ما لم تردماً.

وكيف كان فلا شبهة في شيء من الأحكام المذكورة (و) إنما الإشكال في أنه (هل يشترط التوالي في الثلاثة) أيام التي أشرنا إلى توقف الحيضة على رؤية الدم فيها، فلو رأت الدم يوماً أو يومين ثم انقطع فرأت في الخامس والسادس مثلاً، فليس بحيض كما عن المشهور<sup>٢</sup> (أم) لا يشترط بل (يكفي كونها من جملة العشرة؟) كما عن النهاية والاستبصار والمهذب وظاهر مجمع الرهان وصريح كاشف اللثم والحدائق باقلاً له عن بعض علماء البحرين أيضاً<sup>٣</sup>، بل يظهر من الحدائق<sup>٤</sup> أنه يكفي كونها في مدة لا يتخلل بين أبعاضها الفصل بأقل

(١) حكاها عن العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١: ١٩٣، المسألة ١٣٩، وتذكره الفقهاء

١: ٢٥٩ (الفرع الرابع) وانظر الكافي في الفقه ١٢٨

(٢) سبه إليه البحراني في الحدائق الناصرة ٢: ١٥٩، وصاحب الجواهر فيها ٣: ١٤٩

(٣) حكاها عنها صاحب الجواهر فيها ٣: ١٥٣، وانظر: النهاية ٢٦، والاستبصار ١.

١٤١ ذيل الحديث ٤٨٣، والمهذب ١: ٣٤، ومجمع الفائدة والرهان ١: ١٤٣،

وكشف اللثام ٢: ٦٥، والحدائق الناصرة ٣: ١٥٩.

(٤) الحدائق الناصرة ٣: ١٦٠ - ١٦١.

الطهر، فلو رأت يوماً وانقطع ثم رأت في اليوم التاسع ثم انقطع ثم رأت بعد تسعة أيام، يكون الدم المرثي في هذه الأيام الغير المتخللة بأقل الطهر حيضاً، بل الظاهر التزامه بإمكان حصول حيضة واحدة في ضمن أحد وتسعين يوماً بأن ترى في كل رأس عشرة يوماً، فيكون مجموع زمان حيضها عشرة، وهي أكثر الحيض، وأما الأيام المتخللة التي لم تر فيها دمًا فليست عنده من الحيض، بل يحب عليها في هذه الأيام الصلاة والصوم وغيرهما من العبادات المشروطة بالطهور.

ولا يبعد التزام القائلين بعدم اعتبار التوالي بكفاية رؤية الدم في ساعات كثيرة متخللة بالقاء إذا بلغ مجموع تلك الساعات مقدار ثلاثة أيام من جملة العشرة، بل قضية استدلال صاحب الحقائق على مذهبه الالتزام بذلك وإن طالت المدة ما لم يتحلل الفصل بين أبعاض الدم بعشرة أيام.

واستدل للمشهور: بأمور:

منها: الأصول الكثيرة الجارية في المقام، التي مرجعها إلى أصالة عدم الحيض، واستصحاب الأحكام الثابتة قبل خروج ما يشك في حيضيته

وسأني التكلّم في تحقيق الأصلين وبيان عدم صلاحية شيء من الأصول لمعارضتهما، ولكن الاستدلال بالأصل إنّما يتم على تقدير إبطال دليل الخصم.

ومنها: العمومات المثبتة للتكاليف مثل الصلاة والصوم وسائر العبادات المقتصر في تخصيصها على الحائض المعلوم حيضها

وفيه : أنَّ الأدلة مخصصة بالنسبة إلى مَنْ كانت حائضاً في الواقع ، لا مَنْ علم حيضها ، والشك إنما هو في كون الفرد من مصاديق المخصص أو العام ، وقد تقرّر في محله عدم جواز التثبت بالعمومات في الشبهات المصادقية .

اللّهمّ إلّا أن يقال : إنّ المخصص مجمل مرّدّد بين الأقل والأكثر ، ففيما عدا القدر المتيقن يرجع إلى حكم العام ، فتأمل .

ومنها : ما عن الفقه الرضوي «فإن رأت الدم يوماً أو يومين فليس ذلك من الحيض ما لم تر الدم ثلاثة أيام متواليات ، وعليها أن تقضي الصلاة التي تركتها في اليوم واليومين»<sup>(١)</sup> .

وضعه مجبور باشتهار الفتوى بمضمونه شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً على ما ادّعاه بعض<sup>(٢)</sup> .

وليه : أنَّ انجبار ضعف الرواية بفتوى المشهور ما لم يكن استنادهم إليها في الفتوى لا يخلو عن إشكال .

ومنها : أنَّ المتبادر من الأخبار المستفيضة الدالة على أنَّ أقل الحيض ثلاثة كونها متوالية .

ولا بدّ في تميم الاستدلال بهذه الأخبار من نقلها والتكلم في مفادها .

فمنها : صحيحة معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «أقلّ

(١) أورده عنه البحراني في الحلائق للناصرة ٣ : ١٦٥ ، وانظر الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام : ١٩٢ .

(٢) أنظر : مستند الشيعة ٢ : ٢٨٩ .

ما يكون الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره ما يكون عشرة أيام<sup>(١)</sup> .

وصحيحة صفوان بن يحيى ، قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن أدنى ما يكون من الحيض ، فقال : « أدناه ثلاثة وأبعده عشرة »<sup>(٢)</sup> .

وصحيحة يعقوب بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال : « أدنى الحيض ثلاثة وأقصاه عشرة »<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من الأحبار الكثيرة الواردة بهذا المضمون .

وهذه الأخبار بأسرها صريحة في أن زمان الحيض لا يقصر عن ثلاثة أيام ولا يتعدى عن العشرة ، وقد أشرنا في صدر المبحث أن الحيض إما عبارة عن نفس الدم المعهود مسامحة أو عن سيلانه ، فالروايات بظاهرها مسوقة لتحديد مدة سيلان الدم المعهود المستقن بالحيض ، فكأنه قال : مدة خروج الدم المعهود لا تقصر عن ثلاثة أيام ولا تزيد عن العشرة ، وإطلاق الحيض على الصفة الحادثة في الحائض - أعني تصافها بالحائضية - مجاز لا تحمل الروايات عليه ، مع أنه على تقدير إرادة هذا المعنى من الروايات بأن تكون مسوقة لبيان زمان إمكان الانصاف بالحائضية لا لبيان مدة خروج دم الحيض من حيث كونه دم الحيض ، فهي أيضاً تدل بالالتزام على أن مدة خروج دم الحيض لا تقصر عن ثلاثة أيام ؛ لأن انصاف المرأة بالحائضية إنما هو باعتبار سيلان الدم

(١) الكافي ٣ ٢/٧٥ ، الوسائل الباب ١٠ من أبواب الحيض ، الحديث ١

(٢) الكافي ٣ ٧٥ - ٢/٧٦ ، التهذيب ١ ٤٤٦/١٥٦ ، الاستبصار ١ ٤٤٧/١٣٠ ،

الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب الحيض ، الحديث ٢

(٣) التهذيب ١ ٤٤٧/١٥٦ ، الاستبصار ١ ٤٤٨/١٣٠ ، الوسائل ، الباب ١٠ من

أبواب الحيض ، الحديث ١٠

مها ، وألا يقل رؤية الدم ولو بمقدار دقيقة وكذا بعد انقطاع الدم ليست  
باحتض قطعاً ، والحكم بكونها حائضاً مع النقاء في بعض الموارد حكمي  
لا حقيقي .

وكيف كان فلا ريب في أنه يستعاد من مجموع هذه الرويات  
وعبرها - من الروايات التي سيأتي بعضها - استفادة قطعية أنه يعتسر في دم  
الحيض أن يكون مدة خروجه ثلاثة أيام ، ولا شبهة في أن المتبادر من  
قوله عليه السلام : «أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة» ليس إلا إرادة أنه  
لا يتحقق أقل الحيض إلا بأن يمتد زمانه خروجه ويستمر إلى ثلاثة أيام  
وينقطع عليها ، وإن لم ينقطع واستمر إلى عشرة أيام ، فهذا أقصى  
الحيض ، فلا يكون بعدها الدم حيضاً ، ويعهم منه بالالتزام أنه لو انقطع  
فيما بين الحدين فهو وسط الحيض ، فهو لم يكن لنا في باب الحيض غير  
الروايات الواردة بهذا المضمون ، لكننا نحكم حكماً جرمياً بأنه لو رأت  
الدم ثلاثة أيام أو أربعة مثلاً ثم انقطع يوماً ثم رأت بعده يوماً أو يومين ،  
فإن الدم الثاني ليس بحيض ؛ لأنه في حد ذاته فرد مستقل للدم ، وزمانه  
أقل من ثلاثة أيام ، فلا يكون حيضاً بمقتضى هذه الروايات ، وإنما نحكم  
بحيضيته لأجل سائر الأدلة الحاكمة على هذه الروايات الدالة على أن  
ما نراه قبل انقضاء عشرة أيام فهو حيض ومعدود من أجزاء الحيضة  
الأولى وليس فرداً مستقلاً بانفراده ، فهذه الأدلة حاكمة على الروايات الدالة  
على أن دم الحيض لا يقصر عن ثلاثة أيام ، ومفسرة لمدلولها ، فبولا هذه  
الأدلة لكننا نجرم بعدم حيضيته ، لا لمجرد دعوى تناذر كون أيام الحيض  
متوالية ، بل لوجوب كون مجموع الدم السائل حيضة واحدة ، وهذا

يتوقف على استمرار الدم واتصال بعض أحرائه ببعض عروق بحيث لا يتحلل بينها زمان معتد به ، وإلا فكل جزء بنفسه فرد مستقل لرؤية الدم ، فيه حكمه ، إلا أن يدل دليل تعبدّي على عدم الاعتناء بالمصل ، وكون المجموع بنظر الشارع فرداً واحداً .

وبهذا ظهر لك فساد الاعتراض على من يدعي تبذر اعتبار التوالي والاستمرار في أقل الحيض من هذه الأدلة بأنه لو دلت على اعتبار التوالي في أقل الحيض ، لدلت على اعتباره في أكثره مع أنه غير معتبر فيه إجماعاً .

توضيح الفساد : أن معاد هذه الروايات ليس إلا أن أقل الحيض - الذي هو عارة عن رؤية الدم وسيلانه - أن يمتد زمانه إلى ثلاثة أيام ، وأكثره أن يمتد إلى عشرة أيام ، ولو انقطع بعض الدم عن بعض باعتبار سيلانه ، يكون كل جزء جزء من الأجزاء المنقطعة فرداً مستقلاً لرؤية الدم ، فإن كان شيء منها على وجه صدق عليه أنه طالت مدة خروجها ثلاثة أيام ، فهو الحيض دون ما عداها من الأجزاء سواء سبقه الأجزاء أم لحقه ، إلا أن يدل دليل خارجي على وجوب صم بعضها إلى بعض ، وملاحظة المدة لمعينة بالنسبة إلى المجموع إما مطلقاً أو في الجملة ، وهذا خارج من مدلول هذه الأخبار .

والحكم بكون المرأة حائضاً في مجموع عشرة أيام إذا رأت الدم فيها في الجملة وإن تحلل بالنقاء فإنما هو تعبد شرعي ، فهي حائض حكماً لا حقيقة ، وليس هذا المصداق الحكمي مراداً من الأخبار المبيّنة لزمان إمكان خروج دم الحيض من حيث الطول والقصر ، وإنما نحكم

بحيضيَّتها لأجل الأدلة الدالة على أنَّ عود الدم في أثناء العشرة بمصرلة  
مستمراره .

وأضعف من هذا الاعتراض النقض بدر الصوم ثلاثة أيام ؛ فإنه  
لا يفهم منه التوالي .

وفيه ما لا يخفى ؛ لوضوح الفرق بين تعلق النذر بعدة أفعال غير  
مرتبطة في الوجود وبين ما لو حدّد الفعل الواحد الرماي بزمنه ، فإن  
ما نحن فيه نظير ما لو أريد من الصوم المأمور به السكوت في زمان معتدّ  
به لا مطلق السكوت ، فسئل عن أدنى ما به يتحقّق الصوم ، فقيل : أدناه  
ثلاث دقائق وأقصاه عشرة ، فإنّ في مثل العرض لا مجال لتوهم إرادة  
ما يعمّ ثلاث دقائق غير متوالي .

وكذا نظيره ما لو علم إجمالاً أنّ الإقامة في البلد ليس مطلق الدحون  
والمكث فيه في الجملة ، فسئل عن أقلّ ما به تتحقّق الإقامة ، فقيل : أدناه  
عشرة أيام ، واستفادة إرادة الاستمرار في مثل هذه الموارد هو الوجه في  
دلائها على دخول الليالي المتوسطة في الحدّ ، والآلاليوم حقيقة لا يعمّ  
الليل حتى يدلّ على إرادته ، كما لا يخفى .

وكيف كن فلا شبهة في أنّ مفاد هذه الأحبار هو أنّ الدم الذي  
يمكن أن يكون حيضاً ما كان استمراره ثلاثة أيام وما راد إلى العشرة ، وما  
لم يكن كذلك - بأن كان يوماً أو يومين مثلاً - لا يكون حيضاً من دون  
فرق بين أن سبقه دم الحيض أو لحقه أم لا ، وسواء كان في أيام العدة أم  
لا ، فلا يجوز رفع اليد عن هذه القاعدة الكلّية إلّا مدليل محض أو  
حاكم ، وقد ثبت بالنص والإجماع أنّه إذا استمرّ الدم ثلاثة أيام وانقطع ثمّ



عدد قبل انقضاء العشرة من حين رؤية الدم ولم يتجاوز عنها، فهو من الحيضة الأولى، ولا يلاحظ الدم الثاني بحياله فرداً مستقلاً حتى يساهي حيضيته للقاعدة الكلية، فهذا هو القدر المسلم الذي ثبت حكم الشارع فيه بكونه بمنزلة المستمر، فالحاق ما عدا هذه الصورة المسلمة به يتوقف على مساعدة الدليل.

وبهذا ظهر لك بطلان استدلال القائلين بعدم اشتراط التولي في الثلاثة بأصالة عدم الاشتراط وأصالة براءة الدمة عن التكليف بالصلاة والصوم وسائر العبادات، وقاعدة الإمكان

مضافاً إلى ضعف الاستدلال بهذه الأصول من أصله؛ فإن أصالة عدم الاشتراط إن أريد منها الاستصحاب، فليس له حالة سابقة معلومة. وإن أريد منها أصل آخر، فلا أصل له.

اللهم إلا أن يكون الحيض في العرف اسماً للأعم، ويكون الاشتراط تقييداً شرعياً تابعاً لدليله، فليتأمل.

وأما أصالة البراءة عن التكليف فهي محكومة بأصالة عدم الحيض، واستصحاب التكليف.

وثوهم اختصاص استصحاب التكليف بما لو حصلت بعد تنجز الأمر بالصلاة ونحوها بأن كان بعد دخول وقتها والتمكّن من امتثالها، مدفوع: بعدم الفرق بين الواجب المنجز والمشروط في جرّين الاستصحاب، كما تقرّر في محله.

وربما يتوهم معارضة أصالة عدم الحيض بأصالة عدم الاستحاضة، وسيصح لك في مقام تأسيس الأصل اندفاعه

وأما قاعدة الإمكان ففي إمكان الاستدلال بها في مثل المقام تَمَسُّ ،  
وسيتّضح لك تحقيقها إن شاء الله .  
فالمهم في المقام هو التعرّض للأخبار الخاصّة التي يستند إليها في  
مخالفة المشهور .

وعمدتها رسالة يونس عن الصادق عليه السلام ، قال : «أدى الظهر عشرة  
أيّام ، وذلك أنّ المرأة أوّل ما تحيض ربما كانت كثيرة الدم ويكون حيضها  
عشرة أيّام ، فلا تزال كلّما كبرت نقصت حتى ترجع إلى ثلاثة أيّام ، فإذا  
رجعت إلى ثلاثة أيّام ارتفع حيضها ، ولا يكون أقلّ من ثلاثة أيّام ، فإذا  
رأت المرأة الدم في أيّام حيضها ، تركت الصلاة ، فإن استمرّ بها الدم ثلاثة  
أيّام ، فهي حائض ، وإن انقطع الدم بعد ما رآته يوماً أو يومين ، عتسّلت  
وصلّت وانتظرت من يوم رأت الدم إلى عشرة أيّام ، فإن رأت في تلك  
العشرة أيّام من يوم رأت الدم يوماً أو يومين حتى يتمّ لها ثلاثة أيّام ،  
فذلك الذي رآته في أوّل الأمر مع هذا الذي رآته بعد ذلك هي العشرة فهو  
من الحيض ، وإن مرّ بها من يوم رأت عشرة أيّام ولم تر الدم ، فذلك اليوم  
واليومان الذي رآته لم يكن من الحيض ، إنّما كان من علّه إمّا من فرجة  
في جوفها وإمّا من الجوف ، فعليها أن تعيد الصلاة تلك اليومين  
التي تركتهما ، لأنّها لم تكن حائضاً ، فيجب أن تقضي ما تركت من الصلاة  
في اليوم واليومين ، وإن تمّ لها ثلاثة أيّام فهو من الحيض ، وهو أدنى  
الحيض ، ولم يجب عليها القضاء ، ولا يكون الظهر أقلّ من عشرة أيّام ،  
وإذا حاصت المرأة وكان حيضها خمسة أيّام ثمّ انقطع الدم ، اعتسّلت  
وصلّت ، فإن رأت بعد ذلك الدم ولم يتمّ لها من يوم طهرت عشرة أيّام ،

فذلك من الحيض تدع الصلاة، فإن رأت الدم من أول ما رأت الثاني الذي رآته تمام العشرة أيام ودام عليها، عدت من أول ما رأت الدم الأول والثاني عشرة أيام ثم هي مستحاضة تعمل ما عمله المستحاضة<sup>(١)</sup> وقال «كل ما رأت المرأة في أيام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من الحيض، وكل ما رآته بعد أيام حيضها فليس من الحيض»<sup>(٢)</sup>.

وهذه الرواية - كما تراها - صريحة في عدم اعتبار التوالي وكفاية كون الثلاثة من جملة العشرة، وهي بذاتها حاكمة على جميع الأخبار الظاهرة في إرادة الاستمرار؛ لأنها مبيّنة للمراد من أقل الحيض وأكثره. ولكنها مع ذلك لا تخلو عن إجمال؛ لما يترأى من التنافي بين بعض فقراتها مع بعض؛ فإنه قد استدلّ صاحب الحقائق بهذه الرواية لما ذهب إليه من كفاية كون الثلاثة أو أريد في مدة لا يتخلل بين أبعاض الدم بأقل الطهر<sup>(٣)</sup>، مع أن صدر الرواية كاد أن يكون صريحاً في خلافه، فلا بدّ أولاً من التكلّم فيما يقتضيه الجمع بين فقراتها حتى يتضح مفادها، ويتضح القول الذي يمكن المسير إليه على تقدير العمل بهذه الرواية.

فأقول: أمّا صدر الرواية - كذيلها - فصريح في أن الطهر لا يكون أقل من عشرة أيام، وسوق الرواية يُشعر بأن قوله عَلَيْهَا : «وذلك أن المرأة» إلى آخره، بمنزلة التعليل لذلك، لا أنه كلام مستأنف مسوق لبيان مقدار إمكان امتداد دم الحيض قلّة وكثرة.

(١) الكافي ٣/٧٦ - ٥/٧٧، التهذيب ١/٤٥٢/١٥٨، الوسائل، الحديث ٣ من الباب

٤ والحديث ٤ من الباب ١٠ والحديث ٢ من الباب ١٢ من أبواب الحيض.

(٢) الحقائق الناصرة ٣/١٥٩ - ١٦٠.

ولا يبعد أن تكون المناسبة المصنّحة للعلية هي معلومية عدم تحيض النساء عادةً في كلّ شهر أريد من مرة وإد كان ربما يعجل الدم يوم أو يومين ولكنه ليس التحيض في شهر مرتين تأتين عادةً لسناء ، فإذا كان لمتعارف بينهما ذلك ، يحسن التعليل ؛ لأنه إذا كان حيض كثيرة الدم عشرة أيام ولم يتعد عنها ، فكيف يكون الطهر أقل من عشرة مع أنها لا تتحيز في الشهر إلا مرة واحدة ؟!

وكيف كان فظاهر هذه الفقرة بل صريحها كغيرها من الأخبار السابقة . أن دم الحيض كثيره يمتد سيلانه عشرة أيام ولا يزيد عليها ، وقليله يمتد ثلاثة أيام ولا يقصر عنها ، والمتبادر منها كغيرها من الروايات ليس إلا إرادة الأيام المتوالية في أكثر الحيض وأقله ، كما هو المتبادر إلى الذهن بالنسبة إلى أدنى الطهر ، ولكنه يفهم من قوله عليه السلام : « وإذا رأت المرأة الدم » إلى آخره : أن التوالي والاستمرار المتبادر منها ليس من مقومات لموضوع ، وإنما المصاط سيلان الدم ثلاثة أيام من حملة العشرة ، فإن رأت يوماً أو يومين وانقطع ثم عاد قبل انقضاء عشرة أيام من يوم رأت الدم ما يتم به ثلاثة أيام ، فمجموعه حيصة واحدة

ويستفاد من هذه الفقرة - مضافاً إلى ما عرفت - أن رؤية الدم في أيام العادة أمانة الحيض ، فتتحيز المرأة بمجرد الرؤية ، فإن استمر ثلاثة أيام ، يستقر حيضها ، وإن انقطع بعد أن رأت يوماً أو يومين ، فهي متحيرة ؛ لتردد دمها بين أن يكون حيضاً أو دمأً آخر ، فيجب عليها حينئذ بمقتضى أصالة عدم الحيض أن تصلي ، وليس في أمر الإمام عليه السلام بالاعتسال والصلاة إشعار بكون النقاء المتحلل في أثناء حيصة واحدة

طهراً؛ لاحتمال كون الاعتسال المأمور به هو غسل الاستحاضة التي هي الأصل في الدم الذي ليس بحيض.

هذا، مع أنه لا يجب عليها غسل الحيض ما لم يتحقق موضوعه، بل لا يشرع إلا من باب الاحتياط.

وكيف كان فلا إشعار في هذه المقرة - فضلاً عن الدلالة - بأن أيام النقاء طهر حتى يتكلف في الجمع بينها وبين قوله ﷺ «أدنى الطهر عشرة» بحمل الطهر على الطهر الواقع بين حيضتين مستقلتين، كما تحيله صاحب الحقائق<sup>(١)</sup>.

وكذا ليس في قوله ﷺ «فذلك الذي رآته في أول الأمر مع هذا الذي رآته بعد ذلك في العشرة فهو من الحيض» دلالة على أن أيام النقاء طهر.

نعم، فيه إشعار بذلك ولكنه لا يلتفت إليه خصوصاً بعد التصريح بأنه لا يكون الطهر أقل من عشرة أيام.

وكذا لا يدلّ قوله ﷺ «وهو أدنى الحيض» على اختصاص مدة الحيض برمان رؤية الدم؛ لأن المراد أن الدم الذي تمّ له ثلاثة أيام هو أدنى دم الحيض وقد صرح ﷺ في صدر الرواية بأن المناط في الأقلية والأكثرية إنما هو بقلة الدم وكثرته، فلا منافاة بين كون هذا الفرد من مصاديق أقل الحيض حقيقةً وكونه بمسزلة الأكثر حكماً، كما يدلّ عليه قوله ﷺ بعد ذلك بلا فاصل. «ولا يكون الطهر أقل من عشرة أيام» فإن

مفده أنّ الانقطاعات المتخلّلة في أثناء الحيض ليست طهراً وتقاءً واقعياً، بل هي فترات عارضة في الأثناء مشوّها ضعف الدم وقلّته .  
وكيف كان فهذه الفقرة كادت تكون صريحة في أنّه يعتبر في الحيضة بواحدة وقوع أجزائها في ضمن العشرة أيّام التي ابتدأها من يوم رأت فيه الدم بأن يكون مجموعها في ضمن العشرة، فهي كالنّص في بطلان ما زعمه صاحب الحدائق من كفاية عدم حصول الفصل بين أعاصير الدم بأقلّ الطهر.

وَحَمَلُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ يَوْمَ رَأَتْ الدَّمَ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ» عَلَى إِرَادَةِ يَوْمِ انْقِطَاعِهِ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ: «مَنْ يَوْمَ لَمْ تَرَ فِيهِ الدَّمَ» مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْمَحَالْفَةِ لِلظَّاهِرِ لَا يَجْدِي لِصَاحِبِ الْحَدَائِقِ بَعْدَ أَنْ وَرَدَ التَّصْيِصُ عَلَى أَنَّهُ «إِنْ رَأَتْ فِي تِلْكَ الْعَشْرَةِ أَيَّامٍ يَوْماً أَوْ يَوْمَيْنِ حَتَّى يَتِمَّ لَهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ...» إِذْ لَا يَعْتَبَرُ صَاحِبُ الْحَدَائِقِ كَوْنَ الْمُتَمِّمِ مُجْمِوعاً فِي تِلْكَ الْعَشْرَةِ، كَمَا هُوَ مُقْتَضَى طَاهِرُ الرِّوَايَةِ، بَلْ يَكْفِي بِظُهُورِ شَيْءٍ مِنْهُ فِي أَحَدِ الْيَوْمِ الْعَاشِرِ مِنْ أَيَّامِ النِّقْدِ، سِوَاهُ اسْتِمْرَارِهِ إِلَى أَنْ أَتَمَّ الثَّلَاثَةَ أَوْ انْقَطَعَ ثُمَّ عَادَ قَبْلَ عَشْرَةِ أُخْرَى، وَهَذِهِ الْفَقْرَةُ - كَمَا نَرَاهَا - مَاطِقَةٌ يَبْطُلُ هَذَا الْقَوْلُ مَعَ مُخَالَفَتِهِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ لِلْإِجْمَاعِ.

وَلَا يَعَارِضُهَا مَا يَتَرَاءَى مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ وَكَانَ حَيْضُهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ انْقَطَعَ الدَّمُ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ»، فَإِنْ رَأَتْ بَعْدَ ذَلِكَ الدَّمَ وَلَمْ يَتِمَّ لَهَا مِنْ يَوْمِ طَهَرَتْ عَشْرَةُ أَيَّامٍ فَذَلِكَ مِنَ الْحَيْضِ، فَإِنْ الْمُرَادُ مِنْهُ - بِفَرِيَةِ مَا نَقَدَّمْ عَلَيْهِ - أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَسْتَكْمَلْ عَشْرَةُ أَيَّامٍ حَيْضُهَا مِنْ يَوْمِ طَهَرَتْ، فَيُطَبَّقُ حَيْثُذِ عَلَى مَا اسْتَعِيدَ مِمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ حَيْثُذِ

مخالفاً لما انعقد عليه الإجماع .

هذا ، مع أن إرادة هذا المعنى في حد ذاته أوفق بظاهر قوله عليه السلام :  
 «لم يتم لها من يوم طهرت» فإن المتبادر منه كون الطرف لغواً متعلقاً  
 بـ «لم يتم» لا بعاملٍ مقدرٍ كي يكون حالاً أو صفةً ميةً لمبدأ العشرة  
 هذا ، ولكن الإنصاف أنه لو لوحظت هذه الفقرة بنفسها - مع قطع  
 النظر عن سابقتها ومخالفتها للإجماع - لكان المتبادر منها عرفاً ما رعمه  
 صاحب الحقائق من أن المراد إذا لم يتعد من يوم طهرها عشرة أيام<sup>(١)</sup> ،  
 إلا أنه لا بُد من رفع اليد عن هذا الظاهر ؛ لما عرفت ، مضافاً إلى عدم  
 استقامته في حد ذاته ؛ فإن مفهوم قوله عليه السلام : «فإن رأت بعد ذلك الدم  
 ولم يتم لها من يوم طهرت عشرة أيام فهو من الحيض» أنه إن تم فليس  
 من الحيض ، مع أنه على هذا التقدير أيضاً حيض مستقل  
 اللهم إلا أن يكون اللام للمعهد ، فيكون حيثي إرادة هذا المعنى  
 أنسب ، كما لا يخفى .

هذا كله ، مع أنه نقل شيخنا المرتضى رحمته الله عن نسخة مصححة  
 مقروءة عن الشيخ الحر العاملي بدل قوله : «طهرت» «طمثت»<sup>(٢)</sup> فعلى  
 هذا التقدير لا إجمال فيها أصلاً .

ومما يؤيد أن المراد من هذه الفقرة هو المعنى الأول بل يعينه  
 - مضافاً إلى ما عرفت - قوله بعد ذلك تفريعاً عليه «فإن رأت الدم من  
 أول ما رأت الثاني الذي رآته تمام العشرة أيام ودام عليها» إلى آخره ؛ فإن

(١) الحقائق الناضرة ٣ - ١٦٠

(٢) كتاب الطهارة ١٩٣ - ١٩٤

هذه الفقرة وإن كانت في عاية الاضطراب لقطاً ومعنى إلا أن المتبادر منها كون العشرة المشار إليها هي العشرة المذكورة في الفقرة المتقدمة عليها، ومن المعلوم أن المراد من هذه العشرة عشرة استداؤها أول رؤية الدم لا أول يوم الانقطاع، فإن المراد منها أنه إن استمر الدم الثاني إلى أن استكمل به عشرة أيام الحيض ودام عليها، فما زاد على العشرة استحاضة، فهذه قرينة على أن المراد من الفقرة السابقة أيضاً أنه إن استكمل عشرة أيام حيضها من يوم ظهرت، وإلا لما صحت الإشارة إليها في هذه الفقرة، فيكون مفاد الفقرة السابقة مفهوماً ومنطوقاً - بقرينة هذه الفقرة فضلاً عما يستعاد من الفقرات المتقدمة عليها، المعتمدة بالنص والإجماع - أنه إن رأت الدم بعد الانقطاع قبل انقضاء عشرة أيام حيضها، فهو من الحيض، وإن رأت بعد انقضائها فليس من الحيض، فحيث يكون هذا الحكم الأخير شاهداً على أن ما يترامى من ظاهر الفقرة التي بعدها - أعني ضم خمسة أيام من أول ما رأت الدم الثاني إلى الخمسة الأولى التي رأت فيها الدم بإسقاط أيام النقاء من البين، وجعل م عدا عشرة أيام رأت في جميعها الدم استحاضة - ليس مراداً منها، وإلا لزم أن يكون بعض ما رآته بعد العشرة - التي استداؤها أول رؤية الدم - حيضاً، وهذا ينافي التحديد في الفقرة السابقة بكونه قبل انقضاء العشرة لا بعدها. هذا، مع مخالفته صريحاً للفقرة التي بعدها، وهي: «كل ما رآته بعد أيام حيضها فليس من الحيض» اللهم إلا أن يراد من أيام لحيض م لا ينافي ذلك وإن كان خلاف الظاهر.

وكيف كان فالمتعين حمل هذه الفقرة على ما لا ينافي سائر الفقرات



المتقدمة المعتصدة بعتوى الأصحاب وإجماعهم . التي جعل الحكم المذكور في هذه الفقرة متفرعاً عليها ، بأن يحمل قوله عنه « عدت من أول ما رأت الدم الأول والثاني » <sup>(١)</sup> على إرادة أنها عدت من أول زمان رأت فيه هذين الدمين ، أي من ابتداء رؤية الدم

وإن أبيت إلا عن ظهور هذه الفقرة فيما زعمه صاحب الحقائق وعدم صلاحية ما ذكر لصرحها عن ذلك ، فنقول . إنه لا بدّ حينئذٍ من ردّ علمها إلى أهله ؛ إذ لا يمكن إثبات حكم شرعي مخالف لصريح لإجماع والأخبار الكثيرة - الظاهرة في أنّ الحيض لا يكون أكثر من عشرة أيام متوالية ، والظهر لا يكون أقلّ منها - بمثل هذه الفقرة ، مع ما فيها من التشويش والاضطراب وعدم مناسبتها لساير العقرات ، بل سيّضح لك عدم حواز العمل بهذه الفقرة أصلاً ولو على المعنى الأول ؛ لما استعرف من أنّ ذات العادة - كما هو المفروض في هذه الفقرة - إذا تحاور دمها العشرة ، ترجع إلى عاداتها ، وتجعل ما عداها استخاصةً ، خلافاً لصريح هذه الفقرة ، فلا بدّ من طرحها ؛ لايتلائمها بالمعارضات التي منها ظاهر الفقرة التي بعدها .

ولعمري ما قال شيخنا المرتضى رحمته إنه لا يبعد أن يكون ما في الرواية من الاضطراب ناشئاً من صمّ الراوي حين كتابة الرواية بعض ما حفظه بألفاظه إلى ما نقله بالمعنى <sup>(٢)</sup> ، والله العالم

(١) الكافي ٣ - ٧٦ - ٥/٧٧ ، التهذيب ١ - ٤٥٢/١٥٨ ، الوسائل ، الباب ١٢ من أبواب

الحيض ، الحديث ٢ .

(٢) كتاب الطهارة : ١٩٣

فأتضح لك أن الرواية لا تصلح مستنداً لصاحب الحدائق، بل هي دالة على بطلان مذهبه من جهات .

نعم، هي صريحة في خلاف المشهور من عدم اعتبار التوالي في الثلاثة، وقد عرفت حكومتها على غيرها من الأخبار الطاهرة في اعتبار الاستمرار والتوالي .

وقد أجيب عنها: بضعف السند .

ونوفس فيه بوثاقة سدها، وأما إرسالها فلا صير فيه، لأن المرسل - وهو يونس - ممن نقل الإجماع على قول مراسيله، وثبها كالمسايد، ولد قل شيخنا المرتضى <sup>(١)</sup> والأولى في الجواب عنها بأنها مخالفة للمشهور، بل شاذة <sup>(٢)</sup>، كما عن الروص وجامع المقاصد دعواه <sup>(٣)</sup>، بل عن الجامع أن الكل على خلاف رواية يونس ولكنه استظهر منها ما فهمه صاحب الحدائق، فادعى الإجماع على خلافه .

قال فيما حكى عنه إنه لو رأت ثلاثة أيام متفرقة أو ساعات متفرقة، يتلفق منها ثلاثة، وكانت وحدها حيصاً على رواية يونس، وعلى خلافها انكل <sup>(٤)</sup> وقد عرفت ما في هذه الاستعادة من النظر

وكيف كان فالرواية مما لا تأمل في إعراض المشهور عنها، إلا أن رفع اليد عنها مع وثاقة سدها وعمل الشيخ وغير واحد من القدماء

(١) كتاب الطهارة ١٩١

(٢) حكاهما عنهما الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ١٩١. وانظر روض الجنان: ٦٢،

وجامع المقاصد ١: ٢٨٧

(٣) حكاه عن الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ١٩٠، وانظر الجامع للشرائع ٤٣

والمُتَحَرِّينَ بِهَا فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ ، وَالْاعْتِمَادَ عَلَيْهَا فِي رَفْعِ الْيَدِ عَنْ ظَوَاهِرِ الْأَدْلَةِ الْمُتَكَاثِرَةِ أَشْكَلُ ، فَلَا حِتْيَاطَ بِتَدَارُكِ عِمَادَاتِهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِشْرَةِ الَّتِي رَأَتْ فِي خِلَالِهَا الدَّمُ بِمَقْدَارِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِمَّا لَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ .

وَأَمَّا تَكْلِيفُهَا فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ فَهُوَ التَّحِيَّضُ عِنْدَ رُؤْيَا الدَّمِ وَالْبَاءُ عَلَى الطَّهَارَةِ مَعَ السَّقَاءِ أَمَّا فِي ذَاتِ الْعَادَةِ : فَوَاضِحٌ ، وَفِي غَيْرِهَا أَيْضاً كَذَلِكَ عَلَى الْأُظْهَرِ ، كَمَا سَتَعْرِفُ ، وَاللَّهُ الْعَالِمُ .

وَاسْتَدَلَّ أَيْضاً صَاحِبُ الْحَدَائِقِ - تَبِعاً لِعَبْرِهِ - لِعَدَمِ اعْتِبَارِ التَّوَالِي فِي الثَّلَاثَةِ : بِإِطْلَاقِ الصَّحِيحِ أَوْ الْحَسَنِ بِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْبَاقِرِ عليه السلام ، قَالَ : « إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الدَّمَ قَبْلَ عِشْرَةِ أَيَّامٍ فَهُوَ مِنْ لَحِيضَةِ الْأُولَى ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْعِشْرَةِ فَهُوَ مِنَ الْحِيْضَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ » <sup>(١)</sup> .

وَمَوْثُوقَةُ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام ، قَالَ : « أَقَلُّ مَا يَكُونُ الْحِيْضُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ قَبْلَ عِشْرَةِ أَيَّامٍ فَهُوَ مِنَ الْحِيْضَةِ لِأُولَى ، وَإِنْ رَأَتْهُ بَعْدَ عِشْرَةِ أَيَّامٍ فَهُوَ مِنْ حِيْضَةٍ أُخْرَى مُسْتَقْبَلَةٍ » <sup>(٢)</sup> .

قَالَ فِي تَقْرِيبِ الْاسْتِدْلَالِ . إِنَّهُمَا ظَاهِرَتَانِ فِي أَنَّهُ إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الدَّمَ بَعْدَ مَا رَأَتْهُ أَوَّلًا سِوَاهُ كَانَ الْأَوَّلُ يَوْمًا أَوْ أَزِيدَ ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ تَوْسِطِ عِشْرَةِ أَيَّامٍ خَالِيَةً مِنَ الدَّمِ ، كَانَ الدَّمُ النَّاسِي حِيْضَةً مُسْتَقْبَلَةً ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ ، كَانَ مِنَ الْحِيْضَةِ الْأُولَى <sup>(٣)</sup> .

(١) الكافي ٣ / ١٧٧ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب الحيض ، الحديث ٣

(٢) التهذيب ١ : ٤٤٨ / ١٥٦ ، الاستبصار ١ - ١٣٠ ، ٤٤٩ / ١٣١ ، الوسائل ، الباب ١٠

من أبواب الحيض ، الحديث ١١

(٣) الحدائق الناضرة ٣ . ١٦١ - ١٦٢ .

وليه : ما لا يخفى ؛ فإن التمسك بإطلاق كون الدم الثاني من الحيضة لأولى فرع إحرار كون الأول حبصاً ، وهذا ممّا لا كلام فيه ، وإنمّ النزاع في أنّه هل يشترط في كون الأول حبصاً أن يستمرّ ثلاثة أيّام أم لا ؟ وكيف يتمكّن بهذا الإطلاق لنفي ما يشكّ في اعتباره في حيضة الأولى ؟

هذا ، مع إمكان دعوى ظهور الموثقة في حدّ ذاتها فيما عليه المشهور ؛ لما عرفت فيما سبق من ظهور قوله عنه : «أقل ما يكون الحيض ثلاثة أيّام»<sup>(١)</sup> في إرادة الاستمرار والتوالي ، فالمقصود من لرواية - على ما هو ظاهر منها - أن أقل ما يكون الحيض أن يستمرّ الدم ثلاثة أيّام ، فإن انقطع بعدها ثمّ عاد قبل انقضاء العشرة فهو من الحيضة الأولى ، وإن رآته بعد العشرة ، فهو من حيضة مستقبلية

ثمّ لا يخفى عليك أن الشرطيّين في هاتين الروايتين يست مسوقتين لبيان أن كلّ دم رآته قبل العشرة فهو دم الحيض ويُعدّ من الحيضة الأولى ، وكلّ دم رآته بعد العشرة فهو من حيضة مستقبلية ، بل هما مسوقتان لبيان أنها لو رأت دم الحيض قبل انقضاء العشرة ، فهو من الحيض الأول ، ولو رأت دم الحيض بعدها ، فهو من حيضة مستقبلية ، وليس إطلاقهما وارداً لبيان جميع ما يعتبر في ماهيّة الحيض حتّى يتمكّن به لنفي ما يشكّ في اعتباره في ماهيّة الحيض من اعتبار التولي وبحوه ، ولا سيّما الشرطيّة الثّانية في الموثقة ، فإنها بحسب الظاهر تعبير عمّا يهم

(١) التهذيب ١ / ٤٤٨ ، الاستبصار ١ / ١٣٠ - ١٣١ / ٤٤٩ ، الوسائل ، الباب ١٠

من أبواب الحيض ، الحديث ١١

من الشرطية الأولى ، والمقصود الأصلي منها ليس إلا بيان عدم كون الدم المرئي بعد العشرة من الحيضة الأولى ، والحكم بكونه حيضاً مستقلاً جاز مجرى العلق .

وبهذا ظهر لك جواب آخر عن الاستدلال بالروايتين لمي اشتراط التوالي .

ومختصه أن إطلاقهما مسوق لبيان حكم آخر لا لبيان شرائط الحيض .

وكذا ظهر لك ضعف استدلال صاحب الحدائق بهما لإثبات كون النقاء المتخلل بين الحيضة الواحدة طهراً وأنه يعتبر في الحيضة الواحدة أن لا يتخلل بين أعضائها عشرة أيام حالبة من الدم ؛ نظراً إلى ظهور الروايتين في اتحاد المراد من العشرة التي وقع التخصيل فيها بين رؤية الدم قبلها فيكون من الحيضة الأولى ، أو بعدها فيكون من حيضة مستقلة ، ولا شبهة أن العشرة - التي يحكم بكون الدم المرئي بعدها حيضة مستقلة - مبدؤها من حين انقطاع الدم لا من حين رؤيته ، ومقتضى التخصيل الواقع في الروايتين : كون الدم المرئي قبل هذه العشرة - التي مبدؤها من حين انقطاع الدم - من الحيضة الأولى ، فوجب أن تكون أيام النقاء طهراً ، وألا يلزم أن تكون حيضة واحدة أكثر من عشرة أيام فيما لو رأت يوماً أو يومين أو ثلاثة ثم رأت في اليوم العاشر من حين الانقطاع ، وهو خلاف النص والإجماع .

وفيه : أن المراد من العشرة التي يحكم بكون الدم المرئي قبلها من الحيضة الأولى هي العشرة التي مبدؤها من حين رؤية الدم ، كما هو

الظاهر المتبادر منهما، المعتمد بغيرهما من النص والإجماع .  
 وأما الحكم بكون الدم المرئي بعدها من الحيضة المستقلة فقد  
 عرفت أنه مبني على الإهمال، ولم يقصد منه إلا كونه من لحية  
 المستقلة بشرط اجتماعه لشرائط الحيضة، التي منها حصول العسر بينه  
 وبين الحيض الأول بأقل الطهر، كاشتراطه بعدم كونه أقل من ثلاثة أيام  
 هذا، مع أنه في بعض السح التي عثرنا عليها - منها نسخة  
 الحدائق، الموجودة عندي - رويت الموثقة تكبير العشرة الثانية هكذا  
 «أقل ما يكون الحيض ثلاثة أيام، وإن رأت الدم قبل العشر فهو من  
 الحيضة الأولى، وإن رآته بعد عشرة أيام فهو من حيضة أخرى» وظهره  
 عدم اتحاد العشريتين .

وكيف كان فلو سلم ظهورها في الإطلاق، فلا بد إما من نفيده  
 بقوله **«أدنى الطهر عشرة»**<sup>(١)</sup> أو من حمل العشرة في خصوص  
 الشق الثاني من التردد على إرادة ما كان استدافها من حين انقطاع الدم .  
 ومما لشق الأول فليس المراد من العشرة فيه إلا ما كان مبدؤه من  
 يوم رأت الدم، وألا للرم إما كون حيضة واحدة أكثر من عشرة أيام إن قلنا  
 بأن البقاء المتخلل في الأثناء حيض، أو كون الطهر أقل من عشرة لو قضا  
 بأنه طهر، وكلاهما مخالف للنص والإجماع .

وما ادّعاء صاحب الحدائق - من أن المراد من الطهر الذي دلت  
 البصوص ولغاوى على أنه لا يكون أقل من عشرة أيام هو البقاء لوقع

(١) لكافي ٣ ٥/٧٦، التهذيب ١ ٤٥٢/١٥٨، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب

الحيض، الحديث ٤

بين حيضتين مستقلتين - مما لا ينبغي الالتفات إليه ؛ إذ لا نتعقل من الطهر إلا الحالة التي حكم عندها بعدم كون المرأة حائضاً ، وقد نص الإمام عليه السلام في غير واحد من الأخبار بأنه لا يكون الطهر أقل من عشرة أيام .

منها : رواية يونس ، المتقدمة<sup>(١)</sup> ؛ فإنه عليه السلام قال فيها : « أدنى الطهر عشرة أيام - إلى أن قال - ولا يكون الطهر أقل من عشرة أيام »

ومنها : صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا يكون القرء أقل من عشرة أيام فما زاد ، وأقل ما يكون عشرة من حين تطهر إلى أن ترى الدم »<sup>(٢)</sup> .

وحمل مثل هذه الأخبار على إرادة الطهر الواقع بين حيضتين مستقلتين لا مطلق الطهر لمجازفة .

نعم ، يمكن المناقشة في دلالة الصحيحة : بإمكان الالتزام بكون القرء أخص من الطهر . وكيف كان ف فيما عداها غنى وكفاية .

هذا ، مع أن جعل الدماء المتعددة المتحللة بأيام النقاء ، المحكوم بكونها طهراً مجموعها حيضة واحدة تحكماً ، فلو ثبت ذلك شرعاً ، نلتزم به بإلحاظ بعض آثاره لمحض التعدد ، وإلا فكل دم حيثئذ حيض مستقل ، ولذا ربما يستظهر من قوله عليه السلام : « فإن رأت الدم قبل عشرة أيام فهو من الحيضة الأولى »<sup>(٣)</sup> أن النقاء المتخلل حيض حيث إنه يدل على بقاء

(١) في ص ٢٧

(٢) الكافي ٣ ٤/٧٦ ، التهذيب ١ ٤٥١/١٥٧ ، الاستبصار ١ ٤٥٢/١٣١ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب الحيض ، الحديث ١

(٣) التهذيب ١ ٤٤٨/١٥٦ ، الاستبصار ١ ١٣٠ - ٤٤٩/١٣١ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب الحيض ، الحديث ١١ .

الحیضة الأولى إلى زمان خروج الدم الثاني ، وأنّ النقاء المتحلّل ليس موجباً لانقطاع كلّ من الدمين عن الآخر حتى بعد كلّ منهما حیضة مستقلة ، بل لا ينبغي التأمل في دلالة مرسله بونس على أنّ دم الحيض دم خاصّ يستقرّ في الرحم ، فإن كانت المرأة كثيرة الدم ، يخرج ذلك الدم مستمراً إلى عشرة أيّام ، وإن كانت قليلة الدم ، يخرج في مدّة ثلاثة أيّام مستمرة أو منقطعة في خلال العشرة ، وبعد أن صرح الشارع بأنّ الطهر لا يكون أقلّ من عشرة يعلم أنّ المرأة من أوّل خروج هذا الدم إلى آخره لا تكون طهره ، بل هي حائض ، ولا يعتبر في اتّصافها بالحائضية السيلان الفعلي ، وبعد اعتضاد هذه الاستفادة بعنق الأوصحاب واجمعهم لا ينبغي الارتياح في الحكم ، والله العالم .

وامتدّل صاحب الحدائق أيضاً بما رواه الشيخ في التهذيب عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله ، قال : سألت الصادق عليه السلام عن المرأة إن طلقها زوجها متى تملك نفسها ؟ فقال : «إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فهي تملك نفسها» قلت : فإن عجل الدم عليها قبل أيّام قوتها ؟ فقال : «إذا كان الدم قبل العشرة أيّام فهو أملك بها ، وهو من الحيضة التي ظهرت معها ، وإن كان الدم بعد العشرة فهو من الحيضة الثالثة فهي أملك بنفسها»<sup>(١)</sup>

قال في تقريب الاستدلال : والتدبّر فيها كما مرّ في صحيحة محمد ابن مسلم<sup>(٢)</sup> .

(١) التهذيب ٨ ٤٣٠/١٢٤ ، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب العدد .

(٢) الحدائق الناصرة ٣ : ١٦٣ .



أقول : وقد اتضح الجواب عنها فيما مرّ .

وملخصه : أنّ إطلاق مثل هذه الأحبار وارد لبيان حكم آخر ، وعلى تقدير ظهورها في الإطلاق لاندّ من التصرف فيها بما لا يناهض غيرها من الأدلة .

وقد استشهد لإثبات إمكان كون الطهر أقلّ من عشرة أيّام ، وأنّ ما لا يكون أقلّ هو الطهر الواقع بين حيضتين مستقلّتين ، بموثقة يونس بن يعقوب ، قال : قلت للصادق عليه السلام : المرأة ترى الدم ثلاثة أيّام أو أربعة ، قال : « تدع الصلاة » قلت : فإنّها ترى الطهر ثلاثة أيّام أو أربعة ، قال : « تصلي » قلت : فإنّها ترى الدم ثلاثة أيّام أو أربعة ، قال : « تدع الصلاة تصنع ما بينها وبين شهر ، فإن انقطع عنها الدم ، وإلا فهي بمنزلة المستحضة »<sup>(١)</sup> .

ورواية أبي بصير ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الدم خمسة أيّام والطهر خمسة وترى الدم أربعة أيّام والطهر ستة أيّام ، فقال : « إن رأيت الدم لم تصلي ، وإن رأيت الطهر صلت ما بينها وبين ثلاثين يوماً »<sup>(٢)</sup> الحديث .

ولا يخفى ما في هذا الاستشهاد ؛ فإنّه لو تمت شهادة الروایتين على مدّعه لدلّنا على إمكان كونها حائضاً في شهر خمسة عشر يوماً من

(١) الكافي ٣ / ٧٩ ، التهذيب ١ / ٣٨٠ ، الاستبصار ١ / ١٣٦ - ١٣٢ / ٤٥٣ ،

الوسائل ، الباب ٦ من أبواب الحيض ، الحديث ٢

(٢) التهذيب ١ / ٣٨٠ ، الاستبصار ١ / ١٣٢ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب

الحيض ، الحديث ٢

دون أن يتحقق الفصل بأقل الطهر، فإن كان مجموعها حيضة واحدة، للزم كونها أكثر من عشرة، وإلا للزم كون الطهر الواقع بين حيضتين مستقلتين أقل من عشرة.

فالحمد في الروايتين تنزيلهما على بيان تكليف من اختلط عيها حيضها في مقدم العمل، بل هذا هو الطاهر من سياقهما، كما يشهد به لأمر بترتيب أحكام المستحاضة بعد انقضاء شهر، فمقتضى ظاهر الروايتين أن تكليف هذه المرأة أن تترك الصلاة عند رؤية الدم، وتصلّي عند انقطاعه احتياطاً حتى ينكشف الواقع أو يمضي شهر فتعمل عند رؤية الدم بعده ما عمله المستحاضة.

قال المصنّف في محكي المعتر - بعد نقل هذا التوجيه وم يقرب منه عن الشيخ رحمته - : «هذا تأويل لا بأس به، ولا يقال: الطهر لا يكون أقل من عشرة أيام لأننا نقول: هذا حق ولكن هذا ليس بظهر على اليقين ولا حيضاً، بل هو دم مشبه بعمل فيه بالاحتياط<sup>(١)</sup>، انتهى

فتلخص لك من جميع ما ذكرنا أنه كما يمتنع أن تتحقق حيضة واحدة في أقل من ثلاثة أيام، كذلك يمتنع أن تتحقق في أكثر من عشرة أيام، وأدّ النقاء المتحلّل في أثناء حيصة واحدة حيض لا طهر، وإلا للزم كون الطهر أقل من عشرة أيام، وهو باطل بضاً واجماعاً

وظهر لك فيما تقدّم أن المتأدّر من قوله عليه السلام: «أقل الحيض ثلاثة أيام»<sup>(٢)</sup> إرادة استمرار الدم في تلك الثلاثة أيام بأن ترى الدم من أول اليوم

(١) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ١٩٤، وانظر المعبر ١ ٢٠٧

(٢) الفقيه ١ ٥٥/٢١٠، الوسائل، الباب ١٠ من أبواب الحيض، الحديث ٦

الأول ويستمر إلى آخر اليوم الثالث، ولو رأت في أثناء اليوم، يعتر استمراره إلى هذا الوقت من اليوم الرابع حتى يستكمل به ثلاثة أيام، نظير إقامة العشرة القاطعة لحكم السمر، فالليلتان المتوسطتان وكذلك الليالي المتوسطات في العرص الأخير داخلة في المحدود

ولكنك عرفت حكومة رواية يونس على ذلك، ودلالاتها على عدم اعتبار الاستمرار والتوالي، إلا أن الذي تقتضيه رواية يونس عدم اعتبار الاستمرار والتوالي في الثلاثة، لا جواز كون الدم السائل مدته أقل من ثلاثة أيام، فالقول بكفاية رؤية الدم في ثلاثة أيام في الجملة ضعيف في الغاية، ومخالف لطواهر جميع الأدلة

فالأقوى اعتبار امتداده زمان سيلانه مقدار ثلاثة أيام ولياليها المتوسطة ولو على تقدير العمل برواية يونس

وهل يكفي ساء على العمل بها التلقيق من الساعات، كما [لو] ترى الدم ساعة والنقاء أخرى وهكذا إلى أن يشم به مقدار ثلاثة أيام بلياليها المتوسطة؟ فيه إشكال.

وأشكل منه تلقيق الأيام من ساعات الليل، كما لو لم تر الدم في لأيام العشرة ورأت في لياليها، لخروج مثل هذه الفروض عما هو المفروض في الرواية.

اللهم إلا أن يدعى استفادة حكمها من الرواية مدعوى ظهوره في إمكان خروج دم الحيض شيئاً فشيئاً في حلال العشرة مطلقاً، وأن المناطق كون الدم الخارج من الكثرة بمكان لا يكون مدة خروجه في حلال العشرة أقل من مقدار ثلاثة أيام من دون أن يكون لكونه في اليوم مدخلية

في حيضته .

وفيها ما لا يخص من الإشكال ، والله العالم .

ثم إن المراد من الاستمرار إنما هو الاستمرار على الوجه المتعارف عند النسوة بأن لم ينقطع الدم بالمرّة على وجه يتحقّق اليأس الذي كانت النسوة ربما يسألن عن حكمه عند عروضه في أثناء العادة ، كما في بعض الأخبار<sup>(١)</sup> ، فيستكشف من سؤالهنّ أنّ الانقطاع من الباطن بالمرّة خلاف المتعارف .

وكيف كان فالظاهر كفاية بقائه في الباطن في الجملة ولو في غاية القلّة بحيث لو أدخلت القطنه لحرحت متلصّحة ولو بالصفرة .

والحاصل : أنّ المدار على استمرار الدم ثلاثة أيّام على الوجه المتعارف لمعهود عند أهله ، والله العالم

(وما تراه المرأة) من الدم بأيّ لون كان (بعد يأسها) واسقطاع رجائها من الحيض (لا يكون حيضاً) بلا خلاف فيه نصّاً وفتوى .

(و) إنّ الخلاف فيما به يتحقّق اليأس ، فقيل . (نئاس المرأة) قرشيّة كدت أم غيرها (ببلوغ ستّين) سنة ، كما هو ظاهر المتن ، وعن بعض كتب العلامة<sup>(٢)</sup> اختيازه ، وعن المحقّق الأردبيلي<sup>(٣)</sup> الميل إليه (وقيل : في غير القرشيّة) ببلوغ خمسين سنة ، وفيها ببلوغ ستّين

(١) أنظر لكلامي ٣ ٧/٩٠ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب الحيض ، الحديث ١

(٢) حكاه عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٣ ١٧١ ، وأنظر منتهى المطلب ١ ٩٦

(٣) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ١٨٨ ، وأنظر مجمع الفائدة ولبرهان

والظاهر أنَّ هذا القول مختار معظم الأصحاب، بل عن حملة من كتبهم نسبته إلى المشهور<sup>(١)</sup>، بل عن التبيان ومجمع البيان نسبته إلى الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

(و) قد ألحق جملة من أصحاب هذا القول بالقُرشيَّة (النبطيَّة) فقالوا فيهما ببلوغ ستين سنة، وفيما عداهما بخمسين، بل عن بعض<sup>(٣)</sup> دعوى الشهرة عليه، بل عن ظاهر بعض نسبته إلى الأصحاب<sup>(٤)</sup>.

وقيل: إنها تباين مطلقاً قُرشيَّة كانت أم عبرها (ببلوغ خمسين سنة) كما عن النهاية والجمل والسرائر والمهذب والمتهى والمدارك وطلاق الكتاب<sup>(٥)</sup>

ومستند هذا القول. إطلاق صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «وحدّ التي قد يشك من الحيض خمسون سنة»<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ١٨٨  
 (٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ١٨٨، وحكاها عنهما بعاملي في معناه الكرمة ١ : ٣٤٠، وانظر التبيان ١٠ : ٣٠، ومجمع البيان ١٠ : ٤٥٨  
 (٣) أنظر جواهر الكلام ٣ : ١٦٢، وكتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ١٨٨، وروص لبنان : ٦٢، وجامع المقاصد ١ : ٢٨٥  
 (٤) أنظر جواهر الكلام ٣ : ١٦٢، وكتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ١٨٨، وجامع المقاصد ١ : ٢٨٥  
 (٥) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ١٨٨، وانظر النهاية ٥١٦، ولسرائر ١ : ١٤٥، والمهذب ٢ : ٢٨٦، ومتهى المطلب ١ : ٩٦، ومدارك الأحكام ١ : ٣٢٣، وشرائع الإسلام ٣ : ٢٥، ولم نجده في الجمل والعقود.  
 (٦) الكافي ٣ : ١٠٧/٤، التهذيب ١ : ١٢٣٧/٣٩٧، الوسائل، الباب ٣١ من أبواب الحيض، الحديث ١.

وصحيحة الأخرى، قال قال أبو عبدالله عليه السلام «ثلاث يترَوَّحُ على كُلِّ حال - إلى أن قال - والتي قد ينسب من المَحِيض ومثلها لا تحيض» قال قلت : وما حدُّها ؟ قال : «إذا كان لها خمسون سنة»<sup>(١)</sup> . ومرسلة أحمد بن محمد بن أبي نصر عن بعض أصحابنا ، قال . قال أبو عبدالله عليه السلام . «المرأة التي قد ينسب من المَحِيض حدُّها خمسون سنة»<sup>(٢)</sup>

ولا يعارضها موثقة ابن الحجاج أو حسنة ، قال . سمعت الصادق عليه السلام يقول : «ثلاث، يتزوَّجن على كُلِّ حال : التي ينسب من لمَحِيض ومثلها لا تحيض» قلت : ومتى تكون كذلك ؟ قال . «إذا بلغت ستين سنة فقد ينسب من المَحِيض ومثلها لا تحيض»<sup>(٣)</sup> الحديث ، ومرسلة الكافي قال . وروى «ستون سنة» أيضاً<sup>(٤)</sup> ؛ لقصورهما عن المكافئة للأخبار المتقدمة خصوصاً مع قوَّة الظنِّ بكون المراد من المرسلة خصوص الموثقة ، وكون الموثقة متحدة مع الصحيحين المتقدمين ، ووقوع الاشتباه والاختلاف من الرواة ، كما يشهد به ألفاظ الرواية .

وعلى تقدير صدور كلتا الروايتين لا بدَّ من تقييد إطلاقهما بمرسنة ابن أبي عمير - التي هي عندهم كالصحيحة - عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال :

(١) التهذيب ٧ . ١٨٨١/٤٦٩ ، الوسائل ، الباب ٣١ من أبواب الحيض ، الحديث ٨ والباب ٣ من أبواب العدد ، الحديث ٥  
(٢) الكافي ٣ . ٢/١٠٧ . التهذيب ١ . ١٢٣٥/٣٩٧ ، الوسائل ، الباب ٣١ من أبواب الحيض ، الحديث ٣ .  
(٣) التهذيب ٧ . ١٨٨١/٤٦٩ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب العدد ، الحديث ٥  
(٤) الكافي ٣ . ١٠٧ دليل الحديث ٢ ، الوسائل ، الباب ٣١ من أبواب الحيض ، الحديث ٤

«إذا بلغت المرأة خمسين سنة لم تر حمرة إلا أن تكون امرأة من قريش»<sup>(١)</sup>.

وفي الوسائل نقل عن الشيخ في المبسوط أنه قال : تياس المرأة إذا بلغت خمسين سنة إلا أن تكون امرأة من قريش ؛ فإنه روي أنها ترى دم الحيض إلى ستين سنة<sup>(٢)</sup>.

وتقييد إطلاق الستين بهاتين الروايتين وإن كان بعيداً ؛ لندرة القرشية بالنسبة إلى غيرها ولكنه أولى من الطرح في مقام الجمع .

وكيف كان فهذا القول هو الأقوى ؛ لقوة المرسله ، وعدم معارضتها لشيء من الأحبار المتقدمة ، وكونها شاهدة للجمع بينها ومرجعاً على تقدير العلم باتحاد روايات ابن الحجاج وعروض الإجماع لها باختلاف نقلها وعدم المرتجع في البين وإن كان عرض عدم المرتجع مجرد العرض كما هو ظاهر .

وأما مستند إلحاق البطيّة بالقرشيّة فما أرسله المعيد في المقنعة . قل : وروي «أن القرشيّة من النساء والنبطيّة تريان الدم إلى ستين سنة»<sup>(٣)</sup> . وضعفه مجبور بالأصول ودعوى الشهرة عليه .

ولكنه ناقش شيخ مشايحنا المرتضى رحمته في اسجار ضعفه . بأن الأصول مقطوعة بمرسلة ابن أبي عمير ، المتقدمة ودعوى الشهرة موهوبة

(١) الكافي ٣ / ١٠٧ ، التهذيب ١ / ٣٩٧ / ١٢٣٦ الوسائل . الباب ٣١ من أبواب الحيض ، الحديث ٢

(٢) الوسائل ، الباب ٣١ من أبواب الحيض ، الرقم ٥ ، وانظر المبسوط ١ / ٤٢

(٣) المعجم ٥٣٢ ، الوسائل ، الباب ٣١ من أبواب الحيض ، الحديث ٩

بإهمال ذكره من كثير ممّن قال بالسّتين في الهاشميّة - كالشيخ والصدوق والمحقّق في المعتبر - فضلاً عمّن قال بالخمسين مطلقاً، بل المفيد - لذي هو الأصل في رواية الخبر - لم يظهر منه العمل به

وإطلاق رواية السّتين - مع معارضتها بإطلاق رواية الخمسين - لا يعبأ به بعد تخصيصها بمرسلة ابن أبي عمير، فالمسألة محلّ الإشكال، والاحتياط مطلوب فيها على كلّ حال<sup>(١)</sup>. انتهى.

أقول: لا بعد أن تكون فتوى جملة من كبار الأصحاب وعملهم بمثل هذه المرسلة كافية في جبرها؛ لأنّ من المستبعد جداً نظرق الاشتباه والوضع فيها، فالقول بالحقّ النبطيّة بالقرشيّة - كما عن المشهور<sup>(٢)</sup> - لا يحلو عن قوّة، والله العالم.

بقي الكلام في تعيين موضوعهما مفهومًا ومصادقًا.

أمّا القرشيّة: فهي المرأة المسبوبة إلى قريش. وهو بحسب الظاهر - على ما صرح به جملة من الأصحاب - القبيلة المتولّدة من النضر بن كنانة بن خزيمة أحد أجداد النبي ﷺ، والعرة إمّا هي بانسابها إليها بالأب - كما عن المشهور<sup>(٣)</sup> - لأنّه هو المتأدّر من قوله ﷺ: «إلا أن نكون امرأة من قريش»<sup>(٤)</sup>

وأمّا الاكتفاء بالأمّ كما استظهره في الحدائق<sup>(٥)</sup> من جملة من

(١) كتاب الطهارة. ١٨٨

(٢) كما في معناه الكرامة ١: ٢٢٩

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ١٨٩

(٤) تقدّمت الإشارة إلى مصادره في ص ٥٨، الهامش (١).

(٥) الحدائق الناصرة ٣. ١٧٥.



الأصحاب ، واحتمله آخرون إما بدعوى صدق الانتساب عرفاً وشرعاً ، وإما بدعوى أنّ للأئمّ مدحلاً شرعاً في لحوق حكم الحيص ، ففيه م لا يخفى ؛ لمخالفة الدعوى الأولى لما هو المتبادر من النص ، وكون الثانية اجتهاداً في مقابل النص .

وأما النبطية : فقال شيخنا المرتضى رحمته . لم يذكر أصحابنا لها معنى كما اعترف به في جامع المقاصد .

نعم ، قد اختلف أهل اللغة في معناها ، فعن العين والمحيط والديوان والمغرب وتهذيب الأزهرى . أنّهم قوم ينزلون سواد العراق وعن المصباح المنير : أنّهم قوم كانوا ينزلون سواد العراق ، ثمّ استعمل في أخلاط الناس . وعن الصحاح والنهاية . قوم ينزلون البطائح بين العراقيين : البصرة والكوفة وعن بعضهم . أنّهم قوم من العجم . وعن آخر . من كان أحد أبويه عربياً والآخر عجمياً . وعن آخر . أنّهم عرب استعجمو كقوم نعمان بن منذر ، أو عجم استعربوا كأهل البحرين وعن آخر . أنّهم قوم من العرب دخلوا العجم والروم احتلّطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم ، وذلك لمعرفتهم إنباط الماء ، أي استحراجه ، لكثرة فلاحتهم ، إلن غير ذلك .

وعلى أيّ تقدير فقد اعترف جماعة بعدم وجودهم في أمثل ذلك الأيام ، وظاهر ذلك أنّهم كانوا طائفة حاصّة متصّفة بما ذكره أهل اللغة من نزولهم سواد العراق ، أو بين البطائح ، أو غير ذلك ، لا أنّ النبطية موصوعة لكلّ من كان كذلك .

لكن في كشف الغطاء بعد قوله . إنّ السطبة في أصحّ الأقوال . قوم كانوا في زمان صدور الروايات ينزلون سواد العراق قال . والحق كلّ

الطهارة/الحيض وما يتعلّق به . . . ٦١ . . .

نازل بقصد الوطن غير بعيد .

وذكر كشف الالتباس أنّه تخرج النقطيّة عن حكمها إذا خرجت من بلدها قبل بلوغها<sup>(١)</sup> انتهى كلام شيخنا المرفضى رحمته

والذي يظهر من تفسير معظم اللغويين كونه حقيقة في طائفة مخصوصة ، وأمّا استعماله في غير هذا المعنى على سبيل الحقيقة فلم يثبت ، بل لم يعلم من أكثر الاستعمالات - التي نقلها اللغويون في عرض هذا المعنى - معارضتها له .

وكيف كان فإن استعدنا من كلمات اللغويين وغيرها كونه حقيقة في خصوص قوم ، فالحاق مَنْ عداهم به - وإن شأ في وطنهم فضلاً عمّن ينزل عندهم بقصد التوطن - ممّا لا وجه له

وإن قلنا بإجماله وتردّده بين هذا المعنى - أعني «قوم مخصوصون من أهل السواد» - وبين ما هو أعمّ منه ، فمقتضى القواعد - الاقتصار في تخصيص الأخبار المتقدمة على القدر المتيسّر .

وإن بنينا على أنّ المحصّص محمل مردّد بين المتباينين ويسري إجماله إلى العام ، فيسقط العام عن صلاحية الاستدلال ، ويرجع في مورد الاشتباه إلى استصحاب حالتها قبل بلوغها خمسين سنة ، وهي كونه حائضاً على تقدير رؤيتها للدم ثلاثة أيام

---

(١) كتاب الطهارة ١٨٩ ، وانظر جامع المقاصد ١ ٢٨٥ ، والمعين ٧-٤٣٩ ، والمحيط

في السنة ٩ ١٩٢ ، وديوان الادب ١-٢١٨ ، والمغرب ٢ ١٩٧ ، وتهذيب لبعة ١٣

٢٧١ ، والمصباح المير ٢-٢٩٣ ، والمصباح ٣ ١١٦٢ ، والنهاية - لابن الأثير - ٥

٩ ، وكشف العطاء ١٢٨ ، وكشف الالتباس ١ : ٢٠٠

ولا يعارضه استصحاب طهارتها قبل رؤية الدم ؛ لكون الأصل الأول حاكماً على هذا الأصل ، كما لا يخفى .

وأما مصاديق النبطية والقرشية : فطريق تشخيص الرجوع إلى الأمارات التي يرجع إليها في تشخيص غيرهما من الأنساب .

ولو اشتبه المصداق ، فالمرجع أصالة عدم الانتساب ، المعول عليها لدى العلماء في جميع الموارد التي يشك في تحقق السبب ، بل الاعتماد عليها في مثل ما نحن فيه من الأمور المغروسة في أذهان المشرعة ، بل المركوز في أذهان العقلاء قاطبة ، ولذا لا يعني أحد باحتمال كونه قرشياً مع أن هذا الاحتمال بالنسبة إلى أغلب الأشخاص محقق بل ربما يكون مطلقاً ومع ذلك لا يلتفتون إليه ، ويرثون آثار خلافه ، وهذا مما لا شبهة فيه .

وإنما الإشكال في تعيين وجه عمل العقلاء والعلماء بهذا الأصل وبنائهم على عدم تحقق السبب المشكوك وترتيب آثار خلافها .

ولا يعد أن يكون منشؤه الغلبة ، وحكمة اعتبارها لديهم انسداد باب العلم غالباً .

ولا يعارض هذا الأصل - بعد فرض اعتباره - شيء من الأصول والعمومات ، كأصالة عدم ارتفاع حبسها ، أو عمومات بعض الأخبار ، أو قاعدة الإمكان على تقدير تسليم إمكان التمسك بعمومها في مثل الفرض ، لحكومة الأصل المتقدم على جميعها ، كما لا يخفى .

وربما يتوهم أن مرجع أصالة عدم الانتساب إلى استصحاب عدم تولد هذا الشخص من أهل هذه القبيلة .

وبدفعه : أنه ليس للمستصحب حالة سابقة معلومة إلا أن يراد من

العدم العدم الأزلی الذي لا يتوقف استصحابه على إحرار حال الشخص بعد وحوده ، وهذا ممّا لا یجدي في إثبات عدم كون الشخص الموجود منهم فصلاً عن إثبات كونه من غیرهم ، كما هو المطلوب ، إلا على القول بحجّة الأصول المشتة ، وهي خلاف التحقيق

اللّهم إلا أن يدعى كونه من آثار المستصحب عرفاً بمعنى كون الوسطة خفيّة . وفيه تأمل .

وكيف كان فهذا الأصل إجمالاً ممّا لا مجال لإكراه وإن خفي علينا

مستنده .

وعلى تقدير الخدشة فيه فالمرجع أصالة عدم ارتفاع حیضها بمعنى كونها حائضاً على تقدير رؤية الدم ثلاثة أيام ، وقد أشرنا فيما سبق إلى أنّ هذا الاستصحاب التعليقي حاكم على استصحاب الطهارة فصلاً عن استصحاب وجوب العبادات المشروطة بالطهور

واعترض شيخنا المرتضى رحمته على أصالة عدم ارتفاع الحيض بقوله : إنّ هذا الأصل لا یثبت كون الدم الخارج حیضاً نعم ، ینفع في بعض المقامات ، كوجوب اعتدادها بعدة من لا تحيض وهي في سن من حیض<sup>(١)</sup> .

وفيه أولاً : القرض بما لو شكّت في یأسها لأجل الشك في بلوغ الحمسیر ، فإنّ ترتيب جميع آثار الحيض في مثل الفرص بحسب الطاهر مسلّم عنده .

وحلّه : أنّ الحالة المستصحبة إنّما هي كونها حائضاً على تقدير رؤية الدم ، وكون دمها حيضاً ، وقد قرّرنا في محلّه عدم الفرق بين الاستصحاب التقديري والتنجيزي تبعاً لشيخنا المرتضى<sup>(١)</sup> ، فراجع (و) ظهر لك فيما تقدّم أنّ دم الحيض لا يكون أقلّ من ثلاثة أيام (كُلّ دم تراه المرأة دون الثلاثة فليس بحيض مبتدئة كانت أو ذات هادة) أو غيرهما

(و) أمّا (ما تراه) المرأة من الدم (من الثلاثة إلى العشرة ممّا يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض ، تجانس أو اختلف) فلا خلاف فيه ، بل عن الفاضلين في المعبر والمتنّهن دعوى الإجماع عليه مستدلّين عليه - بعد الإجماع - : بأنّه دم في زمان يمكن أن يكون حيضاً ، فيكون حيضاً<sup>(٢)</sup>.

وقضيّة هذا الدليل كون هذه القاعدة - وهي كلّ ما أمكن أن يكون حيضاً فهو حيض - في حدّ ذاتها من المسلّمات بحيث يستدلّ بها لا عليها ، وعن ظاهر بعض دعوى الإجماع عليها<sup>(٣)</sup> بل في الجواهر أنّها عند المعاصرين ومن قاربهم من القطعيّات التي لا تقبل الشكّ والتشكيك ، حتّى أنّهم أجروها في كثير من المقامات التي يشكّ في شمولها لها ، ككون حدّ اليأس - مثلاً - شيئاً سة ، وعدم اشتراط التوالي في الثلاثة

(١) فرائد الأصول : ٦٥٤

(٢) حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ٢- ١٦٤ ، وانظر المعبر ١- ٢٠٢ ، ومستهم لمطلب ١- ٩٨

(٣) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٢- ١٦٤

ونحو ذلك من المقامات التي وقع النزاع في إمكان كونه حيضاً عند الشارع وعدمه .

وهو لا يحلو من تأمل ، إذ الظاهر - على ما هو المستعاد من بعضهم ، كالشاهد في الروضة وغيره - أنه بعد تسليمها تختص بما علم إمكان حيضته عند الشارع كأن تكون المرأة - مثلاً - بالغاً غير يائسة ورأت الدم ثلاثة أيام متواليات ولم يكن مسوقاً بما يمنع من الحكم بحيضته ولم تكرر حبلى عند من احتار أن الحبلى لا تحيض ، فإنها تحكم حينئذ بالحبيطة ؛ لأنه رماي يعلم صلاحيته للحيض شرعاً<sup>(١)</sup> انتهى .

فانمراد من الإمكان - على ما صرح به الشهيد - هو الإمكان في الواقع وفي نظر الشارع ، كما هو المتأدر من لفظ «الإمكان» لا الإمكان الاحتمالي ، كما تحيله من تمسك بعموم القاعدة في مواقع النزاع .

ولكن الإنصاف أن المعنى الثاني هو الذي يسبق إلى الدهر في خصوص المقام بحيث لو كان لنا خبر معتر بهذا المضمون ، لكان نحمله عليه ؛ إذ من المستبعد جداً إرادة الإمكان الواقعي في مقام تأسيس قاعدة ظاهرية يرجع إليها الشاك في مقام العمل

كيف ! ولو أريد الإمكان الواقعي على الإطلاق - كما هو مقتضى ظاهر اللفظ - لتعذر الاطلاع عليه عند الجهل بكون الدم الموجود حيضاً ؛ إذ لا واسطة في الممكنات بين الامتناع العرضي والوجوب العرضي حيث إنه عند تحقق علته التامة يجب وعند انتعائها يمتنع ، فيصير على هد

التقدير معنى «كل ما لم يمتنع أن يكون حيضاً فهو حيض» . كل ما وحب  
أن يكون حيضاً فهو حيض . وهو كما ترى .

وَحَمَلُ الإمكان علون الإمكان الواقعي لكن بالنظر إلى الموانع الكلّية  
المقرّرة في الشريعة - كما هو ظاهر الشهيد وغيره - لا الموانع الشخصية  
المحتملة في خصوصيات الموارد ليس بأولى من إرادة الإمكان  
الاحتمالي ، بل الأمر بالعكس .

ولكنك خير بأنّ هذا النحو من الترجيعات إنّما يتمشى على تقدير  
إحراز كون هذه الفقرة بلفظها صادرة من الإمام عليه السلام لا في مثل ما نحن  
فيه ؛ فإنّ مجرد وقوعها في معاهد إجماعاتهم المنقولة لا يكشف عن ذلك  
خصوصاً مع معلومية عدم التزام كثير من ثقله الإجماع بعموم القاعدة بهذا  
المعنى وتفسير بعضهم لها بالمعنى الأول .

وكيف كان فالمتبع هو الدليل .

والذي يقتضيه التحقيق ويشهد به التبع والتأمل في لأخضر وسيرة  
الناس في جميع الموارد هو : أنّ كلّ احتمال يافيه أصالة السلامة لا يلتفت  
إليه ؛ لأنّ أصل السلامة أصل معتبر معتمد عليه عند العقلاء كافة في جميع  
أمورهم معاشاً ومعاداً ، ومعلوم أنّ الحيض دم يقذفه الرحم بمقتضى  
طبعه ، وأمّا الاستحاضة فإنّه وإن قلّا بأنّها لا تكون إلّا من آفة إلّا أنّ آفتها  
عمّة ، فلا يبعد أن يقال . إنّها ليست بحيث يافيهها أصالة السلامة فلو  
تردّد الدم بين كونه حيضاً أو استحاضة وبين كونه من قرح أو جرح أو  
علة أخرى مجهولة الأصل ، فلا يعتنى بسائر الاحتمالات ، بل يبنى على  
كونه حيضاً أو استحاضة

هذا إذا لم تكن العلة متحققة ، وأما إذا أحرر وجودها - كما لو عدم  
 يكون الحروف مجروحاً أو مقروحاً ، أو بحصول الاقتضاخ المقتضي  
 لخروج الدم ، وشك في كون الدم منه أو من الحيض - فلا يتمشى  
 الأصل ؛ إذ لا شك في عدم السلامة ، فلا بد حينئذ من الرجوع إلى  
 ما جعله الشارع طريقاً لتشخيص كل من الدمين ، كخروج القطعة مطوقة أو  
 منغمسة ، أو من الجانب الأيسر ونحوه .

وأما لو تردد الدم بين كونه حيضاً أو استحاضة فيشكل البناء على  
 كونه حيضاً ؛ لما عرفت من إمكان المباشرة في أصالة السلامة ، النافية  
 لاحتمال كونه استحاضة من حيث كثرة الالتئام بها ، وقد أشرنا إلى أن  
 الاعتماد على أصالة السلامة بالسنة إلى الآفات العامة الملوية مشكل  
 خصوصاً في مثل هذه الآفة التي لا تعد آفة في العرف والعادة .

اللهم إلا أن يمنع كثرتها ، ويدعى وضوح كون الاستحاضة في  
 العرف والعادة منشأها اختلال المراح ، فيكون احتمال كون الدم استحاضة  
 على هذا التقدير كسائر الاحتمالات مما لا يعتنى به لدى العقلاء ما لم يقم  
 عليه أماره ، كما يؤيد هذه الدعوى بل يقررها التدبر في أحوار الباب وهي  
 أسئلة السائلين وسيرة النساء ؛ فإن المتأمل فيها لا يكاد يرتاب في أن  
 احتمال كون لدم الخارج منهن - ما عدا دم الحيض - لم يكن احتمالاً في  
 عرض احتمال كونه حيضاً ، بل لم تكن المرأة ملتزمة إلى سائر الاحتمالات  
 حتى الاستحاضة إلا إذا أحسّت حلاً في مزاجها ، كأن استمر بها الدم  
 شهراً أو شهرين ، أو رأت الدم ساعة والطهر آخرى ، أو رأت الدم ثلاثة  
 أيام أو أربعة والطهر كذلك وهكذا بحيث لولا الاختلال لما اعتنت



باحتمال كون ما تراه من الدم غير حيض أصلاً.

والإصاف أنه لو قيل : إن الأصل في دم النساء لديهن - على ما هو  
المغروس في أدهانهم - هو الحيض بمعنى عدم اعتنائهم بسائر  
الاحتمالات ما لم يكن عن مشأ عقلائي مانع من جريان أصالة السلامة ،  
لم يكن بعيداً ، بل ربما يقرّبه بحيث يكاد يلحق بالبدهيّات ملاحظة أخبار  
متظافرة متكاثرة أمره بترتيب آثار الحيض مروية الدم من دون اعتناء بسائر  
الاحتمالات .

مثل . الأخبار المستفيضة المتقدمة<sup>(١)</sup> الدالة على أن ما تراه المرأة  
قبل العشرة فهو من الحيضة الأولى ، وما تراه بعدها فهو من لحيضة  
المستقبلة

ورواية يونس ، المتقدمة<sup>(٢)</sup> الواردة في من ترى الدم ثلاثة أيام أو  
أربعة وترى الطهر ثلاثة أو أربعة ، ورواية<sup>(٣)</sup> أخرى قريبة منها  
ورواية<sup>(٤)</sup> أخرى في من ترى الدم ساعة والطهر كذلك وهكذا  
وما ورد من تحيض الحامل بالدم معللاً بأنه «ربما قدفت المرأة  
الدم وهي حبلن»<sup>(٥)</sup> .

(١) في ص ٤٦

(٢) في ص ٥٢ .

(٣) التهذيب ١ ، ١١٨٠/٣٨٠ ، الاستبصار ١ ، ٤٥٤/١٣٢ ، الوسائل ، أبواب ٦ من أبواب  
الحيض الحديث ٣

(٤) أنظر قرب الإسناد ٨٨٠/٢٢٥ ، والوسائل ، الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث  
٨

(٥) التهذيب ١ ، ١١٨٨/٣٨٦ ، الاستبصار ١ ، ٤٧٥/١٣٩ ، الوسائل ، الباب ٣٠ من  
أبواب الحيض ، الحديث ١٠ .

وما ورد فيما تراه المرأة قبل عاداتها من أنه من الحيض معللاً بأنه  
«ربما تعجل بها الوقت»<sup>(١)</sup>.

وما ورد من أن الصائمة تفطر بمجرد رؤية الدم<sup>(٢)</sup>.

وما ورد في من نفست فتركت الصلاة ثلاثين يوماً ثم طهرت ثم  
رأت الدم بعد ذلك من أنها «تدع الصلاة» لأن أيامها أيام الطهر قد جرت  
مع أيام النفاس<sup>(٣)</sup> فعطل الحكم بالحيض بمجرّد عدم المانع، إلى غير  
ذلك مما يقف عليه المتتبع، كأخبار الاستطهار ونحوها.

وبما أشرنا إليه في تقريب الاستشهاد بمثل هذه الروايات لا يتطرق  
المناقشة في دلالتها بعدم كون شيء منها مسوقاً لبيان تأسيس الأصل،  
وإنما هي مسوقة لبيان حكم آخر.

والمراد من الدم المأخوذ موضوعاً في أغلب هذه الأخبار هو الدم  
المعهود لا مطلق الدم، فالمراد بالرواية الأمرة بإفطار الصائمة عند رؤية  
الدم - مثلاً - إنما هو دم الحيض لا مطلق الدم، فهي مسوقة لبيان انتفاص  
الصوم برؤية دم الحيض ولو في آخر النهار، ويكفي في صحة مثل هذا  
الإطلاق - أعني الأمر بالإفطار بمجرد رؤية دم الحيض - إمكان معرفته في  
ابتداء رؤيته في الجملة ولو لأجل كونه في أيام العادة.

(١) الكافي ٣ ٢/٧٧، التهذيب ١ ١٥٨ - ٤٥٣/١٥٩، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب

الحيض، الحديث ١، والباب ١٥ من تلك الأبواب، الحديث ٢

(٢) التهذيب ١ ١٢١٨/٣٩٤، الاستبصار ١ ٤٩٩/١٤٦، الوسائل، الباب ٥٠ من

أبواب الحيض، الحديث ٣.

(٣) الكافي ٣ ١/١٠٠، التهذيب ١ ١٢٦٠/٤٠٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب

النفاس، الحديث ١

توضيح الاندفاع : أنَّ المتأمل في هذه الأخبار المتكثرة لا يكاد يتردد في أنَّ سائر الاحتمالات لم تكن ملحوظة وملفتة إليها أصلاً ؛ لما هو المفروض في أذهانهم من أنَّ الأصل في الدم أن يكون حيضاً ، وإلا لكان على الإمام عليه السلام أو السائلين الاستفصال عن حكم صورة الشك في مثل هذه الموارد التي قلما تنفك عن سائر الاحتمالات على تقدير الاعتناء بها ، خصوصاً احتمال كونها استحاضة ، فكون المراد من الدم هو الدم المعهود في أعين هذه الروايات مسلم لكن لم تكن معهوديته إلا لكونه أصلاً فيه ، فكما لا ينتقل الدهن عند السؤال عن حكم الدم الذي تراه المرأة إلا إلى إرادة الدم المعهود ، كذلك لا ينتقل عند رؤيته إلا إلى كونه ذلك الدم ، وإلا لكان السائل يسأل في مثل هذه الموارد عن حكم صورة الشك .

والحاصل : أنَّ المتأمل في الأخبار وفي كيفية أسئلة السائلين وفي أجوبتهم لا يكاد يشك في أنَّ رؤية الدم كانت عندهم أمانة لحيض م لم يتحقق خلافه .

ألا ترى إلى ما رواه سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سألت عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها ، فقال عليه السلام : « إذا رأت الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاة فإنه ربما تعجل بها الوقت ، فإن كان أكثر أيامها التي تحيض فيهن فلتترئص ثلاثة أيام بعد ما تمضي أيامها ، فإذا تربصت ثلاثة أيام ولم ينقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضة » <sup>(١)</sup> فإن المفروض في السؤال ليس إلا رؤية الدم قبل الوقت ، بل ظاهره أنَّ السائل

(١) الكافي ٣ : ٢/٧٧ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب الحيض ، الحديث ١

لأجل تغيير الوقت برّد في كونه دم الحيض ، فأجابه الإمام عليه السلام بوجوب التحيض معلاً ، بإمكان خروج الحيض قبل وقته دفعاً لاستيعاده ، فكان الكسرى عندهم - أعني عدم الاعتناء بسائر الاحتمالات عند إمكان كونه حيضاً - من لواضحات .

ويؤيده أمره بالتربص ثلاثة أيام ، فإنه وإن كان موافقاً للأصل ولكنه لا يخلو عن تأييد .

وكذا لم يقع السؤال في جملة من الأحبار المستعينة الواردة في الحامل إلا عن أن المرأة ترى الدم وهي حامل ، فأجابه الإمام عليه السلام بوجوب التحيض برؤية الدم ، معلاً في بعضها بأن المرأة ربما قذفت الدم وهي حلتى<sup>(١)</sup> ، وهي بعضها بأنه ربما بقي في الرحم الدم ولم يخرج<sup>(٢)</sup> ، بل ظهر السؤال والتعليل الوارد في هذه الروايات تردّد السائل في كونه دم الحيض ؛ لرعمه عدم الاجتماع مع الحمل ، فأجابه عليه السلام بإمكانه .

ويؤكد المطلوب وضوحاً . أنه لم يقع السؤال في شيء من الأخبار عما يعرف به دم الحيض عن غيره ، ولم يرد خبر استدعاء يرشداهم إلى ذلك .

مع أنه لو لم يكن كونه حيضاً هو الأصل على ما هو المعروف في أدهانهم ، لكان ذلك من أهم الأمور ، خصوصاً بالنسبة إلى المبتدئة

(١) الكافي ٣ ٥/٩٧ ، التهذيب ١ ١١٨٧/٣٨٦ ، الاستبصار ١ ١٣٨ - ١٣٩/٤٧٤ ،

الوسائل ، الباب ٢٠ من أبواب الحيض ، الحديث ١

(٢) التهذيب ١ ١١٨٦/٣٨٦ ، الاستبصار ١ ٤٧٣/١٣٨ ، الوسائل ، الباب ٣٠ من

أبواب الحيض ، الحديث ٩

والمضطربة ، وإنما وقع السؤال في جملة من الأخبار عن حكم صورة الاشتباه عند انقطاع أصالة السلامة ، التي يتعين بها كون الدم حيضاً ، كما لو اقتضت ، أو أحست بجوفها قرحة ، أو استمر بها الدم مدة لا يمكن أن يكون مجموعها حيضاً ، فأمرهم الإمام عليه السلام في مثل هذه الفروض بالرجوع إلى أمارات غالية لتشخيص دم الحيض عن غيره ، وهذا بخلاف ما لو رأت الدم ابتداءً ، فإنه لم يرد الأمر في شيء من الأخبار إلا بالتحريض برؤية الدم ، ولولا أنه الأصل في الدم ، لكان الواجب على الإمام عليه السلام أن يكلف المبتدئة - مثلاً - بالاحتياط ثلاثة أيام حتى يتحقق حيضها أو يأمرها بالرجوع إلى معرف شرعي تعدي كالأوصاف ، مع أنه عليه السلام أمرها بترك الصلاة عند رؤية الدم

ففي موثقة ابن بكير في الحاربية أول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضةً ، قال : «إنها تنتظر الصلاة فلا تصلي حتى يمضي أكثر ما يكون من الحيض ، فإذا مضى ذلك وهو عشرة أيام ، فعلت ما تفعله لمستحضة»<sup>(١)</sup>.

وموثقة الأحرى عن الصادق عليه السلام قال : «إذا رأت المرأة الدم أول حيضها واستمر الدم تركت الصلاة العشرة أيام»<sup>(٢)</sup> إلى آخره .  
وموثقة سماعة ، قال سألت عن الحاربية المكر أول ما تحيض تفعد

(١) التهذيب ١ - ٤٠٠/١٢٥١ ، الاستبصار ١ - ١٣٧/٤٧٠ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الحيض ، الحديث ٥

(٢) التهذيب ١ - ٣٨١/١١٨٢ ، الاستبصار ١ - ١٣٧/٤٦٩ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب الحيض ، الحديث ٦

في الشهر يومين وفي الشهر ثلاثة أيام يحتلط عليها لا يكون طمثها في الشهر عدة أيام سواء، قال: «فلها أن تجلس وتدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشرة، فإذا اتفق شهران عدة أيام سواء فتلك أيامها»<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار التي يقف عليها المتن.

فالإبصار أنه لا مجال للتشكيك في أن الأصل في الدم الخارج من الموضع المعتاد مطلقاً من دون التفات إلى أوصافه هو أن يكون حيضاً خصوصاً بعد ما عرفت من دعوى غير واحد الإجماع عليه، وأنه لم يعهد من أحد من الأئمة عليه السلام أو السائلين، وكذا من النساء الاعتناء بسائر الاحتمالات إلا بعد إحراز مقتضياتها:

وأما اختلاف ألوان الدم وكونه بأوصاف الاستحاضة فليس من الأسباب الموجبة للاعتناء باحتمال كونه استحاضة؛ إذ قلما ينفك الحيض عن اختلاف اللون، مع أنه لم يقع السؤال عن حكمه في شيء من الموارد، فيكشف ذلك عن عدم معهودية الاعتناء بها لديهم، وإنما يجب الرجوع إليها في الموارد المنصوصة لأجل النص.

وما ربما يتوهم من كون دم الحيض وكذا الاستحاضة بأوصاف المصوضة معهوداً لدى النسوان، فكون الدم بأوصاف الاستحاضة لو لم يكن سبباً للمعلم بها فلا أقل من كونه منشأ للاعتناء باحتمالها، مدفوع بالمنع، كما يشهد به التنوع في الأخبار سؤالاً وجواباً.

وليس في قول المرأة في رواية حفص بن المحثري - بعد ما سمعت

(١) الكافي ٣ ١/٧٩، التهذيب ١. ١١٧٨/٣٨٠، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الحيض، الحديث ١

من الإمام صفات الحيض - « والله لو كان امرأة ما زاد على هذا »<sup>(١)</sup> وكذا قول المرأة - في رواية إسحاق - لمولانا - بعد أن سمعت الأوصاف - « لأتراه كن امرأة »<sup>(٢)</sup> شهادة على معروفية دم الحيض بأوصافها الخاصة لديهن . بل سؤالهما في الروايتين يشهد بخلافها ، وإنما وقع التعجب منهما من إحاطة الإمام عليه السلام بأوصاف الدم وخصوصياته المتنوعة له ، والآ والمرأة لم تكن عارفة بأن أحد القسمين حيض والأخر استحاضة كما لا يحصى على من تأمل في سؤالها ، بل اعترفت بجهلها بكون ما تراه حيضاً أو دمّاً آخر في الرواية الأولى ، وفي الرواية الثانية رعمث كون الجميع حيضاً فالت عن حكمه ، فقالت : ما تقول في المرأة تحيض فتعجز أيام حيضها ؟

وكيف كان فقد أشربا إلى أن وجه عدم الاعتناء بسائر الاحتمالات بحسب الظاهر - هو الاعتماد على أصالة السلامة ، القضية بكون الدم حيضاً ، فيختصّ مورده بما إذا جرى هذا الأصل بأن لم يكن الاحتمال شيئاً من علّة محققة ، والآ فيرجع في تشخيص أحد المحتملين إلى طرق المنصوصة ، ككونه في أيام العادة ، أو بأوصاف الحيض ، أو خروج القطنه منغمسة ، أو غيرها من الطرق التعبدية مقتصرأ في الرجوع إليها على موارد المنصوص ، كما عرفت وجهه سابقاً .

(١) الكافي ٣ : ١/٩١ ، التهذيب ١ : ٤٢٩/١٥١ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب الحيض ، الحديث ٢

(٢) الكافي ٣ : ٣/٩١ ، التهذيب ١ : ٤٣١/١٥١ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب الحيض ، الحديث ٣ .

ويحتمل قوياً أن يكون وجه اعتبار قاعدة الإمكان للدئي العرف والعقلاء، العسة، وعلى هذا التقدير أيضاً لا يرجع إليها إلا في الموارد الخالية عن أمارة مقتضية لخلافها، كما لا يحسن وجهه، وأما مع وجود ما يقتضي خلافها: فالحكم ما عرفت من الرجوع إلى الطرق التعبدية، ومع فقدانها فالمرجع استصحاب الحالة السابعة من الطهارة أو الحيض، والاحتياط ممّا لا ينبغي تركه على كل حال، والله العالم بحقائق أحكامه.

(وتصير المرأة ذات عادة بأن ترى الدم دفعة ثم ينقطع على أقل الطهر فصاعداً ثم تراه ثانياً بمثل تلك العدة) بلا خلاف فيه، بل في الجوهر<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> دعوى الإجماع عليه نقلاً وتحصيلاً، خلافاً لمحكمي<sup>(٣)</sup> عن بعض العامة من أنها تصير ذات عادة بمرّة واحدة، وربما نقل<sup>(٤)</sup> عن بعض أصحابنا موافقته

وفيه: ما لا يحسن بعد مخالفته للإجماع وصريح المصوِّص، لا تية وربما نوقش فيه: بمخالفته لمبدأ اشتقاق العادة: فإنّها من العود ويمكن التفصّي عنها بأن المراد من كونها ذات عادة كونها عارفة بمقدار ما تقتضيه طبيعتها من قذف الدم بحسب استعداد مزجها،

(١) جواهر الكلام ٣: ١٧١

(٢) الحدائق الناضرة ٣: ٢٠٧ - ٢٠٨، مدارك الأحكام ١: ٣٢٥، تذكرة المفهم ١: ٢٥٩، المسألة ٨٤.

(٣) المحكي هو العاملي في مدارك الأحكام ١: ٣٢٥، وانظر: المهدب - للشيرازي - ١: ٤٨ والمجموع ٢: ٤١٧، وحليه العلماء ١: ٢٨٨، والعرب شرح الوحي ١: ٣١٦، والمعني ١: ٣٦٣، والشرح الكبير ١: ٣٥٨.

(٤) كما في جواهر الكلام ٣: ١٧١.



ويستكشف ذلك استكشافاً ظنياً برؤيتها مرة واحدة، فتأمل.

وكيف كان فلا شبهة في بطلانه بعد مخالفته للنص والفتوى.

ويدل على صيرورتها ذات عادة برؤية الدم مرتين بالتفصيل المتقدم

- مضاف إلى الإجماع - مؤتفة سماعة، المتقدمة<sup>(١)</sup>، قال فيها - «إذا اتفق شهران عدة أيام سواء فتلك أيامها».

ومرسلة يونس - الطويلة - التي سيأتي نقلها بطولها في بيان أقسام

المستحاضة إن شاء الله، وفيها: «وان انقطع الدم في أقل من سبع أو أكثر

من سبع فإنها تغتسل ساعة ترى الطهر وتصلّي، فلا تزال كذلك حتى

تنظر ما يكون في الشهر الثاني، فإن انقطع الدم لوقته من الشهر الأول

حتى توالى عليها حيضتان أو ثلاث فقد علم الآن أن ذلك قد صدر لها

وقتها وخلقا معروفاً تعمل عليه وتدع ما سواه، وتكون سنّها فيم يستقبل

إن استحاضت، فقد صارت سنة إلى أن تجلس أقراءها، وإنما جعل

الوقت إن توالى عليها حيضتان أو ثلاث؛ لقول رسول الله ﷺ للتي

تعرف أيامها: دعي الصلاة أيام أقرائك، فعلمنا أنه لم يجعل القرء الواحد

سنة لها فيقول لها: دعي الصلاة أيام قرئك، ولكن سنّ لها الأقراء، وأدناه

حيضتان فصاعداً»<sup>(٢)</sup>. الحديث.

وهي كما تراها - تدلّ على أن المرأة تصير عارفةً بوقتها وحلقها

إذا توالى عليها حيضتان متساويتان من حيث الوقت والعدد بأن رأت

(١) في ص ٧٢ - ٧٣

(٢) الكافي ٣ - ٨٣ - ١/٨٨، التهذيب ١ - ٣٨١ - ١١٨٢/٢٨٤، الوسائل، أبواب ٧ من

أبواب الحيض، الحديث ٢

- مثلاً - في أول الشهر الأول سعة ، وفي أول الشهر الثاني أيضاً كذلك .  
وتقييد الحيضتين في الرواية وكذا في موثقة سماعة بكونهما في شهرين بحسب الظاهر على ما يشهد به سوق قوله **الثالثة** : «تنظر إلى ما يكون في الشهر الثاني» إنما هو للجري مجرى المتعارف ، فكما أن امرأة تعلم وقتها وحقتها بما لو رأت الدم في الشهر الثاني مثل ما رآته في الشهر الأول ، كذلك تعلم وقتها وحقتها بما لو لم تر الدم في الشهر الثاني ورآته في الشهر الثالث مثل ما رآته في الشهر الأول وقتاً وعدداً .

وكذا تعرف عددها لو رأتها في شهر واحد ، كأن رأت - مثلاً - في أول الشهر أربعة وهي وسطه أيضاً كذلك ، وتعرف وقتها أيضاً لو رأت مثلها في الشهر الثاني ، بل الظاهر ثبوت عاداتها برؤية الدم في أول الشهر الثاني في الفحص ؛ فإنها تعرف - سبب استواء الطهرين الواقعين بين الحيضات الثلاثة - وقتها أيضاً كعددها

وما يتوهم من أن العادة لا تستقر عرفاً بمرتين وإنما يلتزم في مورد النص بها تعبداً ، وإنما في سائر الموارد فلا بد من حصول الحيض مرات عديدة متوافقة حتى تستقر لها العادة عرفاً ، مدفوع - مضافاً إلى مخالفته للإجماع ظاهراً - أولاً : بما عرفت من أن التقييد على الظاهر جبر مجرى الغالب ، فالمدار على استواء الحيضتين وقتاً وعدداً ، بل عدداً فقط ، كما هو مقتضى إطلاق الرواية الأولى ، أو وقتاً فقط ، كما سيوضح لك فيما بعد إن شاء الله .

وثانياً : بأن سياق الروايتين يأبى عن التعبد ، بل ظاهرهما كون مساواة الحيضتين ضابطة لتحديد العادة العرفية التي يستكشف بها وقت

الحيض وعدده .

وثالثاً : أن الأحكام المترتبة على كونها ذات عادة ليست دثرة مدر بإطلاق ذات العادة عليها حتى يتوقف إثباتها على إحراز الصديق العرفي أو التعبد الشرعي ، وإنما المصاطب معرفتها أيام أقرانها سواء سميت ذات العادة عرفاً أم لا .

والمراد من الأقراء نصاً وإجماعاً ما يصدق على الحيضتين فصعداً ، وقد صرح الإمام عليه السلام في ذيل الرواية الثانية بعدم كفاية حيضة واحدة في الرجوع إلى أيامها لأجل أن السبي عليه السلام لم يجعل القرء الواحد سنة لها ، ولكن سن لها الأقراء ، وأدناه حيضتان

ثم إنه إن اتحدت أقرانها وقتاً وعدداً ، فعليها إذا استمر بها الدم أن تترك الصلاة في ذلك الوقت بعدد أيامها . وإن اتحدت عدداً ، فعليها أن تحيض بعدد أيامها ، وهي المسمّاة اصطلاحاً بذات العادة العددية . وإن اختلف عددها واتحدت وقتها ، فهي المسمّاة بذات العادة الزمنية ، فعليها أن تحيض في ذلك الوقت .

وهل هي من حيث العدد كالمضطربة أم لا ؟ بل تستقر عدتها من حيث العدد أيضاً في الجملة بمعنى أنه لا يجوز لها أن تحيض بأقص من أقل الأقراء ولا بأزيد من أكثرها ، فلو رأت الدم - مثلاً - في أول شهر أربعة أيام وفي أول الشهر الثاني ستة وفي الثالث خمسة وفي الرابع - مثلاً - سبعة وهكذا بحيث لا تقف منها على حد ، فلو استمر بها الدم ، لم تقتصر في التحيض على الثلاث وإن لم يكن الدم في اليوم الرابع بصمة الحيض ، لأن اليوم الرابع بمنزلة القدر المتيقن من أيام أقرانها . وكذا لا يريد على

لسعة وإن وجدت الدم بأوصاف الحيض ؛ لما عرفت  
ولكن يشكل ذلك بما في ديل الرواية حيث قال عليه السلام : وإن اختلط  
عليها أيامه وزدت ونقصت حتى لا تقف منها على حد ولا من الدم على  
لوي عملت بإقبال الدم وإدباره ، وليس لها سنة غير هذا فإن مفادها أن  
السنة عند احتلاط الدم وزيادة الأيام ونقصانها الرجوع إلى الأوصاف ،  
وعند التعذر العمل بإقبال الدم وإدباره مطلقاً .

لكن يمكن التفصي عنه بأن الرجوع إلى التميز إنما هو بالنسبة إلى  
الأيام التي لم تقف منها على حد ، وهي الأيام الواقعة بين أقل حيضها  
وأكثره ، وأما بالسنة إلى الأيام التي علمت من عاداتها أن حيضها لا ينقص  
عنها أو لا يريد منها فلا ، بل هي من هذه الجهة بمنزلة ذات العادة  
العددية ، بل هي إن اتحد وقت أقرانها السابقة ، فألها في اليوم رابع  
من الشهر - مثلاً - كالיום الأول كانت حائضاً في الجميع ، وفي اليوم العشر  
لم تكن حائضاً في شيء منها ، فكما أن اختلاف عدة الأقراء لا يجمع من  
معرفة عاداتها بحسب الوقت ، كذلك لا يجمع من معرفتها بالنسبة إلى القدر  
المتيقن من العدد .

وبما أشرنا إليه - من إساء سباق الأحبار عن التعبد وأن تقييد  
الحيضتين بكونهما في شهرين جار مجرى العادة ، وأن المراد منها ليس بـ  
بيان أن رؤية الدم مكرراً على نهج واحد طريق يستكشف به ما تقتضيه  
طبيعة المرأة من قذف الدم وقتاً وعدداً - ظهر لك أنه كما تستقر عادة  
المرأة برؤية الدم مرتين على نهج واحد ، كذلك تستقر عاداتها برؤيتها  
مختلفة مكررة على نحو مضبوط ، كأنا رأيت في أول كل شهر - مثلاً -

ثلاثة وهي وسطه أربعة ، فإنه يشت لها برؤية الدم بهذه الكيفية الخاصة  
مكررة عدنان ، فلو استمر بها الدم ، ترجع في أول الشهر إلى أيام أقرانها  
في أول الشهور وفي وسطه أيضاً إلى ما اعتادته في وسط الشهور

والأظهر إناطة صيرورة المرأة ذات العادة باستكشاف ما تقتضيه  
طبيعتها من قذف الدم برؤيته مكرراً على طريقة واحدة من دون فرق بين  
أن تكون الأقراء المتماثلة متعاقبة أو متحللة بما يحالفها لكن لا عني وجه  
يكون ما هي خلالها مخرلاً بطريقة الأقراء المتماثلة

وكيف كان فالاحتياط فيما عدا مورد البصر - أعني إذا اتفق شهران  
عدّة أيام سواء - ممّا لا ينبغي تركه ما لم يحصل لها وشوق من عاداتها  
بوقت الحيض وعدده ، والله العالم .

ولا عرة في استقرار العادة باختلاف لون الدم المقطع على لعشرة ،  
فإن مجموعته حيض ، كما عرفت فيما سبق . فإذا تكرّر بمثل ذلك العدد ،  
ثبتت عاداتها ، توافقاً في اللون أم تحالفاً ؛ لإطلاق الأدلة

فلو حصل الفصل بالنقاء في حلال العشرة ، فهل يعتد تكرّره بمثل  
مجموع المدة التي حكم تكوينها حيصاً وإن كان بعض أيامها لمتخللة  
بقاء ، أو العرة بتكرّره بمثل أيام الدم ، أو الاعتدال بتكرّره بمثل الأيام التي  
رأت الدم فيها مستمراً ، فلو رأت حمماً وانقطع ثم رأت في العاشر ،  
تستقرّ عاداتها بما لو رأت في الشهر الثاني حمماً ، ولا عرة بعاشر ؟  
وجوه ، أوسطها أوفق بالاعتبار وأقرب بالنظر إلى ما يستمد من رواية

يونس - لمقدمة<sup>(١)</sup> في مسألة اعتبار التوالي - من أن العبرة في قبل الحيض وأكثره بأيام الدم، والله العالم.

وهل ثبتت العادة بتكرّر ما ثبتت حيضيّته من المستمرّ باعتبار الأوصاف؟ فيه وجهان، أوجههما: العدم؛ لخروج الموضع عن مورد الرويتين، وعدم الوثوق بكون واجد الصفات حيضاً لا غير؛ لما عرفت من أن الأوصاف أمارات طيّبة اعتبرها الشارع في الجملة، كعادة نساءها التي ترجع إليها في بعض الصور، فلا تكون موجبة للوثوق بمعرفة أيام أقرانها حتى ترجع إليها.

(مسائل خمس):

(الأولى: ذات العادة تترك الصلاة والصوم برؤية الدم إجماعاً)

كما عن غير واحد نقله،

ومقتضى إطلاق المتن: عدم الفرق بين ذات العادة الوقتية والعددية، وهذا بالنسبة إلى الوقتية مما لا شبهة فيه

وامتدّ له - مضافاً إلى الإجماع - بالأخبار الكثيرة التي دعي

تواترها، الدالة على أن ما تراه المرأة في أيام حيضها فهو من الحيض

وفيه نظر؛ لأنّ معاد هذه الأخبار ليس إلا أن ما تراه من الدم في أيام

عادتها من صفرة أو كدرة فهو من الحيض، وقد ثبت بالصق والإجماع

تقيدها بما إذا لم يكن أقل من ثلاثة أيام، فالحكم بتحصيلها برؤية الدم مع

عدم العلم بأنّه يستمر ثلاثة أيام يحتاج إلى دليل آخر من إجماع وسجوه

نعم ، يتم الاستدلال له بقوله عليه السلام في رسالة يونس : « فإذا رأت المرأة الدم في أيام حيضها تركت الصلاة ، فإن استمر بها الدم ثلاثة أيام فهي حائض » <sup>(١)</sup>.

وكيف كان فهذا ممّا لا إشكال فيه (و) إنّما الإشكال في ذات العادة العددية بل وكذا الوقتية لو رأت الدم قبل وقتها أو بعده بما لا يتسامح عرفاً ، فإنّها - بحسب الظاهر - كالمبتدئة والمضطربة ، فكما أنّ (في) تحيض (المبتدئة) والمضطربة برؤية الدم (ثوَّداً) فكذا في ذات العادة العددية والوقتية التي رأت الدم في غير وقتها .

(والأظهر) بالنظر إلى ما مرّ في تحقيق قاعدة الإمكان (أنّها) تترك الصلاة والصوم برؤية الدم في جميع هذه الأقسام ، وأمّا لو لم نقل بعموم القاعدة لمثل هذه الموارد ، فيجب عليها في جميع الصور بمقتضى أصالة عدم الحيض أن (تحتاط للمعبادة) بأن تأتي بها اعتماداً على الأصل (حتى) تمضي ثلاثة أيام) فتترك العادة بعدها إن استمر بها الدم ؛ لاستقرار حيضها حينئذ .

والأولئ بل الأحوط أن تحتاط بالجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاصة ، بل القول بوجوب مراعاة هذا الاحتياط بالسبب إلى الصلاة ونحوها من الواجبات لا يحلو عن وجه ؛ إذ لولاه لما حصل لها القطع بصراغ دمتها من التكاليف الثابتة في حقّها بمقتضى أصالة عدم الحيض وأصالة عدم كونها مستحاصة غير مجدية في نفي التكليف المقدّم

(١) الكافي ٣ : ٥ / ٧٦ ، التهذيب ١ : ٤٥٢ / ١٥٨ ، الوسائل ، الباب ١٢ من أبواب الحيض ، الحديث ٢ .

الناسيء عن حكم العقل بقاعدة الشغل .

وهذا الكلام وإن كان قابلاً للنقص والإبرام لكن لقائل أن يقول إجمالاً : متى وجب عليها الصلاة بمقتضى أصالة عدم الحيض كيف تقترب بفعلها بلا غسل أو وضوء على ما هو تكليف المستحاضة مع أنها تعلم تفصيلاً ببطالان صلاتها وكونها محدثة ؛ لتردد أمرها في الواقع بين كونها حائضاً أو مستحاضة ؟ وسيأتي تمام الكلام في محله إن شاء الله . هذا كله لو لم نعتمد على قاعدة الإمكان في مثل هذه الموارد ، وإلا فعلى ما اخترناه من عموم القاعدة فالأمر واضح ، كما أنه لا شبهة - بناءً عليها - في حكم المسألة (الثانية) وهي : ما (لو رأت) المرأة معتادة كانت أم غيرها (الدم ثلاثة أيام) ولم يكن مسبقاً بحيض أو نفاس مانع من حيضته (ثم انقطع ورأت قبل العاشر) أو في العاشر نفسه (كان الكل) مع النقاء المتحلل (حيضاً) .

أما كون الدمين حيضاً : فللقاعدة .

وأما النقاء المتحلل : فلما عرفت مفضلاً عند التكلم في أن الطهر لا يكون أقل من عشرة أيام .

ويدل عليه - مضافاً إلى ما عرفت - الإجماعات المنقولة المعتمدة بالشهرة وعدم وجدان الخلاف إلا ممن لا يعتد بحلافه بعد وصوح مشدده ، كصاحب الحدائق حيث زعم أن النقاء المتحلل طهر<sup>(١)</sup> وقد عرفت ضعفه بما لا مزيد عليه .

(١) الحدائق الناصرة ٣ : ١٦٠



وربما يستدل لإثبات المطلوب بالمسألة إلى خبره الأول - أعني إطلاق كون ما تراه في الثلاثة حيضاً ولو من المعتادة في غير وقت عاداتها - بإطلاق صحيحة يونس بن يعقوب، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام المرأة ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة، قال: «تدع الصلاة» <sup>(١)</sup> الحديث وبالسنة إلى ما تراه قبل انقضاء العاشر - بالأحبار المستفيضة الدالة على أن ما تراه من الدم قبل انقضاء العشرة فهو من الحيضة الأولى ولكون السقاء المتخلل حيضاً: بما عرفت.

وكيف كان فقد أشرنا عند التكلم في قاعدة لإمكان أن القدر المتيقن من معاهد إجماعاتهم المنقولة على القاعدة إنما هو فيما تراه المرأة من الثلاثة إلى العشرة، تجاسس لون الدم أو اختلف - وقضية إطلاق معاهد إجماعاتهم شمولها لما إذا رأت المعتادة الدم بعد عاداتها بغير صفات الحيض

قال شيخنا المرتضى رحمته الله: ولولا الإجماع لأشكل لحكم في هذا الفرض من جهة ما دلّ من المستفيضة على أن الصفرة بعد أيام الحيض ليست حيضاً <sup>(٢)</sup>.

أقول: لا يبعد أن يكون المراد من أيام الحيض هي جملة من هذه الأندر العشرة التي يمكن أن يكون الدم المرئي فيها حيضاً، كما عن جملة من الأعلام تفسير أيام الحيض بذلك.

ولعلّ هذا هو المتعين إرادته من مرسله يونس، حيث قرأ عليه السلام.

(١) الكافي ٣: ٧٩/٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب الحيض، الحديث ٢

(٢) كتاب الطهارة: ٢٢٦

«وكُلّ ما رأت المرأة في أيّام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من الحيض، وكُنّ ما رأتَه بعد أيّام حيضها فليس من الحيض»<sup>(١)</sup>. لأنّه عَلَيْهِ السَّلَام صرّح في صدر هذه الرواية بأنّ ما تراه المرأة إلى عشرة أيّام فهو من الحيض<sup>(٢)</sup> ومن ثمّ تأمّل في مجموع فقرات الرواية يراها صريحة في عدم الفرق بين ذات العادة وغيرها، بل موردها ذات العادة، والجمع بين مجموع الفقرات لا يمكن إلّا بإرادة أيّام إمكان الحيض من أيّام الحيض وكيف كان فهذه الأخبار لا بدّ من تقييدها أو تأويلها بما لا ينافي إطلاق المستنبطة الدالّة على أنّ ما تراه قبل العشرة فهو من الحيضة الأولى، المعتمدة بالإجماع، والله العالم

كُنّه فيما لو انقطع الدم قبل انقضاء اليوم العاشر (و) أمّ (لو تجاوز) ادم (العشرة) أيّام (رجعت إلى التفصيل الذي ذكره) إن شاء الله

(ولو تأخّر بمقدار عشرة أيّام) من يوم طهرت (ثمّ رأت الدم، كان الأوّل حيضاً منفرداً، والثاني يمكن أن يكون حيضاً مستأنفاً) فهو حيض بمقتضى القاعدة المقرّرة، بل قد عرفت أنّ مقتضاها التحييص برؤية الدم الثاني وإن احتملت انقطاعه قبل إكمال الثلاثة، كما في المستدنة والمضطربة على ما اخترناه.

ولو تأخّر الدم الثاني عن عشرة الحيض ولكن لم يتحقّق المص بينهما بأقلّ الطهر، فلا يمكن أن يكون الدم الثاني من الحيضة الأولى

(١ و ٢) الكافي ٣ ٧٦ - ٥/٧٧، التهذيب ١ ٤٥٢/١٥٨، الوسائل، الحديث ٣ من

الباب ٤، والحديث ٢ من الباب ١٢ من أبواب الحيض

ولا من حيضة مستقبلة، فهو استحاضة وإن كان بصفة الحيض وكن ما رآته أولاً بصفة الاستحاضة، كما نسب إلى ظاهر الأصحاب.

واستدل عليه - مضافاً إلى ظهور إطلاق الأصحاب في فتوئهم ومعاهد إجماعاتهم المنقولة - بقول أبي الحسن عليه السلام في خبر صفوان بن يحيى، قال، قلت: إذا مكثت المرأة عشرة أيام ترى الدم ثم طهرت فمكثت ثلاثة أيام طاهراً ثم رأت الدم بعد ذلك تمسك عن الصلاة؟ قل: «لا، هذه مستحاضة»<sup>(١)</sup>.

قال في الجواهر - بعد الاستدلال للمطلوب بما عرفت - : ولولاه لأمكن التأمل في مثل المبتدئة مع فرض كون الدم الثاني جامعاً والأول غير جامع؛ إذ قاعدة الإمكان معارضة لمثلها، فلا ترجيح للأول على الثاني<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وليه: أنه لا وجه للمعارضة؛ لأن حيضة الأول تحققت قبل وجود الدم الثاني، فالثاني وُجد في زمانٍ لا يمكن أن يكون حياً، وكونه لداته صالحاً للحياة لا يجدي بعد أن وُجد مسوقاً بحيض محقق.

والحاصل أن مقتضى عموم القاعدة للدم الأول امتناع كون الثاني حياً، فلا يكون الثاني مشمولاً للقاعدة حتى تتحقق المعارضة.

وإن شئت قلت: إن الدم الأول وُجد في زمانٍ يمكن أن يكون حياً، فلا وجه لتخصيص القاعدة بالسبب إليه، وأما الدم الثاني فمخرجه

(١) لكافي ٣/٩٠، التهذيب ١: ١٧٠ - ٤٨٦/١٧١، الوسائل، الباب ١ من أبواب

الاستحاضة، الحديث ٣

(٢) جواهر الكلام ٣: ١٨٩

من تحت القاعدة من باب التخصيص لا التخصيص .

وليعلم توطئة للمسألة (الثالثة) أن القاء مطلقاً ولو من المعتادة في أيام عاداتها أمانة الطهر، كما أن رؤية الدم في أيام العادة بل مطلقاً - عسى الأظهر - أمانة الحيض .

ويستفاد ذلك استفادة قطعية من مراجعة أحبار الباب .

مثل : رواية يونس وغيره ، الواردة في حكم من ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة وترى الطهر ثلاثة أيام أو أربعة<sup>(١)</sup> ، وما ورد في من ترى الدم ساعة والطهر ساعة<sup>(٢)</sup> .

وقد عرفت تقريب الاستشهاد بهذه الأخبار عند بيان أقل الطهر من كونها مسوقة لبيان تكليفها في مقام العمل ، وإلا فالطهر لا يكون أقل من عشرة أيام .

ومش ما دل على أنه إذا انقطع الدم نعتسل وتصلّي وتنتظر إلى عشرة أيام ، فإن رأت الدم في تلك العشرة أيام فهو من الحيضة الأولى<sup>(٣)</sup> ، إلى غير ذلك من لأحار الكثيرة التي لا مجال للتشكيك في دلالتها على المطلوب .

نعم ، في استفادة عموم الحكم - أعني كون القاء أمانة للطهر مطلقاً في حق المعتادة حتى مع ظنّ العود في العادة خصوصاً مع اعتيادها العود -

(١) الكافي ٣ ٢/٧٩ ، التهذيب ١ ١١٧٩/٣٨٠ و ١١٨٠ ، الاستبصار ١ ١٣٦/٤٥٣ ،

و ١٣٢٢/٤٥٤ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب الحيض ، الحديث ٢ و ٣

(٢) قرب الإسناد ٨٨٠/٢٢٥ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب الحيض ، الحديث ٨

(٣) الكافي ٣ ٥/٧٦ ، التهذيب ١ ٤٥٢/١٥٨ ، الوسائل ، الباب ١٢ من أبواب

الحيض ، الحديث ٢

للتأمل مجال وإن كان الأظهر بالنسبة إليها أيضاً عدم الاعتناء باحتمال العود إلا إذا اطمأنت من عادتها بالعود، وإلا فعليها الاغتسال عند حصول النقاء، والإتيان بالصلاة ونحوها من العادات الواجبة

هذا إذا حصل النقاء الحقيقي بأن انقطع الدم من أصله من الداخل، وأما (إذا انقطع) الدم في الظاهر واحتملت بقاءه في الداخل عند إمكان كونه حيضاً بأن كان الانقطاع (لدون عشرة) أيام، فمقتضى الأصل عدم وجوب الفحص عليها، وجواز اعتمادها على استصحاب الحيض ما لم تستيقن بانقطاعه من أصله، كما في غيره من الشبهات لموضوعية.

وربما يقال بوجوب الفحص في مثل هذه الموارد التي يستلزم الرجوع فيها إلى الأصول الوقوع في مخالفة الواقع كثيراً

وليه تأمل بل منع، لكن لا تأمل في أنها إذا أرادت أن تعتسل من لم تقطع بقاء الباطن (فعليها الاستبراء بـ) إدخال (الفطنة) ونحوها حتى تطمئن بطهرها، وإلا فهي حائض بحكم الاستصحاب لا بشرع في حقها الغسل، فلا يتأتى منها قصد القرية بغسلها، فيعسد

نعم، لو نوت الاحتياط فصادف الواقع، لا يعد القول بصحته لو لم يقل باعتبار الجزم في النية ولو مع الإمكان؛ إذ الطاهر عدم كون لغسل في حقها حراماً ذاتياً، فيمكن التقرب معه احتياطاً على الأظهر

ومما يدل على وجوب الاستبراء عند إرادة الغسل - مضافاً إلى ما عرفت - صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: «إذا أرادت الحائض أن تغسل فلتستدخل قطعة فإن حرج فيها شيء من الدم فلا تعتسل، وإن لم تر شيئاً فلتغتسل، وإن رأت بعد ذلك صفرة فلتتوضأ»

ولتصل<sup>(١)</sup>

وهذه الصحيحة - كما تراها - طاهرة في الوحوب الشرطي بمعنى أن من شرط لاغتسال الاستبراء، وأما أنه يجب عليها المحصر وطب الوثوق برأية الرحم إذا انقطع الدم - كما هو ظاهر المتن وصريح غيره - فلا يكاد يفهم من هذه الصحيحة .

لكن في الحدائق<sup>(٢)</sup> نفي الخلاف عنه طاهراً وعن الذخيرة<sup>(٣)</sup> سببه إلى ظاهر الأصحاب وفي الجواهر: لا خلاف أجده سوى ما عساه يظهر من المنقول من الاقتصاد؛ للتعبير بلفظ «يبغي» المشعر بالاستحباب<sup>(٤)</sup> واستدل له - مضافاً إلى الصحيحة التي عرفت حالها - بمرسلة يونس عن الصادق عليه السلام، قال: سئل عن امرأة انقطع عنها الدم فلا تدري طهرت أم لا، قال عليه السلام: «تقوم قائمة وتلرق بطنها بحائط وتستدخل قصة بيضاء وترفع رجلها اليمنى فإن خرج على رأس القطنة مثل رأس الدباب دم عيب لم تطهر، وإن لم يخرج فقد طهرت تغتسل وتصلّي»<sup>(٥)</sup>

ورواية شرحيل الكندي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال، قلت كيف تعرف الطمث طهرها؟ قال: «نعمد برجلها اليسرى على الحائط وتستدخل الكرشف بيده اليمنى، فإن كان ثم مثل رأس الدباب خرج عنى

(١) الكافي ٣/٨٠، التهذيب ١/١٦١، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب

الحیض، الحديث ١

(٢) الحدائق الناصرة ٣: ١٩١ .

(٣) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٣: ١٨٩، وانظر ذخيرة المعاد ٦٩

(٤) جواهر الكلام ٣: ١٨٩، وانظر الاقتصاد - للطوسي - ٢٤٦

(٥) الكافي ٣/٨٠، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب الحیض، الحديث ٢

الكرسف»<sup>(١)</sup>.

وموثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، قلت له : المرأة ترى الطهر وترى الصفرة أو الشيء فلا تدري أظهرت أم لا ، قال «إذا كان كذلك فلتقم فلتلصق بطنها إلى حائط وترفع رجلها على لحائط كما رأيت الكلب يصع إذا أراد أن يبول ، ثم تستدحل الكرسف فإذا كان ثمة من الدم مثل رأس الذباب خرج ، فإن خرج دم فلم تطهر ، وإن لم يخرج فقد طهرت»<sup>(٢)</sup>.

وعن الفقه الرضوي : وإذا رأت الصفرة أو شيئاً من الدم فعيها أن تلصق بطنها بالحائط وترفع رجلها اليسرى كما ترى الكلب إذا بال ، وتدحل قطعة ، فإن خرج فيها دم فهي حائض ، وإن لم يخرج فليست بحائض»<sup>(٣)</sup>.

وفي الاستدلال بما عدا الموثقة لإثبات المطلوب نظر

وأما الموثقة : فالإنصاف عدم قصورها عن إفادة الوجوب سنداً ودلالة ، كما أنه لا قصور في الرضوي أيضاً من حيث الدلالة لو عُمض عن سنده أو قيل بانجازه بالشهرة وعدم ثقل الخلاف في المسألة ، لكن ظاهرهما وجوب الاختيار بالكيفية الحاضرة ، إلا أنه لا بد من حمل الخصوصية على بيان أفضل الأفراد ، جمعاً بينهما وبين صحيحة محمد بن

(١) الكافي ٣ / ٨٠ ، التهذيب ١ / ٤٦١ / ١٦١ ، الوسائل الباب ١٧ من أبواب الحيض ، الحديث ٢.

(٢) التهذيب ١ / ٤٦٢ / ١٦١ ، الوسائل الباب ١٧ من أبواب الحيض ، الحديث ٤.

(٣) أورده عنه البحراني في الخلفاء الناصرة ٣ / ١٩٢ ، وانظر الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام : ١٩٣.

مسلم : لأن تقييد الصحيحة الواردة في مقام البيان في مثل هذا الحكم لعامّ البلوى في غيبة الإشكال خصوصاً مع ما في الأخبار المقيّدة الدالة على اعتبار كيفة خاصّة من الاختلاف . وهذا هو السرّ في عدم اعتبار المشهور - كما تُنسب<sup>(١)</sup> إليهم - كيفة خاصّة في الاستبراء ، فالمتعيّن حمل هذه الأخبار المقيّدة على بيان أفضل الأفراد ، الموجب لشدة الوثوق براءة الرحم فالأظهر ما هو المشهور من وجوب الاستبراء ، وعدم جوار العمل بالأصل قبل المحض ، كما يؤيّده الوجه الذي أشرنا إليه للقول بوجوب الفحص في مثل هذه الموارد خصوصاً مع ما عُلم من اهتمام لشارع بالصلاة ونحوها ، وعدم رضاء بالمسامحة في أمرها ، كما يشهد به الاستقراء في نظائر المقام .

ولكن لا يخفى عليك أنّ هذا إنّما هو فيما إذا حصل لها تردّد زائد على ما تقتضيه طبيعة الحيض في غالب أوقاته ؛ إذ ليس دائماً - مدام الحيض - يسيل الدم على وجه تدركه ، بل في أكثر أوقاتها ليس لها إلّا الظنّ بعدم ارتفاع الحيض ، ولو وجب عليها تحصيل العلم ، لتعسر بل تعذر ؛ إذ غيبة ما يمكنها الاستبراء ، وهو لا ينفي احتمال كون ما أصاب القطنة آخر ما سال منها من الدم .

والحاصل . أنّه متى حصل لها ترديد زائد عن المتعارف بحيث رأت نفسها متخيرة ، وجب عليها الاحتبار بإدخال قطنة ونحوها (فإن خرجت نقيّة ، اغتسلت) إجماعاً كما صرح به في المدارك<sup>(٢)</sup> (وإن كانت

(١) الناسب هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة . ٢٢٧

(٢) مدارك الأحكام ١ : ٢٣٢ .



متلطخة) بالدم ولو يمثل رأس الذباب كما مثل به في لأحار المتقدمة  
(صبرت المبتدئة حتى تنقى أو تمضي [لها] <sup>(١)</sup> عشرة أيام) التي يمكن  
أن يكون الدم فيها حيضاً بلا خلاف فيه، بل في المدارك <sup>(٢)</sup> دعوى  
الإجماع عليه.

وبدل عليه - مع موافقه للأصل وقاعدة الإمكان مضافاً إلى لإجماع -  
موثقة ابن بكير «إذا رأت المرأة الدم في أول حيضها واستمر الدم تركت  
الصلاة عشرة أيام» <sup>(٣)</sup>.

وفي موثقة الأخرى قال في الحاربية أول ما تحيض يدفع عليها الدم  
فتكون مستحاضة <sup>(٤)</sup> «إنها تنتظر بالصلاة فلا تصلي حتى يمضي أكثر  
ما يكون من الحيض، فإذا مضى ذلك وهو عشرة أيام فَعَثَّ مفعله  
المستحاضة» <sup>(٥)</sup>.

وفي حكم المتدنة من لم يستقر لها عادة في العدد، لما أشربا إليه  
من موافقه للأصل والقاعدة.

ويمكن الاستدلال عليه أيضاً بموثقة سماعة، قل سألته عن  
لجارية البكر أول ما تحيض تقعد في الشهر يومين وفي الشهر ثلاثة  
يختلط عليها لا يكون طمثها في الشهر عدة أيام سواء، قل: «ولها أن

(١) ما بين الموقوفين من الشرائع.

(٢) مدارك الأحكام ١: ٣٣٢.

(٣) التهذيب ١: ١١٨٢/٢٨١، الاستبصار ١: ٤٦٩/١٣٧، الوسائل الباب ٨ من  
أبواب الحيض، الحديث ٦.

(٤) التهذيب ١: ١٢٥١/٤٠٠، الاستبصار ١: ٤٧٠/١٣٧، الوسائل، الباب ٨ من  
أبواب الحيض، الحديث ٥.

تجسس وتدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم تجز العشرة<sup>(١)</sup> الحديث .  
 (و) أما (ذات العادة) عدداً ووقتية كانت أم لا : فمقتضى الأصل  
 وإن كان وجوب تحييصها كغيرها إلى أن ينقطع الدم أو يمضي عشرة أيام  
 وكذا مقتضى قاعدة الإمكان أيضاً ذلك - على تأمل فيه يظهر وجهه بالتأمل  
 فيما أسلفناه وجهاً لقاعدة الإمكان - لكن يظهر من جملة من الأخبار الآتية  
 أن الشارع أهمل في حقها الأصل والقاعدة ، فإنه وإن كلّمه في عدة من  
 الأخبار المستفيضة بل المتواترة بترك العادة في الجملة إلا أنه يظهر من  
 بعض تلك الأخبار أن مشأه الاحتياط لا الاستصحاب وقاعدة الإمكان .  
 وحيث إن أخبار الباب في غاية الكثرة والاختلاف فالأولى أولاً  
 تأسيسه يقتضيه الأصل بعد الإغماص عن الاستصحاب وقاعدة الإمكان  
 كما هو المفروض .

لنقول : إنها بعد تجاوز دمها عن العادة كما تحتمل انقطاعه في أثناء  
 العشرة ، كذلك تحتمل تجاوزها ، فهي متحيرة في أمره ، فإن قلنا بعدم  
 حرمة العادة على الحائض إلا تشريعاً ، فمقتضى الاحتياط الجمع بين  
 ترك الحائض وأفعال المستحاضة لكن لا يجب عليها شيء منها ؛ لأصل :  
 لأن الشك بالنسبة إليها مرجعه إلى الشك في أصل التكليف ، والمرجع فيه  
 البراءة

وإن قلنا بحرمة العادة عليها دائماً - كما هو الأطهر على ما سيُتصَحَّح  
 لك إن شاء الله - يدور أمرها بين المحذوريين حيث تعلم إجمالاً نكونها

(١) الكافي ٣ : ١/٧٩ ، التهذيب ١ : ١١٧٨/٣٨٠ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب  
 الحيض ، الحديث ١ .

مكلفاً إما بترك الصلاة أو فعلها ، فهي مخيرة بالأخذ بأحد الاحتمالين عقلاً لو لم نقل بتغليب جانب الحرمة ، كما ذهب إليه بعض .

وهل التخير في مثل المقام بدوي أو استمراري ؟ وجهان ، أوجههما الثاني كما تقرّر في محله ، فهي مخيرة في الأخذ بكل من الاحتمالين إلى أن يتم لها عشرة أيام .

هذا إذا لم يكن أحد الاحتمالين أقوى ، وإلا فالأخذ به متعين ، ولا شبهة أنه كلّ ما امتدّ تجاوزه عن العادة يقوى احتمال كونه استحاضةً ، ويضعف احتمال كونه حيضاً ، فالمتعین عليها عقلاً أن تتحيّض عند أقوائة احتمال كونها حائضاً ، والباء على طهارتها عند ضعف هذا الاحتمال .

وحيث إنّنا أشرنا إلى حكم العقل بكونها مخيرة في الأخذ بأحد الاحتمالين في الجملة ظهر لك إمكان أن يكون تكليفها في مرحلة الظاهر شرعاً الأخذ بأحد الاحتمالين مخيراً ، كما أنه يجوز أن يكلفها الشارع بتغليب أحد الاحتمالين معيّناً لكونه أهمّ بظره ، ومتى جاز ذلك شرعاً لا يدور مدار تكافؤ الاحتمالين بظن المكلف ، بل يدور مدار إطلاقات الأدلة الشرعية ، إذ من الجائز أن لا تكون أقوائة أحد الاحتمالين بنظر المكلف سبباً لتعين الأخذ به عند الشارع ، وهذا بخلاف ما إذا كان المحاكم العقل ، فإنه لا يحكم بالتخير إلا بعد التكافؤ .

إذا عرفت ذلك ، فنقول : قد استفاضت الأخبار بل تواترت على أن دات العادة إذا تجاوز دمه العادة ، تستظهر وتحتاط بترك العدة في الجملة ، ففي بعضها أمرها بالاستظهار مطلقاً من دون تعيين مدّة له ، وفي

بعضها كنفها بأن (تغتسل بعد) يوم، فتكون مدة الاستظهار يوماً، وفي بعضها بعد يومين، وفي بعض: بعد ثلاثة أيام، وفي غير واحد منها بعد (يوم أو يومين) وفي بعضها: أو ثلاثة، وفي جملة منها: تستظهر إلى العشرة<sup>(١)</sup>.

وكيف كان فمشروعية الاستظهار - أعني جواز ترك العبادة احتياطاً؛ لاحتمال كونها حائضاً - إجمالاً ممّا لا إشكال بل لا خلاف فيه ظاهراً، بل عن جملة دعوى الاتفاق عليه، والنصوص الدالة عليه لا يبعد دعوى تواترها، وإنما الإشكال والخلاف في مقامين: أحدهما في تعيين مدة الاستظهار، والآخر في كونه واجباً أو غير واجب ومنشؤ الخلاف اختلاف الأخبار.

ففي رسالة ابن المغيرة عمّن أخبره عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إذا كانت أيام المرأة عشرة لم تستظهر، فإذا كانت أقل استظهرت»<sup>(٢)</sup> ورواية يونس بن يعقوب عن أبي عبدالله عليه السلام «تجلس النفساء أيام حيضها التي كنت تحيض ثم تستظهر وتغتسل وتصلّي»<sup>(٣)</sup>.

وفي بعض الأخبار قيده بيوم، كرواية إسحاق بن جرير عن

(١) أسطر الكافي ٣/٧٧، و٣/٩١، و٦/٩٩، والتسهيل ١/١٦٩، ٤٨٣، و١٧١/٤٨٨، و١٧٢/٤٨٩ - ٤٩١، و١٧٣/٤٩٦، و١٧٥/٥٠١، و٣٨٦/١١٩٠، و٤٠٢/١٢٥٦ و١٢٥٩، والاستبصار ١/١٣٩، ٤٧٧، و١٤٩/٥١٢ - ٥١٥، و١٥١/٥٢١ و٥٢٢، والوسائل، الباب ١٣ من أبواب الحيض، الأحاديث ٢، ٤، ٦ - ١٠، ١٢ - ١٤، والباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ٥، والباب ٣ من أبواب النفس، الحديث ٢ و٥.

(٢) الكافي ٣/٧٧، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الحيض، الحديث ٢.

(٣) لكافي ٣/٩٩، الوسائل، الباب ١ من أبواب النفس، الحديث ١.

حرير<sup>(١)</sup>، قال : سألتني امرأة ما أن أدخلها على أبي عبد الله عليه السلام ، فاستأذنت لها ، فأذن لها فدخلت ، إلى أن قال فقالت له : ما تقول بقي المرأة تحيض فتجوز أيام حيضها ؟ قال : «إن كان أيام حيضها دون عشرة أيام استظهرت يوم واحد ثم هي مستحاضة» قالت : فإن الدم يستمر بها الشهر والشهرين والثلاثة كيف تصنع بالصلاة ؟ قال : «تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين»<sup>(٢)</sup> الحديث .

ومرسلة داؤد مولى أبي المعز<sup>(٣)</sup> عمن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن المرأة تحيض ثم يمضي وقت طهرها وهي ترى الدم ، قال : «تستظهر بيوم إن كان حيضها دون العشرة أيام ، فإن استمر لدم فهي مستحاضة ، وإن انقطع الدم اعتسلت وصلّت»<sup>(٤)</sup>

ورواية زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : «يجب للمستحاضة أن تنظر بعض نسائها فتفتدي بأقراؤها ثم تستظهر على ذلك بيوم»<sup>(٥)</sup> .

وموثقة مالك بن أعين عن النساء يغشاها روحها وهي في نعاسها

(١) في المسح الحصى والحجيرة إسحاق بن حرير وفي الكافي : إسحاق بن حرير . وما أنشأه من التهذيب

(٢) الكافي ٣ : ٩١ - ٩٢ ، التهذيب ١ : ٤٣١ / ١٥٦ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب الحيض ، الحديث ٣

(٣) في الكافي : أبي المعز

(٤) الكافي ٣ : ٩٠ / ٧ ، التهذيب ١ : ١٧٢ - ١٧٣ / ٤٩٤ ، الاستبصار ١ : ٥١٨ / ١٥٠ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب الحيض ، الحديث ٤

(٥) التهذيب ١ : ٤٠٦ / ١٢٥٢ ، الاستبصار ١ : ٤٧٢ / ١٢٨ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب الحيض ، الحديث ٥

من الدم ، قال : « نعم إذا مضى له منذ يوم وضعت بقدر أيام حيضها ثم تستظهر بيوم فلا بأس أن يغشاها إن أحب »<sup>(١)</sup>.

ولا يخفى عليك أنه لا معارضة بين هذه الأخبار والروايات المطلقة ؛ إذ المطلق يحمل على المقيد ، فلا معارضة بينها ، وظاهر جميع الأخبار المتقدمة وجوب الاستظهار ، وبعد تقيّد المطلقات بالأخبار المقيدة يكون مفادها وجوب ترك العبادة بعد انقضاء العادة يوماً احتياطاً ؛ لاحتمال كونها حائضاً ، ثم هي بعد اليوم إذا استمر بها الدم مستحاضة ، ومن لمعلوم أن المراد من كونها مستحاضة أنها تُرتب آثار المستحاضة بحسب الظاهر ، ولا تعني باحتمال أن ينقطع الدم قبل العشرة فيكون حيضاً ، لا أنها مستحاضة واقعاً سواء انقطع الدم قبل العشرة أم لا ، وإلا لعارضها - مضافاً إلى الإجماع والنصوص الدالة على أن ما تراه قبل العشرة فهو من الحيضة الأولى - جميع الأخبار الآتية الدالة على مشروعية الاستظهار بزيادة من يوم ، كما لا يخفى ، فيفهم من مجموع هذه الأخبار بالصراحة مشروعية الاستظهار ، أي : ترك العبادة في اليوم الأول بعد انقضاء عاداتها ، ومشروعية فعلها بعده ، وظاهرها كون ترك العبادة في الأول وفعلها فيما بعده هلئ سبيل الوجوب .

ولكن يعارضها ظاهراً بالسنة إلى حكم ما بعد اليوم أخبار كثيرة ، مثل : صحيحة زرارة ، قلت له : الفساء متى تصلّي ؟ قال « تقعد بقدر حيضها وتستظهر بيومين ، فإن انقطع الدم وإلا اغتسلت » إلى أن قال :

(١) التهذيب ١ - ١٧٦ - ١٧٧/٥-٥ ، الاستبصار ١ - ١٥٢/٥٢٥ ، الوسائل ، باب ٣ من

أبواب النعاس ، الحديث ٤ ، والباب ٧ من تلك الأبواب ، الحديث ١

قلت : والحائض ؟ قال . « مثل ذلك سواء »<sup>(١)</sup> وموثقة زرارة « تفعد الفساء أيامها التي كانت تفعد في الحيض ، وتستظهر يومين »<sup>(٢)</sup> « فإن هاتين الروایتين صريحتان في جوار ترك العادة يومين ، وظاهرتان في كونه على سبيل الوجوب .

وموثقة سماعة عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها ، وقال : « إذا رأت الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاة فإنه ربما تعجل بها الوقت ، وإن كان أكثر [من] (٣) أيامها التي تحيض فيهن فلترتص ثلاثة أيام بعد ما تمضي أيامها ، فإذا ترتصت ثلاثة أيام ولم يقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضة »<sup>(٤)</sup> .

وموثقة الأخرى عن امرأة رأت الدم في الحبل ، قال : « تفعد أيامها التي كانت تحيض ، فإذا راد الدم على الأيام التي كانت تفعد استظهرت بثلاثة أيام ثم هي مستحاضة »<sup>(٥)</sup> .

ورواية محمد بن عمرو بن سعيد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، قال : سأله عن الطامث وحده جلوسها ، فقال : « تستطر عدة ما كانت

(١) الكافي ٣ / ٩٩ ، التهذيب ١ / ١٧٣ - ١٧٤ / ٤٩٦ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ٥ .

(٢) الكافي ٣ / ٩٩ ، التهذيب ١ / ١٧٥ - ١٧٦ / ٥٠١ ، الاستبصار ١ / ١٥١ / ٥٢١ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب العائس ، الحديث ٥ .

(٣) ما بين المعقوفين من المصدر

(٤) الكافي ٣ / ٧٧ ، التهذيب ١ / ١٥٨ - ١٥٩ / ٤٥٣ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب الحيض ، الحديث ١ .

(٥) التهذيب ١ / ٢٨٦ - ٢٨٧ / ١١٩٠ ، الاستبصار ١ / ٤٧٧ / ١٣ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب الحيض ، الحديث ٦ ، والباب ٣٠ من تلك الأبواب ، الحديث ١١ .

تحيض ثمّ تستظهر بثلاثة أيّام ثمّ هي مستحاضة<sup>(١)</sup>

وهذه الروايات - كما تراها - ظُهرها وجوب الاستظهار بثلاثة أيّام ، وصريحها مشروعيتها ، فيمكن الجمع بينها وبين الأخبار السابقة الدالة على أنّها تستظهر بيوم ثمّ هي مستحاضة ، وكذا الأخبار الأمرة بأنّها تستظهر بيومين : يرفع اليد عن ظاهر كلّ من هذه الأخبار بنصّ الآخر ، فيهم من هذه الأخبار الأخيرة مشروعية ترك العبادة استظهاراً بثلاثة أيّام ، ومن سائر الأخبار المتقدمة - ممّا عدا مطلقاتها - مشروعية فعل العبادة في اليوم الثالث ، ومن لطيفة الأولى مشروعيتها في اليوم الثاني أيضاً ، فيكون ملخّص مجموع الأخبار أنّه يحب عليها الاستظهار يوماً أو يومين أو ثلاثة ، فهي بالنسبة إلى اليوم الثاني والثالث محيرة بين الأحد باحتمال كونها حائضاً فترك العبادة ، أو مستحاضة فتأتي بها .

والجمع بين الأخبار المتنافية بارتكاب التأويل في الظاهر لأجل النصّ وإن كن على وفق القواعد المقرّرة في الأصول ولكن ارتكابه في مثل هذه لأخبار - التي يطهر منها التامّي في بادئ الرأي - من دون شهيد خارجي في غاية الإشكال ، ولألّ جار الجمع بين الحريين اللذين أحدهما يأمرنا بشيء ولاخر ينهانا عنه بالتقريب المتقدّم

مع أنّ هذا الفرض هو القدر المتيقّن من مورد الأحبار الواردة في علاج الخبرين المتعارضين ، الأمرة بالرجوع إلى المرجّحات .

لكنّ الذي يهوّن الخطب في المقام ورود النصريح بهذا المصموم

(١) التهذيب ١ - ٤٩١/١٧٢ ، الاستبصار ١ - ٥١٥/١٤٩ ، الوسائل ، الباب ١٣ من

أبواب الحيض ، الحديث ١٠٦



-الذي ادعينا أنه هو الذي يقتضيه الجمع بين الأخبار - في غير واحد من الروايات المعتبرة .

مثل . صحيحة البزنطي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، قال - سألته عن الحائض كم تستظهر ؟ قال «تستظهر بيوم أو يومين أو ثلاثة»<sup>(١)</sup> .

ورواية سعيد بن يسار ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تحيض ثم تطهر وربما رأت بعد ذلك الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها ، فقال . «تستظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثة»<sup>(٢)</sup> .

ورواية حمرا بن أعين ، المروية عن المتقي عن كتاب لاغتيال لأحمد بن محمد بن عياش الجوهري ، وفيها : قلت - فما حد النساء ؟ قال - «تقعد أيامها التي كانت تطمت فيهن أيام أقرانها ، فإن هي طهرت ، وإلا استظهرت بيومين أو ثلاثة»<sup>(٣)</sup> .

ورواية إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال : «المستحاضة تقعد أيام قرننها ثم تحتاط بيوم أو يومين ، فإن هي رأت طهرأ اغتسلت ، وإن لم تر طهرأ اغتسلت»<sup>(٤)</sup> .

وصحيحة زرارة «المستحاضة تكف عن الصلاة أيام أقرانها وتحتاط

(١) التهذيب ١ . ٤٨٩/١٧٢ ، الاستبصار ١ : ٥١٤/١٤٩ ، الوسائل الباب ١٣ من أبواب الحيض ، الحديث ٩ .

(٢) التهذيب ١ . ٤٩٠/١٧٢ ، الاستبصار ١ : ٥١٣/١٤٩ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب الحيض ، الحديث ٩ .

(٣) منقى الجمان ١ : ٢٣٥ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النفاس ، الحديث ١١ .

(٤) التهذيب ١ : ٤٨٨/١٧١ ، الاستبصار ١ : ٥١٢/١٤٩ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ١٠ .

يوم أو اثنين ثم تغتسل كل يوم وليلة ثلاث مرات - إلى أن قال - فإذا حلّ لها الصلاة حلّ لزوجها أن يغشاها<sup>(١)</sup>.

وصحيفة ابن مسلم، المروية عن المشيخة لابن محبوب «الحائض إذا رأت دمًا بعد أيامها التي ترى الدم فيها فلتقعد عن الصلاة يوماً أو يومين»<sup>(٢)</sup>.

ومؤنقة ررارة «المستحاضة تستظهر بيوم أو يومين»<sup>(٣)</sup>.

ومؤنقة الأخرى عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع ؟ قال : «تستظهر بيوم أو يومين»<sup>(٤)</sup>.

وهذه الأخبار - كما تراها - بعضها كالصحيفة الأولى صريحة في أنّ لها الخيار في اليوم الثاني والثالث في الأحد باحتمال كونها حائضاً أو مستحاضةً. وجملة منها تدلّ على أنّ لها الخيار بالنسبة إلى اليوم الثاني. وبعضها يدلّ على كونها مخيرةً في اليوم الثالث، فيفهم من مجموع هذه الأخبار أنّ قوله عليه السلام في بعض الأخبار المتقدمة : «تستظهر بيوم، فإن استمرّ الدم فهي مستحاضة» ليس كونها مستحاضةً على سبيل الحتم والإلزام، بل لها الباء على كونها مستحاضةً، وعدم الاعتناء باحتمال كونها حائضاً، كما أنّ لها عكس ذلك بمقتضى سائر الأخبار التي كادت تكون متواترة بشهادة المستفيضة الدالة على أنّها مخيرة في اليوم الثاني والثالث

(١) التهذيب ١ - ٤٠١/١٢٥٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب الامتحاضة، الحديث ١٢

(٢) المعبر ١ - ٢١٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الحيض، الحديث ١٥، ولياب ١ من أبواب الامتحاضة، الحديث ١٤

(٣) التهذيب ١ - ٤٠٢/١٢٥٦، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الحيض، الحديث ١٤

(٤) التهذيب ١ - ٤٨٣/١٦٦٩، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الحيض، الحديث ١٣

وهذه الأخبار كما تصلح شاهدة لتأويل الأخبار المتقدمة، كذلك تصلح قرينة لتعيس المراد من الأخبار المستعينة الأمرة بانتظارها إلى اليوم العاشر

مثل : موثقة يونس بن يعقوب عن امرأة رأت الدم في حبيصها حتى تجاوز وقتها متى ينبغي لها أن تصلي ؟ قال «تنتظر عدتها التي كانت تجلس فيها ثم تستظهر لعشرة أيام»<sup>(١)</sup>.

ومرسلة عبدالله بن المغيرة عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام «في المرأة ترى الدم إن كان قرؤها دون العشرة انتظرت العشرة، وإن كان أيامها عشرة لم تستظهر»<sup>(٢)</sup>.

ورواية أخرى ليونس بن امرأة ولدت فرأت الدم أكثر مما كانت ترى، قال عليه السلام : «تقعد أيامها التي كانت تجلس فيها ثم تستظهر بعشرة أيام»<sup>(٣)</sup>.

وهي رواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «الفساء إذا ابتليت بأيام كثيرة مكثت مثل أيامها التي كانت تجلس قبل ذلك ثم تستظهر بمثل ثلثي أيامها»<sup>(٤)</sup> الحديث.

فيصم من الأخبار الدالة على كونها محيرة في اليوم الثاني والثالث

(١) التهذيب ١ ٤٠٢/١٢٥٩، الاستبصار ١ ٥١٦/١٤٩، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الحيض، الحديث ١٢

(٢) التهذيب ١ ٤٩٣/١٧٢، الاستبصار ١ ٥١٧/١٥٠، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب الحيض، الحديث ١١

(٣) التهذيب ١ ٥٠٢/١٧٥، الوسائل، الباب ٣ من أبواب النكاح، الحديث ٣

(٤) التهذيب ١ ١٢٦٢/٤٠٣، الوسائل، الباب ٣ من أبواب النكاح، الحديث ٢٠

لظهاره/الحبس وما يتعلق به ..... ١٠٢

أن الأمر بانتظارها إلى العشرة مطلقاً وكذا باستظهارها بمثل ثلثي أيامها  
- كما في رواية أبي بصير - ليس على سبيل الحتم والتعين ، كما يفهم من  
هذه الأخبار أن ما في بعض الأخبار السابقة من أنها بعد ثلاثة أيام أو  
يومين تصنع كما تصنع المستحاضة إنما هو رخصة لا عريضة

نعم ، لا بد من تقييد إطلاق رواية أبي بصير وكذا الأخبار المطلقة  
لدالة على أنها تستظهر يومين أو ثلاثة أيام بما إذا لم يتجاوز مدة  
الاستظهار العشرة ، بل يفهم هذا التقييد من مادة الاستظهار ، كما هو ظاهر .  
فتلخص لك أنه يفهم من مجموع الأخبار - بعد تأويل بعضها  
بعض - أنه يجب عليها الاستظهار ولكتها محيرة بين اليوم واليومين  
والثلاثة إلى أن يتم لها عشرة أيام من يوم رأت الدم .

وبما ذكرنا في مقام تأسيس الأصل - من حكم العقل بالتخيير في  
دوران الأمر بين المحذورين وتكافؤ الاحتمالين بالأخذ بأحد الاحتمالين  
وامكان أن يجعل الشارع التخيير أو الأحدهما معيأً حكماً ظاهرياً  
في مقام لعمل - ظهر لك اندفاع ما ربما يتوهم من أن مرجع التخيير إلى  
جواز فعل الصلاة وتركها ، فكيف يعقل اتصافها بالوجوب ! مع أنه يجوز  
تركها لا إلى بدل .

توضيح الاندفاع : أن التخيير بين الأحدهما بكل من الاحتمالين غير  
التخيير في فعل الصلاة من حيث هي وتركها . فهو نظير التخيير بين  
الحسين المتعارضين أو تقليد المجتهدين المخالفين في الحرمة  
والوجوب ، ومتعرف كونها مخيرة في الباء على كونها حائضاً في كل  
شهر ستة أيام أو سبعة أيام في بعض الفروع الآتية ، فهو نظير ما نحن فيه .

فكُلُّ ما يقال في توجيه أصل التخيير بالنسبة إلى اليوم السابع وفي تصوير كون المأمور به - وهو التحيُّض - مردداً بين الأقل والأكثر نقول به ها هنا . وقد أشرنا إجمالاً في مقام تأسيس الأصل إلى ما ينحلُّ به شبهة كون التخيير في المأمور به بين الأقل والأكثر ، كانهلال الشبهة في أصل التخيير حيث أومأنا إلى كون كلِّ زمانٍ لذاته موضوعاً مستقلاً للحكم بالتخيير شرعاً أو عقلاً يدور أمر الشارع أو إلزام العقل بالتخيير أو ترجيح أحد الاحتمالين مدار مكافئة الاحتمالين أو أهميَّة أحدهما في نظر الأمر إتما بالنظر إلى نفس المحتمل أو بملاحظة قوَّة الاحتمال ، فلا مانع من أن يكون مراعاة احتمال كونها حائضاً في اليوم الأول بنظر الشارع أهمَّ من سائر الأيام ، كما يساعد عليه الاعتبار ، فأوجب فيه الاستظهار دون ما عداه ، فخيَّرها فيما عداه بين الأخذ بكلِّ من الاحتمالين .

إن قلت : هل الأمر المتعلِّق بالاستظهار ثلاثة أيام - مثلاً - للوجوب أو للدُّب ، أو أنّه مستعمل في مطلق الطلب ؟

قلت : لا مانع من حمله على ظاهره من الوجوب ، غاية الأمر ثبت من الخارج أنَّ خصوصيَّة الفرد غير مقصودة بالإلزام ، وليس هذا مانعاً من إرادة الوجوب بالنسبة إلى مطلق الطبيعة ، كما لو أمر المولى عبده بالمشي إلى مكانٍ خاصٍّ ، وعلم من الخارج أنَّ خصوصيَّة المكان ومقدار المسافة ممَّا لم يتعلَّق به إرادته الحتميَّة ، وأنما اختاره عند الأمر بالطبيعة ؛ لما فيه من الخصوصيَّة المقتضية لذلك بنظر المولى من دون أن تكون موجهة لإرادته بالخصوص على سبيل الوجوب .

وكيف كان فربما يقال باستحياب الاستظهار، بل في المدارك<sup>(١)</sup> نسبه إلى عامة المتأخرين؛ جمعاً بين الأخبار المتقدمة الظاهرة في الوجوب وبين جملة من الأخبار التي يُدعى ظهورها في المنع من الاستظهار.

مثل رواية يونس - الطويلة - التي سيأتي نقلها بطولها في مبحث الاستحاضة، الصريحة في أن المستحاضة المعتادة لا وقت لها إلا أيامها، وأن السنة في وقتها أن تحيض أيام أقرانها.

وقوله عليه السلام في المضطربة المأمورة بالتحيض سبعا: «ألا ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع لما قال لها: تحضي سبعا فيكون قد أمرها بترك الصلاة أياماً وهي مستحاضة، ولو كان حيضها أكثر، لم يأمرها بالصلاة وهي حائض»<sup>(٢)</sup> الحديث؛ فإن الاستفادة منه أن الشارع لم يكن ليأمر بترك الصلاة بعد العادة.

وفي صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المستحاضة تنتظر أيامها فلا تصلي فيها ولا يقربها بعنقها، وإن جازت أيامها ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت وصليت»<sup>(٣)</sup>.

وموثقة ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة المستحاضة التي لا تطهر، قال: «تغتسل عند صلاة الظهر، تصلي - إلى أن قال - لا بأس

(١) مدارك الأحكام ١: ٣٣٣.

(٢) الكافي ٣: ٨٣ - ١/٨٧، التهذيب ١: ٢٨١ - ١١٨٣/٢٨٤، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الحيض، الحديث ٣.

(٣) الكافي ٣: ٨٨ - ٢/٨٨، التهذيب ١: ٢٧٧/١٠٦ - و- ٤٨٤/١٧، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ١.

بأيها نعلها متى شاء إلا أيام قرئها»<sup>(١)</sup>.

وموثقة سماعة «المستحاضة تصوم شهر رمضان إلا الأيام التي كانت تحيض فيها»<sup>(٢)</sup>.

ورواية ابن أبي يعفور «المستحاضة إذا مضت أيام قرئها اعتسلت واحتست»<sup>(٣)</sup>.

ورواية مالك بن أعين عن المستحاضة كيف يغشاها زوجها ؟ قال :  
«تتظر الأيام التي كانت تحيض فيها وحيضتها مستقيمة فلا يقربها في عدة تلك الأيام»<sup>(٤)</sup>.

وصحيفة زرارة عن أحدهما عليه السلام ، قال : «الفساء تكف عن الصلاة أيامها التي كانت تمكث فيها ثم تغتسل وتعمل كما تعمل لمستحاضة»<sup>(٥)</sup>.

وفيه : أن الرواية الأخيرة لا بد من تقييد إطلاقها بالأخبار المتقدمة ، وأما ما عداها فموردها صراحة أو ظهوراً إنما هو ما استمر بها الدم واحتلط حيضها بالاستحاضة ، فالسنة في حق هذه المرأة جعل مصادفة الدم لأيام الحيض ميّزاً لحيضها إن كانت لها عادة ، وإلا فالرجوع إلى

(١) الكافي ٣/٩٠ ، التهذيب ١/١٧١/٤٨٧ ، و ١٠١/٤٠١/١٢٥٤ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ٤

(٢) التهذيب ١/١٠١/٤٠١ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ١

(٣) التهذيب ١ : ١٢٥٨/٤٠٢ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ١٣

(٤) التهذيب ١/١٠٢/١٢٥٧ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ١

(٥) الكافي ٣/٩٧ ، التهذيب ١/١٧٣/٤٩٥ و ١٧٥/٤٩٩ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب الفاسد ، الحديث ١

أوصاف الدم ، ولا يشرع في حقها الاستظهار جرمًا  
 ألا ترى إلى رواية إسحاق بن [جرير عن] <sup>(١)</sup> حريز ، المتقدمة <sup>(٢)</sup>  
 حيث أمرها بأن تستظهر بعد عادتها بيوم ، قالت . فإن الدم يستمر بها  
 الشهر والشهرين والثلاثة كيف تصنع بالصلاة ؟ قال عليه السلام : « تجلس أيام  
 حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين »  
 وأما الأخبار الأمرة بالاستظهار فموردها غير هذا المرض جرمًا وإن  
 كان قد يترأى من بعضها الإطلاق ، مثل قوله عليه السلام « المستحضة تكف  
 عن الصلاة أيام أقرانها ثم تحتاط بيوم أو يومين » <sup>(٣)</sup>  
 ولكن المتعين صرف مثل هذه الأخبار - لو لم نقل بانصرافها  
 بنفسها - إلى إرادة الحكم في الدورة الأولى ؛ جمعاً بينها وبين غيرها من  
 النصوص واعتباري الدالة على أن السنة في من استمر بها الدم ليس إلا  
 الرجوع إلى عادتها إن كانت لها عادة ، وإلا فإلى أوصاف الدم ، وإلا فإلى  
 الروايات بالتفصيل الآتي ، فلا يجوز لها الاستظهار في المرض فضلاً عن  
 أن يستحب . كما هو مقتضى هذا الجمع ، بل لا معنى له حيث لم يثبت  
 سنة في حقها غير ما ورد التصيص عليها من ترك الصلاة أيام أقرانها وإن  
 علمت بنقصان الدم قبل انقضاء العشرة ؛ فإن ما دلّ على أن ما تراه المرأة  
 قبل انقضاء عشرة فهو من الحيضة الأولى فالمراد بها ليس إلا بين لحكم  
 فيما لو رأت الدم قبل انقضاء العشرة من يوم رأت الدم

(١) أصحها من التهذيب . وانظر الهامش (١) من ص ٩٦ .

(٢) في ص ٩٦

(٣) التهذيب ١ ، ١٢٥٣/٤٠١ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ١٢



وكذا فتوى الأصحاب بأن الدم المنقطع على العشرة مجموعة حيض تنصرف عن مثل الفرض الذي التزمنا بكون ما رآته في عاداتها حيضاً من باب التعبد، فيشكل حيثُ رفع اليد عن ظواهر الأخبار المتقدمة الدالة بظاهرها على أنها بعد أيام أقرائها مستحاضة مطلقاً.

وكذلك الحصر المستفاد من قوله عليه السلام: «ليس لها سنة غير أن تدع الصلاة أيام أقرائها»<sup>(١)</sup>.

نعم، لو قلنا بأنه عند انقطاعه على العشرة (من عاداتها) حيض، لا يمكن أن يشرع في حقها الاستظهار، لكن أدلته منصرفه عنه، والله العالم. وأضعف منه الجمع بين الأخبار بحمل وجوب الاستظهار على ما إذا كان الدم بصفة الحيض، والأخبار الظاهرة في العدم على ما لم يكن بصفة الحيض بشهادة الأخبار المستفيضة الدالة على أن الصفرة بعد أيام الحيض ليس بحيض<sup>(٢)</sup>.

وفيه - مضافاً إلى ما عرفت من عدم المعارضة بين الأخبار - لتغاير موضوعاتها - أن الأخبار السابقة لا يمكن تقييدها بما إذا كان الدم بصفة الحيض، لما في بعضها من التنصيص على أنها رأت دمّاً رقيقاً بعد العادة<sup>(٣)</sup>. وكذا لا يمكن تنزيل هذه الأخبار المستفيضة الواردة في حكم المستحاضة على ما لو رأت بعد عاداتها صفرة، فإنه مخالف لصريح جُلّ

(١) الكافي ٣: ٨٢ - ١/٨٨، التهذيب ١: ٢٨١ - ١١٨٣/٣٨٥، الوسائل، الباب ٨ من

أبواب الحيض، الحديث ٣

(٢) أنظر: الوسائل، الباب ٤ من أبواب الحيض.

(٣) التهذيب ١: ٤٩٠/١٧٢، الاستبصار ١: ٥١٣/١٤٩، الوسائل، الباب ١٣ من

أبواب الحيض، الحديث ٨

هذه الأخبار .

وأما الأخبار الدالة على أن الصفرة بعد أيام الحيض ليس بحيض فقد عرفت في الفرع السابق أنه لا بد من تأويلها أو تقييدها بما لا ينافي الأخبار<sup>(١)</sup> الدالة على أن ما تراه قبل العشرة فهو من الحيضة الأولى فالأظهر في مقام الجمع بين الأخبار هو ما ذكرنا من وجوب الاستظهار في الجملة وكونها مختيرة إلى العشرة، ولكن الأحوط والأولى فيما عدا اليوم لأول مراعاة أقوى الاحتمالين والأحد بالطرف المظنون، بل ربما ينزّل اختلاف الأخبار على ذلك، فيقال إن الأمر بالاستظهار يوماً والبء على كونها مستحاضة بعده إنما هو في من طهر أمرها ولو ظناً بمضي يوم إما بنقطاع الدم أو بحصول الطن من غلبة الدم واستمراره بأنه لا ينقطع قبل العشرة .

وكذا الأمر بالاستظهار يومين - كما في بعض<sup>(٢)</sup> الأخبار - أو ثلاثة - كما في بعض<sup>(٣)</sup> آخر - إنما هو لمن لم يظهر أمرها إلا يومين أو ثلاثة وهكذا إلى العشرة، فيجب الاستظهار ما لم يحصل الطن أو الوثوق بكونها مستحاضة إلى أن ينقضي العشرة، فيرنع حينئذ احتمال كونه حيضاً .  
والذي يمكن أن يقال في تقريب هذا الجمع هو أن الروايات

(١) منها ما في النكاح ٣/١٧٧، والتهذيب ١/٤٤٨، و١٥٩/٥٤، والوسائل، الباب

١١ من أبواب الحيض، الحديث ٣.

(٢) التهذيب ١/٤٨٣، و٤٠٢/١٢٥٦، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب الحيض .

الحديث ١٣ و ١٤

(٣) التهذيب ١/٤٩١، الاستبصار ١/٥١٥، الوسائل، الباب ١٣ من

أبواب الحيض، الحديث ١٠

المختلعة، الصادرة عن أهل بيت العصمة صلوات الله عليهم بمنزلة كلام واحد في كون بعضها قرينة لبعض، فيكون مجموع هذه الروايات بمنزلة ما لو قال: استظهرت يوماً أو يومين أو ثلاثة أو إلى العشرة، والمتأدر من التردد في مثل المقام إرادة التحديدات المختلفة باختلاف الأنواع لا التخيير بين الأقل والأكثر.

وليه - بعد تسليم أظهريّة هذا المعنى من التخيير - : أن هذا إنما هو فيما إذا وقع التردد في رواية واحدة، وكون كلماتهم بمنزلة كلام واحد إنما هو باعتبار صلاحية كون بعضها قرينة لبعض، وعدم احتمال الخطأ والغفلة في حقهم، وإلا فربما يكون لنقص الاتصال ووحدة الكلام مدخلة في الظهور.



وقد يكون تعدّد المخاطب مانعاً من تريب الروايات على بعض المحامل، كما فيما نحن فيه؛ فإن من المستبعد جداً بل الممتنع عقلاً أن يكون الاستظهار ما دام الشك واجباً، ومع ذلك يُطلق القول في جواب من سأل عن حكمها على الإطلاق بأنها تستظهر بيوم ثم هي مستحاضة، ضرورة أنه لا يحسن هذا الجواب إلا على تقدير مشروعية عمل المستحاضة بعد اليوم حتى لا تقع في محذور مخالفة الشارع.

وأما ظهوره في كون عمل المستحاضة بعد اليوم واجباً عليها مع كونها في الواقع مخيرة حيث لا يستلزم الوقوع في مخالفة الشارع فغير ضائر، نظير الأوامر المتعلقة بمستحبات الصلاة ونحوها مع كونها ظاهرة في الوجوب.

فظهر بما ذكرناه أن هذا الجمع في غاية البعد وإن كان مراعاته أحوط.

وأبعد منه تنريل إطلاق أخبار اليوم على مَنْ كانت عاداتها تسعة أيام ، وأخدر اليومين على مَنْ كانت عاداتها ثمانية ، وأخبار الثلاثة على مَنْ كانت عاداتها سبعة ، كما لا يحفى ، بل لا ينبغي الارتياح في عدم إرادته من الأخبار .

وكيف كن (لأن استمر) الدم (إلى العاشر) وعملت ما عمله لمستحاضة من صلاتها وصومها بعد أن استظهرت بيوم أو يومين (وانقطع) الدم في اليوم العاشر (قضت ما فعلته من صوم) حيث انكشف بقطع الدم كونها حائضاً في مجموع المدة ، كما تقدم تحقيقه فيما سبق .

وقد عرفت فيما تقدم عدم التناهي بينه وبين الأخبار الدالة على أنها بعد أن استظهرت بيوم أو يومين فهي مستحاضة ؛ لكون هذه الأخبار مسوقة لبيان تكليفها في مقام العمل ، لا أنها مستحاضة حقيقة على الإطلاق ، فراجع .

(وإن تجاوز) دمها العاشر ، تبين أنها كانت مستحاضة و(كان ما أتت به) بعد الاستظهار من الصلاة والصوم موافقاً لتكليفها الواقعي ، فكان (مجزئاً) وإن لم تعلم به حال الإتيان ؛ إذ لا يعسر الجزم بالنية في صحة العبادة عند التعذر جزمياً بل مطلقاً على الأقوى .

وما تركته من صلاتها - كصومها - في مدة الاستظهار قضته حيث علمت بأنها لم تكن حائضاً وأنها مستحاضة ولا وقت لها إلا أيامها

وأما ما ادّعاء بعض - تبعاً لصاحب المدارك<sup>(١)</sup> - من ظهور الأخبار  
الأمرة بالاستظهار في عدم وجوب قضاء ما فاتها في مدة الاستظهار وأنها  
كالحيض، ففيه: أن هذه الأخبار ليست مسوقة إلا لبيان تكليفها الفعلي  
عند مجوزة الدم وجهلها بكونه حيضاً أو استحاضة، وأما أنه بعد  
انكشاف أمرها فهل يجب عليها قضاء ما فاتها من الواجبات المشروطة  
بالظهور أم لا يجب فليست هذه الأخبار ناظرة إليه قطعاً، وإنما يستفاد  
ذلك من الأدلة الخارجيّة الدالة على أنه يجب عليها قضاء ما فاتها من  
الصوم مطلقاً ومن الصلاة ما لم تكن حائضاً، وحيث انكشف أنها لم تكن  
حائضاً فيما عدا أيامها وجب عليها قضاء ما فاتها من الصلاة في تلك  
الأيام؛ إذ لم يخص عموم ما دلّ على وجوب القضاء إلا بالنسبة إلى  
الحائض وقد انكشف أنها لم تكن حائضاً

نعم، لو استفيد من هذه الأخبار أنها بعد العادة أيضاً حائض حقيقة  
إلى أن ينقضي مدة الاستظهار، لثم ما ذكر، لكن هذه الأخبار بنفسها فضلاً  
عن غيرها من الأخبار الدالة على أن ذات العادة إذا استحيضت لا وقت لها  
إلا أيامها كادت أن تكون صريحة في خلافه حيث إن معادها أن ترك  
العبادة في أيام الاستظهار ليس لعنوان كونها حائضاً، وإنما تركها احتياطاً  
واستظهاراً، فإذا انكشف الخلاف، قضت ما فاتها من الصلاة، كالصوم.

ودعوى أنه يفهم من هذه الأخبار أن أيام الاستظهار ملحقة  
بالحيض حكماً في جميع آثاره التي منها عدم قضاء الصلاة، ممّا لا ينبغي

(١) مدارك الأحكام ١: ٣٣٦.

لظهارة/الحيض وما يتعلق به ..... ١١٣  
لإصغاء إليها .

وربما يعلل عدم وجوب القضاء : بأنها كانت مأمورة بالترك  
فلا يستتبعها القضاء .

وفيه - مع ما فيه - : النقض بما إذا رأت الدم يوماً أو يومين في  
ابتداء عاداتها فتركت ثم انقطع ، فإنها تعيدها جرماً ، كما في رواية يونس ،  
المعللة بعدم كونها حائضاً<sup>(١)</sup> ، فهذه الرواية بمقتضى عموم تعليلها شاهدة  
للمطلوب ، والله العالم .

المسألة (الرابعة : إذا طهرت) الحائض ، (جاء لزوجها وطؤها  
قبل الغسل) عن المشهور ، بل عن الخلاف والانتصار والفتية وظاهر  
السرائر والبيان ومجمع البيان وأحكام الراوندي دعوى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup> .  
وعن ظاهر الصدوق في أول كلامه المنع منه<sup>(٣)</sup> ، لكنه ذكر بعد ذلك  
- فيما حكى عنه - أنه إن كان الروح شقاً وأراد وطئها قبل الغسل ، أمره  
أن تغسل فرجها ثم يجامعها<sup>(٤)</sup> ، فيحتمل أن يكون مراده من المنع الكراهة  
وكيف كن فيدل عليه - مضافاً إلى عدم الخلاف فيه ظاهراً إلا عن  
أهل الخلاف - على ما نسب<sup>(٥)</sup> إليهم - بعد عموم الإباحة أو إطلاقها

---

(١) الكافي ٣/٧٦ ، التهذيب ١/١٥٨ - ١٥٩ ، الوسائل ، الباب ١٢ من أبواب  
الحيض ، الحديث ٢

(٢) حكه عنها صاحب الجواهر فيها ٢ : ٢٠٥ - ٢٠٦ ، وانظر الخلاف ١ : ٢٢٨ ، المسألة  
١٩٦ ، والانتصار ٢٤ ، والعيه ٢٩ ، والسرائر ١ : ١٥١ ، والبيان ٢ : ٢٢١ ، ومجمع  
البيان ١ : ٢ - ٣ ، ٥٦٣ ، وفقه القرآن ١ : ٥٥

(٣) الحكى عنه هو صاحب الجواهر فيها ٢ : ٢٠٦ ، وانظر الفقيه ١ : ٥٢

(٥) نسب إليهم العلامة في متهمي المطلب ١ : ١١٧ .

المستفاد من الكتاب والسنة، المقتصر في تقييدها أو تخصيصها بما يفهم من قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾<sup>(١)</sup> الظاهر في إرادة مدة الحيض - أخبار مستفيضة:

منها: موثقة ابن بكير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا انقطع الدم ولم تغتسل فليأتها زوجها إن شاء»<sup>(٢)</sup>.

وموثقة ابن يقطين عن الكاظم عليه السلام، قال: سألته عن الحائض ترى الطهر أيقع عليها قبل أن تغتسل؟ قال: «لا بأس ويعد الغسل أحب إلي»<sup>(٣)</sup>.

ومرسلة عبدالله بن المغيرة عن العبد الصالح عليه السلام: «في المرأة إذا ظهرت من الحيض ولم تمس الماء فلا يقع عليها زوجها حتى تغتسل، وإن فعل فلا بأس به» وقال: «تمس الماء أحب إلي»<sup>(٤)</sup>.

وهذه الروايات - كما تراها - صريحة في الجواز، لكن (هلى كراهية) كما يدل عليها المرسلات، بل وكذا سابقتها.

وعليها ينزل الأخبار الطاهرة في المنع، الموافقة لأكثر العمدة على ما قيل<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة البقرة ٢٢٢

(٢) التهذيب ١ ٤٧٦/١٦٦، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الحيض، الحديث ٣.

(٣) التهذيب ١ ٤٨١/١٦٧، الاستبصار ١ ١٣٦ ٤٦٨، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الحيض، الحديث ٥

(٤) التهذيب ١ ٤٨٠/١٦٧، الاستبصار ١ ١٣٦ ٤٦٧، الوسائل، الباب ٢٧ من أبواب الحيض، الحديث ٤

(٥) أنظر حواهر الكلام ٢٠٧-٢٠٨، وكتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري ٢٢٨

مثل . موثقة سعيد بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : قلت له .  
المرأة تحرم عليها الصلاة ثم تطهر فتوضأ من غير أن تغسل أفلزوجها أن  
يأتيها قبل أن تغسل ؟ قال . « لا ، حتى تغسل »<sup>(١)</sup> .

وموثقة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سألت عن امرأة كانت  
طامثاً فرأت الطهر أيقع عليها زوجها قبل أن تغسل ؟ قال : « لا ، حتى  
تغسل » قال : وسألت عن امرأة حاصت في السفر ثم طهرت فلم تجد ماءً  
يوماً واثنتين أيحل لزوجها أن يجامعها قبل أن تغسل ؟ قال : « لا يصلح  
حتى تغسل »<sup>(٢)</sup> .

والتعبير بنفي الصلاح - بعد أن سأل عن الحلّة - بنفسه يشير  
بالكراهة ، بل يمكن دعوى ظهوره فيها .

وأما صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة ينقطع  
عنها الدم دم الحيض في آخر أيامها ، قال . « إذا أصاب زوجها شق  
فليأمرها فتغسل فرجها ثم بمسها إن شاء قيل أن تغسل »<sup>(٣)</sup> فلا تصلح  
شاهدة للجمع بين الأخبار بصرف الأخبار المجوّزة على من أصابه شبق ،  
والمانعة على من لم يصبه شبق ؛ لبعده تنزيل الأحبار المجوّزة على ذلك ،  
وأقربيّة حمل المنع المفهوم من الصحيحة على الكراهة خصوصاً مع

(١) التهذيب ١ - ١٦٧/٤٧٩ ، الاستبصار ١ - ١٣٦/٤٦٦ ، الوسائل ، الباب ٢٧ من أبواب  
الحيض ، الحديث ٧ .

(٢) التهذيب ١ - ١٦٦ - ١٦٧/٤٧٨ ، الاستبصار ١ - ١٣٦/٤٦٥ ، الوسائل ، الباب ٢٧ ،  
من أبواب الحيض ، الحديث ٦ .

(٣) الكافي ٥ - ١/٥٣٩ ، التهذيب ١ - ١٦٦/٤٧٥ ، و ٧ - ١٨٦/١٩٥٢ ، الاستبصار ١  
١٣٥/٤٦٣ ، الوسائل ، الباب ٢٧ من أبواب الحيض ، الحديث ١



ما في تلك الأخبار مما يشهد بها، مضافاً إلى ندرة القائل بالتفصيل حيث لم ينقل ذلك إلا من ظاهر الصدوق.

هذا، مع أنه لا يبعد دعوى أنه لا يفهم من هذه الصحيحة في حد ذاتها إلا كراهة الفعل؛ لأن تعليق الرخصة بإصابة الشبق - الذي هو عبارة عن شدة الميل - إنما يماصب الكراهة، كما لا يحتمل.

وكيف كان فظاهر الأمر بغسل الفرج الوحوب الشرطي، فمقتضاه توقف حلّية الوطء على غسل الفرج، كما عن صريح الغنية وظاهر الخلاف والمبسوط<sup>(١)</sup> وغيرهما، بل في كشف اللثام سببه إلى ظاهر الأكثر<sup>(٢)</sup>.

ويدل على الاشتراط أيضاً رواية أبي عبيدة، الآتية<sup>(٣)</sup>.  
وحكي عن ظاهر النتيان والمجمع وأحكام الراوندي توقّفه على أحد الأمرين من غسل الفرج ومن الوضوء<sup>(٤)</sup>، ولم يتضح مستندهم في الأخير.

قل شيخنا المرتضى رحمته : لم نثر على دليل لا اعتبار الوضوء عياً أو تخييراً، وجوباً أو استحباباً<sup>(٥)</sup>.

(١) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٢ : ٢٠٧، وانظر المبة ٣٩، ولخلاف ١ : ٢٢٨.

المسألة ١٩٦، والمبسوط ١ : ٤٤

(٢) كشف اللثام ٢ : ١٣٠

(٣) ثاني في صر ١١٨ - ١١٩

(٤) الحاكي عنها هو الفاضل فيدي مي كشف اللثام ٢ : ١٣٠، وانظر النتيان ٢ : ٢٢١

ومجمع البيان ١ - ٢ : ٥٦٣، وفقه القراء ١ : ٥٥

(٥) كتاب الطهارة : ٢٢٨

وعن صريح السرائر والتمهيد والمعتبر والذكرى والبيان والروص:  
التدب<sup>(١)</sup>.

ولعله لا يحلو عن قوة، لأن حمل الأمر بالأمر بغسل الفرج في  
صحيحة محمد بن مسلم على الاستحباب أهون من تقييد المطلقات  
الواردة في مقدم البيان، خصوصاً مع تصريح السائل في رواية ابن المغيرة  
بعدم مسها للماء، فإن المتبادر منه وإن كان إرادة الاعتسال إلا أن غسل  
الفرج لو كان واجباً لكان التنبيه عليه في جوابه لازماً، ولم يكن يحسن  
إطلاق نفي البأس في جوابه والتعير بكون مس الماء أحب، المشعر بعدم  
وجوب مس الماء مطلقاً ولو لغسل الفرج

ولكن الإنصاف أن رفع اليد عن ظاهر الصحيحة أيضاً لا يخلو من  
إشكال، فلا احتياط لا ينبغي تركه.

واستدل أيضاً لجوار الوطء بعد النقاء مطلقاً بمفهوم قوله تعالى:  
﴿ولا تقربوهن حتى يظهرن﴾<sup>(٢)</sup> بالتحريف كما عن السبعة<sup>(٣)</sup>، فإن طهره

(١) الحاكمي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٢ ٢٠٨، وانظر السرائر ١ ١٥١، وتمهيد  
المطلب ١ ١١٨، والمعتبر ١ ٢٣٦، والذكرى ١ ٢٧٢، والبيان ٢٠، وروص  
البيان: ٨١

(٢) سورة البقرة ٢ ٢٢٢.

(٣) حكاه عنهم المحقق الكركي في جامع المقاصد ١ ٢٣٣ والشهد الثاني في روص  
البيان ٧٩، واليحراني في المحقائق الناصرة ٣ ٢٤٤.

والقراء السبعة هم حمزة بن حبيب الزيات، وعاصم بن أبي النجود، وعلي بن حمزة  
الكسائي، من الكوفة، وأبو عمرو بن العلاء، من البصرة، وابن عامر، من الشام، وداود  
بن عبد الرحمن، من المدينة، وعبد الله بن كثير، من مكة أنظر السبعة في القراءات  
١٨٢، وحجة القراءات ١٣٤ - ١٣٥، والحجة للقراءات السبعة - لأبي علي الفارسي -

٢ - ٢٢١، والتذكرة في القراءات ٢: ٢٢٣

إرادة النقاء من الحيض .

واعترض بقراءة التشديد ، الظاهرة في إرادة الاعتسال ، كما هي آية الجنب <sup>(١)</sup> ، أو غسل الفرج على أبعد الاحتمالين .

وأجيب : بكثرة مجيء «تفعل» بمعنى «فعل» .

ونوقش : بأن حمل الطهارة على إرادة الطهارة عن حدث الحيض أقرب من استعمال «تفعل» بمعنى «فعل» خصوصاً مع اعتصاده بالمقرة اللاحقة ، وهي قوله تعالى : ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ولكنك خير بأن هذه الترجيحات إنما تتمشى على تقدير تسليم كون الآية المختلف في قراءتها بمنزلة آيتين متواترتين وفيه كلام سيأتي التعرض له في كتاب الصلاة إن شاء الله .

ثم لو سلمنا ترجيح ظهور قراءة التشديد على الأخرى ، وجوز الأحد بالأرجح ، يحب علينا تأويله بنص أهل البيت عليهم السلام الذين هم أدرى بما فيه ، وقد صرحوا في ضمن الأحبار المستفيضة المشهورة بين الأصحاب ، المخالفة للعامة بحوازه .

ثم إنه لو قيل بحرمة الوطء قبل الاعتسال ، - كما حكى عن ظاهر لصادق في صدر كلامه - أو قيل بكراهته - كما هو المشهور - فهل يباح أو تروى الكراهة بالتيمة أم لا ؟ وحهان . من عموم البدلية ، ورواية نبي عبيدة عن الصادق عليه السلام ، في الحائض ترى الطهر في السفر وليس

(١) سورة المائدة ٦٠٥

(٢) سورة البقرة ٢: ٢٢٢

لطهارة الحيض وما يتعلق به . . . . . ١١٩

معها من الماء وقد حضرت الصلاة ، قال عليه السلام : «إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تيمم وتصلّي» قلت : فبأنها زوجها في تلك الحال ؟ قل : «نعم ، إذا غسلت فرجها وتيممت فلا بأس»<sup>(١)</sup> ورواية عمار السابطي عن أبي عبدالله عليه السلام إذا تيممت من الحيض هل تحل لزوجها ؟ قال : «نعم»<sup>(٢)</sup> ومن ضعف الروایتين سنداً وعدم الجدوى بعموم البدلية بعد تسليمه ؛ فإن عموم البدلية إنما يجدي فيما عدا الجمع الذي يمتنع اجتماعه مع أثر التيمم ، فلا يعقل أن تكون الطهارة الحكمية الحاصلة منه مؤثرة في إباحة الوطء ، المشروطة بوقوعه حال الطهارة عن حدث الحيض .

نعم . لو قيل بأن المحرم أو المكروه إنما هو وطؤ من كان محدثاً بحدث الحيض قبل الوطء لا حيه ، أو قيل بأن التيمم الذي هو بدل من غسل الحيض لا يتقص بسائر الأحداث ، لثم ما ذكر بناء على عموم البدلية ، لكن في المتقدمين تأمل وإن لا تخلو الأخيرة منهما عن وجه ، كما ستعرفه في مبحث التيمم إن شاء الله .

وأما الروايتان فطرحهما مشكل ، لكن قد يعارضهما ما في الموثق عن أبي عبدالله عليه السلام عن امرأة حاصت ثم ظهرت في سفر فلم تجد لماً يومين أو ثلاثة هل لزوجها أن يقع عليها ؟ قال . «لا يصلح لزوجه أن يقع عليها حتى تغتسل»<sup>(٣)</sup> لأن النهي عن المواقعة في اليومين أو الثلاثة يلزمه

(١) الكافي ٣ / ٨٢ ، التهذيب ١ / ٤٠٠ ، الوسائل ، الباب ٢١ من أبواب الحيض ، الحديث ١ .

(٢) التهذيب ١ / ٤٠٥ ، الوسائل ، الباب ٢١ من أبواب الحيض ، الحديث ٢

(٣) التهذيب ١ / ٣٩٩ ، الوسائل ، الباب ٢١ من أبواب الحيض ، الحديث ٢

أن لا يحدّدها تيمّمها الصادر منها لصلاتها.

اللّهمّ إلا أن يقال بعدم كون الموثّق ناظراً إلى الجمع من مواقععتها ما دامت محدثة بحدث الحيض . والروايتان حاكمتان على مثل هذا الإطلاق ، بل مطلق ما دلّ على بدليّة التيمّم من العسل حكم عليه لولا المناقشة المتقدّمة .

هذا ، مع إمكان الجمع بين الروايات على القول بكراهة الوطء بالالتزام بخفّتها بعسل المرح والتيمّم وعدم ارتجاعها بالمرّة إلا بالعسل ، فليتأمّن

المسألة (الخامسة : إذا دخل وقت الصلاة فحاضت وقد مضى من الوقت مقدار) أداء (الصلاة) بحسب حالها من القصر وإتمام والسرعة في الأفعال والبطء والصحّة والمرض ونحو ذلك (و) مقدار فعل (الطهارة) كذلك من الوضوء والعسل والتيمّم بحسب ما هي مكلفة في ذلك الوقت ولم تفعل (وجب عليها القضاء) إذا ظهرت بلا خلاف فيه في الجملة .

ويبدّل عليه - مضافاً إلى الإجماع - موثقة يونس بن يعقوب في امرأة دخل عليها وقت الصلاة وهي طاهر فأخّرت الصلاة حتى حاضت ، قال <sup>(١)</sup> : «تقضي إذا طهرت»<sup>(٢)</sup> .

وحمر عبدالرحمن بن الحجاج ، قال : سأله عن المرأة تطمّث بعد ما تزول الشمس ولم تصلّ الظهر هل عليها قضاء تلك الصلاة ؟ قال :

(١) التهذيب ١ / ٣٩٢ ، الاستبصار ١ / ١٤٤ ، الوسائل ، الباب ٤٨ من أبواب الحيض ، الحديث ٤ .

«نعم»<sup>(١)</sup>.

ويذكر عليه في الجملة ما رواه فصل بن يونس عن أبي الحسن الأول عليه السلام في حديث، قال: «إذا رأت المرأة الدم بعد ما يمضي من زوال الشمس أربعة أقدام فلتمسك عن الصلاة، فإذا طهرت من الدم فلتنقض صلاة الظهر، لأن وقت الظهر دخل عليها وهي طاهر وخرج عنها وقت الظهر وهي طاهر، فضيعة صلاة الظهر فوجب عليها قضاؤها»<sup>(٢)</sup>

وقصة مفهوم الشرط وإن كانت عدم وجوب القضاء ما لم يمض من الزوال أربعة أقدام إلا أنه لا بد من إهمال الشرطية من المفهوم بقربة الإجماع وغيره من الأدلة.

هذا، مع إمكان أن يقال إن قوله عليه السلام: «ضيعة» إلى آخره، بمنزلة التعليل لوجوب القضاء، ومقتضى عموم العلة المنصوصة ثبوت الحكم بالنسبة إلى جميع أمراء المطنوب؛ لصدق التضييع والتعويت في جميع الموارد، فيكون عموم التعليل قرينة على عدم إرادة المفهوم من الشرطية، فتأمل.

ثم إن المتبادر من السؤال في الرواية الأولى بل وكذا لثانية، إرادة حكم ما إذا أدركت الوقت طاهرة متمكنة من فعل الصلاة على بوجه المتعارف بشرائعها المتعارفة من الطهارة وستر البدن ونحوهما وأحترتها

(١) تهذيب ١/٣٩٤، الاستبصار ١/١٤٤، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب الحبض، الحديث ٥.

(٢) الكافي ٣/١٠٢، التهذيب ١/٣٨٩، الاستبصار ١/١٤٢، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب الحبض، الحديث ١.

حتى حاضت .

والحكم في مثل هذا العرص ممّا لا خلاف فيه بل لا شبهة تعتريه حيث يدلّ عليه - مصافاً إلى ما عرفت - عمومات الأدلة القاضية بقضاء الفرائض مطلقاً، المخصّصة بالنسبة إلى الفرائض التي تركها الحائض وقت حيضها بالأدلة القطعية المنصرفة عن مثل العرص؛ فإنّه وإن صدق في المقدم حقيقة أنّ هذه الصلاة ممّا تركته الحائض ما دام حيضها لأجل الحيض؛ إذ لم ينحصر وقتها بأوّل الوقت فكان آخر الوقت أيضاً وقتاً لها فتركها في وقتها لأجل الحيض إلا أنّه لا ينسب إلى الدهر من الأدلة المخصّصة إلاّ حكم ما إذا كان الحيض بنفسه سبباً لترك الصلاة بأن لم تكن متمكّنة من فعلها من دون حدث الحيض، وأمّا لو تمكّنت من ذلك فيصرف عنه إطلاقات الأدلة، ولا يفهم حكمها منها حرماً، كما يشهد بذلك مراجعة العرف وأسئلة السائلين، فالمرجع في مثل لفرض ليس إلاّ عموم الأمر بالقضاء .

(و) قد طهر بما ذكر أنّه (إن كان) حيضها (قبل ذلك) بأن لم يتأخّر عن وقت الصلاة بمقدار أدائها مع مهملاتها التي يتعارف بإيجاده في الوقت كالطهارة والستر (لم يجب) فضاؤها، كما عن لمشهور<sup>(١)</sup>؛ لعموم ما دلّ على أنّ الحائض لا نقضي صلاتها، الشامل لفرض بلا تأمل

ويؤيده مؤثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام عن امرأة صلت، لظهر

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٢ - ٢١٠ .

ركعتين ثم إنها طمئت وهي جالسة، قال: «تقوم من مقامها ولا تقصي تلك الركعتين»<sup>(١)</sup> فتأمل.

وعن العلامة في المنتهى<sup>(٢)</sup> الاستدلال عليه بأن وجوب الأداء ساقط؛ لاستحالة التكليف بما لا يطاق، ووجوب القضاء تابع لوجوب الأداء.

وقد صرح بالتمعية المذكورة غير واحد، فجعلها دليلاً على وجوب القضاء في الصورة السابقة، وعدمه في هذه الصورة برغم دوران صدق الفوت المعلق عليه ووجوب القضاء في جملة من أدلته مدار وجوبها أداءً، وهو فرع التمكّن، فمتى تمكّنت من الصلاة في الوقت بأن مضى منه مقدار الطهارة والصلاة فقد وجبت، فإن لم تأت بها في وقتها والحال هذه، فقد فاتتها مصلحة الصلاة الواجبة، فعليها قضاؤها، بخلاف ما لو لم تتمكّن من ذلك فلم يفتها واجب كي يحجب قضاؤه.

وفيهِ: أن المستفاد من أدلة القضاء إنما هو إباطنه بعدم إتيان الصلاة في وقتها، وأن هذا هو المراد من الفوت، ولا يتوقف على ثبوت أمرٍ منجر، وإلا لما وجب على النائم والعافل، ولا على عدم كون الفعل محرماً عليه أداءً، وإلا لما وجب على من أكره على ترك الصلاة على وجه حرم عليه فعلها في وقتها، بل المدار ليس إلا على ترك الصلاة في الوقت، بل لا يبعد أن يقال إنه يستفاد من الأمر بالقضاء أن الأوامر المتعلقة بالصلاة

(١) التهذيب ١: ٣٩٤/١٢٢٠، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب الحيض، الحديث ٦

وكلمة «تلك» لم ترد في المصدر

(٢) حكاها عنه العاملي في مذكّرات الأحكام ١: ٣٤١، وانظر: منتهى المطلب ١: ٢٠٩



من قيل تعدّد المطلوب ، فكونها في الوقت مطلوب ، لكن بفوت الوقت لا تفوت المطلوبية .

ولا ينافي هذا ما هو التحقيق من أنّ القضاء بأمر جديد ، كما لا يخفى .

هذا ، مع أنّه يكفي في صدق الفوت مجرد شأنيّة الثبوت ولو بملاحظة نوع المكلفين

وتوهم توقّفه على ثبوت مصلحة فعلية ممكنة الحصول في الوقت الموظف بالنظر إلى خصوص المكلف ، كما في النائم والغافل ، مدفوع : بأنّ إطلاق العرف الفرائض على الصلاة ليس إلا بملاحظة نفسها لا مصحتها ، بل ربما لا يلتفتون إلى مصحتها ، بل ربما ينكرون المصلحة كالشاعرة ، فلا فرق فيما يتعاهم عرفاً بين قول المجتهد لمقلّده ، يجب عليك قضاء ما فاتتك من الصلاة ، أو قضاء ما لم تأت بها في وقتها .

هذا ، مع أنّ في جملة من الأخبار المعلّلة لسعي القضاء على الحائض شهادةً بأنّه من قيل رفع التكليف بحيث لولاه لوجب عليها قضاء الصلاة أيضاً ، كالصوم .

مع أنّه لو تمّ هذا الدليل بأن كان وجوب القضاء دائراً مدار صدق الفوت وتوقف حصول عنوانه على ثبوت كون الفعل مأموراً به في الوقت ، لكان المشجّه ما حكى عن العلامة<sup>(١)</sup> في النهاية من عدم اعتبار وقت يسع الطهارة ، وكفاية كونه بمقدار مجرد فعل الصلاة ، بل الأوجه

(١) الحاكم عنه هو صاحب الجواهر فيها ٣ - ٢١٠ ، ونظر نهاية الأحكام ١ - ٢٢٣ و

كفدية مصبي مقدار صلاة اضطرارية فضلاً عن الاختيارية ؛ لأنها مكسفة بذلك في الواقع وإن لم يطلع عليه في مقام تكليفها .

ولذا لا ينبغي التأمل في أنها لو فرض علمها قبل الوقت بمعاذة الحيف بعد الوقت بمقدار يسع صلاة اضطرارية ، يجب عليها المصادرة ، لى تحصيل مقدماتها قبل الوقت ، والاشتغال بنفس العمل في أول الوقت ، كما عرفت تحقيقه في صدر الكتاب في مسألة وجوب الغسل لصوم ليوم ، مع أنه لا يظن بأحد أن يلتزم بوجوب القضاء عليها في مثل الفرض ، كما أنه لا يظن بأحد أن يلتزم بعدم وجوب الأداء عليها في لصورة المعروضة على تقدير سبق العلم وإن استشكل من استشكل في تصور وجوب المقدمة قبل واجوب ذبيها .

فإن كان مناط صدق الصوت - زعم المستدل - فوات مصلحة الواجب بشرط إمكان أن يحصلها المكلف ، ففي المرض محقق ، وإن دن مناطه فوات مثال الأمر الواقعي المتوقع حصوله على ثبوت الأمر في الواقع وإن لم يعلم به المكلف ، فهو أيضاً كذلك . وإن كان المنط يزعمه تنجر الأمر الواقعي لا مجرد تحققه ، فهذا مما لا يعتبره أحد في وجوب القضاء ، بل مخالف للضرورة .

فالتحقيق أن الحكم بعدم القضاء بدور مدار انصراف الأدلة الخاصة بالمحصصة للعمومات ، والمتبادر منها ليس إلا عدم وجوب قضاء صلاة كان الحيف موجباً لامتناع تحققها صحيحة بحسب حالها في العرف ، دون ما إذا تمكنت عرفاً من فعلها صحيحة قبل أن تحيف .

وحكي عن المرتضى وأبي علي عليه السلام القول بكفدية ما يسع

## أكثر الصلاة<sup>(١)</sup>.

واستدلّ لهما: بحبر أبي الورد عن أبي جعفر عليه السلام عن المرأة التي تكون في صلاة الظهر وقد صلت ركعتين ثم ترى الدم، قال عليه السلام: «تقوم من مسجدها ولا تقضي الركعتين، وإن كانت رأت الدم وهي في صلاة المغرب وقد صلت ركعتين فلتقم من مسجدها، فإذا تطهرت فلتنقض الركعة التي فاتتها من المغرب»<sup>(٢)</sup>.

وفيه - مضافاً إلى ما في الرواية من ضعف السند، وإعراض الأصحاب عنها، واشتمالها على ما لا يمكن الالتزام به من قضاء الركعة وحدها - أن تطبيقها على مدعاهما لا يحلو عن إشكال؛ لأنّ تقييد مورد السؤال بما لو اشتعلت المرأة في أول الوقت حقيقة مع إطلاق السؤال تنزير على الفرد النادر الذي لا يعد دعوى القطع بعدم إرادته بالخصوص من إطلاق السؤال والجواب. فالأولى ردّ علم مثل هذه الروايات إلى أهلها.

هذا، مع أنه على تقدير العمل بالرواية يجب الاختصار على موردها؛ لأنّ التخطي عنه قياس لا نقول به.

(وإن ظهرت قبل آخر الوقت) بمقدار تمكّنت من الاعتسال وأداء الصلاة جامعة لشرائطها المعبرة، وجب عليها ذلك؛ لثبوت المقتضي،

(١) إصحاكي عهما هو العلامة في مختلف الشيعة ٢: ٤٥٢، المسألة ٣١٧، وانظر نجس العلم والعمل (صمن رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٢٨.

(٢) الكافي ٣: ٢، التهذيب ١: ١٢٦-١٣٩٢، الاستبصار ١: ١٤٤-١٤٥، ٤٩٥، الوسائل، الباب ٤٨ من أبواب الحيض، الحديث ٢.

وهو عمومات الأدلة، وارتفاع المانع، أعني الحيض.

ويدل عليه أيضاً - مضافاً إلى ذلك - خبر منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام: «إذا طهرت الحائض قبل العصر صلت الظهر والعصر، فإن طهرت في آخر وقت العصر صلت العصر»<sup>(١)</sup>.

وقوله عليه السلام في خبر أبي الصباح الكناني: «إذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء، وإن طهرت قبل أن تعيب الشمس صلت الظهر والعصر»<sup>(٢)</sup>.

وقوله عليه السلام في خبر عبدالله بن سنان: «إذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر، وإن تطهرت من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء»<sup>(٣)</sup>.

وقول الباقر عليه السلام في خبر داؤد الدجاعي<sup>(٤)</sup>: «إذا كانت امرأة حائضاً فطهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر، وإن طهرت في آخر الليل صلت المغرب والعشاء»<sup>(٥)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار التي سيأتي بعضها إن شاء الله.

(١) التهذيب ١ - ١٢٠٢/٣٩٠، الاستبصار ١ - ٤٨٧/١٤٢، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، الحديث ٦

(٢) التهذيب ١ - ١٢٠٣/٣٩٠، الاستبصار ١ - ٤٨٩/١٤٢، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، الحديث ٧

(٣) التهذيب ١ - ١٢٠٤/٣٩٠، الاستبصار ١ - ٤٩٠/١٤٣، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، الحديث ١٠

(٤) في التهذيبين الرجاعي

(٥) التهذيب ١ - ٣٩ - ١٢٠٥، الاستبصار ١ - ١٤٣ - ١٤٤، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، الحديث ١١

وإن أخذت بها، قضت، كما يدل عليه - مضافاً إلى عموم ما دل على قضاء الفوائت - خصوص ما رواه عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام «أَيُّمَا امرأة رأت الظهر وهي قادرة على أن تغتسل في وقت الصلاة ففرطت فيها حتى يدخل وقت صلاة أخرى كان عليها قضاء تلك الصلاة التي فرطت فيها، وإن رأت الظهر في وقت صلاة فقامت في نهيئة ذلك فجاز وقت الصلاة ودخل وقت صلاة أخرى فليس عليها قضاء، وتصلّي الصلاة التي دخل وقتها»<sup>(١)</sup>.

وما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام، قال: قلت: المرأة ترى الظهر عند الظهر فتشتغل في شأنها حتى يدخل وقت العصر، قال: «تصلّي العصر وحدها، فإن ضيّعت فعلها صلاتان»<sup>(٢)</sup>.

وما رواه أبو عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا رأت المرأة الظهر وقد دحس عليها وقت الصلاة ثم أحرث الغسل حتى يدخل وقت صلاة أخرى كان عليها قضاء تلك الصلاة التي فرطت فيها»<sup>(٣)</sup>.

وما رواه عبد الله الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تقوم في وقت الصلاة فلا تقضي ظهرها حتى تفوتها الصلاة ويخرج الوقت أنقصي الصلاة التي فاتتها<sup>٤</sup> قال «إن كانت توانت قضاها، وإن كانت دائبة في

(١) الكافي ٣ ٤/١٠٣، التهذيب ١ ١٢٠٩/٣٩٢، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، الحديث ١.

(٢) التهذيب ١ ٣٨٩-٣٩٠، الاستبصار ١ ٤٨٦/١٤٢، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، الحديث ٥.

(٣) الكافي ٣ ٢/١٠٣، التهذيب ١ ٣٩١-٣٩٢، الاستبصار ١ ١٤٥-١٩٦، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب الحيض، الحديث ٤.

غسلها فلا تقضي»<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار .

فلا إشكال في الحكم إجمالاً ، كما أنه لا خلاف فيه ، عدا أنه يظهر من بعض الأخبار أن وقت الظهر الذي يفوت بفواته الصلاة إنما هو بعد أن يمضي من الروال أربعة أقدم ، كما أنه ربما يستعمر ذلك على سبيل الإجمال بل يستظهر من أغلب الأخبار المتقدمة المشعرة أو الطاهرة في مباينة أوقات الصلاة . وعدم اشتراك بعضها مع بعض لكثرت معرف في مبحث المواقيت أنه لا بد من توجيه هذه الأخبار ، أو رد علمها إلى أهله .

وكذا إن أدركت من آخر الوقت (بمقدار الطهارة) التي لا صلاة إلا بها دون غيرها من الشرائط الاختيارية على الأظهر (وأداء) أقل ما يجرى اختياراً من (ركعة) فضلاً عن الأكثر (وجب عليها الأداء ، ومع الإخلال القضاء) لما استعرف في باب المواقيت إن شاء الله من أن من أدرك ركعة من صلاة فقد أدرك الصلاة ، فهو بمنزلة إدراك الكل في لزوم الأداء الذي يستلزمه وجوب القضاء على تقدير الإخلال .

والعبرة بسعة الوقت للطهارة المائية ؛ فإن أخبار الباب كفتوى الأصحاب - على ما صرح به بعضهم<sup>(٢)</sup> - ناطقة بذلك ، بل هي الجوهر أنه مجمع عليه هنا بحسب الطاهر<sup>(٣)</sup> .

نعم ، لو اقتضى تكليفها التيمم لا لضيق الوقت بل لمرض ونحوه ،

(١) التهذيب ١ : ١٢٠٧/٣٩١ ، الوسائل ، الباب ٤٩ من أبواب الحيض ، الحديث ٨

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٢٤٣

(٣) جواهر الكلام ٣ : ٢١٥

اعتبر قدرتها عليه ؛ إذ المدار- على ما يتبادر من الأحبار- ليس إلا على إدراكها من الوقت بمقدار تتمكّن من الخروج من عهدة تكليفها الذي هو الصلاة مع العسل لو لا مرض ونحوه ، فلا يكون الضيق مؤثراً في انقلاب تكليفها ؛ إذ لا تكليف مع الضيق ، لكن لو لم يكن فرضها إلا التيمم ولو مع عدم الضيق ، فلا يعتبر إلا وفاء الوقت بذلك ؛ لما أشرنا من إناطة الحكم بكفاية الوقت للقيام بشأنها بحسب ما يقتضيه تكليفها  
(وأما ما يتعلق به) أي . الحيض ( فأشياء ) .

(الأول : يحرم عليها) حال الحيض (كل ما يشترط فيه الطهارة) من الحدث (كالصلاة والطواف) من غير فرق بين التطوع والفريضة والتحمل والأصالة وإن لم نقل بكونها شرطاً في التطوع من حيث هو بل من حيث اللبس في المصحة .

وكذا يحرم بعد الانقطاع قبل الطهارة المائية أو ما يقوم مقامها وإن كان بين الحرمتين فرق ؛ فإن الثانية ليست إلا تشريعية ، وأما الأولى فالأظهر كونها ذاتية ، كما يدل عليه جملة من الأحبار المتقدمة في مطاوي المباحث السابقة :

منها : كثير من الأخبار الواردة في باب الاستظهار ، الدالة على وجوب ترك العبادة أو جوازها عند احتمال كونه حيضاً ، وقد سمّاه في بعض<sup>(١)</sup> تلك الأخبار بالاحتياط ، فلو لم يكن فعلها حراماً ذاتياً لما كان الترك احتياطاً أبداً ، بل كان الاحتياط فعلها برجاء مطلوبيتها في الواقع .

(١) التهذيب ١ : ٤٨٨/١٧٦ ، الاستبصار ١ - ٥١٢/١٤٩ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب

وقد أشرنا في محله أن وجوب الحيض بعد انقضاء العادة وإن كان موافقاً للأصل لكن أخبار الاستظهار ناطقة بعدم كون الأمر بترك العبادة من هذه الجهة، بل من جهة كونه احتياطاً، وكون مراعاة احتمال الحيض أرجح بنظر الشارع من احتمال النقاء وكون الدم استحاضةً، ولولا الحرمة الذاتية بحيث يدور الأمر بين المحذورين، لكان الواجب في مقام الاحتياط الاعتناء باحتمال كونه استحاضةً، كما لا يخفى.

ومنها: صحيحة خلف بن حماد، المتقدمة<sup>(١)</sup>، الواردة في من شبه حيضها بدم العذرة؛ فإن قول الإمام عليه السلام بعد أن سأل السائل عن حكمها: «فلتق الله تعالى فإن كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة حتى ترى الطهر، وليمسك عنها بعلمها، وإن كان من العذرة فلتق الله تعالى ولتوضأ وتصل» كالصریح في كون الأمر دائراً بين المحذورين، وأن المورد ممّا لا يمكن فيه الاحتياط، ولذا أشكل الأمر على السائل وقال: كيف لهم أن يعلموا أيّما هو حتى يفعلوا ذلك، الحديث.

ويستشعر من تعبير الإمام عليه السلام كونه تعريضاً على هذه العاقبة مثل أبي حنيفة ونظرائه حيث أمرها - بعد أن سألتهم - بالاحتياط، وقالوا: هد شيء قد أشكل، والصلاة فريضة واجبة، فلتوضأ وليمسك عنها روحها حتى ترى البياض، فإن كان دم الحيض، لم تضرها الصلاة، وإن كان دم العذرة، كانت قد أدت الفريضة ومن الواضح أنه لو لم تكن الصلاة محرمة عليها ذاتاً، لكان الاحتياط في محله، ولم يتوجه عليهم التعريض



ويؤيدها ظاهر كلمات الأصحاب وصريح بعضهم ، وعليه سي رد ما يذكر في بعض المقامات من الاحتياط لها بعمل العادة بأنه معارض بمثله وما يقال من أن حرمتها ذاتاً غير متصورة ؛ لرجوعها إلى التشريع مع النية ولا حرمة مع عدمها ، مدفوع : بأنه لا امتناع في أن يكون إتيانها بقصد الصلاة - مثلاً - مشتملاً على مفسدة ذاتية وقبح من حيث التشريع ، فلو نوت بعملها الاحتياط ، يتفي موضوع التشريع ، لكن تبقى مفسدتها الذاتية وحرمتها الواقعية ، فلا يصح أن يكون عملها احتياطاً ، وهذا بخلاف ما إذا لم يكن إلا الحرمة التشريعية ، كما هو ظاهر .

(و) مثلها (مس كتاب القرآن) واسم الله جل اسمه ؛ لما تقدم في باب الوضوء والجنابة ، وقد عرفت فيما تقدم أن إلحاق الأوصاف الخاصة وكذا أسماء الأنبياء والأنمة عليهم السلام بهما لا يحلو عن وجه .

كما أنك عرفت أن المحرم إنما هو مس موضع الكتابة ، وأما مس ما عداه فلا (و) لكنه (يكراه) لها (حمل المصحف ولمس هامشه) وما بين سطوره .

وما عن علم الهدى من حرمة مس المصحف ولمس هامشه<sup>(١)</sup> . فقد مرّ وضعه في الجنابة مستوفى . فراجع ؛ كي يتضح لك تحقيق المقام مع جملة من الفروع المتعلقة به

(ولو تطهرت) الحائض عن الحدث الأصغر أو عن حدث الحيض ولو في الفترة المحكوم عليها به (لم يرتفع حدثها) قطعاً ، ولا يسفيه

(١) حكاه عنه المحقق في المعبر ١ - ٢٢٤ ، وكما في جواهر الكلام ٢ - ٢١٧

مشروعية الوضوء أو التيمم لها أحياناً، كما هو ظاهر .

ويدل عليه - مضافاً إلى عدم الخلاف فيه - حسنة محمد بن مسلم : سأل الصادق عليه السلام عن الحائض تطهر يوم الجمعة وتذكر الله ، فقال : « أما الظهر فلا ، ولكنها تتروصاً وقت الصلاة وتستقل القصة وتذكر الله »<sup>(١)</sup> .

وأما لو تطهرت عن الحدث الأكبر غير الحيض كالجنبابة والمس ، فهل يرتفع الحدث الذي تطهرت منه أم لا ؟ وجهان ، أحوطهما . الثاني ، بل عن بعض دعوى<sup>(٢)</sup> الإجماع عليه ، لكن الأول هو الأطهر كما عرفت الكلام فيه مفصلاً في مبحث تداخل الأغسال في باب الوضوء ، والله العالم .

(الثاني : لا يصح منها) حال الحيض (الصوم) إجماعاً وسنة من غير فرق بين الواجب منه والمندوب .

وأما بعد الانقطاع وقبل الطهارة فعليه خلاف

عن المشهور أنه لا يصح<sup>(٣)</sup> ، وتفصيل المقام موكول إلى محنة

(الثالث : لا يجوز لها الجلوس) بل مطلق الثالث (في المسجد)

ورضع شيء فيه ، ولكن يحوز أخذها منه ومرورها فيه كالجنب بلا خلاف معتد به في شيء منها طاهراً ، كما يدل عليها جملة من الأحاديث المتقدمة في الجنبابة :

(١) لكافي ٣ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، الوسائل ، الباب ٢٢ من أبواب الحيض ، الحديث ٣

(٢) حكاه صاحب الجواهر فيها ٢ ، ٢١٨ عن المحقق في المعتبر ١ ، ٢٢١

(٣) نسبته إلى المشهور صاحب الجواهر فيها ٢ ، ٢٢٠

منها : صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام ، قال :  
« الحائض والجنب لا يدخلان المسجد إلا مجتارين - إلى أن قال -  
ويأخذان من المسجد ولا يصعان فيه شيئاً »<sup>(١)</sup> الحديث .

(و) لكنه صرح جماعة من الأصحاب كالشيخ والمصنف والعلامة  
والشهيد وغيرهم - على ما حكى<sup>(٢)</sup> عنهم - بأنه ( بكراهة الجواز ) أي  
الاجتياز ( فيه ) نل عن الشيخ<sup>(٣)</sup> في الخلاف الإجماع عليها ، وكفى بذلك  
مستنداً لمثلها .

مضافاً إلى ما في كشف اللثام مرسلًا عن الباقر عليه السلام : « إن تأمر نساءنا  
الحائض أن يتوضأن عند وقت كل صلاة - إلى قوله عليه السلام - ولا يقربن  
مسجداً ولا يقرآن قرآنًا »<sup>(٤)</sup> .

وكيف كان فهذا الحكم محصور بما عدا المسجد الحرام ومسجد  
النبي صلى الله عليه وآله ، وأما المسجدان فيحرم دخولهما مطلقاً ، كما يدل عليه ما  
رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في حديث الجنب والحائض :  
« ويدخلان المسجد مجتازين ، ولا يقعدان ، ولا يقربان المسجدين  
الحرمين »<sup>(٥)</sup> .

(١) علل الشرائع : ٢٨٨ (الباب ٢١٠) الحديث ١ ، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب الجنابة ،  
الحديث ٢ .

(٢) الحاكي عنهم هو صاحب الجواهر فيها ٣ - ٢٢٠ - ٢٢١ وانظر الخلاف ١ - ٥٨٧ .  
للمسألة ٢٥٩ ، وشرائع الإسلام ١ - ٢٠ ، وبهاية الأحكام ١ - ١١٩ ، والبيان ١٩ .

(٣) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣ - ٢٢١ ، وانظر . الخلاف ١ - ٥١٨ دليل المسألة  
٢٥٩ .

(٤) كشف اللثام ٢ : ١٠٤ .

(٥) التهذيب ١ : ١١٢٢ / ٣٧١ ، الوسائل ، الباب ١٥ من أبواب الجنابة ، الحديث ١٧ .

ولو حاضت فيهما أو دخلتهما عصياناً أو نسياناً وما بحكمه ،  
لم تقطعهما إلا بالتيمم ، كما يدل عليه ما رواه في الكافي - سند فيه رفع -  
عن أبي حمزة ، قال : قال أبو جعفر عليه السلام : « إذا كان الرجل نائماً في  
المسجد الحرام أو مسجد الرسول ﷺ فاحتلم فأصابته جنابة فليتيمم  
ولا يمر في المسجد إلا متيمماً حتى يخرج منه ثم يغتسل ، وكذلك  
الحائض إذا أصابها الحيض تفعل ذلك ، ولا بأس أن يمر في سائر  
المساجد ولا يجلسان فيها »<sup>(١)</sup> .

ويتضح لك بالتأمل فيما فصلناه في مبحث الجنابة جملة من  
الأبحاث المتعلقة بالمقام ، فراجع .

ولو اضطرت إلى المكث في سائر المساجد ، لا يجب عليها التيمم  
بل لا يشرع ، لعدم الدليل عليه ، وإنما ثبت في خصوص المورد تعبداً ،  
فلا يجوز التخطي عنه ، والله العالم .

(الرابع : لا يجوز لها قراءة شيء) حتى البسملة (من العزائم)  
الأربع كالحنب ، كما يدل عليه المعتبرة المستفيضة المتقدمة<sup>(٢)</sup> في أحكام  
الجنب .

(وبكره لها) قراءة (ما هذا ذلك) من القرآن ، ولا تحرم عيها ،  
كما يدل عليه الأخبار المستفيضة .

وأم الكراهة فيدل عليها المرسلات المتقدمة<sup>(٣)</sup> التي أوردها في كشف

(١) الكافي ٣ ١٤/٧٣ ، الوسائل ، الباب ١٥ من أبواب الجنابة ، الحديث ٣

(٢) في ج ٣ ص ٢٨٤

(٣) في ص ١٣٤ .

## اللتام

وفيه أيضاً أنه روي عنه عليه السلام «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن»<sup>(١)</sup>.

وفي خبر السكوني عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن علي عليه السلام قال: «سبعة لا يقرأون القرآن: الراكع والساجد وفي الكيف وفي الحمام والجنب والنفساء والحائض»<sup>(٢)</sup>.

وتشتد الكراهة فيما زاد على السبع، كما يدل عليه ما تقدم<sup>(٣)</sup> في الجنب.

ولو قيل بصيرورتها أغلظ فيما زاد على السبعين، فلا يحو عن وجهه، كما تقدمت الإشارة إليه في حكم الجنب<sup>(٤)</sup>، والله العالم.

ثم إن المتبادر من الأحبار وكلمات الأصحاب لأجل المناسبة المفروسة في الأدهان إنما هو كون حدث الحيض - كالجنابة - مانعاً من دخول المساجد وقراءة العرائم من دون فرق بين حال الدم وبين انقطاعه قبل الغسل.

فما عن بعض<sup>(٥)</sup> المتأخرين من الفرق بينهما، فجوز لها لأمرين بعد الانقطاع؛ معللاً ذلك بتعليق الحكم فيهما على الحائض وهو غير

(١) كشف اللتام ٢: ١٠٤

(٢) الحصال ٤٢/٣٥٧، الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب قراءة القرآن، الحديث ١

(٣) في ج ٣ ص ٣٢٦

(٤) في ج ٣ ص ٣٢٧.

(٥) انحاكي عنه هو العاملي في مدارك الأحكام ١ - ١٥. وانظر مجمع الفائدة والبرهان

صديق في هذا الحال ، ضعيف ، والله العالم .

(و) لا يحرم السجدة حال الحيض ؛ لعدم اشتراطها بالطهور ، كما سيأتي في محله ، بل يجب عليها أن (تسجد لو تلت السجدة) عصبياً أو سهواً وما يحكمه .

(وكذا لو استمعت) قراءتها أي : أصغت (على الأظهر) الأشهر بل المشهور ؛ لإطلاق ما دلّ على وجوبها عند القراءة والاستماع عمومًا  
وخصوص صحيحة أبي عبيدة الحذاء . سألت أبا جعفر عليه السلام عن الطامث تسمع السجدة ، قال : «إن كانت من العرائم فلتسجد إذا سمعتها»<sup>(١)</sup> .

وموثقة أبي بصير في حديث «والحائض تسجد إذا سمعت السجدة»<sup>(٢)</sup> .

وموثقة أبي بصير أيضاً قال : قال «إذا قرئ شيء من العرائم الأربع وسمعتها فاسجد وإن كنت على غير وضوء وإن كنت جنناً وإن كانت المرأة لا تصلّي ، وسائر القرآن أنت فيه بالخيار إن شئت سجدت وإن شئت لم تسجد»<sup>(٣)</sup> .

ولا يعارضها ما رواه في محكي السرائر عن كتاب [محمد بن]<sup>(٤)</sup>

(١) الكافي ٢ / ٦٨٦ ، التهذيب ١ / ٢٥٣ ، الاستبصار ١ / ٢٨٥ ، الوسائل ، الباب ٣٦ من أبواب الحيض ، الحديث ١ .

(٢) التهذيب ٢ : ١١٦٨ ، الاستبصار ١ / ١١٩٢ ، الوسائل ، الباب ٣٦ من أبواب الحيض ، الحديث ٣ .

(٣) الكافي ٢ / ٢١٨ ، الوسائل ، الباب ٣٦ من أبواب الحيض ، الحديث ٢ .

(٤) ما بين المعقوفين من المصدر

عبي بن محبوب عن غياث عن جعفر عن أبيه عليه السلام [عن علي عليه السلام] <sup>(١)</sup>  
 قال : « لا تفصي الحائض الصلاة ولا تسجد إذا سمعت السجدة » <sup>(٢)</sup>  
 وصحيفة البصري <sup>(٣)</sup> عن الحائض تقرأ القرآن وتسجد سجدة إذا سمعت  
 السجدة ، قال : « تقرأ ولا تسجد » <sup>(٤)</sup> لإمكان الجمع بين الروايات بتقييد  
 الأخبار الأمرة على ما إذا أصغت ، والناهية على ما إذا سمعت من دون  
 صفاء ، كما حكى <sup>(٥)</sup> القول بالتفصيل عن جماعة من الأعلام .

ويشهد لهذا الجمع موثقة ابن سنان عن رجل سمع السجدة ، قال :  
 « لا يسجد إلا أن يكون مصتاً لقراءته مستمعاً لها أو يصلي بصلاته » <sup>(٦)</sup>  
 الحديث .

وأما النهي عن السجدة فلا يدل على الحرمة ؛ لوروده في مقام دفع  
 توهم الوجوب .

ثم على تقدير تسليم المعارضة بين الأخبار فلا بد من طرح  
 الروايتين ؛ لشذوذهما وموافقتهما للعامة .

وعن بعض تقييد الروايتين بما إذا سمعت سجدة من غير العزائم <sup>(٧)</sup> .

(١) ما بين المعقوفين من المصدر

(٢) لسراير ٣ ، ٦١٠ ، الوسائل ، الباب ٣٦ من أبواب الحيض ، الحديث ٤

(٣) وهو عبدالرحمن بن أبي عبيدة

(٤) التهذيب ٢ ، ١١٧٢ / ٢٩٢ ، الاستبصار ١ ، ١١٩٣ / ٣٢٠ ، وفيه « ولا تقرأ ولا تسجد »

الوسائل ، الباب ٣٦ من أبواب الحيض ، الحديث ٤

(٥) الحاكي هو العاملي في مفتاح الكرامة ١ ، ٣٧٢ ، وانظر على سبيل المثال : تذكرة الفقهاء

١ : ٢٧٢ ، والمهذب البارع ١ : ١٦٦ .

(٦) انكافي ٣ ، ٣ / ٣٦٨ ، التهذيب ٢ ، ١١٦٩ / ٢٩١ ، الوسائل ، الباب ٤٣ من أبواب قراءة

القرآن ، الحديث ١

(٧) حكاه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٣٤ عن الشهيد الثاني في روض الجنان ٧٦

وعن بعض حمل النهي عن السجدة في الصحيحة على النهي عن إيجاد مسها<sup>(١)</sup>.

وهو بعيد بعد أن سأل عن حكم السماع .  
والأول أيضاً لا يخلو عن بُعد وإن كان يشهد له بعض الروايات المتقدمة ، ولكنه لا بأس بهما في مقام التوجيه .  
ونقل<sup>(٢)</sup> عن الشيخ في التهذيب والاستبصار القول بالحرمة واشترائها بالطهارة .

قال في التهذيب : لا يجوز السجود إلا لطاهر من النجاسات بلا خلاف<sup>(٣)</sup>

وسأني ضعه في باب الصلاة إن شاء الله ، وثمام الكلام موكول إلى محله .

(الخامس : يحرم على زوجها) أو سيدها (وطؤها) في انقبال ، ويحرم عليها تمكينه من ذلك (حتى تطهر) بالأدلة الثلاثة .

قال في المدارك : أجمع علماء الإسلام على تحريم وطء الحائض قُبلاً ، بل صرح جمع من الأصحاب بكفر مستحلّه ما لم يدّع شبهة محتملة ؛ لإنكاره ما علم من الدين ضرورة .

ولا ريب في فسق الواطيء بذلك ووجوب تعزيره بما يراه الحاكم

(١) حكاه شيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٢٤ عن العلامة الحنفي في مختلف الشيعة ١٨٥٠١ ذيل المسألة ١٢٩

(٢) لقل عنه هو صاحب الجواهر فيها ٣ ٢٢٤ ، ونظر الاستبصار ١١٥ ديس الحديث ٣٨٥

(٣) التهذيب ١٢٩٠١ ، والعبارة فيه من عبارة المفصلة ٥٢ .



مع علمه بالحيض وحكمه .

ويحكى عن أبي علي ولد الشيخ رحمته الله تقديره شئ من حد الرائي ، ولم تقف على مأخذ<sup>(١)</sup> . انتهى .

وللتكلم فيما يستحقه من التعزير مقام آخر وفقنا الله للوصول إليه ولا فرق في ذلك بين ما إذا ثبت الحيضة بالعلم أو بقاعدة لإمكان ونحوها من الطرق المعتبرة .

ويلحق به مدة الاستظهار إن أوجبناه .

وحيث رجحنا وجوبه في اليوم الأول وكونها مخيرة فيما عدا اليوم الأول إلى العشرة فلها الخيار في التحيض ومع الزوج من الوطء والنسب على الطهارة وتمكينه .

ومنى اختارت التحيض وامتنعت من التمكين هل يحرم على الزوج وطؤها ؟ وجهان : من استصحاب المع وكون اختيارها التحيض كاختيار المضطرة عدد أيامها من كل شهر ، ومن أن يحيرها ليس طريقاً عقلياً أو شرعياً لإثبات حيضيتها ؛ لما عرفت فيما سبق من أن أمر الشارع بالتخير ليس إلا ترخيصاً للاعتناء بكل من الاحتمالين اللذين دار أمرها بينهما ، كحكم العقل بالتخير عند تكافؤ الاحتمالين ، فيفهم من كونها مخيرة في عملها ومن حواز أن يطأها زوجها بعد اليوم الذي يجب عليها الاستظهار - على ما يفهم من أحباره - أن الشارع أهمل بالنسبة إليهما استصحاب الحيض أو استصحاب حرمة الوطء ونحوه ، فمقتضى الأصل إباحة وطئها

(١) مدارك الأحكام ١ . ٢٥ ، وانظر - روض الجنان ٧٧ أيضاً ، حيث فيه حكاية قول أبي علي ابن الشيخ الطوسي رحمته الله

وإن جاز للزوجة منعه ، كما يجوز لها ترك الصلاة الواجبة .

ولا يقاس المفروض بأَيّامها التي تحتارها من كلّ شهر ؛ لأنّ مرجع الشكّ في تلك المسألة إلى الشكّ في المكلف به ، فكان مقتضى الأصل فيها وحبوب الاجتناب في مجموع أطراف الشبهة ، ولكنّ الشارع خيّر في تعيين موضوع المكلف به ، فيكون اختيارها بممرلة طريق تعبدّي شرعيّ ، وأمّا فيما نحن فيه فالشكّ فيه شكّ في أصل التكليف ، وبعد أن علّم من أخبار الاستطهار عدم كون الاستصحاب أو قاعدة الإمكان مرجعاً وأنّه يجوز له وطؤها في الجملة ولم يثبت أنّ لاختيارها مدحليّة في الجواز فالمرجع فيه البراءة

وهذا وإن لا يخلو عن قوّة ولكنّ الاحتياط ممّا لا يسفي تركه ، والله العالم .

ولو شكّت في حيضها ، لا يحب عليها الفحص ، وكذا لو شكّ الزوج ، كغيره من الشبهات الموضوعيّة ، لكن لو أحبرته بذلك ، يجب تصديقها بلا إشكال ولا خلاف فيه ظاهراً كما في الحدائق<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> ما لم تكن متهمّة .

ويدلّ عليه - مصادراً إلى الإجماع - ما رواه الشيخ - في الصحيح - عن زرارة عن الباقر عليه السلام : «العدّة والحيض إلى النساء»<sup>(٣)</sup> .

(١) الحدائق الناصرة ٣ : ٢٦٦

(٢) رياض المسائل ١ : ٤٣ ، جواهر الكلام ٣ : ٢٢٧ .

(٣) التهذيب ١ : ٣٩٨ / ١٢٤٣ ، الامتصار ١ : ١٤٨ - ٥١٠ ، الوسائل ، الباب ٤٧ من أبواب

لحيض ، الحديث ٢

وما رواه الكليني - في الحسن - عن زرارة عن الباقر عليه السلام قال :  
«العنة والحيض إلى النساء إذا ادعت صدقت»<sup>(١)</sup>.

وربما يستدل له بقوله تعالى : ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ  
الله فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾<sup>(٢)</sup> إذ لولا وجوب القبول، للغا الإطهار ولم يحرم  
الكتمان.

ويمكن الخدشة فيه : بإمكان أن يكون الوجه فيه حصول الوثوق  
من قولها غالباً، فلا يجب أن يكون قولها حجةً تعبدية.

هذا، مع أنه يكفي وجهاً لحرمة الكتمان نفوذ قولها في حقيقتها  
بالسببة إلى ما يترتب على الكتمان من مصلحتها التي تكتمه لأجلها وإن  
لم يجب على الزوج تصديقها.

وبما أشرنا إليه من حصول الوثوق غالباً من قولها ظهر لك إمكان  
لخدشة فيما يقال من أن الحيض مما لا يُعرف إلا من قِيلها، وقد علق  
الشارع عليه أحكاماً كثيرة، فوجب أن يكون قولها حجةً فيه، فتأمل.

هذا إذا لم تكن متهمّة، وأمّا إذا كانت متهمّة، فهي وجوب تصديقها  
وعدمه وجهان، بل قولان : من إطلاق الأدلة المتقدمة، ومن أن عمدتها  
لإجماع الروايتان.

أمّا الإجماع فلا يعمّ مورد الخلاف.

وأما الروايتان فمصرفتان عن مثل العرص : لأن كون المرأة متهمّة

(١) الكافي ٦ - ١٠١ (باب أن النساء يصدقن في الحيض والنفاس) الحديث ١،

الوسائل، الباب ٤٧ من أبواب الحيض، الحديث ١

(٢) سورة البقرة ٢ : ٢٢٨

في دعواها الحيض فرض بادر .

ويؤيده بل يدل عليه - رواية إسماعيل بن أبي ريد عن  
أبي جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام قال في امرأة دعت  
أنها حاضت في شهر واحد ثلاث حيض، فقال - «كفوا نسوة من بطانتها  
أن حيضها كان فيما مضى على ما ادعت، فإن شهدن صدقت، وإلا فهي  
كاذبة»<sup>(١)</sup>.

ورواه الصدوق مرسلًا إلا أنه قال : «يسأل نسوة من بطانتها»<sup>(٢)</sup>  
ونوقش في دلالتها على المطلوب بأخصيها من المدعى ؛  
لاختصاص موردها بما إذا ادعت أمراً بعيداً خلاف عادات النساء .  
أقول : الظاهر أن المراد بالمتهمة في المقام هي المرأة التي يسعد  
دعواها العادات والأمارات الخارجية بحيث يكون الروح معها بمقتضى  
العادات والأمارات في شك وارتباب، فيظن أنها كاذبة، كما في مورد  
الرواية .

ويشعر بإرادتهم هذا التفسير - لا ما قيل من أنها هي المرأة المعروفة  
بتضييع حق الروح - استدلالهم لعدم قبول قولها بالرواية، وتصريح  
بعضهم بشروط قبول قولها بما إذا لم يظن الروح كذبها

قال في الحدائق : وأما لو طعن الزوج كذبها . قيل : لا يجب القبول  
وإليه مال الشهيد الثاني، وقيل : يجب وهو اختيار العلامة في النهاية .

(١) التهذيب ١ : ١٢٤٢/٣٩٨ ، الاستبصار ١ : ٥١١/٦٤٨ ، و ٢ : ٣٥٦ - ٣٥٧/٢٧٧ ،

الوسائل ، الباب ٤٧ من أبواب الحيض ، الحديث ٢

(٢) الفقيه ١ : ٢٠٧/٥٥ ، الوسائل ، الباب ٤٧ من أبواب الحيض ، دليل الحديث ٢

والشَّهيد في الذِّكْرَى<sup>(١)</sup> . انتهى .

وإظهار أنَّ مراد المشترطين بعدم الظنِّ بكذبها ليس مطلق الظنِّ الحاصل للزوج ولو من دون مستند ما كان سيِّء الظنِّ ، بل الظنُّ الحاصل من الأمارات الموجبة للارتباب .

وعلى هذا فالإنصاف إمكان الاستشهاد له . بالرواية ، كما أنَّه لا ينبغي لاستشكال في قصور الأدلة المتقدمة عن إثبات وحوب تصديقها في مثل الفرض ، والاحتياط ممَّا لا ينبغي تركه ، والله العالم  
(ويجوز له) أي لروحها (الاستمتاع بما عدا القُبُل)

أمَّ الاستمتاع بما فوق نِسْرَه وبحب الركبة فممَّا لا خلاف فيه ، بل في الجواهر : إجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً غاية الاستفاضة كالسنة<sup>(٢)</sup>  
فما في خبر عبدالرحمان عن الصادق عليه السلام عن الرجل ما يحلُّ له من الطامث ؟ قال : « لا شيء له حتى تطهر »<sup>(٣)</sup> يجب تأويله أو طرحه .  
وأما الاستمتاع فيما بينهما حتى الوطء في الدُّثْر فيجوز أيضاً على الأظهر الأشهر ، بل في الجواهر دعوى الشهرة عليه شهرة كادت تكون إجماعاً<sup>(٤)</sup> ، بل عن ظاهر بعض<sup>(٥)</sup> دعوى الإجماع عليه

(١) لحدائق الناصرة ٣ : ٢٦٢ . وراجع . روض الجنان ٧٧ ، ونهاية الإحكام ١ : ١٢٢ . والذِّكْرَى ١ : ٢٧٨ .

(٢) جواهر الكلام ٣ : ٢٢٨ .

(٣) التمهيد ١ : ٤٤٤ / ١٥٥ ، الوسائل ، الباب ٢٤ من أبواب الحيض ، الحديث ١٢ .

(٤) جواهر الكلام ٣ : ٢٢٨ .

(٥) كما في جواهر الكلام ٣ : ٢٢٨ عن ظاهر التبيين ٢ : ٢٢ ، ومجمع البيان ١ : ٢ .

ويبدل عليه جملة من الأخبار المعتبرة المستفيضة.

ففي رواية عبد الملك بن عمرو، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام ما لصاحب المرأة الحائض منها؟ قال: «كل شيء ما عدا القُبُل منها بعينه»<sup>(١)</sup>.

ورواية أخرى لعبد الملك بن عمرو، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام ما يحل للرجل من المرأة وهي حائض؟ قال: «كل شيء غير الفرج» قال: ثم قال: «إنما المرأة لعبة الرجل»<sup>(٢)</sup>.

والمراد من الفرج خصوص القُبُل بقرينة الرواية المتقدمة وغيرها مما سيأتي، مضافاً إلى أنه هو العتادر من إطلاقه

وموثقة عبد الله بن بكير عن بعض أصحابه عن الصادق عليه السلام قال: «إذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما اتقى موضع الدم»<sup>(٣)</sup>.

وصحيحة عمر بن يزيد، قال: قلت لصادق عليه السلام ما للرجل من الحائض؟ قال: «ما بين أليتيها ولا يوقب»<sup>(٤)</sup>.

ورواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام عن الحائض ما يحل لزوجها منها؟ قال: «ما دون الفرج»<sup>(٥)</sup>.

(١) الكافي ٥: ٥٣٨ (باب ما يحل للرجل .) الحديث ١، التهذيب ١: ٤٣٧/١٥٤،

الاستبصار ١: ١٢٨ - ١٢٩/٤٣٨، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الحيص، الحديث ١

(٢) الكافي ٥: ٥٣٩، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الحيص، الحديث ٤

(٣) التهذيب ١: ٤٣٦/١٥٤، الاستبصار ١: ١٢٨ - ١٢٩/٤٣٧، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب

الحيص، الحديث ٥

(٤) التهذيب ١: ٤٤٣/١٥٥، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الحيص، الحديث ٨

(٥) الكافي ٥: ٥٣٨ - ٥٣٩ / ٢، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الحيص، الحديث ١٠

ورواية عبدالله بن مسان، قال: قلت للمصادق عليه السلام: ما يحل للرجل من امرأة وهي حائض؟ قال: «ما دون الفرج»<sup>(١)</sup> وموثقة هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام في الرجل يأتي المرأة فيما دون الفرج وهي حائض، قال: «لا بأس إذا اجتنب ذلك الموضع»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الروايات التي كادت تكون صريحة في المدعى لكن لا يخفى عليك أن استعادة جواز الوطء في الدُّبُر حال الحيض من هذه الروايات مبنيّة على القول بجوازه حال النقاء، كما هو لأشهر بل المشهور عند الخاصة نصّاً وفتوى، عكس العامة.

وأما لو لم يثبت ذلك بالنسبة إلى حال النقاء، فربما يتأمل في نهوض هذه الأخبار لإثباته؛ لورودها في مقام بيان حكم آخر، أعني عدم ممانعة الحيض إلا من الوطء في القُبُل دون سائر الاستمتاعات، فيكون إطلاقها منزلاً على بيان أن له حال الحيض جميع ما كان له حال الطهر ما عدا الوطء في القُبُل.

لكن المتأمل في الروايات يراها كالصريحة في إرادة الوطء في الدُّبُر وإن لم يكن إطلاقها مسروقاً لبيان أصل الاستمتاعات الجائزة؛ فإن هذا الفرد أظهر أفراد الاستمتاع بحيث لا يرتاب السامع في إرادته من قوله في جواب مَنْ سألَه عمّا لصاحب المرأة الحائض: «كُلُّ شيءٍ منها ما عدا القُبُل منها بعينه» وكذا من قوله: «فليأتها زوجها حيث شاء ما اتقى موضع

(١) الكافي ٥: ٢/٥٣٩، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الحيض، الحديث ٣

(٢) التهذيب ١: ٤٢٨/١٥٤، الاستبصار ١: ٤٢٩/١٢٩، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب

الحيض، الحديث ٦.

الدم» بل لا شبهة في ظهور تحصيل القبل وموضع الدم بالذكر في اختصاص الحكم به دون الدبر الذي هو عدل القبل في هذه الفائدة هذا كله بعد الإغماض عما يدل على جوازه في حد ذاته، وإلا فيأتي إن شاء الله في محله أنه لا مجال للتشكيك فيه

فعلى هذا لا ينبغي الإشكال في أن له الاستمتاع حال الحيض بما عدا القبل مطلقاً، خلافاً لما نقل عن المرتضى رحمته في شرح الرسالة من تحريم الوطء في الدبر بل مطلق الاستمتاع بما بين السرة والركبة<sup>(١)</sup>. واستدل له: بالنهي عن القرب في الكتاب<sup>(٢)</sup> العزيز والأمر باعتزالهن في المحيض<sup>(٣)</sup> بناءً على أن المراد منه وقت الحيض لا موضع الدم، فيقتصر في تحصيل الآيتين بما انعقد عليه الإجماع، واستفيد من النصوص الآتية التي استدلل بها أيضاً لمذهبه:

منها: موثقة أبي بصير، قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الحائض ما يحل لزوجها منها؟ قال: «تتزر بإزار إلى الركبتين وتحرح ساقها و« ما فوق الإزار»<sup>(٤)</sup>.

وصحيحة الحلبي أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الحائض وما يحل لزوجها منها، قال: «تتزر بإزار إلى الركبتين وتخرج سرتها ثم له ما فوق الإزار»<sup>(٥)</sup>.

(١) حكاه عنه المحقق في المعتبر ١، ٢٢٤

(٢ و٣) سورة البقرة ٢: ٢٢٢

(٤) التهذيب ١، ١٥٥/٤٤٠، الاستبصار ١، ١٢٩/٤٤٢، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب الحيض، الحديث ٢

(٥) العقيه ١، ٥٤/٢٠٤، التهذيب ١، ١٥٤/٤٢٩، الاستبصار ١، ١٢٩/٤٤٢، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب الحيض، الحديث ١



ورواية حجاج الحشاب<sup>(١)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام عن الحائض والنساء ما يحلّ لزوجها منها؟ قال «تلبس درعاً ثم تصطجع معه»<sup>(٢)</sup> وفيه: أن المراد من القرب المنهي عنه ليس معناه الحقيقي، وإلا يستلزم التخصيص المستهجن، وإنما المراد المقاربة المعهودة المتعارفة، وهي الجماع في الفرج.

وبدلّ عليه - مضافاً إلى أنه هو المتبادر منه بعد العلم بعدم إرادة معناه الحقيقي - ما عن تفسير العياشي عن عيسى بن عبد الله، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «المرأة تحيض بحرم على زوجها أن يأتيها، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾»<sup>(٣)</sup> فيستقيم للرجل أن يأتي امرأته وهي حائض فيما دون الملاج<sup>(٤)</sup>.

وأما الأحبار المربورة فهي محمولة على الكراهة وسفي الحليّة بمعناها الأحصّ بقريّة الأحبار المستميضة المتقدّمة المصرّحة بالجواز. هذا، مع مخالفتها للمشهور وموافقتها لكثير من العامة، كما عن الشيخ<sup>(٥)</sup> التصريح بذلك.

وربما يناقش في دلالتها على المعنّى أنّه لا يفهم منها إلا حلّ

(١) في السبع الحضيّة والحجريّة حجاج بن الحشاب وما اتّبعه كما في المصادر

(٢) التهذيب ١ ٤٤١/١٥٥، الاستبصار ١ ١٢٩، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب الحيض، الحديث ٣

(٣) سورة البقرة ٢: ٢٢٢.

(٤) تفسير العياشي ١ ٣٢٩/١١٠، الوسائل، الباب ٢٥ من أبواب الحيض، الحديث ٩

(٥) الحاكمي عنه هو البحراني في المحقائق الماصرة ٢-٣، وانظر التهذيب ١ ١٥٥

دبل الحديث ٤٤١، والاستبصار ١: ١٢٩ ذيل الحديث ٤٤٤

لاستمتاع بما فوق الأزار، وأما المصع ممّا دونه فلا، إذ لا اعتداد بمفهوم النقب.

وفيه: أنّ ظاهر السؤال هو الاستفهام عن جميع ما يحلّ له، والجواب مسوق لبيان التحديد، فلا ينبغي التأمل في ظهوره في المصع، لكن يتعيّن حمل المنع المفهوم منه على الكراهة بقرينة سائر الأخبار، والله العالم.

(فإن وطئ) الزوج زوجته الحائض في القتل (عامداً) بأن كان (عالمًا) بالتحكم وموضوعه (وجب عليه) حصة دوسها وإن كانت مطاوعة (الكفارة) على قول مشهور بين القدماء على ما سبب<sup>(١)</sup> إليهم، بل عن الانتصار والخلاف والعناية دعوى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup> واستدلّ له: بأخبار كثيرة.

منها: رواية داؤد بن مرقد عن الصادق عليه السلام في كفارة لصمّ «يتصدّق إذا كان في أرضه بديار، وفي وسطه نصف بديار، وفي آخره بربع بديار» قلت. وإن لم يكن عنده ما يكفر؟ قال. «فليتصدّق على مسكين واحد، وألا استعمر الله ولا يعود فإن الاستغفار توبة وكفارة لمن لم يجد السبيل إلى شيء من الكفارة»<sup>(٣)</sup>. ونحوها الرضوي<sup>(٤)</sup>.

(١) الناسب هو البحراني في الحقائق الناضرة ٣ ٢٦٥

(٢) حكاها عنها صاحب الجواهر فيها ٢ ٢٣٠، وانظر الانتصار. ٣٤، والخلاف ١ ٢٢٦

دليل المسألة ١٩٤، والعناية. ٢٩

(٣) التهذيب ١ ٤٧١/١٦٤، الانتصار ١ ١٢٤ ١٥٩، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب

الحيض، الحديث ١.

(٤) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٢٣٦

وعن المقنع أنه قال : وروى أن من جامعها في أول الحيض فعليه أن يتصدق بدينار، وإن كان في نصفه فنصف دينار، وإن كان في آخره فربع دينار<sup>(١)</sup>.

وعن محمد بن مسلم، قال : سألت الباقر عليه السلام عن الرجل أتى المرأة وهي حائض، قال : «يجب عليه في استئصال الحيض دينار، وفي وسطه نصف دينار»<sup>(٢)</sup>.

وعن محمد بن مسلم أيضاً - في الصحيح - قال : سأله عن أتى امرأته وهي طامث، قال : «يتصدق بدينار ويستغفر الله تعالى»<sup>(٣)</sup>.  
وعن أبي بصير - في الموثق - عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «من أتى حائضاً فعليه نصف دينار»<sup>(٤)</sup>.

ومنها : حسنة الحلبي عن الصادق عليه السلام في الرجل يقع على امرأته وهي حائض ما عليه ؟ قال : «يتصدق على مسكين بقدر شعبه»<sup>(٥)</sup>.  
فقد حمل الأصحاب إطلاق ما بعد الرواية الأولى على ما تضمنته الرواية الأولى من التفصيل في أفراد الكفارة.

- 
- (١) حكاه عنه البحراني في الحدائق الناضرة ٣ / ٢٦٦، وانظر المقنع ٥١  
(٢) الكافي ٧ / ٢٤٣، التهذيب ١٠ / ٥٧٦، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب بقية الحدود والتحذيرات، الحديث ١  
(٣) التهذيب ١ / ٦٦٣، الاستبصار ١ / ٤٥٥، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب الحيض، الحديث ٣  
(٤) التهذيب ١ / ٦٦٣، الاستبصار ١ / ٤٥٦، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب الحيض، الحديث ٤.  
(٥) التهذيب ١ / ٦٦٣، الاستبصار ١ / ٤٥٧، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب الحيض، الحديث ٥.

والحدثة فيها : بقصور السد ، مما لا ينبغي الالتفات إليها بعد استقصائها واشتغال العمل بمضمونها واعتضاها بالإجماعات المفقولة ، فلا يعارضها بعض الأخبار المأوية لها .

مثل رواية عبدالمك بن عمرو ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أتى جاريته وهي طامث ، قال : « يستغفر الله ربه » قال عبدالمك : فإن الناس يقولون عليه نصف دينار أو دينار ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : « فليصدق على عشرة مساكين »<sup>(١)</sup> .

وروايته<sup>(٢)</sup> الأخرى عن رجل واقع امرأته وهي حائض ، فقال : وإن كان واقعها في استقبال الدم فيستغفر الله ويتصدق على سبعة نفر من المؤمنين بقدر قوت كل رجل منهم ليومه ولا يخذ ، وإن كان واقعها في إدبر الدم أحر أيامها قبل الغسل فلا شيء عليه<sup>(٣)</sup> .

وعن علي بن إبراهيم في تصديره ، قال : قال الصادق عليه السلام : « من أتى امرأته في المرج في أول أيام حيضها فعليه أن يتصدق بدينار ، وعليه ربع حد الراني خمسة وعشرون جلدة ، وإن أتاها في آخر أيام حيضها فعليه أن يتصدق بنصف دينار ، ويضرب اثنتا عشرة جلدة ونصفاً »<sup>(٤)</sup> .

هذا ، ولكن الإنصاف عدم إمكان حمل الأخبار المطلقة الواردة في

(١) التهذيب ١ / ١٦٤ / ٤٧ ، الاستبصار ١ / ١٥٨ / ١٢٣ ، الوسائل ، الباب ٢٨ من أبواب الحيض ، الحديث ٢ .

(٢) كذا ، والرواية عن الحلبي عن الإمام الصادق عليه السلام .

(٣) الكافي ٧ / ١٣ / ٤٦٢ ، الوسائل ، الباب ٢٢ من أبواب الكفارات من كتاب الإيلاء والكفارات ، الحديث ٢ .

(٤) تفسير الفمى ١ : ٧٣ ، الوسائل ، الباب ٢٨ من أبواب الحيض ، الحديث ٦ .

مقام البيان على ما تصدّته الرواية الأولى ، لإمكان دعوى القطع بعدم إرادة وجوب التصدّق على مسكين واحد من الحسنة لحصوص من لم يكن عنده ما يكفر ، ولا من الموثقة التصدّق بنصف دينار لحصوص من وطئها في وسط الحيض ، ولا من الصحيحة خصوص من وطئها في أوّل الحيض ؛ إذ كيف يعقل أن يكون الواجب على الواطئ مراعاة هذا التفصيل ومع ذلك يأمره الإمام عليه السلام عند الاستعظام عن حكمه بأن يتصدّق على مسكين بقدر شبعه ؟!

وقد تقدّم غير مرّة أنّ ارتكاب هذا النحو من النقيض في الروايات من أبعد التصرفات ، فيجب إمّا الأحد بالرواية الأولى وما هو بمضمونها وطرح ما عداها بدعوى قصورها عن المكافئة بعد عمل الأصحاب بالرواية واعراضهم عمّا عداها ، أو القول باستحباب التصدّق وتسريح اختلاف الأخير على اختلاف مراتب الاستحباب

ولا ريب أنّ حملها على الاستحباب أهون من طرح هذه الأخبار الكثيرة التي يمكن دعوى العلم الإجمالي بصدور أغلبها ، خصوصاً مع معارضتها للمسفيضة المصرّحة بعدم الوجوب

منها : صحيحة عيص بن القاسم ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع امرأته وهي طامث ، قال : « لا ياتمس فعل ذلك ، قد بهى الله أن يقربها » قلت : فإن فعل أعليه كمّارة ؟ قال : « لا أعلم فيه شيئاً يستعفر الله » <sup>(١)</sup>

(١) التهذيب ١ : ٤٧٢/١٦٤ ، الاستبصار ١ : ١٣٤ - ٤٦٠ ، الوسائل ، الباب ٢٩ من أبواب الحيض ، الحديث ١

وموثقة ررارة عن أحدهما عليه السلام قال: سألت عن الحائض يأتيها روحها، قال: «ليس عليه شيء، يستعمر الله ولا يعود»<sup>(١)</sup>  
وحبر ليث المرادي، قال: سألت الصادق عليه السلام عن وقوع الرجل على امرأته وهي طامث خطأ، قال: «ليس عليه شيء وقد عصي ربه»<sup>(٢)</sup>  
قال شيخنا المرتضى رحمته الله، والظاهر من الخطأ بقربة المعصية، الخطأ في الفعل، ومنه الخطيئة أو الخطأ في الحكم مع التفسير في السؤال دور الخطأ في الموضوع<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وحيث إنك عرفت تعذر الأحد بظاهر الرواية الأولى وطرح جميع ما عداها فلمتعين إماما حمل الأمر بالتصدق في الأخبار على الاستحياب، كما يؤيده بل يدل عليه اختلاف الأخبار اختلافا لا يمكن الجمع بينها إلا بذلك، كما تقدم نظيره في أحبار البئر، ويشهد له الحبر المروي عن الدعائم «من أتى حائضا فقد أتى ما لا يحل له ويستغفر الله ويتوب من خطيئته، وإن تصدق مع ذلك فقد أحسن»<sup>(٤)</sup> فإنه وإن ضعف سنده، لا أنه يصلح مؤيدا لذلك، أو الائترام بصدورها تقيّة، كما يشهد به رواية<sup>(٥)</sup> عبدالمكث، الدالة على أن القول بالتصدق بديار أو نصف ديار كن

(١) التهذيب ١ ٤٧٤/١٦٥، الاستبصار ١ ٤٦٢/١٣٤، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب

الحيمص، الحديث ٢

(٢) التهذيب ١ ٤٧٢/١٦٥، الاستبصار ١ ٤٦١/١٣٤، الوسائل، الباب ٢٩ من أبواب

الحيمص، الحديث ٣

(٣) كتاب الطهارة، ٢٢٥

(٤) دعائم الإسلام ١ ١٢٧، مستدرک الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب الحيمص، الحديث ١

(٥) تقدّم الإشارة إلى مصادرها في ص ١٥١، الهامش (١).

معروفاً بين العامة، كما أنه يشهد بذلك أيضاً تعبير الإمام عليه السلام في صحيحة عيص بقوله: «لا أعلم فيه شيئاً»<sup>(١)</sup> فإن هذا التعبير يشعر بأن القول بأن عليه شيئاً كان معروفاً بين فقهاءهم ولم يستطع الإمام عليه السلام إنكاره بطريق الحزم، فقال عليه السلام: «لا أعلم» إلى آخره.

(و) بهذا ظهر لك قوة ما (قيل) قديماً وحديثاً - بل في الحدائق أنه هو المشهور بين المتأخرين<sup>(٢)</sup> - من أنه (لا يجب) عليه الكفارة ولكنه مستحب، للأمر بها في المستعينة المتقدمة

واحتمال حملها على التقيّة ممّا لا يسفي الاعتناء به إلا عند تعذر الجمع عرفاً، وليس لأخبار الوجوب قوة ظهور في ذلك حتى يمتنع عرفاً تأويلها وحملها على الاستحباب جمعاً بينها وبين الأخبار المصرحة بعدم لوجوب خصوصاً مع ما عرفت من وجود الشاهد للجمع هذا كله، مع أن احتمال صدور هذه الأخبار الكثيرة تقيّة ممّا يبعد كونه المسألة - على ما نقل عنهم - خلافة بينهم، فبعد في مثل الحكم بالوجوب أو بعدم الوجوب تقيّة.

نعم، لا يبعد التعبير بـ «لا أعلم» ونحوه ممّا يكون طاهره لإفتاء عن رأي واجتهاد، والله العالم.

وهل يختص الحكم بوطء امرأته أم يعمّ الأحسية؟ وجهان من إطلاق بعض الأخبار، ومن إمكان دعوى انصراف المطلقات إلى الوطء المباح داتاً الذي عرضه الحرمة لأجل الحيض

(١) تقدّم الإشارة إلى مصادره في ص ١٥٢، الهامش (١)

(٢) الحدائق الناصرة ٢: ٢٦٥

هذا ، مع ما ربما يחדش في المطلقات : بقصور السند وعدم الجبر  
وكيف كن فلا تأمل في شمولها - بل صراحة بعضها ، كرواية  
عبد الملك - لوطه أمته ، بل قد يدعى عدم دلالة الرواية إلا عليه وفيه نظر .  
لكن المعروف بين الأصحاب - على ما في الحواهر<sup>(١)</sup> - أنه يتصدق  
في وطء جاريته بثلاثة أمداد .

قال المشهور هنا أيضاً وجوه ، بل في الانتصار الإجماع عليه ،  
وفي السرائر نفي الخلاف فيه ، وهما - مع التأييد بالمنقول عن الفقه  
الرضوي - الحجة على ذلك<sup>(٢)</sup> . انتهى

وأنت حير بأن مثل هذه الحجج لا تصلح حجة إلا لإثبات  
الاستحباب مسامحةً ، فيشكل الالتفات إليها - بناءً على وجوب الكفارة -  
في رفع اليد عما يقتضيه إطلاق الأدلة ، وأما على المختار من استحبابها  
فلا مانع من الالتزام بمفاد الجميع ، والله العالم

ثم إن الظاهر عدم الفرق بين الزوجة الدائمة والمقطعة والخرة  
والأمة ، كما صرح به غير واحد ، لعموم الأدلة ، وصدق المرأة في الجميع .  
وهل يحتص الحكم بالعامد العالم بالحكم وموضوعه ، أم بعدم  
مطلقاً أو بالنسبة إلى جاهل الحكم دون موضوعه ؟ لا ينبغي الإشكال في  
عدم الشمول لجاهل الموضوع شهادة تسمية التصدق كفارة في بعض  
الأحبار والأمر بالاستغفار في أغلبها بإرادة من عدا جاهل الموضوع الذي  
لا يكون عمله معصيةً .

(٢١) جواهر الكلام ٣/ ٢٢٢ ، وانظر الانتصار : ١٦٥ ، والسرائر ٢/ ٧٦ ، وانظر  
المسئول للإمام الرضا عليه السلام : ٢٢٦ .



وأما جاهل الحكم فربما يدعى انصراف الأخبار عنه وفيه تأمل  
(و) لا يخفى عليك أنا وإن رجحنا القول بعدم الوجوب بالنظر إلى  
ما يقتضيه الجمع بين الأخبار لكن التخطي عن القول (الأول) - مشهور  
بين قدماء أصحابنا المطلعين على غث الأخبار وسميها مع كون الالتزام  
بمؤداه من دون تدوين وتشريع (أحوط) - في غاية الجرئة ، فلا ينبغي  
ترك الاحتياط بمتابعتهم .

وقد عرفت فيما سبق أن المعتمد لديهم هو التفصيل المستفاد من  
رواية<sup>(١)</sup> داود بن فرقد (و) هو أن (الكفارة في أوله دينار ، وفي وسطه  
نصف) دينار (وفي آخره ربع) دينار ، لكن نص في الجوهر على  
اختصاص هذا التفصيل بغير وطء الرجل جاريته ، وأما فيه فكفارته ثلاثة  
أمداد<sup>(٢)</sup> ، كما تقدمت الإشارة إليه<sup>(٣)</sup>

والمراد بالدينار - على ما في المدارك<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup> - المثقال من  
الذهب الخالص المضروب ، وذكروا أن قيمته عشرة دراهم جيد .  
والمراد من المثقال هو المثقال الشرعي على ما نصوا عليه .  
وهل يتعين التصديق بعين الدينار ، - كما حكى<sup>(٦)</sup> عن جملة من  
الأصحاب - أم يجزىء قيمته ، كما صرح به بعض<sup>(٧)</sup> ؟ وجهان ، أوجهما .

(١) تقدمت الإشارة إلى مصادرها في ص ١٤٩ ، الهامش (٣)

(٢) جواهر الكلام ٣ : ٢٣٣ .

(٣) في ص ١٥٥

(٤) مدارك الأحكام ١ : ٣٥٥

(٥) جواهر الكلام ٣ : ٢٣٥

(٦) الحاكي هو العامل في مفتاح الكرامة ١ : ٣٧٥ .

(٧) كابن هبة الحلبي في الموجز الحاوي (ضمن الرسائل العشر) - ٤٧ ، والصيمري في

كشف الالتباس ١ : ٢٣٩ .

لظهارة/الحيض وما يتعلق به ..... ١٥٧

الثاني ؛ فإن المتبادر من الأمر بإعطاء الأثمان عرفاً ليس إلا إرادة مقداره من حيث المائنة ، كما يؤيد ذلك الأمر بإعطاء نصف دينار أو ريعه ، فإن نوههم إرادة تسليط المسكين على نصفه أو ريعه المشاع بمعرل عما يهم عرفاً ، كما لا يخفى .

ومصرف هذه الكفارة مصرف غيرها من الكفارات ، وهو مستحق لزكاة ، كما عن صريح جملة من الأصحاب وظاهر غيرهم<sup>(١)</sup> . ولا يعتبر التعدد ، كما صرح به جماعة تبعاً للروص<sup>(٢)</sup> فيما حكى<sup>(٣)</sup> عنهم ؛ لإطلاق النص .

ويحتمل أن يكون المراد من قوله عليه في رواية عبدالمالك . «فلينصّدق على عشرة مساكين»<sup>(٤)</sup> التصّدق بالدينار أو نصف الدينار الذي كان الناس يزعمون أنه يجب عليه .

وعلى هذا يرتفع التناهي بين هذه الرواية وبين الأخصار الأمرة بالتصّدق بدينار أو نصفه .

ولكن الرواية لا تصلح مستندة للحكم خصوصاً على تقدير القول بالوجوب ؛ لعدم تعين إرادة هذا المعنى منها ، مع أنه لم يقل أحد بمصمونها .

ثم إن المتبادر من النصوص والفناري - كما عن تصريح حل

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٢٧

(٢) روض الجنان - ٧٧ - ٧٨ .

(٣) احكامي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٢٧

(٤) التهذيب ١ - ١٦٤ / ٤٧٠ ، الاستبصار ١ - ١٢٣ / ٤٥٨ ، الوسائل ، الباب ٢٨ من أبواب

الحيض ، الحديث ٢

الأصحاب<sup>(١)</sup> - أن كل حيض له أول ووسط وآخر بالنسبة إلى أيامها،  
فالأول لذات الثلاثة يوم واحد، ولذات الأربعة يوم وثلاث، وهكذا  
وعن المراسم أن الوسط ما بين الخمسة إلى السبعة<sup>(٢)</sup>  
وعن الراوندي<sup>(٣)</sup> أنه اعتبر الأطراف الثلاثة بالنسبة إلى العشرة  
التي هي أكثر أيام الحيض.  
ولا يعد أن يكون مرجع الأول أيضاً إلى ملاحظتها بالنسبة إلى  
العشرة بنحو من المساواة.

وعلى التقديرين فقد يخلو بعض العادات من لوسط والآخر.  
ولا يخفى ما فيهما من الضعف  
(ولو تكرر منه الوطؤ) حيث يعمد في العرف وطئان أو أزيد،  
ففيه أقوال:

قيل: إن كان العدد المتكرر (في وقت لا تختلف الكفارة) بأن  
وقع مجموعها في أول الحيض أو وسطه أو آخره (لم تتكرر) الكفارة  
بشرط عدم تحلل التكفير، كما هي المدارك<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup>.  
(وقيل: بل تتكرر) مطلقاً كما عن حملة من الأصحاب<sup>(٦)</sup>

(١) أنظر: كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٣٥

(٢) حكاه عنه المحقق الكركي في جامع المقاصد ١ - ٣٢٢، والعامل في مدارك الأحكام  
١: ٣٥٥، وانظر: المراسم: ٤٤

(٣) حكاه عنه المحقق الكركي في جامع المقاصد ١ - ٣٢٢ - ٣٢٣، والعامل في مدارك  
الأحكام ١: ٣٥٥، وانظر: فقه القرآن ١: ٥٤.

(٤) مدارك الأحكام ١: ٣٥٦

(٥) جواهر الكلام ٣: ٢٣٦

(٦) العامل عنهم هو العامل في مفتاح الكرامة ١ - ٢٧٦، وانظر البين ٦٢، والدروس

١ - ١٠١، وجامع المقاصد ١: ٣٢٤، وروص الجنان ٧٨، ومسالك الأنعام ١ - ٦٥

وعن السرائر أنه لا تتكرر مطلقاً<sup>(١)</sup>.

وربما استظهر من إطلاقه عدم الفرق بين ما إذا تخلل التكفير أو لم يتخلل ، لكن التزامه بذلك في صورة التحلل في غاية التُّغَدُّ ؛ إذ لا يسغي التأمل في كون الوطء المسبوق بالتكفير كالمبتدأ في استفادة سببته للكفارة من عمومات الأدلة .

وعن نكاح المبسوط القول بعدم التكرّر مطلقاً مع تنصيبه على اختصاص الحكم بما إذا لم يتخلل التكفير<sup>(٢)</sup>

حيث أن القائلين بالتكرّر مطلقاً . ظهور الأدلة في كون وطء الحائض مطلقاً سبباً للكفارة ، ومقتضى إطلاق سببته تكرّر المسبب بتكرّره ، فإنه إذا وجد ثباً فإما أن يكون مؤثراً أم لا ، والثاني خلاف ظاهر الدليل . وعلى الأول فيما أن يكون أثره عين ما وجب بالسبب الأول ، وهو محل ، أو إيجاب جزاء مستقل ، وهو المطلوب .

وقد تقدّم<sup>(٣)</sup> تحقيقه وتوضيحه في مبحث تداحل الأغسال في باب الوضوء بما لا مزيد عليه .

ونأصح لك فيما تقدّم أنه بعد تسليم ظهور الدليل في إطلاق سببته الشرط للجزاء بجميع وجوداته لا محيص عن الالتزام بتعدد الأثر وتكرّره إذا وجدت الطبيعة في ضمن أفراد متعاقبة ، فللقائلين بعدم التكرّر ليس إلا

(١) الحاكي عنه هو المحقق الكركي في جامع المعاصد ١ ٢٢٤ ، وانظر السرائر ١

(٢) الحاكي عنه هو صاحب كشف اللثام فيه ٢ ١١٢ ، وانظر المبسوط ٤ ٢٤٢

(٣) في ج ٢ ص ٢٥٧ وما بعدها .

منع الطهور إماماً بدعوى أنه ليس للأدلة إطلاقاً من هذه الجهة، وإمام المستفاد منها عموم سببية إتيان الحائض من كل أحد للكفارة في جملة، وأما سببية الإتيان مطلقاً للكفارة فلا، فإنه لا يفهم من قوله عليه السلام : «مَنْ أُنِيَ حائضاً فعليه نصف دينار»<sup>(١)</sup> إلا عموم الحكم بالسببية إلى أفراد الموصول، وهي أشخاص المكلفين، لا أحوال الصلة، أعني أفراد لإتيان، فمن الجائز أن تكون سببيته مشروطة بعدم مسبقته بإتيان آخر، فعند الشك في ذلك يرجع إلى أصالة البراءة.

وهذه الدعوى تصلح مستندة للقول بعدم التكرار مطلقاً وإن بحلّل التكفير كما عن ظاهر السرائر

لكنها بيّنة الضعف؛ فإنه كما أن للموصول عموماً كذا للصلة إطلاق إذا كانت القصيدة وارده في مقام البيان.

ألا ترى أنه لو أُنِيَ حائضاً أخرى أو أُنِيَ هذه المرأة في حيض آخر، يفهم حكمه من هذا الدليل بلا شبهة، بل لا ينبغي التشكيك في فهم العرف من هذا الخطاب وكذا من غيره من الأدلة المتقدمة حكم ما لو أتاها مكرراً مع تحلل التكفير، وليس المنشؤ لهذه الاستفادة إلا فهم لإطلاق من الدليل، مع أنه هو الذي يقتضيه دليل الحكمة كسائر المطلقات.

وإما بدعوى أن تعليق الحزاء على طبيعة الشرط لا يقتضي إلا سببية ماهية الشرط من حيث هي - ملحوظاً لتحقيقها في الخارج مطلقاً - للجراء

(١) التهذيب ١/٤٦٨، الاستبصار ١/٤٥٦، الوسائل، الباب ٢٨ من أبواب الحيض، الحديث ٤.

من دون أن يكون لأفرادها من حيث خصوصياتها الشخصية مدخلية في الحكم ، ومن المعلوم أن الطبيعة من حيث هي لا تقبل التكرّر ، وإنما لمتكرّر أفرادها التي لا مدخلية لخصوصياتها في ثبوت الجراء ، فيكون تحقق الطبيعة في ضمن الفرد الثاني من الأفراد المتعاقبة بمنزلة تحققها في ضمن الفرد الأول بعد حصول المسمى ، فكما أنه لا أثر لتحقيق الطبيعة في ضمن الفرد الأول بعد حصول المسمى عند استدامته إلى الرمى النسي ، كذا لا أثر لتحقيقها في ضمن الفرد الثاني بعد كونه مسوقاً لتحقيقها في ضمن الفرد الأول ، نظير سببية الحدث للوصوء حيث يجب الوصوء عند تحقق مسماه ، ولا أثر لاستمراره بعد حصول المسمى ولا لتجدده ذياً ، وليس هذا تقييداً لإطلاق ما دلّ على سببية صرف الطبيعة بلحاظ تحققها الخارجي للوصوء حتى يفي به أصالة الإطلاق

وقد أشرن إلى أنه إذا لم يكن للخصوصيات الشخصية مدحلية في ثبوت الجراء ، ليس تحقق الطبيعة في ضمن الفرد الثاني إلا كتحققها في ضمن الفرد الأول بعد حصول المسمى .

وصدق وطئس أو أريد عند تخلّل الفصل المعتد به عرفاً دون ما إذا لم يفصل إنما يصلح فارقاً إذا كان الحكم معلقاً على وحوادث الطبيعة وتخصّصاتها ، أي أفرادها ، دون ما إذا كان الحكم معلقاً على الطبيعة بحاط تحقيقها الخارجي ، وبينهما فرق بين .

فعلى الأول لا يتجبر الأمر بالجراء إلا بعد أن تتمرد المرد -الفردية عرفاً بأن فرغ منه وإن طالت مدته ، فيكون مجموع أجزائه مؤثرة في إيجاب الجراء .

وعلى الثاني يتنجز التكليف بعد حصول المسمّى ولا مدخلية لما زاد عنه في التأثير، لكن لا يصحّ منه الجزاء ما دام الاشتغال بالفعل، لا لعدم الأمر كما في الأول، بل لبقاء علّة الوجوب وإن لم يكن الأثر مستنداً إليه بالمعل.

مثلاً: لو قلنا بأنّ مباشرة ماء الشر ليدن الجنب سبب لوجوب نزح أربعين، فلو وقع الجنب في الشر، يتحقّق الوجوب بمجرد المباشرة لكنّ النزح لا يجدي ما دام الجنب في الشر، فبقاؤه وإن لم يكن علّة فعلية للنزح لكنّه مانع من تأثير النزح في سقوط التكليف، كما هو ظاهر.

فحيث يتمّ النقص على الدليل المذكور، فإنّ اتصال ماء الشر ببدن الجنب في الآن الثاني ليس إلّا كحدوثه ثانياً في سببته للرح، فلو كان عدم تأثيره ثانياً في الفرض الثاني في إيجاب حراء مستقلّ مناباً لظاهر الدليل الدالّ على سببية طبيعة الشرط للجاء، لكان في الفرض الأول من حيث تحقّق الطبيعة في الآن الثاني أيضاً كذلك.

وحلّه: ما عرفت من أنّ الطبيعة من حيث هي تصدق على القليل والكثير والواحد والمتعدد، ومقتضى كونها مؤثّرة من حيث هي استند الأثر إليها باعتبار أوّل آيات تحقّقها، وكون ما عداها من وجوداتها أسباباً شائنة من دون فرق بين كون سائر الوجودات متصلةً بوجودها الأوّل بحيث يُعدّ مجموع وجوداتها فرداً واحداً مستمراً بنظر العرف أو مفصولة عنه بحيث يتعدّد بسببها الأفراد

نعم، لو كان الجزاء مرتباً على وجودات الطبيعة أي أفرادها، لكان مقتضى القاعدة تكرّر الجزاء بتعدّد الفرد من دون فرق بين ما لو وجدت

الأفراد دفعةً أو تدريجاً

والإتصاف أن هذا الكلام قويّ جداً، وإليه يؤول كلام الحلّي ونظرائه ممّن أنكر التكرّر متمسكاً بتعليق الجراء على طبيعة الشرط، وهي أمر لا تتكرّر وإن تكرّرت أشخاصه.

لكن يتوجّه على الحلّي: أن مقتضاه الالتزام بما قوّاه في المدارك<sup>(١)</sup> من التمهيل بين ما لو وقع التكرار في وقت لا تختلف فيه الكفارة بشرط عدم تخلّل التكفير وبين غيره؛ ضرورة أنّه على تقدير اختلاف الوقت يختلف الشرط، فلا يتمثّل هذا الدليل، كما أنّه عند تحلّل التكفير تجب الكفارة ثانياً عند حصول سببها الذي هو عبارة عن حصول المستثنى، نظير أسباب الوضوء.

ولا يبعد أن يكون مراد الحلّي أيضاً إكثار التكرّر في حصوص الفرض لا مطلقاً وإن أطلق قوله؛ لأنّ تخصيص المدعى بما يقتضيه دليبه أولى من نسبته الغفلة البيّنة إليه، خصوصاً بالنظر إلى ما تقدّمت حكايته عنه في مسح التداخل من اختياره التمهيل بين ما لو اتحدت الأسباب المتعدّدة أو اختلفت، فالترم بالتداخل في الأوّل دور الثاني<sup>(٢)</sup>

(و) قد طهر ممّا حقّقناه أنّ القول (الأوّل) أي القول بعدم تكرّرها بتكرّر الوضوء في وقت لا تختلف فيه الكفارة - كما قوّاه المصنّف رحمه الله - بشرط عدم تحلّل التكفير لا يخلو من وجه وإن كان للنظر في دعوى ظهور الشرطيّة عرفاً في المقام في تعلّق الحكم على الطبيعة المطلقة

(١) مدارك الأحكام ١: ٢٥٦.

(٢) أنظر ج ٢ ص ٢٥٨.



يلحظ تحققها الخارجى لا يلحظ ما يتحقق منها فى الخارج - أعني وجوداتها - مجال ، وعلى تقدير الشك فالمرجح الرأى عن التكليف الرائد المشكوك .

وأما مع تحلل التكثير فالتكرار (أقوى) .

(وإن اختلف ، تكرر) مطلقاً على الأظهر ، كما يظهر وحده مما مر . ثم إن فى المقام فروغاً كثيرة لا يهمنى الاهتمام فى تقييدها بعد البدء على استحباب الكفارة ، والله العالم بحقائق أحكامه

(السادس : لا يصح طلاقها إذا كانت مدخولاً بها وزوجها حاضر معها) بلا خلاف فيه عندنا ، كما فى الجواهر<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> .

قال فى المدارك هذا مذهب علمائنا أجمع

قال فى المعتبر : وقد أجمع فقهاء الإسلام على تحريمه ، وإنما اختلفوا فى وقوعه ، فعندنا لا يقع ، وقال الشافعى وأبو حنيفة وأحمد ومالك : يقع .

وأخارنا ناطقة بتحريمه وبطلانه . والحكم مختص بالحاضر ، وفى حكمه العائى الذى يمكنه استعمال حالها ، أو لم يبلغ عينه الحد المسوع للجواز<sup>(٣)</sup> . انتهى .

وتفصيل الكلام موكول إلى محله .

(السابع : إذا ظهرت ، وجب عليها الغسل) لسعيات الواجبة المشروطة بالطهور ؛ إذ لا تحصل الطهارة التى هى شرط للصلاة إلا به

(١) جواهر الكلام ٣ : ٢٢٨ ، و ٢٢ : ٢٩

(٢) المحقق الناصرة ٣ : ٢٥٩ ، ذخيرة المعاد ٧٠ .

(٣) مدارك الأحكام ١ : ٢٥٦ ، وانظر المعنير ١ : ٢٢٦ .

إجماعاً ونصّاً، فیجب مقدّمة لها.

ولا یجب لنفسه؛ للأصل، بل عن الروض وغيره دعوى الإجماع علیه<sup>(١)</sup>.

لكن فی المدارك قوى وسویه لذاته، قال - بعد أن حکى عن بعض المحقّقین أنّه قال - ظهّر أنّ وجوب الغسل علیها مشروط بوجوب الغیة، فإنّه لا خلاف فی أنّ غیر غسل الجنابة لا یجب لنفسه، وإطلاق المصنّف رحمته للوجوب اعتماداً علی ظهور المراد - : وأقول: إنّ مقتضى عبارة الشهيد رحمته فی الذکری تحقّق الخلاف فی ذلك، كما بیّناه فیما سبق.

ویظهر من العلامة رحمته فی المستهین التوقف فی ذلك حیث قال فی هذه المسألة - بعد أن ذکر أنّ وجوب الغسل علیها مشروط بوجوب العایة - : وإن كان للنظر فیہ مجال؛ إذ الأمر فیہ مطلق بالوجوب، وقوّته ظاهرة<sup>(٢)</sup>. انتهى.

والأظهر خلافه فی غسل الجنابة مع وقوع الخلاف فیہ فضلاً عن بمقام الذی لم یتحقّق وجود قائل به، لأنّ المتأدّر من الأمر بالغسل من لأحداث المانعة من الصلاة وغيرها من العبادات المشروطة بالظهور - كالأمر بغسل الثوب والبدن الملاقي للحیض، وإراقة الإنایس المشتہین ونحوها من الأوامر المتعلقة بشرائط العبادات أو أجزائها - لیس إلا الوجوب الغیری؛ لأنّ معهودیة وجوبها الشرطی قرینة مرشدة إلیه.

(١) الحاکی هو صاحب الجواهر فیها ٣ ٢٢٨، وانظر روض الجنان ٧٥، وجامع المقاصد ١: ٣٢٦

(٢) مدارك الأحکاء ١ ٢٥٧، وانظر جامع المقاصد ١ ٢٢٦، والذکری ١ ١٩٦، ومتهی المطلب ١ ١١٢

هذا ، مع أنَّ وجوب الغسل مقدَّمة للصلاة ونحوها من الواجبات المشروطة بالظهور معلوم ، وإرادة تكليف آخر من الأوامر المطلقة غير هذا التكليف المقدَّمي غير معلوم ، فالأصل ينفيه ، وحيث إنَّ وجوبه الغيري معلوم لا مسرح للتشُّبُّث بأصالة الإطلاق ، التي مرجعها إلى قبح إرادة التكليف الغيري والسكوت عن ذكر الغير ، وإنما ينصرف الأمر المطلق إلى الطلب النفسي فيما إذا كان ترك التقييد والتعرض لكونه غيراً منافياً للغرض الباعث على الأمر ، وبعد مساعدة دليل منفصل على وجوبه الغيري لا قبح في ترك التقييد ، والاعتماد على القرينة المنفصلة ، كجميع الأوامر المطلقة المتعلقة بغسل الثوب والبدن وتطهير الإناء ونحوها ممَّا لا تحصن .

(وكيفيته) أي غسل الحيض من حيث الشرائط والأجزاء ، وجوار كونه ترتيماً وارتعاساً (مثل غسل الجنابة) لا خلاف فيه ظاهراً .  
كما يدلُّ عليه ما رواه عبد الله<sup>(١)</sup> بن علي الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : « غسل الجنابة والحيض واحد »<sup>(٢)</sup> .  
وخبر أبي بصير عنه عليه السلام ، قال . سأله عن الحائض أعليها غسل مثل غسل الجنب ؟ قال عليه السلام : « نعم »<sup>(٣)</sup> .

ورواية محمد بن علي الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « غسل الجنابة والحيض واحد » قال . وسأله عن الحائض أعليها غسل مثل غسل

(١) في السج الحطية والحجيرة عبدالله وما أثبتناه من المصدر

(٢) التهذيب ١ ٤٦٣/١٦٢ ، الوسائل ، الباب ٢٣ من أبواب الحيض ، الحديث ١

(٣) التهذيب ١ ٢٧٥/١٠٦ ، و ٤٦٤/١٦٢ ، الاستبصار ١ ٣١٨/٩٨ ، الوسائل ، الباب ١

من أبواب الجنابة ، الحديث ٧ ، والباب ٢٣ من أبواب الحيض ، الحديث ٦

الجنب ؟ قال : « نعم »<sup>(١)</sup>

هذا كله ، مضافاً إلى انصراف الأمر بغسل الحيض - كغيره من الأغسال الواجبة والمسبوبة - إلى إرادة الكيفية المعهودة التي بينها الشارع في غسل الجنابة التي تعم بها البلوى ، فلو كان مراده من غسل الحيض وكذا سائر الأغسال كهيئة أخرى ، لوجب عليه بيانها .

ألا ترى أنه لو أمر بصلاة ركعتين تطوعاً ، لا يفهم إلا إرادة إيجادها على النحو المعهود في الفريضة ، إلا أن يصرح فيها بكيفية خاصة .

(لكن) أثره ليس مثل أثر غسل الجنابة ، فإنه لا يستباح به بمجرد الصلاة ونحوها ، بل (لا بد معه من الوضوء) على الأشهر بل المشهور ، بل عن الصدوق في الأمالي الإقرار بأن في كل غسل وضوءاً من دين الإمامية<sup>(٢)</sup> .

وحكى عن ابن الجنيّد والسيد وجماعة من متأخري المتأخرين - كالأردبيلي وأصحاب المدارك والذخيرة والمفاتيح والحدائق - كفاية كل غسل عن الوضوء<sup>(٣)</sup>

واستدل للمشهور - مضافاً إلى العمومات الدالة على سبيّة لسون والغائط والنوم وغيرها من النواقص التي يمتنع تحلقها عن الحائض عدة لوجوب الوضوء - بمرسلة ابن أبي عمير - التي هي كالصحيحة - عن

(١) التهذيب ١ - ٢٧٤/١٠٦ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الجنابة ، الحديث ٦

(٢) كما في جواهر الكلام ٣ - ٢٤٠ ، وانظر أمالي الصدوق ٥١٤

(٣) مجمع الفائدة والبرهان ١ - ١٣٢ ، مدارك الأحكام ١ - ٢٥٨ ، ذخيرة المعاد ٤٩ ،

مفاتيح الشرائع ١ - ٤٠ ، الحدائق الناضرة ٣ : ١٢٢ ، وحكى قول ابن الجنيّد والسيد

المرئسي المحقق في المعتمد ١ - ١٩٦ ، والعلامة الحلي في مختلف الشيعة ١ - ١٧٨ ،

المآلة ١٢٤ ، وانظر أيضاً جواهر الكلام ٣ - ٢٤١

رجل عن الصادق عليه السلام قال : «كُلَّ غَسَلٍ قَبْلَهُ الْوُضُوءُ إِلَّا غَسَلَ الْجَنَابَةَ»<sup>(١)</sup>  
ورواه الشيخ بطريق صحيح إليه أيضاً عن حماد بن عثمان أو غيره  
عن الصادق عليه السلام قال : «فِي كُلِّ غَسَلٍ وَضُوءٌ إِلَّا الْجَنَابَةَ»<sup>(٢)</sup> .  
وعن ظاهر المختلف أنهما روايتان<sup>(٣)</sup> .

واستدل لهم أيضاً بخبر علي بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام  
قال : «إِذَا أُرِدْتُ أَنْ تَغْتَسِلَ لِلْجُمُعَةِ فَتَوَضَّأْ وَاعْتَسِلْ»<sup>(٤)</sup> مع تميمه بعدم  
القول بالمصل .

ويؤيده المروي عن غوالي اللاكي عن السيِّد علي بن أبي طالب عليه السلام «كُلَّ غَسَلٍ لَا بَدْءَ  
فِيهِ مِنَ الْوُضُوءِ إِلَّا الْجَنَابَةَ»<sup>(٥)</sup> .

وما عن الفقه الرضوي : «وَالْوُضُوءُ فِي كُلِّ غَسَلٍ مَا حَلَا غَسَلَ  
الْجَنَابَةَ ، لِأَنَّ غَسَلَ الْجَنَابَةِ فَرِيضَةٌ يَجْزِيهِ عَنِ الْمَرَضِ الثَّانِي ، وَلَا يَجْزِيهِ  
سَائِرُ الْأَغْسَالِ عَنِ الْوُضُوءِ ، لِأَنَّ الْعَسَلَ سُنَّةٌ وَالْوُضُوءُ فَرِيضَةٌ ، وَلَا تَجْزِي  
سُنَّةٌ عَنْ فَرَضٍ ، وَغَسَلَ الْجَنَابَةَ وَالْوُضُوءَ فَرِيضَتَانِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا فَأَكْبَرَهُمَا  
يَجْزِي عَنْ أَصْفَرِهِمَا ، فَإِذَا اغْتَسَلْتَ لغير الجَنَابَةِ فابْدَأْ بِالْوُضُوءِ ثُمَّ اغْتَسِلْ ،  
وَلَا يَجْزِيكَ الْغَسَلُ عَنِ الْوُضُوءِ ، فَإِنْ اغْتَسَلْتَ وَنَسِيتَ الْوُضُوءَ فَتَوَضَّأْ

(١) الكافي ٢ ١٣/٤٥ ، التهذيب ١ ٣٩١/١٣٩ ، الاستبصار ١ ٢٦٨/١٢٦ ، وسائل  
الباب ٣٥ من أبواب الجنابة ، الحديث ١

(٢) التهذيب ١ ٤٠٣/١٤٣ ، الوسائل . الباب ٣٥ من أبواب الجنابة ، الحديث ٢

(٣) الحاكم هو صاحب الجواهر فيها ٣ ٢٤٢ ، وانظر - مختلف الشيعة ١ ١٧٨ ، المسألة  
١٢٤

(٤) التهذيب ١ ٤٠١/١٤٢ ، الاستبصار ١ ٢٢٤/١٢٧ ، الوسائل . الباب ٣٥ من أبواب  
الجنابة ، الحديث ٣

(٥) عوالي اللاكي ٢ ١١٠/٢٠٢ ، مستدرک الوسائل ، الباب ٢٦ من أبواب الجنابة ،  
الحديث ٣

## وأعد الصلاة»<sup>(١)</sup>.

وفي الحدائق بعد نقل الرضوي قال: وبهذه العبارة بعينها عبّر الصدوق في العقيه من غير استناد إلى الرواية، وهو قرينة طاهرة في الاعتماد على الكتاب المذكور والإفتاء بعبارة، كما جرى عليه أبوه قبله في رسالته إليه<sup>(٢)</sup>.

أقول: وهذا التعليل بنفسه ممّا يورث قوّة الطعن بكونه من مصامين الأخبار؛ إذ من المستبعد وقوع هذا النحو من التعليل والتعبير من غير المعصوم.

والمناقشة في سند المرسلتين وكذا خبر ابن يقطين - بقصور السند بعد كونها مقولة عند الأصحاب ممّا لا ينبغي الاعتناء بها لكن قد يتأمن في دلالتها على المدعى، لا لما قيل من عدم دلالة لمرسلتين - اللتين هما العمدة في الاستدلال - إلا على مشروعية الوصوء مع سائر الأعسال، وهي أعمّ من الوجوب، فإنّ المقرّر في محله كون جملة الخبرية - كالأمر - ظاهرها الوجوب. بل قد يدعى أظهيريتها من الأمر؛ لكونها إخباراً عن الواقع، وظاهرها عدم الانفكاك، وأقرب محازاته عدم جواز التفكيك، بل لأن مقتضى هذا الظاهر - بعد حمل مطلق الأحبار على مقيدتها - إنّما هو وجوب كون كلّ غسل مسوقاً بالوصوء، وظاهره الوجوب الشرطي.

وهذا مع منخلته للمشهور ممّا لا يمكن الالتزام به؛ إذ لا يمكن

(١) أورده عنه البحراني في الحدائق الناصرة ٢: ١٢٠، وانظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام ٨٢.

(٢) الحدائق الناصرة ٢: ١٢٠، وانظر الفقه ١: ٤٦.

ارتكاب التقييد في جميع الأوامر المطلقة الواردة في مقام البيان، المتعلقة بالأغسل الواجبة والمسنونة، وكذا الأخبار الخاصة بالدثة على أن غسل لميت أو غسل الحائض مثل غسل الجنب مع خلل الأحبار المسوقة لبيان كيفية الغسل عن التعرض له بمثل هذا الظاهر مع محالته للمشهور، ومعارضته بالموثقة الآتية التي وقع فيها التصريح بأنه ليس على الرجل ولا على المرأة في شيء من الأغسال لا قبله ولا بعده وضوء، التي هي نص في نهي وجوبه الشرطي حيث إنه هو القدر المتيقن من مفاده، فيجب إما حمل الأمر بالوضوء قبل الغسل على الاستحباب، والالتزام يكون لوضوء السائق كالمضمضة والاستنشاق من سنن الغسل، أو حمله على الوجوب أو الاستحباب النفسي من دون أن يكون للتقديم مدخلية في صحة الغسل ولا في صحة الوضوء. وهذا - مع بغيه في حد ذاته - مما لا يظن بأحد أن يلتزم به أو الالتزام بكون التقديم شرطاً في صحة الوضوء ورافعيته للحدث الأصغر. وهذا أوضح بطلاناً من سابقه. أو الالتزام بكون الأحبار مسوقة لبيان أن ما عدا غسل الجنابة غير مجزئ عن الوضوء، وإنما أمر بإيجاده قبل الغسل، لكونه أفضل فردي الواجب المختير. وهذا المعنى وإن كان موافقاً لما عليه المشهور إلا أن حمل الرواية عليه ليس بأولئ من حملها على المعنى الأول، بل العكس أولئ بالنظر إلى ظاهر الرواية حيث إن مقتضاه كون الوضوء السابق شرطاً لصحة الغسل، وعند تعذر هذا المعنى حمله على إرادة كونه شرطاً لكمال أولئ من سائر المحامل، مع أنه أوفق بما يقتضيه الجمع بينها وبين الأخبار الآتية

هذا، ولكن لما منع أن يمنع تقييد بعض الروايات ببعض، ويدعي أن

المساق إلى الذهن من قوله <sup>(١)</sup> في المرسلات الثانية : «في كل غسل وضوء إلا الجنابة» <sup>(٢)</sup> وكذا من رواية <sup>(٣)</sup> الغوالي هو عدم الاجترار بالغسل عن الوضوء المعهود للصلاة ، ولا مقتضي لتقيدها بالمرسلات الأولى ؛ لعدم التساوي ؛ لإمكان ثبوت كلا الحكمين في الواقع بأن لم يكن ما عدا غسل الجنابة مجزئاً عن الوضوء ، وكون الوضوء في حد ذاته مستحاً قبل الغسل ، أو كونه أفضل من تأخيرها ، وعلى هذا يتجه الاستدلال بالرويتين . كما أنه لو جُوز الاعتماد على الرصوي ولو بملاحظة انجساره بعبارة الصدوق وفتوى غيره ، لكان بنفسه حجة كافية ؛ لدلالته صراحة على عدم ارتفاع الحدث الأصغر بالغسل ووجوب إعادة الصلاة بدونه ولكن الإشكال في حواز الاعتماد عليه بل وكذا في الاعتماد على البويي المروي عن الغوالي ؛ إذ لم يثبت اعتماد المشهور عليه حتى يكون جابراً لصعفه .

وأما مرسلات ابن أبي عمير فيعلب على الظن اتحادها مع مرسلته الأولى .

فلإنصاف أن الاستدلال بهذه الأخبار لمذهب المشهور في غاية الإشكال ، ولعمدة لإثبات مذهبهم هي العمومات الدالة على وجوب الوضوء عند عروض أسبابه ، وتتميمه فيما إذا لم يحدث عنه شيء من هذه الأسباب بعدم القول بالمصطلح إن ثبت .

وفيه تأمل ، كما سيأتي التكلّم فيه في غسل الممس إن شاء الله ثم إن الاستدلال بالعمومات - كما تصحّح الحدث وقاعدة لشغل -

(١) تقدّمت الإشارة إلى مصدرها في ص ١٦٨ ، الهامش (٢)

(٢) تقدّمت الإشارة إلى مصدرها في ص ١٦٨ ، الهامش (٥) .



إنما يتم على تقدير الخدشة في أدلة السيد وأتباعه، وهي أخبار مستفيضة:

منها: صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: «الغسل يجزئ عن الوضوء، وأي وضوء أظهر من العسل؟»<sup>(١)</sup>

وفي الصحيح عن حكيم بن حكيم، قال: سألت الصادق عليه السلام عن غسل الجنابة، فقال: «أفض على كفك اليمنى» إلى أن قال: قلت: إن الناس يقولون: يتوضأ وضوء الصلاة قبل الغسل، فضحك، فقال: «أي وضوء أنقى من الغسل وأبلغ؟»<sup>(٢)</sup> فإن المتبادر من الغسل في مثل المقام ماهيته دون خصوص غسل الجنابة، الذي وقع السؤال عنه.

وعن سليمان بن خالد - في الصحيح - عن الباقر عليه السلام قال: «الوضوء بعد الغسل بدعة»<sup>(٣)</sup>:

وعن عبدالله بن سليمان، قال: سمعت الصادق عليه السلام يقول: «الوضوء بعد الغسل بدعة»<sup>(٤)</sup>.

وعن محمد بن أحمد بن يحيى مرسلًا: «أنَّ الوضوء بعد العسل بدعة»<sup>(٥)</sup>.

(١) التهذيب ١: ٣٩٠/١٣٩، الاستبصار ١: ٤٢٧/١٢٦، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب الجنابة، الحديث ١.

(٢) التهذيب ١: ٣٩٢/١٣٩، الوسائل، الباب ٢٦ من أبواب الجنابة، الحديث ٧، والباب ٢٤ من تلك الأبواب، الحديث ٤.

(٣) التهذيب ١: ١٤٠ - ٣٩٦/١٤١، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب الجنابة، الحديث ٩.

(٤) التهذيب ١: ٣٩٥/١٤٠، الوسائل، الباب ٢٣ من أبواب الجنابة، الحديث ٦.

(٥) ورد الخبر بهذا السند والتمتن في الحديث الناضرة ٣: ١٢١.

وبهذا الإسناد قال: «الوضوء قبل العسل وبعده بدعة»<sup>(١)</sup>  
ومكتبة عبدالرحمن الهمداني إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام . سأله  
عن الوضوء للصلاة في غسل الجمعة ، فكتب «لا وضوء للصلاة في غسل  
لجمعة وغيره»<sup>(٢)</sup>.

ومؤتة السباطي عن الصادق عليه السلام في الرجل إذا اغتسل من جذبة  
أو يوم جمعة أو يوم عيد هل عليه الوضوء قبل ذلك أو بعده؟ فقال: «لا ،  
ليس عليه قبل ولا بعد ، فقد أجراً عنه الغسل ، والمرأة مثل ذلك إذا  
اغتسلت من حيض أو غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد ، قد  
أجزأها الغسل»<sup>(٣)</sup>.

ومرسلة حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام في الرجل يغتسل  
لجمعة أو غير ذلك أيجزئه عن الوضوء؟ فقال عليه السلام: «وأتى وضوء أظهر  
من الغسل»<sup>(٤)</sup>.

ويعضده: إطلاق الأخصار الأمرة بالغسل ، الواردة في باب  
الاستحاضة ولحيض والنفس مع ورودها في مقام الحاجة ، والأمر  
بالصلاة عقيب الغسل في جملة منها ، فلو كان الوضوء واجباً ، لوجب

(١) التهذيب ١ - ٣٩٤/١٤٠ ، الاستبصار ١ - ٤٣٠/١٢٦ ، الوسائل ، الباب ٢٢ من أبواب  
الجنابة ، الحديث ٥

(٢) التهذيب ١ - ٣٩٧/١٤١ ، الاستبصار ١ - ١٢٦ - ٤٣١/١٢٧ ، الوسائل ، الباب ٢٢ من  
أبواب الجنابة ، الحديث ٢ وفيها ٤ ... ولا غيره ٥.

(٣) التهذيب ١ - ٣٩٨/١٤١ ، الاستبصار ١ - ٤٣٢/١٢٧ ، الوسائل ، الباب ٢٢ من أبواب  
الجنابة ، الحديث ٣.

(٤) التهذيب ١ - ٣٩٩/١٤١ ، الاستبصار ١ - ٤٣٣/١٢٧ ، الوسائل ، الباب ٢٢ من أبواب  
الجنابة ، الحديث ٤

الأمر به في مثل هذه الموارد .

وبعضها أيضاً : أخبار التداخل ، المشعرة باتحاد ماهية الأعسال ، وما دلّ على مماثلة غسل الحيض لغسل الجنابة واتحاده معه .

وأجيب عنها إجمالاً : بأنّ الأخبار كلّما كثرت وصحّت وصرّحت وكانت من الأصحاب بمرئى ومسح ومع ذلك قد أعرضوا عنها وأفتوا بخلافها ، قويّ الظنّ بعدم الاعتماد عليها والركون إليها ، وكيف ! مع نسبة الصدوق دين الإمامية إلى خلافها<sup>(١)</sup> . انتهى

وملخص الجواب . أنّ إعراض الأصحاب عنها مع كثرتها وتظافرها بوهنها ويكشف عن حلي فيها إمّا من حيث الصدور أو جهة الصدور أو من حيث الدلالة ، فيسقطها عن درجة الاعتبار .

هذا ، مع أنّ بعض هذه الروايات - ممّا يدلّ صراحةً على عدم شرعية الوضوء قبل العسل وبعده ، كمرفوعة أحمد<sup>(٢)</sup> ، الأخيرة ، أو ظهوراً ، كصحيحة<sup>(٣)</sup> حكم بن حكيم ، المتضمنة لضحك الإمام عليه السلام على قول الدس - يتعيّن صرفه لو لم نقل بانصرافه في حدّ ذاته ، لأنّ غسل الجنابة بقرينة الأخبار المتقدمة المصرّحة باحتصاص هذا الحكم بغسل الجنابة وعدم كونه بدعةً مع غيره .

هذا ، مع أنّ ما ذكر في تقريب الاستدلال بالصحيحين من إرادة الماهية من الغسل في قوله عليه السلام « أتى وضوء أظهر من الغسل »<sup>(٤)</sup> في حدّ

(١) أمالي الصدوق : ٥١٥

(٢) كذا ، والظاهر مرسله محمد بن أحمد بن يحيى ، المتقدمة في ص ١٧٢

(٣) المتقدمة في ص ١٧٢ .

ذاته غير مستقيم ؛ لأن مقتضى كون ماهية الغسل من حيث هي أظهر من الوضوء كون هذه الماهية في حد ذاتها ولو لم تكن لشيء من غاياتها أفضل فردي الواجب المختير مقدّمة للصلاة ونحوها ، وهذا ممّا لم يقل به أحد ، فوجب أن يكون المراد إمّا مطلق الأغسال المعهودة الثابتة في الشريعة كما يزعمه المستدل ، أو خصوص غسل الجنابة ، ولا أولوية للأول ، بل الثاني - مع كونه هو القدر المتيقن الذي يجب الاقتصار عليه في مثل الفرض - هو الأولى ؛ لكون غسل الجنابة أشيع الأفراد وأظهرها مع كونه بالخصوص مورداً للصحيحة الثانية .

وتوهم أن المراد من الغسل ماهيته لكن لا يكون الغسل غسلًا إلا إذا كان صحيحاً ؛ لأن الألفاظ - على ما هو التحقيق - أسام للصحيحة ، ولا يكون الغسل صحيحاً إلا إذا كان مأموراً به لشيء من غاياته ، مدفوع ؛ بأن الماهية الصحيحة التي وضعت الألفاظ لها - على القول به - هي الماهية لتامة الأجزاء والشرائط ، المعتمدة في قوام الماهية التي تعلق بها الأمر ، وكونها مأموراً بها من العوارض اللاحقة للمسمى ، فلا يعقل أن يتحقق به التسمية ، وبعد فرض أن هذه الماهية تعلق بها الطلب في الجملة من حيث هي أشد تأثيراً في حصول الطهارة وجب أن يكون إيجادها لتحصيل شرط الصلاة ونحوها أكمل من الوضوء .

وكفى بذلك دليلاً على صحتها ومشروعيتها وكونها مأموراً بها بالأمر المقدّم لأجل الصلاة ونحوها .

لكن عرفت أنه ممّا لا يمكن الالتزام به ، فيكشف ذلك عن بطلان العرض وعدم إرادة الجنس من قوله ﷺ : « أي وضوء أظهر من الغسل »

فليتأمل .

وأما موثقة الساباطي فيحتمل قوياً إرادة عدم توقف صحة لأعمال من حيث هي على أن يتوضأ قبلها أو بعدها ، فمعنى قوله عليه السلام : « قد أجراه الغسل » أغناها عما نوته من رفع حدث الحيض وحصول العرص المطلوب من سائر الأعمال ، لا أنه أغناها عن الوضوء من حيث ارتدع الحدث الأصغر .

وهذا المعنى وإن كان خلاف الظاهر لكر لا بد من حمل الرواية عليه بعد إعراض المشهور عن ظاهرها ، ومخالفتها للأصول والقواعد الشرعية المعتمدة بالروايات المتقدمة التي وقع في بعضها التصريح بأن كل غسل لا بد فيه من الوضوء إلا الجنابة .

وإن أبيت عن هذا التوجيه ، والمتعين طرح هذه الرواية ، ورد علمها إلى أهلها ، كغيرها من الروايات المتقدمة التي يتعذر ارتكاب التأويل فيها بعد أن أعرض الأصحاب عنها .

هذا ، ولكن الإنصاف أن طرح هذه الأخبار الكثيرة أو ذوايلها مع ما لها من المعاصدات ومعروفة العتق بمضمونها قديماً وحديثاً حتى من مثل السيد الذي لا يعمل إلا بالقطعيات من دون معارض معتد به في غيبة الإشكال ، وسيأتي بعض التعرض له في معبحث الاستحاضة إن شاء الله

لكن مع ذلك رفع اليد عن استصحاب الحداث وقاعدة الشعر فضلاً عن عمومات الكتاب والسنة ، الموجبة للوضوء عند أساس معنى هذه الروايات التي أعرض عنها المشهور أشكل ، فما عليه ، المشهور من عدم كفاية سائر الأغسال عن الوضوء لو لم يكن أقوى فلا شبهة في أنه أحوط

وأحوط من ذلك كما أنه هو الأفضل - تقديم الوضوء على الغسل ، لكن الأقوى عدم وجوبه كما عرفت تحقيقه فيما سبق ، فللمكثف الخيار في إيجاده (قبله أو بعده) كما عن المشهور<sup>(١)</sup> ، بل عن السرائر نفي الخلاف فيه<sup>(٢)</sup> .

لكن لا يحسن عليك أنه لو أتى به بعد الغسل ، ينبغي رعاية الاحتياط فيه بأن لا يوي بوضوئه إلا الاحتياط ؛ رعاية للمستفيضة<sup>(٣)</sup> الدالة على كون الغسل مجزئاً عن الوضوء ، وأن الوضوء بعده بدعة ، فيقصد بفعله الاحتياط حتى لا يكون على تقدير عدم مشروعيته مشرعاً ، والله العالم بحقائق أحكامه .

(و) يجب على الحائض (قضاء الصوم دون الصلاة) كما ورد التنصيص عليه في كثير من الأخبار المشتمل جملة منها على إلزام أبي حنيفة<sup>(٤)</sup> ، وفي بعضها إباحة أبي يوسف<sup>(٥)</sup> ، وفي بعضها التعليل بأن الصوم في كل سنة شهر ، والصلاة في كل يوم وليلة ، فأوجب الله عليه قضاء الصوم وبم يوجب قضاء الصلاة لذلك<sup>(٦)</sup>

(١) نسيه إلى المشهور صاحب الجواهر فيها ٣ : ٢٤٥ .

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣ : ٢٤٥ ، وانظر السرائر ١ : ١١٣ .

(٣) منها ما في السهيد ١ : ٢٩٦/١٤٠ ، والوسائل ، الباب ٢٢ من أبواب الحيض ، الحديث ٩ .

(٤) علل الشرائع ٨٦ - ٨٧ و ٨٩ - ٩٠ (الباب ٨١) الحديث ٢ و ٥ ، الوسائل ، الباب ٤١ من أبواب الحيض ، الحديث ١١ و ١٢ .

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٦/٧٨ ، الوسائل ، الباب ٤١ من أبواب الحيض ، الحديث ١٤ .

(٦) علل الشرائع ٢٩٤ (الباب ٢٢٤) الحديث ٢ . الوسائل ، الباب ٤١ من أبواب الحيض ، الحديث ١٢ .

وفي رواية فضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام «إنما صارت لحائض تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة لعل شتى» <sup>(١)</sup> الحديث  
وفي خبر حسن بن راشد، قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام الحائض تقضي الصلاة؟ قال: «لا» قلت: تقضي الصوم؟ قال: «نعم» قلت: من أين جاء هذا؟ قال: «أول من قاس إبليس» <sup>(٢)</sup>

والظاهر عدم اختصاص الحكم بالفرائض اليومية، بل يعم نوافلها وغيرها من الفرائض الموقّعة التي تصادف أوقاتها أيام الحيض ودعوى: أن المتبادر من النصوص والتأوي خصوص الفرائض اليومية، غير مسموعة، والتأدير البدوي لو كان فمشوّء ندرة الوجود، وهو ليس بضائر.

وما في بعض الأخبار من التعليل لعدم وجوب قضاء الصلاة بعموم الابتلاء به في كل يوم وليلة لا يدل على أن الحكم مخصوص باليومية؛ لأن التعليل إنما هو بلحاظ الجس، فلا يجب الابتلاء بكل فرد في كل يوم.

هذا، مع أن مثل هذه العلل يار للحكم والمقتضيات، وليست أساساً حقيقيّة يدور مدارها الحكم بهياً وإثباتاً حتى يؤحد بمفهوم العلة، ويشقّد به موضوع الحكم

وعلى تقدير كون هذه العلة علة حقيقيّة لا تدل على انتهاء الحكم عن غير موردها، إذ لا تنحصر العلة فيها؛ لأن للحكم عللاً شتى، كما يدل

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١١٧، الوسائل، الباب ٤١ من أبواب الحيض، لحديث ٨

(٢) الكافي ٣: ٢/١٠٤، الوسائل، الباب ٤١ من أبواب الحيض، الحديث ٣

عليه رواية ابن شاذان وقضية عموم بعض العلل المنصوصة في هذه  
لرواية أطرد الحكم بالنسبة إلى كل صلاة وإن كانت العلل المنصوصة فيها  
أيضاً مقتضيات وجكماً، كما لا يخفى على المتأمل

فالأظهر إنما هو عموم الحكم، بل عن جامع المقاصد أن عدم  
وجوب قضاء الصلاة الموقته موضع وفاق<sup>(١)</sup>  
وفي عدوله عن اليومية إلى الموقته إشارة إلى دخول غيرها في  
معقد الوفاق.

ويؤيده عدم نقل من يصرح بخلافه.

ولو وجب عليها نذر أو شهة صوم أو صلاة في زمان معين  
فصدف لحيض، لم يجب عليها قضاؤهما إلا أن يكون من قصدها ذلك  
حين النذر؛ لأن النذر يتبع قصدها، فإن قصدت إيجاده في يوم  
بالخصوص، يكون إيجاده في غير ذلك اليوم غير ما أوجته على نفسها،  
فلا يعتمد دليل وجوب الوفاء بالنذر.

وما دل على وجوب قضاء العوائت من الصلاة والصوم لا يشمل ما  
كان وجوبه نذراً أو خلفاً أو إجارة أو غير ذلك من العاوين الطرئة،  
للمحرد انصرافه إلى الواجبات الأصلية، أو كون الأمر بالقضاء كاشفاً عن  
أن مجعولات الشارع من قيل تعدد المطلوب بمعنى أن الوقت ليس من  
مقومات مطلوبيته، فلا يتمشئ فيما كان وجوبه بجعل المكلف وامضاء  
الشارع على حسب ما ألزمه على نفسه، بل لأن الإلزام الشرعي المتعلق

(١) حكاة عن الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٤٦، وانظر جامع المقاصد ٢٢٨



بالمندور ليس إلا بعنوان كونه وفاءً بالذّر ، وهو بهذا العنوان كعنوان إطاعة الوالد أو الوفاء بالإجارة وظائرها من الأمور العبر القدسة للتدرك بعد فوت متعلقها

وكون ذات الصلاة أو الصوم من حيث هي قابلة لأن يكلف بقصائها غير مُجَدِّ في أن يعتمها عموم ما دلّ على قضاء الفوائت بعد أن لم تكن هي بذاتها واجبةً ، فالواجب الفائت - وهو الوفاء بالذّر - غير قابل لأن يقضى ، والقاب للقضاء - وهو ذات الفعل - لم يكن واجباً ، فلا يجب قصاؤه .

النّهـم إلا أن يدلّ دليل تعبدّي على أنه متى وجب شيء منذر أو إجارة أو نحوهما فلم يف المكلّف بذلك عصيانه أو لم يصح ، وجب عليه قضاء ذلك الشيء بأن يأتي به في وقت آخر وإن لم يحصل به تدارك ما فات من الوفاء بالذّر أو الإجارة ، فحينئذ يجب الالتزام بمعهده تعبدّاً ، كما قد يقال بوجوب قضاء الصوم المندور المصادف بعصر أوقاته يوم العيد ؛ استناداً إلى بعض الروايات ولتمام الكلام فيه مقام آخر وتظهير ما نحن فيه عليه - مع أنه لا نص فيه ولا إجماع - قياس لا نقول به .

نعم ، لو جعلت متعلّق ندرها الصوم أو الصلاة على حسب ما تعلّق بهما الأمر الشرعي ، وجب عليها قضاء ما شرع له القضاء ، كالوفاق لمرتبة لو لم نقل بشمول ما دلّ على أنّ الحائض لا تقضي صلاتها للوفاق دون غيرها ممّا لم يشرع له القضاء ، كصوم أيام البيض ونحوه ، كما أنّه لو جعلت متعلّق ندرها من قيل تعدّد المطلوب ، وجب عليها الإتيان بذلك بعد أن طهرت ، وتسميته على هذا التقدير قضاءً مسامحة .

هذا كله ، مع أن مصادفة النذر المعين لأيام الحيض تكشف عن عدم انعقاد بذرها من أصله .

وما يقال من أن هذا فيما إذا كان متعلق النذر حصوص هذا اليوم ، وأما لو بذرت صوم كل حميس فصادف بعصه الحيض فلا ، فقيه : أن هذا يكشف عن عدم انعقاد النذر بالنسبة إلى أيام المصادفة لا مطلقاً ثم إنها لو شككت بعد طهرها في كيفية نذرها ، فالأصل براءة ذمتها عن التكليف ، والله العالم

(الثامن : يستحب) للحائض (أن تتوضأ في وقت كل صلاة ، وتجلس في مصلاها) أو غيره وإن كان الأول أولى لو كان لها مصلى معهود ؛ لوقوع التعبير به في كلام الأصحاب وكفى به وجهاً للأولوية وإن كانت المصوص الآتية خالية عن التخصيص عليه .

ولا يعد عدم إرادته بالحصوص في عبارة الأصحاب أيضاً ، بل غرضهم بيان أنه يسعى لها عند حضور وقت الصلاة أن تجلس بعد لوضوء كهية المصلية كما كانت قبل أيام حيضها من دون أن يكون لحصوص مكانها مدخلة في الحكم .

كما يؤيد ذلك عموم الحكم ، ونادرة اختصاصها بمصلى محصوص يضاف إليها عرفاً ، مع عدم تعرضهم للتعميم على تقدير العدم . وكيف كان فليكن حلوسها (بمقدار زمان صلاتها ذاكرة لله تعالى) ٣ للأخبار المستفيضة .

منها : رواية الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال «وكن نساء السي عليه السلام لا يقضين الصلاة إذا حصن ولكن يتحشين حين يدخل وقت

الصلاة ويتوضأان ثم يجلسن قريباً من المسجد فيذكرن الله عز وجل<sup>(١)</sup>.  
وعن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال «إذا كنت المرأة طمأنينة  
فلا تحل لها الصلاة، وعليها أن تتوضأ وصوء الصلاة عند وقت كل صلاة  
ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله عز وجل وتسبحه وتهله وتسحمه  
كمقدار صلاتها ثم تفرغ لحاجتها»<sup>(٢)</sup>

وعن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض  
تظهر يوم الجمعة وتذكر الله، قال «أما الطهر فلا، ولكنها تتوضأ وقت  
الصلاة ثم تستقبل القبلة وتذكر الله تعالى»<sup>(٣)</sup>.

وعن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال «تتوضأ المرأة  
الحائض إذا أرادت أن تأكل، وإذا كان وقت الصلاة توضأت واستقبلت  
القبلة وهللت وكبرت وتلت القرآن وذكرت الله عز وجل»<sup>(٤)</sup>.

وعن زيد الشحام قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «ينبغي  
للحائض أن تتوضأ عند وقت كل صلاة ثم تستقبل القبلة وتذكر الله مقدار  
ما كانت تصلي»<sup>(٥)</sup>.

ولا يبعد أن يكون المراد من الذكر ما يعم الدعاء وطلب الحاجة من  
الله تعالى، بل لعل هذا هو المتبادر من الذكر خصوصاً في مثل المقام  
الذي تقتضيه المناسبة.

(١) الفقيه ١: ٢٠٦/٥٥، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب الحيض، الحديث ١

(٢) الكافي ٣: ٤٠١-٤٠٢، التهذيب ١: ٤٥٦/١٥٩، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب  
الحيض، الحديث ٢.

(٣) الكافي ٣: ١/١٠٠، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب الحيض، الحديث ٤

(٤) الكافي ٣: ٢/١٠١، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب الحيض، الحديث ٥

(٥) الكافي ٣: ٢/١٠١، الوسائل، الباب ٤٠ من أبواب الحيض، الحديث ٢

فما عن بعض من تخصيص التسييح والتهيل والتحميد بالذكر<sup>(١)</sup>، من باب المثال، ولا يبعد أن تكون مرادة بالخصوص، لكونها أفضل أفراد الذكر، فيكون اختيارها أشد استحساناً، بل قضية حبر [معاوية بن] عمار استحباب قراءة القرآن أيضاً، فتكون هذه الرواية محصصة لما دل على كراهتها عليها مطلقاً، كما هو ظاهر

ثم إن المتبادر من صلاتها التي يقدر الذكر بقدرها هي صلاتها التي كان عليها الإتيان بها على تقدير كونها طاهرة، فيلاحظ حالها في ذلك الوقت من حيث كونها مسافرة أم حاضرة، لا حالها قبل الحيض، كما قد يتوهم؛ لأن المسبق إلى الذهن ليس إلا كون هذا العمل بدلاً من الصلاة، ولذا يتبادر إلى لذهن من الأخبار المطلقة كالمقيدة، إرادة إيجاد الذكر مستقلة القبلة بمقدار الصلاة، كما أن هذا هو المتبادر من مطلقات عبارة العلماء كم في المتن، فإنه لا يشك في أن المراد جلوسها مستقبلة القبلة مع أنه لم يصح عليه، بل لا يبعد بمقتضى المناسبة أن يدعى أن المنسب إلى الذهن ليس إلا جلوسها بمقتضى عاداتها في مصلاها لو كان لها مصلى معهود. ولعل هذا هو الوجه في تعبير الأصحاب بجلوسها في مصلاها وكيف كان فالأمر فيه سهل.

وعن ابن بابويه: القول بوجوب الوضوء والذكر<sup>(٢)</sup>؛ استناداً إلى ظاهر الأمر في الأخبار المتقدمة.

وفيه: - مع أنه بحسب الطاهر محالف للإجماع على ما نقل<sup>(٣)</sup> - أن

(١) حكاه صاحب الجواهر فيها ٢٠٣ ٢٥٥ من الشهيد في البيان ٢٠

(٢) حكاه عنه ولده في الفقيه ١ ٥٠ ديل الحديث ١٩٥ نقلاً عن رسالته إليه

(٣) الناقل هو الشيخ الطوسي في الخلاف ١ ٢٣٢، المسألة ١٩٨

هذه الأوامر لورودها في مقام توهّم الحظر لا ظهور لها في الوجوب ، مع أنه يمتنع عادة أن يكون مثل هذا الحكم العامّ البلوى واحباً من صدر الإسلام وكان معروفاً بين نساء النبي ﷺ ، ولم يته إلى حدّ الضرورة فصلاً عن صيرورته مخالفاً للمشهور أو المجمع عليه

مع أنه لو كان واحداً ، لم يكن الأنمة عنه بحسب العدة بتركوا التعرّض لبيانه عند بيان أن الحائض لا تصلي ولا يجب عليها قصوها في تلك الأخبار الكثيرة .

هذا كلّه ، مع أن التعبير بلفظ « يسعي » في رواية زيد الشحام ، المتقدمة <sup>(١)</sup> ظهره الاستحباب ، ولا يعد كون هذا الطهور أقوى من ظهور سائر الروايات في الوجوب

ثم إن مقتضى الجمود على طواهر المصوص والفتوى : استحباب الوضوء لكل صلاة وعدم كفاية وضوء واحد للجلوس مقدار صلاتين وإن لم يتخلل بينهما حدث ، بل وإن جمعت بينهما في مجلس واحد وهذا لا يحلو من تأمل ، فإن المتبادر من الوضوء ليس إلا الماهية المعهودة المؤثرة في رفع الحدث على تقدير صلاحية المحل ، فيفهم من أمر الحائض بإيجاد هذه الطبيعة أنها تؤثر في حقها أثراً لا ينافيه حدث الحيض ، كحمة الحدث أو ارتفاع الأصغر أو التمريس أو غير ذلك ، فيكون الأمر بالوضوء لأجل كونه سبباً لحصول ذلك الأثر لا التعمد المحض ، ولذا لا نشك في عدم الاعتداد بوضوئها لو نالت عقبة قبل أن حلت في مصلّاها ، فمتى حصل ذلك الأثر بجور الإتيان بعائته ، وهي الجلوس في

مصلحتها ذاكرةً لله تعالى وكون حدث الحيض بنفسه رافعاً لذلك الأثر غير معلوم ، بل المساق إلى الذهن من أمر الحائض بالوضوء والذكر في وقت كن صلاة جريها على ما كانت عليه في حال طهارتها عداً تبديلاً صلاحها بالذكر ، والله العالم .

ويستحب لها الوضوء أيضاً عند إرادة الأكل ؛ لرواية معاوية بن عمار ، المتقدمة<sup>(١)</sup> .

(ويكره لها الخضاب) وهو مذهب علمائنا أجمع ، كما عن المعتبر والمتهى<sup>(٢)</sup> ؛ للهي عنه في جملة من الأخبار :

منها : ما رواه عامر بن حذاعة عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال - سمعته يقول : « لا تختضب الحائض ولا الجنب »<sup>(٣)</sup> الحديث ورواية أبي جميلة عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال . « لا تختضب الحائض »<sup>(٤)</sup> .

وموثقة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام . هل تختضب الحائض ؟ قال : « لا ، يخاف عليها الشيطان عند ذلك »<sup>(٥)</sup> وعن أبي بكر الحضرمي مثلها ، إلا أنه قال « لأنه يخاف عليها الشيطان »<sup>(٦)</sup> .

(١) في ص ١٨٢ .

(٢) حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ٢ / ٢٥٦ . وانظر المعتبر ١ / ٢٢٣ ومتهى المطلب ١ : ١١٥ .

(٣) التهذيب ١ : ٥٢١ / ١٨٢ ، الوسائل ، الباب ٤٢ من أبواب الحيض ، الحديث ٧

(٤) قرب الاستناد : ١١٨٦٣ - ٢ ، الوسائل ، الباب ٤٢ من أبواب الحيض ، الحديث ٨

(٥) التهذيب ١ : ٥٢٠ / ١٨١ ، الوسائل ، الباب ٤٢ من أبواب الحيض ، الحديث ٤

(٦) علل شرايع ٢٩١ (الباب ٢١٨) الحديث ١ ، الوسائل ، الباب ٤٢ من أبواب

وهذه التواهي محمولة على الكراهة ؛ لتضي البأس عنه في حملة من الأخبار :

منها : رواية سهل بن اليسع عن أبيه ، قال سألت أب الحسن عليه السلام عن المرأة تحتضب وهي حائض ، قال : « لا بأس به »<sup>(١)</sup>  
وعن علي بن أبي حمزة<sup>(٢)</sup> ، قال : قلت لأبي إبراهيم عليه السلام : تحتضب لمرأة وهي طامث ؟ قال : « نعم »<sup>(٣)</sup> .  
ورواية أبي المعز عن العبد الصالح عليه السلام في حديث ، قال : قلت : لمرأة تحتضب وهي حائض ؟ قال : « ليس به بأس »<sup>(٤)</sup> .  
ومؤنقة سماعة قال سألت العبد الصالح عليه السلام عن الجنب والحائض أيختضبان ؟ قال : « لا بأس »<sup>(٥)</sup>  
فما عن ظاهر الصدوق في المقيمه من عدم الجوار<sup>(٦)</sup> ، ضعيف ، ولعله لا يريد به أيضاً إلا الكراهة ، والله العالم .

#### الحيض ، الحديث ٢

- (١) الكافي ٣ ٩ ١/١ ، التهذيب ١ ٥٢٢/١٨٢ ، الوسائل ، الباب ٤٢ من أبواب الحيض ، الحديث ١ .  
(٢) كذا في السمع الحظي والحجرية ، وفي الكافي والتهذيب محمد بن أبي حمزة وفي الوسائل : محمد بن أبي حمزة عن علي بن أبي حمزة  
(٣) الكافي ٣ : ١٠٩ (باب الحائض تحتضب) الحديث ٢ ، التهذيب ١ ٥٢٢/١٨٢ ، الوسائل ، الباب ٤٢ من أبواب الحيض ، الحديث ٢  
(٤) التهذيب ١ ٥٢٥/١٨٣ ، الاستبصار ١ ٢٩٠/١١٦ ، الوسائل ، الباب ٤٢ من أبواب الحيض ، الحديث ٥  
(٥) التهذيب ١ ٥٢٤/١٨٢ ، الاستبصار ١ ٢٨٩/١١٦ ، الوسائل ، الباب ٤٢ من أبواب الحيض ، الحديث ٦ .  
(٦) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٣ ٢٥٧ ، وانظر الفقيه ١ : ٥١ ديل الحديث ١٩٦

### (الفصل الثالث : في الاستحاضة)<sup>١</sup>

وهي في الأصل استفعال من الحيض ، يقال : استحيض المرأة بالساء للمفعول ، فهي تستحاض كذلك ، لا تستحيض إذا استمر بها الدم بعد أيامها فهي مستحاضة ، ذكره الجوهري<sup>(١)</sup> على ما في الحدائق<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup> وهو يعطي أن بناءه للمعلوم غير مسموع .  
ولكنك ستسمع في رسالة يونس - الطويلة - استعمال ماضيه بالبناء للفاعل .

ثم إن شيخنا المرتضى<sup>رحمته</sup> قال في طهارته - وظاهر غير واحد من أهل اللغة - منهم : الزمخشري والفيروزآبادي - أن الاستحاضة تخرج من عرق يقال له : العاذل . قال في الفائق : كأن تسمية ذلك العرق بالعاذل لأنه سبب لعذل المرأة ، أي ملامتها عند روجها<sup>(٤)</sup> . انتهى .

وأطلقها على نفس الدم على الطاهر تجوز ، ولا يبعد صيرورته حقيقة اصطلاحية في عرف الفقهاء .

(وهو) أي المصل الثالث (يشتمل على) بيان أقسامها وأحكامها) .

(١) الصحاح ٣ : ٧٣ ، ١ «حيض»

(٢) الحدائق الناصرة ٣ : ٢٧٦

(٣) مدارك الأحكام ٢ : ٧ ، جواهر الكلام ٣ : ٢٥٧

(٤) كتاب الطهارة : ٢٤٣ ، وانظر الفائق ٢ : ٤٠٧ - ٤٠٨ ، والقاموس المحيط ٢ : ٣٢٩



(أما الأول : قدم الاستحاضة في الأغلب) على ما يستفاد من مجموع الأخبار المتقدمة في الفصل السابق ، الواردة في تحييص دم الحيض عن الاستحاضة عند الاشتباه (أصفر بارد وقيق يخرج بفتور) ، وبعض هذه الأوصاف - كخروجه بفتور - وإن لم يضر عليه بالخصوص في الأخبار لكن يستفاد ذلك منها باعتبار أحد ضده ، وهو لخروج بقوة ودفع ، معزفاً للحيض في مقام التميز

وقد عرفت في محث الحيض أن هذه الأوصاف وكذا أوصاف الحيض ليست أوصافاً لازمة ، بل هي أمارات غالبية اعترها الشارع في الجملة في مقام التميز (وقد يتفق بمثل هذا الوصف حيضاً) وقد يتفق عكسه (إذ الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض ، وفي أيام الطهر طهر) نصاً واجماعاً.

وقد أتضح لك فيما سبق أن أيام الحيض هي الأيام التي يمكن أن يكون الدم فيها حيضاً ، وأيام الطهر ما لم يكثر فيه ذلك . وتخصيص الصفرة والكدرة بالذكر من بين الأوصاف إنما هو لتعينة النص المعبر فيه بمثل هذه العبارة .

ثم لا يحقن على المتن في أحبار الباب أنه ليس للاستحاضة حقيقة شرعية ، بل لم تستعمل في شيء من الأخبار بظاهرها إلا في معناها اللغوي .

ولكن الفقهاء - رضوان الله عليهم - اصطلمحوا فسموا كل دم تراه المرأة بمقتضى طبعها - أي من حيث كونها في مقابلة الرجل - غير دمي الحيض والنفاس بالاستحاضة

وقيد لحيثية للتحرّر عما لو كان من قرح أو جرح ومنه العذرة؛ فإن هذا الدم ليس محصوراً بها من حيث هي .  
وكيف كن فقد عمّموا موصوع الاستحاضة؛ لعموم حكمها، وعدم اختصاصه بما يسمّى في العرف استحاضة.

قال في محكيّ النهاية الاستحاضة قد يعبر بها عن كلّ دم تراه المرأة غير دمي الحيض والنّفس، خارج من الفرج ممّا ليس بعدرة ولا قرح، سواء اتّصل بالحيض، كالمجاوز لأكثر الحيض، أو لم يكن، كالذي تراه المرأة قبل التسع، فإنّه وإن لم نوجب الأحكام عليها في الحال لكن فيما بعد يجب الغسل أو الوضوء على التمسيل، أو نوجب الأحكام على الغير، فيجب النزح وغسل الثوب من قليله. وقد يعبر بها عن الدم المتّصل بدم الحيض وحده، وبهذا المعنى تنقسم المستحاضة إلى معدّدة ومبتدأة، وأيضاً إلى مميّزة وغيرها. ويسمّى ما عدا ذلك دم فساد، لكن لأحكام المذكورة في جميع ذلك لا تختلف<sup>(١)</sup>. انتهى.

والظاهر عدم الخلاف في عموم الأحكام إلّا ممّن لا يعتدّ بخلافه بعد وضوح مستنده مع ما فيه من الصّعف، كما سيّضح لك تفصيله وعن الوحيد البهبهاني في شرح المعانيخ دعوى الوفاق عليه<sup>(٢)</sup> ويؤيّده ظهور كلمات أساطين الأصحاب - مثل المصنّف والعلامة وغيرهما - في ذلك من دون إشعار في كلامهم بالتردد والاختلاف، بل لم يقل الخلاف من أحدٍ إلّا من صاحب المدارك وبعض من تأخّر عنه

(١) لحاكي هو صاحب كشف اللثام فيه ٢، ١٤٤، وانظر نهاية الإحكام ١، ١٢٥

(٢) حكاه عنه العاملي في مناهج الكرامة ١-٢٨٧، وشرح المعانيخ مخطوط

قال في المدارك في شرح قول المصنف رحمته : (وكل دم تراه المرأة أقل من ثلاثة ولم يكن دم قرح ولا جرح فهو استحاضة) هذه الكلية إنما تتم إذا استشي دم النفاس ، ومع ذلك فلا بد من تقييدها بما إذا كان الدم بصمة دم الاستحاضة ، إلا فيما دل الدليل على خلافه ، كما تقدم <sup>(١)</sup> . انتهى .

وقد تبعه في ذلك جملة ممن تأخر عنه .

وأشار بقوله : كما تقدم ، إلى القاعدة الكلية التي استظهرها من الأخبار الواردة في من احتلط حيضها بالاستحاضة ، الأمرة بالرجوع إلى أوصاف الدم زاعماً أن هذه الأخبار تدل على أن كل ما كان بأوصاف الحيض فهو حيض ، وكل ما كان بأوصاف الاستحاضة فهو استحاضة ، فلا ترفع اليد عن هذه الكلية إلا بدليل <sup>(٢)</sup> .

وفيه - بعد الإغماض عن مخالفته للإجماع على ما ادّعه في شرح المفاتيح ، مضاداً إلى ما عرفت من كون الأوصاف أمارات تعديّة اعتبرها الشارع في موارد مخصوصة لا يجوز التحطّي عنها إلا بالدليل - أن الأخبار الواردة في بيان أوصاف كل من دمي الحيض والاستحاضة كلها وردة في من استمر بها الدم واحتلط حيضها بالاستحاضة ، وقد عرفت من تنصيص اللغويين - كما يشهد به لفظ الاستحاضة ويعصده نفس هذه الأخبار سؤالاً وجواباً - أن الاستحاضة عبارة عن استمرار دم الحيض وتجاوره عن أيامه ، وقد أشرنا إلى أنها لم تستعمل في الأخبار أيضاً إلا في هذا المعنى ،

(١) مدارك الأحكام ٢ : ٩ .

(٢) أنظر : مدارك الأحكام ١ : ٣١٣ و ٣٢٤ .

غاية الأمر أن الشارع بيّن أن الدم الذي يستعقب الحيض ويستقن استحاضة في العرف ليس دم الحيض، بل هو دم أحر له أوصاف مخصوصة وأحكام خاصة، وقد صرح بالمغايرة غير واحد من اللغويين أيضاً كما عرفت.

فعاية ما يمكن دعوى استفادته من الأحبار: أن هذه الأوصاف من الخواص اللازمة لدم الاستحاضة، وهذا لا يقتضي الحكم بكون كل دم بهذه الأوصاف استحاضة؛ فإن ما تراه المرأة ساعة أو ساعتين غير مسبوق بحيض حيث لا يسمى في العرف واللغة استحاضة ليس إلا كالدم الحارج من غير فرجها، فكما أن نصادق أوصاف دم الاستحاضة على هذا الدم لا يوجب الحكم بكونه استحاضة فكذا في مثل المرحر

نعم، مقتضى كون الأوصاف من الخواص اللازمة تحطئة العرف واللغة في إطلاقهم الاستحاضة على ما تراه المرأة بعد أيامها مطلقاً، وعدم تخصيصهم اسم الاستحاضة بواحدة الأوصاف، لكن الشارع قد أقرهم على ذلك، وحكم بأن ما تراه بعد أيامها في الجملة استحاضة، وأنها إن عرفت أيامها، لا تعني بأوصاف الدم، فيعلم من ذلك أن الشارع بيّن بعض الأوصاف العائنية للرجوع إليها عند الاشتباه واختلاط الحيض بالاستحاضة، لا مطلقاً.

والحاصل أنه ليس في شيء من هذه الأحبار إشعار أصلاً بأن كل دم موصوف بهذه الأوصاف استحاضة، بل عاية ما يمكن ادعاؤه إنما هو دلالتها على أن الاستحاضة لا تكون إلا بهذه الأوصاف، وهذا لا يجدي في الحكم بكون ما تراه من ليس بمنّ منّ تحييص كالصغيرة واليائسة وما

تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام وكذا ما تراه بعد النفاس استحاضة إذا كان بأوصافها، كما هو ظاهر، وإنما الفقهاء يحكمون بذلك؛ لما ثبت عندهم من أن المرأة في جميع هذه الحالات بمسرة المستحاضة، فعمموا موضوعها بحيث صارت الاستحاضة لديهم حقيقة في المعنى الأعم، ومن المعلوم أن إطلاقات الشارع لا تنزل على هذا المعنى الأعم الحادث في عرف الفقهاء، فتعميم حكم المستحاضة بحيث يعم هذه الموارد يحتاج إلى دليل تعبدى غير الأدلة المسوقة لبيان حكم الاستحاضة أو موضوعها، فالمتبع إنما هو مقدار دلالة ذلك الدليل. ففي جملة من الأخبار أنه إذا استمر دم النفاس، فهي بمسرة المستحاضة مطلقاً من دون تفصيل بين ما لو كان لدم أسود أو أصفر، فلو كان لنا بالنسبة إلى سائر الموارد أيضاً مثل هذا الدليل، نقول به، وإلا فلا من دون أن يكون لأوصاف الدم مدخلية في ذلك. وكأن منشأ الاستدلال بهذه الروايات لشيء كون ما ليس بأوصاف الاستحاضة استحاضة هو الخلط بين المعنى الاصطلاحي واللغوي الذي عليه تنزل الأخبار.

ثم لو سلم إرادة هذا المعنى من الاستحاضة في تلك الأخبار، أو قيل: إن الاستحاضة وإن استعملت فيها في مفهومها اللغوي لكن يفهم من سياقها أن موضوع الأحكام نفس دم الاستحاضة من حيث هو، والأوصاف إنما هي أوصاف لذلك الدم، سواء سمي بالاستحاضة أم لا، فهو غير مجلد فيما ادّعاه المستدل، بل ربما يشهد على ما يقوله المشهور؛ لما فيها من التصريح بأنه إنما نعول على الأوصاف من لا تعرف أيامها. وأما من عرفت أيامها فستأخر الرجوع إلى أيامها من غير اعتناء بأوصاف الدم،

ومعلوم أن مصادفة الدم لأيامها إنما هي أمانة لتشخيص الحيض عما ليس بحيض، الذي هو استحاضة فيما هو المعروف موضوعاً في تلك الأخبار، فالعبرة أولاً وبالذات على هذا، وإنما نعول على الأوصاف من لا يمكن تشخيص حيضها عما ليس بحيض بأمانة أقوى، ككونه في أيام العادة، أو بالقطع، ككونها في سن من لا تحيض، أو كون الدم مسبوقاً بحيض أو نفاس محقق أو غير ذلك.

وكيف كان فالذي يظهر بالتصريح في كلمات الأصحاب بحيث لا يشوبه شبهة الارتياب أن الدم الذي تختص برؤيته المرأة من حيث كونها امرأة لا من حيث كونها مقروحة أو مجروحة إذا رآه أقل من ثلاثة أيام ولم يكن من دم النفاس أو رآه بعد اليأس، بل وكذا في حال الصغر كونه بحكم دم الاستحاضة في الجملة من المسلمات بل من ضروريات الفقه بحيث لم يخالف فيه على إجماله أحد بأن يقول: دم اليائسة - مثلاً - ليس بحكم الاستحاضة أصلاً، وكفى بذلك دليلاً على استكشاف رأي المعصوم، خصوصاً في مثل هذا الفرع العام البلوى، الذي يمكن دعوى الجرم بأن كونه مسلماً لديهم يكشف عن استقرار السيرة عليه ومعهوديته من صدر الإسلام ووصوله إليهم بدأً بيد، وحيث إننا علمنا سطلان قول المصطل وأنه إنما صار إليه لشبهة حصلت له بعين المصير إلى ما صار إليه غيره من الحكم بكون كل ما ليس بحيض ولا نفاس استحاضة من دون تفصيل

ويدل عليه - مضافاً إلى ذلك - استقراء الموارد التي وقع فيها السؤال عن حكم ما تراه المرأة من الدم.

كرواية أبي المعز قال . سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحبلَى قد استبان ذلك منها ترى كما ترى الحائض من الدم ، قال : « تلك الهراقة إن كان دماً كثيراً فلا تصليين ، وإن كان قليلاً فلتغتسل عند كلِّ صلاتين » <sup>(١)</sup> .

والمراد من الدم القليل هو الدم الذي ليس بحيض ، كما أنَّ المراد من الدم الكثير هو الدم المستمر الذي يمكن أن يكون حيضاً ، وتوصيهما بالقلة والكثرة على الظاهر للجري محرى العادة

وصحيحة الحسين بن نعيم الصحاف ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنَّ أمّ ولدي ترى الدم وهي حامل كيف تصنع بالصلاة ؟ قال : فقل لي : « إذا رأت الحامل الدم بعد ما يمضي عشرون يوماً من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم من الشهر الذي كانت تقعد فيه ، فإنَّ ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث فلتوضأ وتحتشي بكرسف وتصلّي » <sup>(٢)</sup> الحديث وظاهرها إرادة الوضوء بسبب الدم ، فيدلُّ على أنَّ الدم الذي ليس من الطمث حدث ، فيتمّ سائر أحكامه بعدم القول بالفصل

ومنها : رسالة يونس ، القصيرة المتقدمة <sup>(٣)</sup> ، وفيها . « فإن انقطع الدم بعد ما رآته يوماً أو يومين اغتسلت وصلّت وانتظرت من يوم رأت الدم إلى عشرة أيام - إلى أن قال - وإن مرَّ بها من يوم رأت الدم عشرة أيام ولم تر الدم فذلك اليوم واليومان الذي رآته لم يكن من الحيض إنَّما كان من علة إمَّا من قرحة في جوفها وإمَّا من الجوف ، فعليها أن تعيد الصلاة

(١) التهذيب ١ - ١١٩١/٣٨٧ ، الوسائل ، الباب ٣٠ من أبواب الحيض ، الحديث ٥

(٢) الكافي ٣ - ١/٩٥ ، الوسائل ، الباب ٣٠ من أبواب الحيض ، الحديث ٢

(٣) في ص ٣٧ .

تلك اليومين التي تركتها لأنها لم تكن حائضاً إلى آخره .

وقد تقدّم في مبحث الحيض التنبيه على أن الغسل المأمور به بعد يوم أو يومين لا يمكن أن يكون غسل الحيض ، فوجب أن يكون غسل الاستحاضة .

ومنها : رواية إسحاق بن عمار ، قال . سألت أنا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحبلى ترى الدم اليوم واليومين ، قال : «إن كان دمّاً عبيطاً فلا تصلي ذينك اليومين ، وإن كان صفرة فلتغتسل عند كلّ صلاتين» <sup>(١)</sup> .  
وهذه الرواية لا بدّ من تأويل صدرها بما لا يخالف النص والإجماع .

والمراد بقوله عليه السلام : «وإن كان صفرة» على ما يشهد به سوق الكلام أنّه إن لم يكن ذلك الدم العبيط الذي تترك لأجله الصلاة ، فلتغتسل ؛ لأنّ المتبادر من مثل هذه العبارة كون الموضوع في القضية الثانية نقيض ما هو الموضوع في القضية الأولى ، كما لا يخفى على العارف بأسلوب الكلام ، وتوصيف الدم بالصفرة إنّما هو لسكّة الغلبة .

إلى غير ذلك من الأخبار التي يفهم عليها المتع ، الواردة في دم امرأة ، التي رتب فيها الشارع عليه آثار الاستحاضة عند انتهاء احتمال كونه حيضاً ، فإنّه لا يبعد أن يدعى أنّه يستفاد من تتبّع الموارد - ولو باعتضاده بالفتاوى - أنّ الدم الذي تراه المرأة ما لم يكن من قرح أو جرح أو نحوهما مطلقاً حدّث . فهو إمّا حيض أو نفاس أو استحاضة ، فمتى نتفّن

(١) التهذيب ١/ ١١٩٢/ ٣٨٧ ، الامتصار ١/ ١٨٢/ ١٤١ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب

الحيض ، الحديث ٦ .



الأولان يتعين الثالث ، فهذا إجمالاً ممّا لا ينبغي الاستشكال فيه  
 وإنما الإشكال بل الخلاف في أنّه كما يعتبر في الحكم بكون الدم  
 استحاضة إحرار عدم كونه حيضاً أو نفاساً ، كذلك يعتبر العلم بعدم كونه  
 من قرح أو جرح أو دم عارضى آخر بمنزلةتهما ، فلا يحكم بكونه  
 استحاضة إلا عند انتفاء سائر الاحتمالات ، أو يدلّ عليه دليل تعبدي  
 بالخصوص من نص أو إجماع ، كما في الدم المتجاور عن العادة أو بعد  
 النفاس ، والآفيرجع إلى الأصول ، أم يكفي عدم العلم بكونه من سائر  
 الدماء مطلقاً ، أو يفضل بين احتمال الجرح أو القرح وبين سائر  
 الاحتمالات ، فلا يعنى في الثاني دون الأول ، لاعتناء الشارع به - كما  
 عرفته في باب الحيض - دون سائر الاحتمالات ، أو يفضل في ذلك أيضاً  
 بين ما لو كان الاحتمال ناشئاً من العلم بوجود قرح أو جرح وبين غيره ،  
 فلا يعنى بالاحتمال مطلقاً إلا عند العلم بوجود القرح أو الجرح ، كما هو  
 مورد اعتناء الشارع باحتمالهما ؟ وحواه بل أقوال ، أقواها . عدم الاعتناء  
 مطلقاً بشرط أن لا يكون مشوّ سائر الاحتمالات وجود علة محققة مقتضية  
 لقذف الدم .

واليه يرجع التفصيل الأخير ؛ فإنّ تخصيص القرح والجرح  
 بالمعلومين بالذكر على الظاهر ليس إلا لانحصار الاحتمال الماشيء من  
 سبب محقق عادة بكونه منهما .

وينبغي تقييده أيضاً بما إذا لم يكن احتمال كونه استحاضة ممّا  
 تبعده العادات والأمارات ، كما لو رأت الصغيرة الدم وهي في سنّ الرضاع .  
 وكيف كان فيدلّ على عدم الاعتناء بسائر الاحتمالات فيما احتزنه :

بناء العقلاء ؛ فإنك إذا راحت العرف لا تكاد تجد امرأة تحتوي عند خروج  
لدم من فرجها ما لم تكن مجروحة أو مقروحة باحتمال كونه غير الدم  
طبيعي الذي تختص برؤيته النساء ، بل لا ينصرف ذهنها عند رؤيتها للدم  
إلا إلى الدم المعهود . كما لا ينسب إلى الدهن عند إطلاق قولك : المرأة  
ترى الدم ، إلا إلى الدم المعهود .

وكأن مره أصالة السلامة ، النافية لسائر الاحتمالات ، القاضية بكون  
الدم هو الدم الأصلي الذي تقتضيه الطبيعة قذفه

وقد أشرنا في محث الحيض إلى أن الالتزام بأن الاستحاضة أيضاً  
لا تكون إلا من علة لا ينافي إمكان إحرازها بأصالة السلامة عند انتفاء  
احتمال الحيضية حيث إنها من العلل العامة التي لا تعد علة بنظر العرف  
بحيث يحتاج إلى سبب حادث زائد عن أصل طبيعتها ، كالتقرح والجرح ،  
فيكون كونه استحاضة بمنزلة أقرب المحازات في باب الألفاظ ، وقد أشرنا  
في محله إلى أن عمل العقلاء في مسح الألفاظ يمثل هذه الأمور ليس  
لأمر مخصوص بها .

وكيف كان فما يؤيد ذلك بل يدل عليه التسع في أخبار الحيض  
والاستحاضة سؤلاً وجواباً ، فإنك لا تكاد تجد في شيء منها الاعتناء  
بسائر الاحتمالات إلا عند تحقق مشتها كالتقرح والجرح ودم العذرة ، وأما  
بدونه فلا .

نعم ، في مرملة يونس - القصيرة - ذكر الإمام عليه السلام في مقام إبداء  
لاحتمال في أن الدم الذي رآه يوماً أو يومين ليس بحيض وأنه من علة

إما من قرحة في جوفها أو من الجوف»<sup>(١)</sup>.

ولكنك عرفت أنه عليه السلام في مقام ترتيب الأثر لم يعتن بهذا الاحتمال، وأمرها بالاعتسال، فهذه الرواية بنفسها من أقوى الشواهد على ما ادعياه، وقد تقدّم في مبحث الحيض عند التكلم في قاعدة الإمكان ما يزيدك إيضاحاً للمقام، فراجع.

وحيث إنك عرفت أن كل دم تراه المرأة من حيث هي لو لم يكن حيضاً أو نفاساً فهو استحاضة علمت أن ما كان أقل من ثلاثة أيام ولم يكن دم نفاس لا يكون إلا استحاضة.

(وكذا ما<sup>(٢)</sup> يزيد عن العادة ويتجاوز العشرة) من غير فرق بين أيام الاستظهار وغيرها على ما تقدّم تحقيقه سابقاً (أو يزيد عن أيام<sup>(٣)</sup> النفاس) كما ستعرفه إن شاء الله (أو يكون مع الحمل على) القول بعدم اجتماع الحيض معه، كما عن المفيد واس الحنيد والحنلي<sup>(٤)</sup>، واحتاره المصنف رحمه الله في الكتاب<sup>(٥)</sup>، ونسبه في النافع إلى أشهر الروايات<sup>(٦)</sup>

(١) الكافي ٣ / ٥٧٦، التهذيب ١ / ١٥٧ - ١٥٨، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب الحيض، الحديث ٢.

(٢) في الشرائع ١: ٢٢؛ وكذا كل ما.

(٣) في الشرائع ١: ٣٢؛ عن أكثر أيام.

(٤) حكاه عنهم المحقق في المعتمد ١ - ٢، والعلامة الحلي من منتهى المطلب ١.

٩٦، ومختلف الشيعة ١: ١٩٥، المسألة ١٤١، والبحراني في الحدائق لاصرة ٣.

١٧٧، وانظر: أحكام النساء (صص مصفات الشيخ المفيد ٩) ٢٤، والمقنعة ٥٣٩.

والسرائر ١: ١٥٠.

(٥) شرائع الإسلام ١: ٢٢.

(٦) المحتصر النافع: ١١.

ولكن (الأظهر) الأشهر بل عن المشهور<sup>(١)</sup> خلافه، بل عن السيد  
في الناصريات دعوى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>، كما يدل عليه جملة من الأخبار  
التي لا يبعد دعوى تواترها.

مثل: صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سُئل عن  
الحبلى ترى الدم أترك الصلاة؟ قال: «نعم، إن الحبلى ربما قدفت  
بالدم»<sup>(٣)</sup>.

وموثقة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن الحبلى ترى  
الدم؟ قال: «نعم، إنه ربما قدفت المرأة الدم وهي حبلى»<sup>(٤)</sup>.

وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام  
عن الحبلى ترى الدم وهي حامل كما كانت ترى الدم قبل ذلك في كل  
شهر هل تترك الصلاة؟ قال: «ترك الصلاة إذا دام»<sup>(٥)</sup>.

وصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألت عن  
لحبلى ترى الدم كما كانت ترى أيام حيضها مستقيماً في كل شهر، قل:  
«تمسك عن الصلاة كما كانت تصنع في حيضها، فإذا طهرت صلت»<sup>(٦)</sup>.

(١) نـبه إلى المشهور المحقق الكركي في جامع المقاصد ١: ٢٨٦، وكذا صاحب  
الجواهر فيها ٢: ٢٦٢.

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣: ٢٦٢، وانظر مسائل الناصريات ١٦٩، المسألة ٦١.

(٣) الكافي ٣: ٥/٩٧، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الحيض، الحديث ١.

(٤) التهذيب ١: ١١٨٨/٣٨٦، الاستبصار ١: ٤٧٥/١٣٩، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب  
الحيض، الحديث ١٠.

(٥) الكافي ٣: ٤/٩٧، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الحيض، الحديث ٢.

(٦) التهذيب ١: ١١٩٤/٣٨٧، الاستبصار ١: ٤٧٩/١٣٩، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب  
الحيض، الحديث ٧.

وحسنة سليمان بن خالد، قلت لأبي عبد الله عليه السلام . جعلت فداك، الحلي ربما طمئت، قال . «نعم»، وذلك إن الولد في بطن أمه عداؤه الدم فربما كثر ففضل عنه، فإذا فضل دفته، فإذا دفته حرمت عليها الصلاة»<sup>(١)</sup>

قال الكليني. وفي رواية أخرى «فإذا كان كذلك تأخرت الولادة»<sup>(٢)</sup>. ورواية زريق عن أبي عبد الله عليه السلام : أن رجلاً سأل عن امرأة حامل رأت الدم، قال : «تدع الصلاة» قلت : فإنها رأت الدم وقد أصابها الطلق وهي تمخص، قال : «تصلي حتى يخرج رأس الولد، فإذا خرج رأسه لم تجب عليها الصلاة، وكل ما تركته من الصلاة في تلك الحال لوجع ولما فيه من الشدة والجهد قضته إذا خرجت من نعاسها» قال : قلت : جعلت فداك، ما الفرق بين دم الحامل ودم المحاض ؟ قال : «إن الحامل قذفت بدم الحيض وهذه قذفت بدم المخاض إلى أن يخرج بعض الولد، فعند ذلك يصير دم النعاس، فيجب أن تدع في النفاس ولحيض، فأما ما لم يكن حيضاً أو نعاساً فإتاما ذلك من فتق في الرحم»<sup>(٣)</sup>.

وصحيحة صفوان عن أبي الحسن الرضا عليه السلام عن الحلي ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة أيام تصلي ؟ قال تمسك عن الصلاة»<sup>(٤)</sup>

(١) الكافي ٣/٩٧، وفيه د . دفعته . دفعته . الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب الحيض، الحديث ١٤

(٢) الكافي ٣/٩٧ دليل الحديث ٦ الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب الحيض، الحديث ١٥  
(٣) أمالي الطوسي . ١٤٩١/٦٩٩ - ٢٤ الوسائل، الباب ٣ من أبواب الحيض، الحديث ١٧

(٤) التهذيب ١/١١٩٣/٣٨٧، الاستبصار ١/٤٧٨/١٢٩، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب الحيض، الحديث ٤

ومرسلة حريز عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام هي الحبل ترى  
لدم ، قال : « تدع الصلاة فإنه ربما بقي في الرحم الدم ولم يخرج ، وتلك  
الهراقة »<sup>(١)</sup>

ومضمرة سماعة ، قال . سألت عن امرأة ترى الدم في الحبل ، قل  
« تقعد أيامها التي كانت تحيض . فإذا راد الدم على الأيام التي كانت تقعد  
استظهرت بثلاثة أيام ثم هي مستحاضة »<sup>(٢)</sup>

وقد تقدّم بعض ما يدلّ عليه أيضاً في الموضع السابق  
واستدلّ للقول الأول : برواية السكوني عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام  
أنّه قال : « قال النبي صلى الله عليه وآله ما كان الله ليجعل حيضاً مع حبل يعني أنّها إذا  
رأت الدم وهي حامل لا تدع الصلاة إلا أن ترى على رأس الولد إذا ضرب  
الطلق ورأت الدم تركت الصلاة »<sup>(٣)</sup>

ورواية مقرن ، المحكيّة عن عليّ الصدوق عن أبي عبدالله عليه السلام  
قال : « سأل سلمان رضي الله عنه عليّاً عليه السلام عن ررق الولد في بطن أمّه ، فقال إن  
الله تبارك وتعالى حسن عليه الحيضة فجعلها رزقه في بطن أمّه »<sup>(٤)</sup>

(١) لتهذيب ١ - ١١٨٦/٣٨٦ ، الاستبصار ١ - ٤٧٢/١٣٨ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب

الحيض ، الحديث ٩

(٢) لتهذيب ١ - ٣٨٦ - ١١٩٠/٣٨٧ ، الاستبصار ١ - ٤٧٧/١٣٩ ، الوسائل ، الباب ٣ من

أبواب الحيض ، الحديث ١١ .

(٣) لتهذيب ١ - ٣٨٧ - ١١٩٦/٣٨٨ ، الاستبصار ١ - ٤٨١/١٤٠ ، الوسائل ، الباب ٣٠ من

أبواب الحيض ، الحديث ١٢ .

(٤) علل الشرائع ٢٩٦ - ٢٩٢ (الباب ٢١٩) الحديث ١ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب

لحيض ، الحديث ١٣

وصحيحة حميد بن المثنى عن أبي الحسن [الأول] <sup>(١)</sup> عليه السلام : عن  
الحبلى ترى الدفقة والدفتين من الدم في الأيام وفي الشهر وأشهرين ،  
قال : « تلك الهراقة ليس تمسك هذه عن الصلاة » <sup>(٢)</sup>.

وأجيب عن الرواية الأولى . بضعف السند ، وعدم صلاحيتها  
لتخصيص العمومات فضلاً عن مكافئتها للأدلة الخاصة المتقدمة المعتصدة  
بالشهرة والإجماع المحكي وشهادة السوان <sup>(٣)</sup>.

هذا ، مع موافقة الرواية لما هو المشهور بين العامة على ما نسب <sup>(٤)</sup>  
إليهم ، فلا يبعد صدورها تقيّةً .

وأما الروايتان الأخيرتان فلا دلالة فيهما على مطلوبهم .

أما الأولى منهما فإنما تدلّ على حس الحيضة عن أن يدفع  
مجموعها ، فلا يافي بقاء مقدار الكعابة ودفع الزائد ، كما صرح به في  
حسنة سليمان بن خالد : المتقدمة <sup>(٥)</sup>.

وأما الأخيرة فإنما تنفي حصية الدفقة والدفتين ، وهذا مع يلتزم به  
كلّ أحد .

نعم ، على القول بعدم اعتبار التوالي في الحيض إلى الثلاثة بسفي  
تقييد الرواية بما إذا لم يكن مجموع الدفقات - التي نراها في ضمن عشرة

(١) ما بين المعفوفين من المصدر .

(٢) تهذيب ١ / ١١٩٥ / ٣٨٧ ، الاستبصار ١ / ١٣٩ / ٤٨ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب  
الحيض ، الحديث ٨ .

(٣) المجيب هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٤٥

(٤) المناسب هو البحراني في المحقائق الناصرة ٣ / ١٧٩

(٥) في ص ٢٠٠

أيام - ما يتم به الثلاثة ، والأمر فيه سهل بعد مساعدة الدليل ، بل إمكان دعوى انصراف الرواية عن مثل الفرض .

والعجب من نسبة المصنف رحمته الله القول بمنع الحمل عن الحيض إلى أشهر الروايات<sup>(١)</sup> .

وكيف كان فربما استدلل لهم : بالأخبار<sup>(٢)</sup> المستفيضة بل المتواترة ، الواردة في استبراء السبايا بحيضة ، وكذا الجواري<sup>(٣)</sup> المتقلة ببيع أو غيره والموطوءة بالزنا<sup>(٤)</sup> والأمة المحللة للغير<sup>(٥)</sup>

وفيه أولاً : أنه يكفي حكمة لمشروعية الاستبراء غلبة عدم الاجتماع ، فالحيض أمانة عدم الحمل ، فاحتاط الشارع للأنسب تارة بثلاث حيضات ، وأخرى خفف الاحتياط لبعض الحكم ، مثل تسهيس الأمر على الرجل أو المرأة ، فاكتمى بحيضة واحدة ، ولو امتنع اجتماع الحيض والحمل ، لاكتفى في الكل بواحدة .

وثانياً : أنه لا أثر للقول بالاجتماع وعدمه في هذا المقام ؛ لأنه بعد أن رأت دماً مستمراً صالحاً لأن يكون حيضاً يجب عليها ترتيب آثار الحيضية ، ويتحقق به الاستبراء في مرحلة الطاهر ، غاية الأمر أنه يظهر أثر

(١) المختصر النافع : ١١ .

(٢) منها ما في التهذيب ٨ ١٧٦ ٦١٥ ، والوسائل ، الباب ١٧ من أبواب نكاح العبد والإماء ، الحديث ١ .

(٣) لكافي ٥ ٤٧٣ ٥ ، التهذيب ٨ ٥٩٣/١٧٠ . الأصغر ٢ ١٢٨٤/٣٥٨ ، الوسائل ، الباب ١٨ من أبواب نكاح العبد والإماء ، الحديث ٢ .

(٤) نوادر الراوندي : ٥٣ .

(٥) التهذيب ٨ ١٩٨ - ٦٩٦/١٩٩ ، الوسائل ، الباب ١٩ من أبواب نكاح العبد والإماء ،



القولين بعد استبانة الحمل بالنسبة إلى بعض عباداتها التي تركتها عند رؤية الدم ، وأما فيما نحن فيه فلا ؛ إذ بعد استبانة الحمل واستكشاف عدم براءة الرحم لا فرق بين أن يحكم بأن ما رآه كان حيضاً أو استحاضةً ، كما لا يخفى .

لا يقال : إنه على القول بعدم الاجتماع لا يحكم بالحيضة إلا بعد إحراز عدم الحمل الذي هو شرطه  
لأننا نقول : فعلى هذا لا يعقل أن يستكشف براءة الرحم بالحيض ،  
والأ لدار .

والحاصل : أن الدم الذي تراه مستمراً إلى ثلاثة أيام محكوم بالحيضة حتماً ، ويتحقق به الاستبراء في مرحلة الطاهر ، واستكشاف كونه استحاضةً بعد استبانة الحمل ليس إلا كاستكشاف كون الوطء أو العقد الواقع عليها بعد الاستبراء الظاهري مقرباً للحمل ، فليس المقصود بأخبار الاستبراء إلا الاستكشاف الطبي ، وهو حاصل على كلا القولين ، لكن على القول بلاحتماع يكون طريقه ظنيّاً ، وعلى القول بعدم يكون طريقه كذلك .

ثم إن هاهنا قولين آخرين :

أحدهما : ما حكى عن الشيخ في النهاية وكتابي الأخبار من أن ما تجده المرأة الحامل في أيام عاداتها يحكم بكونه حيضاً ، وما تراه بعد عاداتها بعشرين يوماً فليس بحيض<sup>(١)</sup> .

(١) حكاه عنه العامل في ملكك الأحكام ٢ - ١٠ ، وانظر النهاية ٢٥ ، والتهذيب ١

٣٨٨ ، والامتنع ١ - ١٤٠ ذيل الحديث ٤٨١

والقول الآخر : ما حكى عنه أيضاً في الخلاف من أنه حيض قبل أن يستبين الحمل لا بعده ، ونقل فيه الإجماع عليه<sup>(١)</sup>

احتج على القول الأول : بقوله عليه السلام في صحيحة الحسين بن عبيد الصخاف ، لمقدمة<sup>(٢)</sup> . «إذا رأت الحامل الدم بعد ما يمضي عشرون يوماً من الوقت لذي كانت ترى فيه الدم في الشهر الذي كانت تقعد فيه ، فإن ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث ، فلتوضأ وتحشي بكرسف وتصلّي ، فإذا رأت الحامل قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم بقليل أو في الوقت من ذلك الشهر فإنه من الحيضة» .

قال في المدارك بعد نقل الاستدلال بالصحيحة لهذا القول : وهي مع صحتها صريحة في المدعى ، فيتعين العمل بها وإن كان القول الأول - أي المشهور - لا يحلو من قرب أيضاً<sup>(٣)</sup> انتهى

وفيه : أن الحكم يكون ما رآته بعد العادة بعشرين ليس بحبس كالحكم بأن ما رآته في العادة حيض ليس إلا بياناً لتكليفها الظاهري في مقام العمل جرياً على ما تقتضيه العادات والأمارات ، لا أن ما تراه في العادة يجب أن يكون حيضاً في الواقع ، وما تراه بعدها يمتنع أن يكون كذلك في الواقع ، ولا ريب أن تقييد إطلاق نفي الحيضية في مرحلة الظاهر بما إذا لم يستمر ما رآته بعد العادة ولم يكن دماً كثيراً يصلح أن يكون حيضاً بقربة تلك الأحبار أولى من تقييد قوله عليه السلام في رواية أبي

(١) حكاها عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢ : ١٠ ، وانظر الخلاف ١ : ٢٢٩ ، المسألة ٢٠٥

(٢) في ص ١٩٤ .

(٣) مدارك الأحكام ٢ : ١٢ .

المعزى: «إن كان دماً كثيراً فلا تصلي»<sup>(١)</sup> وقوله ﷺ في صحيحة ابن الحجاج: «ترك الصلاة إذا دام»<sup>(٢)</sup> بخصوص ما في العادة

والمعارضة بينها وبين مثل هذه المطلقات إنما هي من قبيل تعارض الظاهرين لا الصّ والظاهر. ولا تأمل في أنّ ارتكاب التأويل في الصحيحة أولى من ارتكاب التقييد في معارضاتها، المعتضد بعضها ببعض، وبموافقة العمومات والقواعد المتقنة المعتصدة بالعمل.

ولا ينافيه ما في الصحيحة من التعميل بين ما رآته في العادة وما رآته بعد العشرين من الحكم بالحيضية في الأول مطلقاً وبعدمه في الثاني كذلك مع اشتراكهما في الحيضية عد الكثرة والاستدامة والعدم عند العدم: لجري الإطلاقين مجرى العادة حسماً يقتضيه ظاهر الحان وكيف كان فلا يمكن التأويل في جميع تلك الأدلة بمثل هذه الصحيحة التي أعرض أكثر الأصحاب عن ظاهرها مع قبولها للتوجيه القريب، فالقول بالتعميل ضعيف.

وأضعف منه التفصيل الأحر، أعني الفرق بين قل استبانه الحامل وبعدها.

واستدل له أيضاً بالصحيحة المتقدمة.

وفيه ما لا يحفى، والله العالم.

تنبيه: الأظهر أنّ الحامل لا يتحتض برؤية الدم في غير أيامه، إلا بعد

(١) التهذيب ١: ١١٩١/٣٨٧، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الحيض، الحديث ٥

(٢) التهذيب ١: ١١٨٩/٣٨٦، الاستبصار ١: ٤٧٦/١٣٩، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الحيض، الحديث ٢.

استقرار حيضها بمضي ثلاثة أيام.

وهل تحيض برؤيته في أيام عادتھا وإن احتملت انقطاعه فس مضي الثلاثة؟ وجهان: من إطلاق معاهد الإجماعات وبعض النصوص الدالة على أنها تحيض برؤية الدم في العادة من دون تفصيل، كما يعصده لتفصيل في صحيحة الحسين بن نعيم، بناءً على كونها مسوقة لبيان تكليفها الظاهري في مقام العمل عند رؤية الدم قبل استبانة الحال بالاستمرار وعدمه. ومن انصراف النص ومعاهد الإجماعات عن مثل الفرض مع ظهور جملة من الأحبار في أنها لا تحيض مطلقاً إلا بعد إحراز كونه دم الحيض.

مثل قوله عليه السلام في صحيحة ابن الحجاج: «ترك الصلاة إذا دام»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية أبي المعز: «إن كان دمًا كثيرًا فلا تصلي»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية ابن مسلم: «إن كان دمًا كثيرًا أحمر فلا تصلي»، وإن كان

قليلاً أصفر فلتتوضأ»<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية إسحاق بن عمار: «إن كان دمًا عيظاً فلا تصلي ذبنت

اليومين، وإن كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين»<sup>(٤)</sup>.

وأقرب التوجيهات في مقام الجمع بين الأحبار ليس إلا الالتزام بأنهم

(١) التهذيب ١، ١١٨٩/٣٨٦، الاستبصار ١، ٤٧٦/١٣٩، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب

الحيض، الحديث ٢.

(٢) التهذيب ١، ١١٩١/٣٨٧، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الحيض، الحديث ٥

(٣) الكافي ٣، ٢/٩٦، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الحيض، الحديث ١٦

(٤) التهذيب ١، ١١٩٢/٣٨٧، الاستبصار ١، ٤٨٢/١٤١، الوسائل، الباب ٣ من أبواب

الحيض، الحديث ٦.

لا تنحبّض بمجرد رؤية الدم في العادة إلا إذا اعتضد حيضيته بالأمارات ، مثل الكثرة والسواد والامتداد ونحوها ، فلا يعد الالتزام به ، إلا أن يكون مخلفاً للإجماع ولم يثبت ، وأما مخالفته لقاعدة الإمكان فلا صبر فيها بعد مساعدة الدليل .

هذا ، مع ما عرفت في محله من قصور القاعدة عن جرياتها في مثل الفرص ، أي الموارد المحفوفة بأمارات مانعة من الحيضية ، والله العالم .

وحيث إنك عرفت أن كلّ دم طبيعي امتنع أن يكون حيضاً أو نقاساً فهو استحاضة علمت أنه لا فرق في ذلك بين ما لو رآته وهي في سنّ منّ تحيض ، كالفروض السابقة (أو) رآته وهي في سنّ منّ لا تحيض ، كما إذا كان (مع اليأس أو قبل البلوغ) والله العالم

(وإذا تجاوز الدم) أكثر الحيض الذي هو (عشرة أيام وهي منّ تحيض فقد امتزج حيضها بظهورها فهي إما مبتدئة) بالكسر ، أي ابتدأت بالدم ، أو بالفتح ، أي ابتدأ بها الدم .

وهي بظواهرها منّ لم نسبق بحيض ، كما عن المعشر<sup>(١)</sup> تفسيرها بذلك ، فتكون المضطربة حيث إنّ أعمّ من الناسية للعادة أو منّ لم تستقرّ لها عادة .

لكن الذي يظهر من المصنّف هنا - حيث خصّ المضطربة بالناسية للعادة - أنّ المراد بالمتبدئة منّ لم تستقرّ لها عادة ، سواء كان ذلك لا ابتداء الدم أو لعدم انصباط العادة ، كما نصّ عليه بعضهم<sup>(٢)</sup> ، بل في الروضة أنّه

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣-٢٦٧ ، وانظر المعبر ١- ٢٠٤ .

(٢) كما في جواهر الكلام ٣: ٢٦٧

أشهر<sup>(١)</sup>، وفي المسالك أنه المشهور<sup>(٢)</sup>.

وكيف كان فلا يترتب على هذا الاختلاف ثمرة معتد بها؛ لأن الأحكام الآتية لا يتوقف تشخيص موضوعها على تحقيق مفهوم المبتدئة، كما لا يخفى.

(أو ذات عادة مستقرة) وقتاً وعدداً أو أحدهما (أو مضطربة)

القلب لسببها العادة وقتاً أو عدداً أو معاً، وقد أشرنا - فيما سبق - أنه ربما تطلق المضطربة على الأعمّ منها وممن لم تستقر لها عادة.

وكيف كان (فالمبتدئة) بالمعنى الأعمّ - أي من لم تستقر لها عادة -

(ترجع) أولاً (إلى اعتبار الدم) وتسير كل من دمى الحيض

والاستحاضة بالأوصاف (فما شابه دم الحيض) هي صفاته الثابتة (فهو

حيض، وما شابه دم الاستحاضة فهو استحاضة) بلا خلاف فيه ظاهراً،

بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه، لكن المتيقن من معقده هي

المبتدئة بالمعنى الأخصّ.

ويدلّ عليه مطلقاً: المعتبرة المستعصية الأمرة بالرحوع إلى الصفات

عد الاختلاط.

منها: حسنة حفص بن المحترى، قال: دخلت على الصادق عليه السلام

امرأة فسأته عن المرأة يستمر بها الدم فلا تدري أحيض هو أو غيره،

قال - فقد - إن دم الحيض حارّ عبيط أسود له دفع وحرارة، ودم

الاستحاضة أصفر بارد، فإذا كان للدم حرارة ودفع وسواء فتدع لصلاة.

(١) الروضة النيرة ١ - ٣٧٨

(٢) مسالك الأهمام ١ - ٦٧

قال : فخرجت وهي تقول . والله أن لو كان امرأة ما زاد على هذا<sup>(١)</sup>  
ومنها : خبر إسحاق بن جرير<sup>(٢)</sup> ، قال سألتني امرأة ما أن أدخلها  
على أبي عبدالله عليه السلام ، فاستأذنت لها فأذن لها ، فدخلت - إلى أن قال -  
قالت : فإن الدم يستمر بها الشهر والشهرين والثلاثة كيف تصنع بالصلاة ؟  
قال : «تجلس أيام حيضها ثم تعتل لكلّ صلاتين» قلت له : إن أيام  
حيضها تختلف عليها وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلاثة ويتأخر  
مثل ذلك فما علمها به ؟ قال : «دم الحيض ليس به حفاء ، هو دم حار  
تجد له حرقة ، ودم الاستحاضة دم فاسد بارد»<sup>(٣)</sup> .

ومنها : خبر معاوية بن عمار قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : «إن دم  
الاستحاضة والحيض ليس يخرج من مكان واحد ، إن دم المستحاضة  
بارد ، وإن دم الحيض حار»<sup>(٤)</sup> .

والمستفاد من مجموع الأخبار - بعد حمل مطلقها على مقيدتها - أن  
من لم تستقر لها عادة فسبها عند اختلاف حيضها بالاستحاضة الرجوع  
إلى التميز بأوصاف الدم ، كما هو المطلوب .

ولا يافيها عدا ما يترأى من مرسله يوس - الطويلة - من  
اختصاص الرجوع إلى التميز بالمضطربة التي لها أيام متقدمة وأن المبتدئة

(١) الكافي ٣ ١/٩١ ، التهذيب ١ ٤٢٩/١٥١ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب الحيض ،  
الحديث ٢ .

(٢) في التهذيب - إسحاق بن جرير عن جرير

(٣) الكافي ٣ ٩١ - ٣/٩٢ ، التهذيب ١ ١٥١ - ٤٣١/١٥٢ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب  
الحيض ، الحديث ٣

(٤) الكافي ٣ ٢/٩١ ، التهذيب ١ ٤٣٠، ١٥١ ، الوسائل - الباب ٣ من أبواب الحيض ،  
الحديث ١

التي لم تسبق بدم فستحاضها ليست إلا التحيض في كل شهر ستة أو سبعة .  
وهي م رواه الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن  
عيسى عن يونس عن غير واحد أنهم سألوا أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض  
والسنة في وقتها ، فقال عليه السلام : « إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرَّ فِي الْحَيْضِ ثَلَاثَ  
سَنٍ بَيَّنَّ فِيهَا كَيْ مَشْكَلَ لِمَنْ سَمِعَهَا وَفَهَمَهَا حَتَّى لَا يَدْعَ لِأَحَدٍ فِيهِ مَقْلًا  
بِلَرَأْيٍ »

« أمّا إحدى السن فالحائض التي لها أيام معلومة قد أحصتها  
بلا اختلاط عليها ثم استحاضت فاستمر بها الدم وهي في ذلك تعرف  
أيامها ومبلغ عددها ، فإن امرأة يقال لها : فاطمة بنت أبي حبيش  
استحاضت فأنت أم سلمة فسألت رسول الله ﷺ في ذلك ، فقال : تدع  
لصلاة قدر أقرانها أو قدر حيضها ، وقال : إنما هو عرف<sup>(١)</sup> . فأمرها أن  
تغتسل وتستغفر بثوب وتصلّي<sup>(٢)</sup> »

قال أبو عبد الله عليه السلام : « هذه سنة السيِّدة<sup>(٣)</sup> في التي تعرف أيام  
أقرانها ولم تحنط عليها ، ألا ترى أنه لم يسألها كم يوم هي ولم يقل : إذا  
زدت على كذا يوماً فأنت مستحاضة ، وإنما سألها أياماً معلومة كنت بها  
من قليل أو كثير بعد أن تعرفها » .

« وكذا أفتى أبي عبد الله عليه السلام<sup>(٤)</sup> وسئل عن المستحاضة فقال : إنما ذلك عرف  
عامر<sup>(٥)</sup> أو ركضة من الشيطان فتدع الصلاة أيام أقرانها ثم تغتسل وتتوضأ<sup>(٦)</sup> »

(١) في المصدر « عرق » بدل « عرف » وفي بعض نسخ الكافي كما في النسخ والعرف

للعقب . الصحاح ٤/ ١٤٠٣ « عرف »

(٢) في المصدر : عرق عامر .



لكل صلاة، قيل: وإن سال؟ قال: وإن سال مثل المشعب<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبد الله عليه السلام: «هذا تفسير حديث رسول الله ﷺ، وهو موافق له، فهذه سنة التي تعرف أيام أقرانها ولا وقت لها إلا أيامها قلت أو كثر».

«وأما سنة التي قد كانت لها أيام متقدمة ثم اختلط عليها من طول الدم وزادت ونقصت حتى أغفلت عددها وموضعها من الشهر، فإن سنتها غير ذلك، وذلك أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت النبي ﷺ فقالت: إني أستحاض ولا أطهر، فقال النبي ﷺ: ليس ذلك بحيض وإنما هو عرق<sup>(٢)</sup>، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي، فكانت تغتسل في وقت كل صلاة، وكانت تجلس في مركب<sup>(٣)</sup> لأحبتها، فكانت صبرة الدم تعلو الماء».

قال أبو عبد الله عليه السلام: «أما تسمع رسول الله ﷺ أمر هذه بغير ما أمر به تلك، ألا ترى أنه لم يقل لها: دعي الصلاة أيام أقرانك، ولكن قال لها: إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاعتسلي وصلي، فهذا يبين أن هذه امرأة قد اختلط عليها أيامها لم تعرف عددها ولا وقتها، ألا تسمعها تقول: إني أستحاض ولا أطهر، وكان أبي عليه السلام يقول: إنها استحيصت سبع سنين ففي أقل من ذلك تكون الريبة والاحتلاط، وهذا احتاحت إلى أن تعرف إقبال الدم من إدباره، وتغير لونه من السواد إلى

(١) ثبت الماء ثعباً. حبرته والمشعب - بالفتح - واحد مشاعب الحياض. الصحيح ١ ٩٢ «ثعب».

(٢) في المصنف: عرق.

(٣) المركب - بكسر الميم - : الإحانة التي تعمل فيها الثياب. الصحيح ٥ ٢١٢٦ مركب».

غيره ، وذلك أن دم الحيض أسود يعرف ، ولو كانت تعرف أيامها ما احتاجت إلى معرفة لون الدم ، لأن السنة في الحيض أن تكون الصفرة والكدره فما فوقها في أيام الحيض - إذا عرفت - حيضاً كله إن كان الدم أسود أو غير ذلك ، فهذا يبين لك أن قليل الدم وكثيره أيام الحيض حيض كله إذا كانت الأيام معلومة ، فإذا جهلت الأيام وعددها احتاجت إلى النظر حينئذ إلى قبال الدم وإدباره وتغير لونه من السواد ثم تدع الصلاة على قدر ذلك ، ولا أرى النبي ﷺ قال : اجلسي كذا وكذا يوماً فما زادت فأنت مستحضة ، كما لم يأمر الأولى بذلك .

«وكذلك أبي ﷺ أفنى في مثل هذا ، وذلك أن امرأة من أهلنا استحاضت ، فسألت أبي ﷺ عن ذلك ، فقال إذا رأيت الدم البحراني فدعي الصلاة ، وإذا رأيت الطهر ولو ساعة من نهار فاعتسلي وصلّي .»  
قال أبو عبدالله ﷺ : «وأرى جواب أبي هاهنا غير جوابه في المستحاضة الأولى ، ألا ترى أنه قال : تدع الصلاة أيام أقرانها ، لأنه نظر إلى عدد الأيام ، وقال هاهنا : إذا رأيت الدم البحراني فدعي الصلاة ، وأمرها هنا أن تنظر إلى الدم إذا أقب وإذا أدبر وتغير .»

«وقوله : البحراني ، شه [معنى] <sup>(١)</sup> قول النبي ﷺ : إن دم الحيض أسود يعرف ، وإنما سماه أبي بحرانياً ؛ لكثرة ولونه ، فهذه سنة النبي ﷺ في التي اختلط أيامها حتى لا تعرفها ، وإنما تعرفها بالدم ما كان من قليل الأيام وكثيره .»

«قال : وأما السنة الثالثة ففي التي ليس لها أيام متقدمة ولم ترد الدم

(١) ما بين المحرفين من المصدر

قَطَّ ورأت أول ما أدركت واستمر بها، فإن سعة هذه غير سعة الأولى والثانية، وذلك أن امرأة يقال لها: حمصة بنت ححش أتت رسول الله ﷺ فقالت: إني استحضت حيضة شديدة، فقال لها: احتشي كرسعاً، فقالت: إنه أشد من ذلك إني أتجّه<sup>(١)</sup> ثجاً، فقال: تلجمي وتحبصي في كل شهر في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام ثم اغتسلي غسلًا وصومي ثلاثة وعشرين يوماً أو أربعة وعشرين واعتسلي للمحر غسلًا وأخري الظهر وعجلي العصر واغتسلي غسلًا وأخري المغرب وعجلي العشاء واغتسلي غسلًا.

قال أبو عبدالله عليه السلام: «فأراه قد سن في هذه غير ما سن في الأولى والثانية، وذلك أن أمرها مخالف لأمرتينك، ألا ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع وكانت حمصاً أو أقل من ذلك ما قال لها: تحبصي سبعاً فيكون قد أمرها بترك الصلاة وهي مستحاضة غير حائض، وكذلك لو كان حيضها أكثر من سبع وكانت أيامها عشرًا أو أكثر لم يأمرها بالصلاة وهي حائض».

«ثم ممّا يزيد هذا بيانا قوله لها: تحبضي، وليس يكون التحيض إلا للمرأة التي تريد أن تكلف ما تعمل الحائض، ألا تراه لم يقل لها: أياماً معلومة تحبضي أيام حيضك».

«وممّا يبين هذا قوله لها: في علم الله، لأنه قد كان لها وإن كانت الأشياء كلها في علم الله، فهذا بين واضح أن هذه لم يكن لها أيام قبل

(١) الثج: إمالة الدماء من الذبح والحر في الأضاحي وفي حديث المستحاضة: «إني أتجّه ثجاً» يعني الدم، أي أصبه صائلاً. مجمع البحرين ٢: ٢٨٣ «ثجج»

ذلك قط ، وهذه سنة التي استمر بها الدم أول ما تراه أقصى وقتها سبع وأقصى طهرها ثلاث وعشرون حتى يصير لها أيام معلومة ، فتتقن إليها ، فجميع حالات المستحاضة تدور على هذه السن الثلاث لا تكاد أبداً تخلو من واحدة منهن ، إن كانت لها أيام معلومة من قليل أو كثير فهي على أيامها وحلفتها التي جرت عليها ليس فيها عدد معلوم موقت غير أيامها ، فإن احتضت الأيام عليها وتقدمت وتأخرت وتغير عليها الدم ألواناً ، فسنتها إقبال الدم وإدباره وتغير حالاته ، وإن لم يكن لها أيام قبل ذلك واستحاضت أول ما رأت فوقتها سبع وطهرها ثلاث وعشرون ، فإن استمر بها الدم أشهراً ، فعلت في كل شهر كما قال لها ، فإن انقطع الدم في أقل من سبع أو أكثر من سبع ، فإنها تغتسل ساعة ترقى الظهر وتصلي ، ولا ترال كذلك حتى تنظر ما يكون في الشهر الثاني ، فإن انقطع الدم لوقته من الشهر الأول حتى توالى عليها حيضتان أو ثلاث ، فقد علم الآن أن ذلك قد صار لها وقتاً وخلقاً معروفاً تعمل عليه وتدع ما سواه ، وتكون سنتها فيما يستقن إن استحاضت فقد صارت سنة إلى أن تجلس أقراءها ، وإنما جعل الوقت إن توالى عليها حيضتان أو ثلاث ، لقول رسول الله ﷺ : **لتي تعرف أيامها دعي الصلاة أيام أقرائك ، فعلمنا أنه لم يجعل القمر الواحد سنة لها ، فيقول . دعي الصلاة أيام قرئك ولكن سن لها الإقراء ، وأدنه حيضتان فصاعداً ، وإن اختلطت عليها أيامها ورادت ونقصت حتى لا تقف منها على حد ولا من الدم على لون ، عملت بإقبال الدم وإدباره ، وليس لها سنة غير هذا ،** لقول رسول الله ﷺ : **إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت فاغتسلي ،** ولقوله ﷺ : **إن دم الحيض أسود يعرف**

كقول أبي عبد الله عليه السلام: إذا رأيت الدم البحراني، فإن لم يكن الأمر كذلك ولكن الدم أطبق عليها، فلم تزل الاستحاضة دائرة، وكان الدم على لون واحد وحالة واحدة، فسبغها السبع والثلاث والعشرون، لأن قصتها كقصّة حمّة حين قالت: إني أنجّه ثجّاً<sup>(١)</sup> انتهى الخبر الشريف.

ولا يخفى على من تأمل فيه حق التأمل أنّه لا منافاة بينه وبين الأخبار السابقة، بل هذه الرواية بنفسها شاهدة على المدعى؛ فإن سوق الرواية يشهد بأنّه عليه السلام لم يقصد بهذه الرواية إلا بيان ما يستفاد من الأحكام المختلفة الصادرة عن النبي صلى الله عليه وآله في الوقائع الثلاث، والتنبيه على أنّه يفهم منها سنن ثلاث يدور مدارها جميع أحكام المستحاضة، وهي وجوب تشخيص دم الحيض عن الاستحاضة بمصادفة أيام العادة إن أمكن بأن كانت المرأة معتادة وعارفة بعادتها، وحينئذ لا يجوز لها الاعتناء بسائر الأمارات التي يعرف بها، فإن مصادفة العادة أقوى الأمارات لا يزاحمها غيرها، فإن الصفرة والكدر - مثلاً - في أيام الحيض حيض، ولذا أمرها النبي صلى الله عليه وآله بالرجوع إلى العادة، ولم يسن لها إلا ذلك، وهذه هي السنة الأولى، وعند فقد هذه الأمارات احتاحت إلى أن تعرف إقبال الدم من إداره باعتبار كثرته وقلته وتغير لونه من السواد أو اختلاف أحواله من حيث الحرارة والبرودة والخروج بحرقة وكونه عيباً، فأمرها النبي صلى الله عليه وآله بذلك، أي تشخيص دم الحيض بالأمارات الظنيّة عند حاجتها إليها بمعنى أنّه عليه السلام جعل هذه الأمارات حجة في حقها، وهذه هي السنة الثانية.

(١) الكافي ٣: ٨٣ - ١/٨٩، الوسائل، الأبواب ٣ و ٥ و ٧ و ٨ من أبواب الحيض، الأحاديث ٤ و ١ و ٢ و ٣.

ولا يبعد أن يدعى أن سوق الرواية يشهد بأن المجعول في حقها حجّة مطلق الظنّ الحاصل من الأوصاف المعهودة لدم الحيض ولو لم ينصّ عليها الشارع بالخصوص ، بل ولو عهدتها لشخصها بخصوصيّتها الشخصية ، كما لو استكشفت من عاداتها المنسيّة أن لحيضها صفة مخصوصة ، فحصل لها الظنّ بأنّ واجد هذه الصفة هو حيضها ، فلا يبعد القول باستفادة حجّته من هذه الرواية ؛ إذ ليس معرفة إقبال الدم من إداره مخصوصة بالنظر إلى خصوص تغير لونه من السواد ، وإنما نصّ الإمام عليه السلام عليه بالخصوص لكونه أظهر الأوصاف ، وآلًا فللحيض أوصاف عديدة يمتاز بها عن الاستحاضة ، كما ورد التصبص عليها في عدّة من الروايات المتقدمة ، فتلك الروايات شاهدة على أنّ المقصود ليس تمييز الدم بخصوص السواد .

وكيف كان فإذا فقدت هذه الأمانة أيضاً بأنّ لم يمكن معرفة الدم باللون ونحوه أيضاً ، فقد أمرها النبي صلى الله عليه وآله حيثنّ بأنّ تتحيض في كلّ شهر في علم الله ستّة أو سبعة ، فهذه هي السنّة الثالثة .

والرواية صريحة في أنّ هذه السنّة هي تكليف ظاهريّ عمليّ ، فتكون بمنزلة الأصول العمليّة المجعولة للشاكّ ، التي يرجع إليها عند فقد الأمانة الشرعيّة ، فعلى هذا ليس للمبتدئة الرجوع إلى رواية السنّ أو السبع إلّا إذا تعذّر في حقها التمييز بالأوصاف بأن استمرّ دمها على لون واحد وحالة واحدة ، كما هو الشأن في قصّة حمنة على ما استظهره الصادق عليه السلام من سؤالها ، وآلًا فعليها الرجوع حيثنّ إلى ما سنّها للناسية ، كما أنّ للناسية الرجوع إلى ما سنّ للمبتدئة إذا كان قصتها كقصّة حمنة ،

فعلى هذا تكون الناسبة والمبتدئة متشاركين في الستين ، فتحصيص الإمام عليه السلام الثانية بالناسبة والثالثة بالمبتدئة لا يبعد أن يكون لعلمه عليه السلام بأن المبتدئة غالباً لا يختلف دمهها لوياً والناسبة عكسها .

وكيف كان فالرواية في غاية القوة من حيث الدلالة على ما عرفت .  
وتوهم عدم كون الأوصاف كاشفة عن الحيض في المبتدئة ، أو عدم اعتبار كشفها شرعاً ، فيكون وجودها كالعدم ، ولذا أطلق الإمام عليه السلام الستة الثالثة التي هي بمنزلة أصل عملي للمبتدئة ، ولا ينافيه اتحاد دم حمرة لوياً حيث إن خصوصية المورد لا توجب قصر الحكم عليه ، مدفوع : بأن قوله عليه السلام : « دم الحيض أسود يعرف » ظاهره أن السواد معروف مطلقاً وأن الشارع اعتره لذلك ، وإنما رفعنا اليد عن هذا الظاهر بالنسبة إلى أيام العادة ؛ لما ثبت بالنسبة والإجماع من أن الصغرة والكثرة في أيام الحيض حيض كلها .

هذا ، مع أن ظاهر ذيل الرواية بل كاد أن يكون صريحه أن علته أمر حمرة بالتحيص ستة أو سعة إنما هو اتحاد لون دمها ، المستكشف من قوله : أشبه ثجاً ، فيدور الحكم مداره ، كما يؤيده أنه ليس في كلام حمرة ولا في كلام النبي صلى الله عليه وآله إشعار بأنها كانت مبتدئة ، ولا في كلام الإمام عليه السلام دلالة على استفادة كونها مبتدئة من كلامهما أو من الخارج ، فيمكن أن يكون لتمثيل بها للمبتدئة ، لاشتراكهما فيما هو مناط الحكم

هذا كله ، مضافاً إلى أن الأحبار المتقدمه كافية في إثبات كون الأوصاف أمانة معتبرة لغير ذات العادة مطلقاً ، فيكون ظهورها في ذلك دليلاً على أن المراد من الأمر بالتحيص ستة أو سعة ليس إلا فيما إذا طبق

الدم عليها وكانت الاستحاضة دائرة على لون واحد.

وقد اتضح لك ممّا ذكرنا اندفاع ما توهمه صاحب الحقائق من تحصيل الأحرار الأمرة بالرجوع إلى الأوصاف بالناسية دون المستدنة، جمعاً بينها وبين هذه الرواية<sup>(١)</sup>.

وقبه - مضافاً إلى ما عرفت من ظهور الرواية في خلافه - أن غاية الأمر تسليم ظهور هذه الرواية فيما ينافي الأحرار المتقدمة لا صراحته فيه، فتكون المعارضة بينهما من قبيل معارضة الظاهرين اللذين يمكن الجمع بينهما بارتكاب التأويل في كل منهما. ومن المعلوم أن ارتكاب التأويل في هذه الرواية - بتقييد المستدنة بما إذا استمر دمها على لون واحد - أولى من التصرف في تلك الروايات المشهورة المعمول بها عند الأصحاب من وجوه.

ويؤيد ما ذكرناه في توجيه الرواية ما حققه شيخنا المرتضى رحمته

والأولى نقل عبارته بطولها: كي يفيدك مريد بصيرة

قال - بعد نقل الحبر الشريف -: وهو مشتمل على أحكام كثيرة للحائض والمستحاضة، بل ظاهره حصر سنن المستحاضة في الثلاث، لا حصر نفس المستحاضة في الثلاث كما في الروض حتى التجأ لذلك إلى إدخال من لم تستقر لها عادة في أحد القسمين الأخيرين، ثم رجح إدخالها في أولهما حيث قال: إنه عليه حصر الأقسام في الناسية والذاكرة والمستدنة. ولا يخفى أن من لم تستقر لها عادة بعد لا تدخل في الناسية ولا في الذاكرة لعادتها، فلو لم تدخل في المبتدئة، بطل الحصر الذي

(١) الحقائق الناصرة ٣: ١٨٦ و ١٩٤



ذكره عليه السلام . انتهى .

ثم قال - معترضاً على نفسه - : لا يقال : إن قوله عليه السلام في تعريفها - يعني تعريف المبتدئة - : « وإن لم يكن لها أيام قبل ذلك واستحاضت أول ما رأت » يدل على خلاف مطلوبكم ؛ لأنه فسر المبتدئة بأنها من تستحاض في أول الدور .

لأننا نقول : إن أول التعريف صادق على المدعى ، وإن أجري آخره - وهو « أنها استحاضت أول ما رأت » - على ظاهره ، بطل الحصر ، فلا بد من حمله على وجه يصح معه الحصر ، وهو أن يريد بالأولية ما لا تستقر معها العادة بعد ، وهو أول إضافي يصح الحمل عليه ، وقد دل عليه مواضع من الحديث <sup>(١)</sup> . انتهى .

وقد دعاه إلى التكلف الذي ذكره في قوله : لأننا نقول - مع كونه مخالفاً لظاهر اللفظ بل صريح قوله عليه السلام : « لم تر الدم قط ورأت أول ما أدركت واستمر بها » - ما زعمه من دلالة الرواية على حصر المستحاضة في الثلاث ، ولا يخفى أن ليس في موضع منها دلالة على ذلك ، وإنما تدل على حصر سنن المستحاضة في الثلاث .

وأضعف من ذلك ما ذكره المحقق الخوانساري في حاشية الروضة من عدم ظهور الرواية في الناسية ، وإنما المراد بذات السنة الثانية هي من ليس لها عادة بالفعل وإن كانت لها سابقاً ، وأن المراد بقوله : « أغفلت » أي تركت ، لا نسيت <sup>(٢)</sup> .

(١) روض الجنان : ٦٧ .

(٢) حاشية الروضة البهية : ٦١ .

وأنت حبير بأن عدة مواضع من الرواية تأبى عن ذلك ، فالتحقيق دخول الناسية في الرواية ، وحيث فلا بد من إلحاق مَنْ لم تستقر لها عادة بإحدى الأوصاف المزورة ، ولا إشكال في عدم لحوقها بالمعتادة ، فبقيت داخلة في أحد الأخيرين .

لكن الطاهر من مساق الرواية عدم اختلاف حكم الأخيرين ، وأن ما وقع في الرواية من الحكم برحوع الناسية إلى التميز والمبتدئة إلى الرويات إنما هو لأن الغالب في المبتدئة اتّحاد لون الدم وكثرته لقوة زائدة ، وفي الناسية خلاف ذلك ، ولذا صرح فيما بعد في الناسية بقوله : « وإن لم يكن الأمر كذلك ولكن الدم أطبق عليها وكان الدم على لون واحد فسبغها السبع والثلاث والعشرون ؛ لأن قصتها قصة حممة حين قالت : إني أنجّه نجاً فدلّت على أن رجوع حممة إلى الروايات إنما كان لاتّحاد لون الدم ، الذي استعاده <sup>مطلقاً</sup> من قولها . إني أنجّه نجاً ، فلو فرض اختلاف الدم في المبتدئة ، فليس لها الرجوع إلى السبع والثلاث والعشرين بمقتضى التعيل المذكور ، فيجب إمّا إلحاقها بالمعتادة ، وهو غير معقول ، وإما خروج سبغها من السنن الثلاث ، وهو باطل بمقتضى الحصر المخصوص عليه في مواضع من الرواية ، فتعين إلحاقها بالناسية في الرجوع إلى التميز ، مع أن حكمها يمكن أن يستعاد من تعيل رجوع الناسية الفاقدة للتمييز إلى الروايات أن قصتها قصة حممة ، فدلّ على أن كل مَنْ كان مثلها لا بد أن ترجع إلى الروايات ، وتقدّم في الروايات أن رجوع حممة إلى الروايات لمخالفتها للقسمين الأولين في العادة والتمييز ، فدلّ على أن التميز كالعادة مقدّم على الروايات مطلقاً ، والمرجع بعده إلى

الروايات مطلقاً أيضاً، فافهم.

هذا، مع أن دعوى شمول السّنة الثّانية لمن لم نستقرّ لها عادة لا تخلو عن شهادة بعض الفقرات له. فثبت من ذلك كنه أن المبتدئة والناسية لا تحتلّمان في الحكم المذكور في الرواية، وإنّما ذكر كلّاً منهما لموردٍ على حدة من باب غلبة دخول الناسية في موضع التمييز ودخول المبتدئة في موضع الروايات.

ومن هنا ذكر الوحيد في شرح المعانيح أن التأمل في الرواية يظهر ظهوراً تاماً أن حكم المبتدئة والمصطربة واحد<sup>(١)</sup>.

انتهى ما أردنا نقله من كلام شبحها المرتضى رحمته

وهو في غاية المثانة، إلا أن ما اعترضه على المحقّق الحواسري لا يحلو من نظر يظهر وجهه بالتدبّر فيما ورد في تفسير الناسية في الرواية وفيما سبّه عليه من حكمها في ديل الرواية، فإنّ المتدبّر فيها لا يكاد يشكّ في ظهورها في إرادة ما ذكره المحقّق الخوانساري وأما الناسية بمعنى من بقيت عاداتها في الواقع على ما هي عليه ومنحت صورتها عن ذهنها فالظاهر أنّها غير مرادة بالرواية، بل هي فرد نادر لم يتعرّص لحكمها وإن كان يفهم حكمها من الرواية بتفقيح المصاط، بل ستعرف الإشكال في رجوع الناسية بهذا المعنى إلى اعتسار لون الدم مطلقاً بحيث تتخيّص في الشهر ثلاث مرّات مثلاً لو رأت ثلاثة أسود مع أن عاداتها المسيّة به تكرّر في الشهر إلا مرّة.

وكيف كان فقد ظهر لك أن المتعيّن إنّما هو رجوع المبتدئة أولاً إلى

اعتبار الدم بالأوصاف. فما شابه دم الحيض فهو حيض، وما شابه دم الاستحاضة استحاضة لكن (بشرط أن يكون ما شابه دم الحيض) ممّا يمكن أن يكون حيضاً وما عداه استحاضة بأن (لا ينقص عن ثلاثة) أيام (ولا يزيد من عشرة) ولا يكون الفارق للصفة، الفصل بين الواجدين أقل من عشرة أيام. وآلا يلزم أن يكون الحيض أقل من الثلاثة أو أزيد من العشرة، أو يكون الطهر أقل من العشرة، والكُل باطل قطعاً، كما عرفت في محله.

فما توقّعه صاحب الحدائق طاعاً على الأصحاب في اشتراطهم هذه الشرائط حيث قال: إن ما اشترطوه من أنّه لا يقصر ما شابه دم الحيض عن أقلّه ولا يتجاوز أكثره، لا تساعد الروايات الواردة في هذه المسألة؛ فإنّها مطلقة في التحييص بما شابه دم الحيض قليلاً كان أو كثيراً، كما في رواية<sup>(١)</sup> يوسى، وما اشترطوه من بلوغ الضعيف مع أيام النقاء أقل الطهر لا دليل عليه هنا، بل ظاهر الأخبار برّده. منها، موثقة أبي بصير عن المرأة ترى الدم خمسة أيام والطهر خمسة<sup>(٢)</sup>، الحديث<sup>(٣)</sup>، ضعيف في الغاية؛ لأن أخبار التميز في مقام تميز دم الحيض عن الاستحاضة، فوجب أن يكون ما يحكم بحيصيته قديماً لأن يكون حيضاً، وآلا فيعلم مخالفته للواقع فكيف يكلف به؟!؟

والمراد بنقليل والكثير في المرسنة القليل والكثير ممّا يقلل الحيصية

(١) تقدّمت الإشارة إلى مصدرها في ص ٢١٦، الهامش (١).

(٢) النهديت ١، ١١٨٠/٣٨٠، الاستيعار ١، ٤٥٤/١٣٢، الوسائل، الباب ٦ من أبواب

الحص، الحديث ٣

(٣) الحدائق الناصرة ٣، ١٩٥

شرعاً، لا ما يعم الساعة والشهر مثلاً. ولو فرص دلالتها على ذلك، للرم  
تقييدها بالأدلة القطعية الدالة على تحديد طرفي الحيض

وأما موثقة أبي بصير: فقد تقدّم<sup>(١)</sup> توجيهها في مسألة أن الظهر  
لا يكون أقل من عشرة أيام، ولا مدخلة لها بحصوص المقام.

ثم إنه على تقدير فقد شيء من الشرائط المذكورة فهل هي كمن  
استمر بها الدم على سق واحد في الرجوع إلى عادة نساها أو الروايات أو  
أنه يحصل لها التميز بالأوصاف في هذه الصور أيضاً في الجملة بمعنى أنه  
لا يجوز إلغاؤها بالمرّة؟ وجهان من ظهور أدلة التميز في إرادة غير هذه  
الفروض؛ فإن ظاهر أخبارها هو التحييض بالقويّ وجعل الصعيف  
استحاضة من دون زيادة على أحدهما من الآخر. فمثل هذه الفروض  
خارج من موردها. ومن أنه على تقدير تسليم انصراف الأخبار عن مثل  
هذه الفروض وظهورها فيما ادّعي يُتهم حكمها منها عرفاً بفهم أوصاف  
كل من الدميس؛ فإنه لا يكاد يشك من سمع هذه الأخبار أن من رأت  
خمسة عشر يوماً أسود ثم خمسة عشر أصفر مثلاً أن حيضها ليس إلا في  
الأسود، وكذا لو رأت يومين أسود ثم أصفر في بقية الشهر أن لبومين من  
حيضها.

وهذا الوجه أوجههما بشهادة العرف، كما يؤيده تحطّي الأصحاب  
عن موارد النصوص إلى فروع غير مخصوصة ليس استناداً حكمها من هذه  
النصوص أوضح من هذه الفروض.

وربما أورد على الحكم تكون اليومين من الحيض في المربع

(١) في ص ٥٢ وما بعدها

الأخير : بأن مراعاة أدلة التميز في طرف القويّ يجعل الناقص حيضاً وإكماله من الضعيف ليست بأولى من مراعاتها في طرف الضعيف جعل مجموعه استحاضة فيخرج الناقص من الحيضة .

وأجيب عنه . بأن مراعاة عموم الحكم على الضعيف بالاستحاضة هي أدلة التميز توجب خروج هذا المورد من أدلة التميز ؛ إذ المعروض اختلاط الحيض بالاستحاضة ، فكيف يجعل تمييزها بجعل الجميع استحاضة ؟ فيلزم من الرجوع إلى أدلة التميز طرحها والرجوع إلى غيرها من الأخبار وعادة النساء ، بخلاف ما لو حكمنا على الناقص بالحيضة وعلى الضعيف بالاستحاضة إلا ما يحتاج إليه في تكميل الناقص ، فإنه قد حصل التميز من دون تقييد زائد على ما هو المعلوم في كل من الضعيف والقويّ من تقييده بصورة القابلية شرعاً .

ويمكن الجواب عنه أيضاً بأن سوق الأحبار يشهد بوروده لتمييز الحيض عما ليس بحيض ، الذي هو استحاضة ، وإنما ذكر أوصاف الاستحاضة استطراداً لبيان أنه ليس بحيض ، فإذا تبين كون بعض ما رآه بصفة الاستحاضة حيضاً باعتبار كونه مكتملاً لما علم حيضته بالأوصاف التي اعتبرها لشارع ، لا ينافيه هذه الأدلة ، فليتأمل .

وحيث إن الأظهر عدم جوار إلعاء الأوصاف بالمرّة في هذه العروض ، فالكلام يقع في مقامين :

الأول : أنها لو رأت بصفة الحيض أقل من ثلاثة أو أكثر من العشرة ، فهل تقتصر في جعل الأصفر حيضاً بما يكمل به أقل الحيض ، أي الثلاثة ، وكذا تنبي على كون الأسود استحاضة في المقدار الذي يمتنع

كونه حيضاً، أعني ما زاد على العشرة، أو أنها من هذه الحصة فاقدة التميز، فتكليفها الرجوع إلى عادة أهلها وإلى الروايات على التفصيل الآتي؟ وجهان، أوجههما: الثاني.

ويظهر من كشف اللثام اختيار التفصيل بين الرائد والناقص قال في الكشف: إنه هل يفيد - أي الناقص والرائد - التحيض ببعض الثاني وبالأول مع إكماله بما في الأخبار أو سعادة النسب؟ قطع الشيخ [في المبسوط] <sup>(١)</sup> بالأول، فقال: إذا رأت أولاً دم الاستحاضة خمسة أيام ثم رأت ما هو بصفة [دم] <sup>(٢)</sup> الحيض باقي الشهر، يحكم في أول يوم ترى ما هو بصفة دم الحيض إلى تمام العشرة أيام بأنه حيض وما بعد ذلك استحاضة، وإن استمر على هيئة، جعلت بين الحيضة الأولى والحيضة الثانية عشرة أيام طهراً وما بعد ذلك من الحيضة الثانية، ثم عسى هذا التقدير.

وهي المعبر والتذكرة والمتن والتحريم أنه لا تميز هنا، ولا يبعد عندي ما ذكره الشيخ، ولا التحيض بالناقص مع إكماله؛ لعموم أدلة الرجوع إلى التميز <sup>(٣)</sup> انتهى.

ولا يخفى عليك أن كلامه في تحرير النزاع غير مهذب؛ فإن النزاع يقع أولاً في أنه هل يعيد اختلاف الوصف التميز في العرص أم لا؟ وعلى تقدير الإفادة هل يرجع في بكميل الناقص ونقيض الزائد إلى الروايات أم

(١) ما بين المعقوفين من المصنف.

(٢) كشف اللثام ٢، ٧٤، وانظر المبسوط ١، ٤٦، والمعتبر ١، ٢٠٦، وتذكرة الفقهاء ١.

٢٩٨، ومتن المطلب ١، ١٠٥، وتحرير الأحكام ١، ١٤.

يقتصر في رفع اليد عن أوصاف كل من الدمين على قدر الضرورة ، أم يفضل بين التنقيص والتكميل ، فيقتصر في رفع اليد عن أوصاف الحيض على قدر الضرورة ، ولا يعتنى بأوصاف الاستحاضة في مقام التكميل ، بل يرجع إلى ما هي الأخبار أو عادة النساء ؟

وربما يستشعر من كلامه المتقدم أنه زعم أن هذا التفصيل هو من لوازم القول بالإفادة .

وكيف كان فبرد عليه . أن الرجوع إلى عادة النساء أو الأخبار في الزائد كما في فرض الشيخ أوضح وجهاً من الرجوع إليهما في الناقص وإن كان ذلك هو المتجه في الجميع .

أمّا في الزائد : فلأن ما رآه في أول الشهر بصفة الاستحاضة في لفرض الذي فرضه الشيخ فقد علم من أخبار التميز أنه ليس بحيض ، كما هو المعروف ، فينحصر مورد اختلاط حيضها بالاستحاضة بما عدا أيام الصفرة ، فتكون المرأة بمنزلة من رأت الدم اشتداء أريد من عشرة أيام على هيئة واحدة ، فكما يفهم من الأخبار أن تكليفها هو الرجوع إلى عادة النساء أو الأخبار ، كذلك في العرض . وكون الدم في العرض مسبوقاً بدم معلوم الحال لا يوجب اختلاف مؤديات الأدلة بالنسبة إلى سائر الأيام التي اختلط فيها حيضها بالاستحاضة ، كما هو ظاهر .

وأما في الناقص : فلأنه لم يعرف من أخبار التميز إلا كون اليومين مثلاً حيضها<sup>(١)</sup> في الجملة ، وهذا المقدار من المعرفة لا يوجب خروجها

(١) في ص ٦ ، ١٨ . حيضاً



من موضوع الأخبار الامرة بالرجوع إلى عادة النساء أو الأخبار عند عدم معرفة حيضها بعادة أو أمانة. وعلى تقدير انصراف الأحبار عن مثل الفرض يفهم حكمه منها عرفاً كما يفهم منها حكم جملة من الموارد التي لا ينسق إلى الذهن إرادتها من تلك الروايات

ووجهه ما أشرنا إليه من أن هذه الأحبار ليست تعتدبة محضة. بل مناطها أمور معروسة في الأدهان، فلذا يفهم عرفاً منها حكم جملة من الموارد التي لا يبعد دعوى انصرافها عنها موضوعاً، والله العالم.

وقد اعترض على ما استظهرناه من عدم جواز إلقاء الأوصاف بالمرّة وأنها ترجع إلى عادة النساء في تكميل النقص أو تقيص الزائد. بأنه ربما يكون ما رأته بصفة الحيض في أول الشهر وعادة النساء في آخره ويتوجه عليه. النقص بما لو رأت الدم أول الشهر واستمر بها على صفة واحدة إلى أن تجاوز العشرة ثم انقطع، فإن مقتضى إطلاقهم الرجوع إلى عادة سائتها في الفرض، وما نحن فيه ليس إلا من هذا القبيل.

وحلّه أن الرجوع إليهنّ مشروط بالإمكان، ففي مثل المرض لا يمكن الرجوع إليهنّ من حيث الوقت حيث إنّ الرجوع إلى التميز بالأوصاف مقدّم بالترتبة على الرجوع إلى عادة النساء، فيكون ما رأته بعد محاورة العشرة بمنزلة ما لو انقطع الدم عنها بمقتضى ما دلّ على اعتبار الأوصاف، بحيث إذا أمكن الرجوع إلى عادة النساء من حيث العدد فهو. وألا فهي فاقدة للتمييز من هذه الجهة أيضاً. فتكليفها الرجوع إلى الأحبار التعبدية التي هي بمنزلة الأصول العملية.

المقام الثاني: ما لو رأت بصفة الاستحاضة أقل من العشرة ولو مع

النقاء بين أسودين صالحين لأن يكون كل منهما حبصاً بحيث لو كان لأصفر عشرة وما زاد ، لحكما بحيضة كل من الأسودين بمقتضى إطلاق المصوص والعتاوى الأمرة بالرجوع إلى الأوصاف ، فحيث يقع الكلام تارة فيما أمكن كون مجموع الأسودين مع الصفرة المتخللة حيضة واحدة بأن لم يتجاوز المجموع عشرة ، وأخرى فيما لا يمكن ذلك بأن تجاوز العشرة ، أما إذا أمكن فهل يحكم بكون المجموع حيضة واحدة فيتعهما الأصفر ، أو يحكم بكون الأصفر استحاضة فيتبعه أحد الأسودين ؟ وجهن لا يحلو أولهما من وجه ؛ نظراً إلى ما أشرنا إليه من أن سوق أخبار التميز - ولو بانضمام المؤيدات الخارجية التي تبها عليها عند تأسيس م هو الأصل في كل دم ليس بحيض - يشهد بأنها مسوقة لبيان تشخيص الحيض عما ليس بحيض ، فالحكم بكون الصغيف - الذي هو الأصفر - استحاضة وطهراً إنما هو لعدم صلاحيته للحيض من حيث تحف أماراته ، وإذا تحققت أماره الحيض في الطرفين ، فهي العلامة لحيضة الوسط .

ولو نُوقِش في ذلك وقيل بأن ظاهر الأخبار كون الصفرة علامة الاستحاضة ، كما أن الحمرة والسواد علامة الحيض ، فالحكم بكون الأصفر استحاضة إنما هو لوجود علامتها ، لا لثبوت عدم كونه حيضاً ، لكان المتجه . لحكم بكون الأصفر استحاضة وكون الأسود اللاحق تابعاً به ، نظراً إلى إطلاق الأخبار الدالة على اعتبار الأوصاف المقيدة بالإمكان ، فإن الأصفر وُجد في زمان أمكن كونه استحاضة ، والأسود اللاحق وُجد في زمان امتنع كونه حبصاً إلا على تقدير كون الأصفر المتحلل حيضاً ، وحيث

إنَّ الأصفر طهر بمقتضى إطلاق الأدلة ، فالأسود اللاحق ليس بحيض .  
وبيان آخر : اعتبار وصف الدم اللاحق موقوف على عدم اعتبار  
صفة الدم السابق ، فلو كان عدم اعتبار صفة السابق موقوفاً على اعتبار  
صفة اللاحق ، لزم الدور .

وبعبارة ثالثة : صيرورة الأسود اللاحق فرداً للعمومات المعنوية  
للصفات موقوفة على خروج الأصفر المتقدم عليه من تحتها ، وخروجه  
موقوف على كون الأصفر فرداً ، وهو دور .

وأما إذا لم يمكن كون المجموع حيضة واحدة ، فقد يقوى في النظر  
كون الأسود الأول حيضاً . وما عداه استحاضة مطلقاً ، سواء أمكن كون  
بعض الأسود الثاني مع الأول حيضة واحدة ، بأن كان قبل مصبي العشرة  
من يوم رأت الدم الأول أم لا . وسواء قلنا بأن الحكم بكون الأصفر  
المتخلل استحاضة ، لوجود علامتها ، أو لعدم صلاحيته للحيض

أما على تقدير امتناع كون بعضه من الحيضة الأولى : فلأن الأمر  
يدور بين كون الأول حيضاً أو الثاني ، وقد عرفت أنما أن المتعين في مثل  
الفرص هو الحكم بحيضة الأول دور الثاني الذي تتوقف حيضته على  
عدم شمول الأدلة للأول الذي لا مانع من كونه مشمولاً لها حين تحققه .  
وأما على تقدير إمكان كون بعضه من الحيضة الأولى ، فإن قلنا بأن  
الحكم بكون الأصفر استحاضة لوجود أماراتها لا لفقد علامة الحيض ،  
فقد أتضح وجه عدم كون الثاني جزءاً من الأول وكونه استحاضة من  
الحكم بذلك في الفرص السابق الذي أمكن كون المجموع حيضة واحدة  
مع أن أمره أخفى مما نحن فيه .

وإن قلنا بأنه لفقد علامة الحيض - كما ليس بالبعيد - فالأمر أيضاً كذلك وإن كان تصوّره لا يحلو من غموض ؛ نظراً إلى ما ربما يتوهم من أنّ مقتضى عموم ما دلّ على اعتبار الأوصاف الحكم بحيصّة الأسود مطلقاً إلا فيما امتنع كونه كذلك ، وهو ليس إلا ما راد من العشرة ، وأمّا ما يتمّ به العشرة فلا مانع من أن يكون حيضاً . فهو حيض بمقتضى العمومات ، والأصفر المحفوف بالأسودين أيضاً كذلك ؛ لكون سواد الطرفين أمانة لحيصّة الوسط .

ويُدفعه : أنّ فرض شمول ما دلّ على اعتبار الأوصاف لدم لثاني وجعل بعضه من الحيضة الأولى يستلزم خروجه من مورد أخبار التمبر ؛ لأن المرأة حينئذ بمنزلة من رأت دماً مستمراً على هيئة واحدة إلى أن تجاوز العشرة ، فتكليفها الرجوع إلى عادة النساء أو الأخبار ، والرجوع إلى عادة النساء أو الأخبار موقوف على عدم اختلاف دمها لوناً والمفروض خلافه ، فلا مانع من شمول ما دلّ على اعتبار الأوصاف الأسود لأوّل ، وإنّما المانع من شموله للأسود الثاني حيث يلزم من وجوده عدمه ، فلا يمكن أن يعتد به .

هذا ، ولكن لا يبعد أن يقال : إنّ أخبار التمبر لا تشمل مثل الفرص بل وكذا الفرض السابق . وعاية ما يمكن استعادته منها إنّما هو تحضن حيضها من الأسود ، وأمّا كون الأسود الأوّل أو الثاني حيضها فلا . نظير الخمرين المتعارضين اللذين لا يمكن أن يعتدّ بهما أدلة حجّة الحر إلا من حيث الدلالة على نفي الثالث ، وهي فاقدة للتمييز من هذه الجهة ، فترجع في تشخيص أحد الأسودين إلى عادة أهلها أو الأخبار إن أمكن ، وإلا

فالتمييز أو التخيير مطلقاً، كما سيأتي تنقيحه في نظائر المقام ممّا كان للحيض جهة امتيار واختلاط من حيث الوقت أو العدد، فليتأمل وليعلم أنّه كثيراً ما يتمسك في جملة من هذه الفروع - كالحكم بكون الأسودين الحافين بالأصفر حيضاً - بقاعدة الإمكان.

وفيه : أنّ القاعدة إنّما يعتنى بها في الموارد التي لو حلّيت المرأة ونفسها لا تعتني بسائر الاحتمالات بأن كان شكّها في كون الدم ليس بحيض بدوياً غير مسبّب عن سبب محقّق، وأمّا في مثل هذه، فمروص ممّا علم وجود كلّ من الدمين واحتلط أحدهما بالآخر وتحيّرت المرأة في أمرها وتشخيص كلّ منهما من الآخر فلا، كما يظهر وجهه بالتدبر فيما أسلفناه في تحقيق قاعدة الإمكان.

تنبيه : لا إشكال في حصول التميز بأوصاف الحيض والاستحاضة المنصوصة في النصوص المعتبرة، كالسواد والحرارة ولدفع وأضدادها، وأمّا غيرها - كالغلظة والتّن - فربما يستشكل في الاعتماد عليها، لكن ظاهر كلمات غير واحد منهم حصول التميز بها، بل كونها مثل المسلّمات حيث قالوا : إنّ القوّة والضعف تحصل بصفات ثلاث.

الأولى : اللون، فالأسود قويّ الأحمر، وهو قويّ الأشقر، وهو قويّ الأصفر والأكدر، كما عن النهاية<sup>(١)</sup>

وراد في المسالك : إنّ الأصفر قويّ الأكدر<sup>(٢)</sup>.

(١) الحاكي هو الشح الأنصاري في كتاب الظهارة ٢١١. وانظر نهاية الإحكام .

(٢) مسالك الأعمام ٦٨ - ١

الثانية : الرائحة . فذو الرائحة الكريهة قوي قليلها . وهو قوي عديمها .

الثالثة : الثحانة ، فالثخين قوي الرقيق .

وفي طهارة شيخنا المرتضى عليه السلام ويلزمهم ملاحظة مراتب الصفات ، فالأشد سواداً أو حرارة أو ثحانة قوي ما دونه ، وذكروا أن ذا الوصفين قوي ذي الواحد إذا لم يكن أقوى منهما .

ولعل هذا كنه لما يستمد من الأحبار من أن العبرة بقوة الدم وضعفه عند اشتباه الحيض بالاستحاصة ، كما يشعر به بل يدل عليه التعبير عن ذلك في المرسنة بالإقبال والإدبار . وقوله عليه السلام « دم الحيض أسود يعرف » وقوله عليه السلام : « دم الحيض ليس به خفاء » فإن الظاهر من وكوله ، لى الوضوح - مع أنه لا يتضح عند العرف ، ولا يمتاز عن الاستحاصة إلا بالقوة ولضعف مطلقاً ، لا خصوص ما بض عليه في الروايات - أن العبرة في التمييز بمطلق الأمارات المحتصة بالحيض غالباً ، الكشفة عند العرف عن الحيض كشفاً ظاهراً ، لا أن العبرة بمطلق الطل حتى يلزمه اعتبار انطراق ولو من غير الصفات ، وهو باطل إجماعاً<sup>(١)</sup> . انتهى

وقد بيها على ما استظهره من الروايات في غير مورد مما تقدم ، وهو لا يخلو من قوة خصوصاً بعد اعتصاده بهم الأصحاب ، فعلى هذا لو انحصر الدم في القوي والأقوي وتعارضاً ، يرجع الأقوي والكر الإصاف أنه لا يخلو من إشكال ، إذ قلما لا يتفاوت الدم في

الشهر والشهرين من حيث المرتبة، فعلى أي مورد تُحمل الأخبار الأمرة بالتحيض في كل شهر سماً أو أقل أو أريد؟

وكيف كان، فلو اجتمع معهما صعب وأمكن كونهما حيضاً والصعب استحاضةً، حكم به؛ لعموم ما دلّ على التحيض بما هو بصدت الحيض، وإنما يرجح الأقوى على القوي في الفرض السابق لأجل عدم الماصر عن جعل أحدهما استحاضةً، فيكون الأضعف أولى بذلك.

هذا، مع ما عرفت فيه من الإشكال، والله العالم.

ولو وجد في أحد الدمين صفة وفي الآخر أخرى مع تساويهما في القوة ولم يمكن التحيض بمجموعهما، فعن ظاهر التذكرة أو محتملها التحيض بالمقدم، وحكاها فيها عن الشافعي<sup>(١)</sup>.

قال شيخنا المرتضى<sup>(٢)</sup>، ولم يعلم وجه الترجيح، ولذا تردّد في النهاية<sup>(٣)</sup>.

أقول: قد عرفت وجهه فيما لو رأت أسودين بينهما أصفر ولم يمكن التحيض بالمجموع.

لكنك عرفت أن الأوجه إلحاقها بماقده التميز لكن بالنسبة إلى واحد الصفة دون فاقدتها، فإنه علم كونه استحاضةً بمقتضى الأحبار، فسقي الاختلاط فيما عداه، والله العالم.

(١) المحكي هو المحقق الكركي في جامع المقاصد ١ ٢٩٧ وكما في كتاب الطهارة للشيخ الأنصاري: ٢١١، وانظر تذكرة الفقهاء ١ ٣٠١.

(٢) كتاب الطهارة: ٢١١، وانظر نهاية الإحكام ١ ١٣٥.

فتلخص من جميع ما تقدم أنه لو رأت المبتدئة بالمعنى الأعم - وهي مَرَّ لم تستقر لها عادة - الدم الصالح للحَيْضَة وانقطع على العشرة ، فالكل حيض ، وإذا تجاوز العشرة ولو قليلاً ، جعلت حيضها ما كان بأوصاف الحيض بشرط الإمكان ، وما عداه استحاضة كذلك .

فإن رأت ما هو بصفة الحيض مكرراً وأمكن كون الجميع حيضاً إما يكون كل من المكررات حيضةً مستقلةً - كما لو رأت ثلاثة أسود ثم عشرة أصفر ثم ثلاثة أسود وهكذا - أو يكون الأسودين مجموعهما في خلال العشرة ، فهما مع الأصفر المتحلل بينهما حيض ، وما بعدهما استحاضة على الأظهر من دون فرق بين أن يكون كل واحد منهما بنفسه صالحاً لأن يكون حيضاً أم لا

وإن تعذر ذلك بأن تحاور مجموعهما العشرة - كما لو رأت خمسة أسود ثم خمسة أصفر ثم خمسة أسود وهكذا - فالأقوى أنه لا تميز لها حيث لا معنى أن الأوصاف وإن أرشدتها إلى أن الأصفر ليس بحيض لكن حيضها مختلط بالاستحاضة في غير أصفرها على الأظهر ، وسيأتي حكمها من الرجوع إلى عادة النساء أو الأخيار .

واحتتمال كونها واجدةً للتميز ، فتجعل أول الأسودين حيضاً وثانيهما استحاضةً وثالثها حيضاً إن أمكن وهكذا قد عرفت ضعفه وإن لا يحلو من وجه .

تنبيه : ذكروا أن العادة كما تستقر بالأخذ والانقطاع ، كذلك تحصل بالتمييز ، فلو مرَّ بها شهران ورأت فيهما سواء ثم اختلف الدم في باقي الأشهر ، رجعت إلى عاداتها في الشهرين .



وفيه إشكال تقدّمت الإشارة إليه في مبحث الحيض . فراجع .  
 (فإن) فقدت المبتدئة التميز بأن (كان الدم لوناً واحداً)<sup>(١)</sup> مثلاً  
 (أو لم يحصل فيه شرطاً التميز) لـ وكذا الشرط الثالث الذي سبها عليه  
 (رجعت إلى عادة نساها) على المشهور . بل عن غير واحد دعوى  
 الإجماع عليه .

لكنك عرفت أن الأظهر أنها في صورة فقد شيء من الشرائط  
 المذكورة لا ترفع اليد عن الأوصاف بالمرّة ، فهي ترجع إلى عادة النساء  
 في تكميل الناقص أو تنقيص الزائد .

وكيف كان فبدل على مصمرة سماعة . قال سألتها عن جارية  
 حاضت أول حيضها فدام دمها ثلاثة أشهر وهي لا تعرف أيام أقرانها ،  
 فقال : «أقراؤها مثل أقراء نساها ، فإن كن ساؤها محتلمات فأكثر حلوسها  
 عشرة وأقله ثلاثة»<sup>(٢)</sup> .

ولا يضرها الإضمار بعد كونها معمولاً بها عند الأصحاب .  
 وبدل عليه أيضاً : رواية زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام ،  
 قال : «يجب للمستحاضة أن تنظر بعض نساها فتقتدي بأقرانها ثم  
 تستظهر على ذلك يوم»<sup>(٣)</sup> .

ونوقش فيها - شمولها للمضطربة ولا قائل به كإكتنائها بعض

(١) في الشرائع : كان لونه لوناً واحداً .

(٢) الكافي ٣ / ٧٩ التهذيب ١ / ١١٨١٣٨٠ الاستبصار ١ / ٤٧١ / ١٣٨ ، الوسائل ، الباب  
 ٨ من أبواب الحيض ، الحديث ٢

(٣) التهذيب ١ / ١٢٥٣ / ٤٠١ ، الاستبصار ١ / ٤٧٢ / ١٣٨ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب  
 الحيض ، الحديث ١

النسوة والأمر باستظهارها بيوم .

ويمكن التخصي عنها بمنع الشمول إن أريد من المضطرة مَنْ كان لها عادة مستقرة فنسيتها ؛ لانصراف الرواية عنها وإن أريد منها ما يعم مَنْ لم تستقر لها عادة في مقابل المتدنة بالمعنى الأحص ، فالالتزام بمفادها . ودعوى الإجماع على خلافه ممنوعة . بل ظهر جملة من عبائهم المحكية وصريح آخرى عموم الحكم بالنسبة إلى المتدنة بالمعنى الأعم ، وهي التي لم تستقر لها عادة ، بل يظهر من العبارة المحكية عن جامع المقاصد كونه من المسلّمات فإنه - بعد أن فسر المتدنة بمعنييه - قال : ' إن الأول - أي المتدنة بالمعنى الأعم - تجري عليه أحكام الباب ، فإن مَنْ لم تستقر بها عادة ترجع إلى النساء مع فقد التميز كالتي ابتدأت الدم ، والمضطربة لا ترجع إلى النساء لسن عاداتها<sup>(١)</sup> انتهى

ويؤيده مصممة سماعة : لإشعارها بأنّ علّة الرجوع إلى النساء عدم كونها عارفة بأيّام أقرانها .

وأما اكتفاؤها ببعض النسوة فإنما هو لاستكشاف عادة سائها بالظر إلى بعض ولو ظناً ، ولا صير في الالتزام بكفاية الطر إلى البعض لموجب للظرّ بعادة سائر النساء ، بل الالتزام بوجوب الفحص عن حال جميع النسوة مفصلاً ، وتحصيل العلم باتفاقهنّ في العادة في غيبة الإشكال ، بل خلاف ما يتبادر عرفاً من الأمر برجوعها إلى عادة نساء ، فإنّ من المستبعد جداً أن يكون المقصود وجوب الاطلاع على جميعها

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٣ ٢٨٠ ، وانظر جامع المقاصد ١ ٢٩٥

تفصيلاً.

وأما وجوب استظهارها بيوم بعد أيام عادة نسانها فلا مانع من الالتزام به رعاية لاحتمال اقتضاء طبيعتها لقذف دم الحيض أزيد من طبيعة نسانها بهذا المقدار الذي ربما يتعدى إليه حبص ذوات العادة . اللهم إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه .

وكيف كن فلا يوجب شيء من هذه المناقشات طرح الرواية .  
وبما ذكرنا ظهر لك إمكان الاستدلال للمطلوب : برواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام «المساء إن كانت لا تعرف أيام نفاسها فاستلثت جلست مثل أيام أمها أو أختها أو حالتها ، واستظهرت بثلثي ذلك» <sup>(١)</sup> فإن ظاهرها وإن كان كفاية واحدة من المذكورات ولو مع محالمتها لغيرها في العادة إلا أنه يتعين حملها على ما لا ينافي غيرها جمعاً وإن كان ارتكاب التأويل فيها - بحملها على ما إذا استكشفت عادة نسانها من عادة أمها أو أختها - بعيداً إلا أنه لا بأس بالالتزام به في مقام التوجيه في مقابل الطرح ، كما أن المتعين تقييد إطلاق مرسله <sup>(٢)</sup> يوس ، الدالة على أن المبتدئة العاقلة للتمير ليس لها سنة إلا الرجوع إلى روايات الست أو السبع .

ثم إن المراد بنسانها أقاربها من الطرفين أو من أحدهما ، كما صرح به في محكي المعتبر والمتنهى والمسالك <sup>(٣)</sup> ، بل قيل : إنه معاً لا خلاف

(١) التهذيب ١ - ١٢٦٢/٤٠٣ ، الرسائل ، الباب ٣ من أبواب الناس ، الحديث ٢٠

(٢) تقدمت الإشارة إلى مصدرها في ص ٢١٦ . الهامش (١) .

(٣) الحاكي عنها هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢١٢ ، وانظر المعتبر ١ - ٢٠٧ ، ومتنهى المطلب ١ - ١٠٠ ، ومسالك الأفهام ١ : ٦٨

فيه<sup>(١)</sup>

ولا فرق بين الأحياء والأموات ولا بين المتساويات لها في السن  
والبلد والمتحالفات ، كما صرح به في المسالك<sup>(٢)</sup>  
وعن بعض كتب الشهيد اعتبار اتحاد البلد<sup>(٣)</sup>  
ولا يبعد أن يكون نظره إلى اختلاف الأمرجة باختلاف البلدان ،  
فيوجب ذلك الانصراف . وفيه نظر .  
وكيف كان فلا شبهة في أنها ترجع إلى الساء (إن اتفقن) وقت  
وعدداً .

وهل ترجع إليهن عند اتفاقهن وقتاً فقط أو عدداً كذلك ؟ لا ينبغي  
الاستشكال في الثاني ، أي عند اتفاقهن عدداً بالنظر إلى ما يتعاهم عرفاً من  
لنصوص والفدوى ؛ فإن المتبادر من قوله عليه السلام : «أقراؤها مثل أقراء  
سائها»<sup>(٤)</sup> إرادة المماثلة من حيث العدد خصوصاً بملاحظة قوله عليه السلام :  
«فإن كن محتلمات فأقلها ثلاثة وأكثرها عشرة»<sup>(٥)</sup> كيف ا ولو أريد المماثلة  
من حيث الوقت والعدد ، لوجب تنزيل النصوص والمتاوى على العرد  
النادر الذي قلما يوجد في الخارج .

وأما في الأول - أي المماثلة من حيث الوقت فقط - فربما يتأمل فيه  
نظراً إلى انصراف النصوص والمتاوى عنه ، وإدراجه في موضوع

؟

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٢١٢

(٢) مسالك الأفهام ١ : ٦٨ .

(٣) الحاكي عنه هو العامل في مفتاح الكرامة ١ : ٣٥٢ وكما في كتاب الطهارة - للشيخ

الأنصاري - ٢١٣ ، وانظر البيان ١٧ ، والذكر ١ : ٢٤٧ ، الدروس ١ : ٩٨

(٤) و (٥) تقدمت الإشارة إلى مصادره في ص ٢٣٦ ، الهامش (٢)

قوله عليه السلام : « فإن كنّ نساؤها مختلفات » إلى آخره .

لكن هذا إنما هو في مصمرة سماعه ، وأما موثقة زرارة ومحمد بن مسلم فهي مظاهرها تعمّ المفروض ، بل لا يبعد دعوى استفدته من المصمرة أيضاً بأن يقال إنّ المتبادر من الرواية كون عادة النساء أمانة اعتبرها الشارع كاشمة عن أيام حيضها تعبداً ، والمقصود من قوله عليه السلام : « فإن كنّ نساؤها مختلفات » إلى آخره ، ليس إلاّ أنّه إن لم يمكن استكشاف أيامها من الرجوع إليهم مطلقاً ، وهو في غير العرض حيث أنّه يستكشف في العرض أيامها من الرجوع إليهم في الجملة وإن لم يتعين عدده .

وبهذا الوجه يمكن أن يوجه القول بالأحد بالقدر المشترك عند اختلافهم بمعنى عدم خغل حيضها أقل من القدر المشترك الذي يثبوت كلّ نسائها عليه وإن اختلف فيما راد عليه .

لكن يرد عليه . أنّه قلما يبقى على هذا مورد لإطلاق الحكم المذكور في النصوص والفتاوى لمن لا تمير لها . فالقول بالاعتداد بالقدر المشترك من عادة النساء ضعيف محال لظاهر النصوص والفتاوى . اللهم إلا أن يحصل لها الوثوق من اتفاقهم على القدر المشترك بأنّ هذا الاتفاق ليس من باب الاتفاق ، بل إنما هو لاقتضاء طبيعة هذه الطائفة قدف هذا المقدار من الدم وما راد ، فحيث لا يبعد دعوى استفدته حكمها من الروايات بتقريب المناط على إشكال ، مع أنّه كيف يحصل الوثوق بذلك ؟ وهل يعتر اتفاق جميع نسائها أم يكفي بعضها أو معظمها وإن اختلف من عداهم ؟ ظاهر المضمرة - خصوصاً بقريظة مقابلتها باختلافهم -

هو الأول ، إلا أن الأظهر أن مخالفة الفرد النادر غير صائفة ؛ إذ الطاهر انشاء مثل هذه الأمارات على الظن الوعي الذي لا يمنع من حصوله مخالفة الفرد النادر ، بل لا يبعد دعوى أنه لا يفهم عرفاً من الرواية إلا إرادة المعظم ؛ لندرة اتفاق الكل في العادة .

ولكنها لا تحلو من تأمل وإن كان ربما يربطها إطلاق الروايتين الأخيرتين ، فتأمل .

ثم إنه هل يعتر الإحاطة بعادة الجميع أو المعظم والعلم بموافقتها ، أم يكفي لأطلاع على البعض المورث للظن بموافقة الغير ؟ ظهر لروايتين الأخيرتين - بل كاد أن يكون صريح الأخيرة منهما - هو الثاني ؛ لما عرفت - فيما سبق - من أنه يتعين بقربنة الض والإجماع حمل لروايتين على ما إذا استكشمت عادة ساتها بمراجعة البعض أو أمها أو نختها ، فتأخذ بعاتتهن ما لم تعلم مخالفتها لسائر النساء حيث إنها أماراة نوعية لاستكشاف عادة غيرهن وقد اعتبرها الشارع مقتضى الرويتين ، فيستفاد منهما عدم اعتبار إحراز الموافقة بالعلم

لكر الاعتماد على هذا الطاهر في غاية الإشكال ؛ لتعذر انجمع بينه وبين الأحبار الواردة في حكم المستحاضة التي استمر بها الدم على لون واحد ، كمرسة يونس وغيرها من الأحبار الآتية ؛ لتعذر تقيده بما لا يباقي هذا لطاهر ، وهذا بخلاف ما لو اقتصرنا على ما يفهم من مصمرة سماعة وقينا بأن المعتبر إنما هو اتفاق جميع النسوة عرفاً وأنه إنما يرجع إليهن بعد العلم بموافقة الجميع ؛ فإنه يهون تقييد المطلقات بذلك ؛ لندرة موافقة الجميع وتعد الأطلاع عليها ، فيصح حينئذ إطلاق أمر المستدنة

بالرجوع إلى روايات الست أو السبع ، كما في المرسلة خصوصاً بعد ملاحظة أن موافقة الجميع في العادة تورث الظن القوي بمماثلتها لهن ، فيرول تحيُّرها ، وتخرج من موضوع الحكم بأن تتحيّض في كل شهر في علم الله ستة أيام أو سبعة .

فالأظهر أنها لا ترجع إلى النساء إلا بعد الوثوق بعاقبهن في العادة ولو باستكشاف عاداتهن من مراجعة العصر ، كما عليه تحمل الروايتان المتقدمتان ، والله العالم .

تنبيه : لو احصر مساوفا الأحياء في واحدة أو اثنتين أو ثلاث ، لا يُعتد بعاداتها ما لم يُحرز موافقتها لأقاربها الأموات ؛ لانصرف النص والفتاوى عن مثل الفرض .

نعم ، لو كثرت الأحياء ، والظاهر كفاية اتفاقهن في العادة ما لم يُعدم بمخالفة الأموات لها ، والله العالم .

(وقيل) بل نُسب<sup>(١)</sup> إلى المشهور أنها رجعت إلى عادة مسائها (أو عادة ذوات أسنانها من بلدها) مرةً ثابتهما على فقد النساء أو اختلافهن .

وظاهر بعضهم<sup>(٢)</sup> : التحير بينهما . وهو بعيد .

وكيف كان فلا دليل يُعتد به على اعتبار عادات ذوات الأسنان .

وغاية ما يمكن الاستناد إليه حصول الظن من موافقة الجميع في العادة خصوصاً مع كثرتها بكونها مثلهن .

(١) الناسب هو صاحب الجواهر فيها ٣ : ٢٨٣

(٢) أنظر : مفتاح الكرامة ١ : ٢٨٣

وفي الاعتماد عليه إشكال اللهم إلا أن يدعى حصول القطع من تنوع الموارد بصميمية ما في بعض أخبار الباب من الإشعارات ولا سيما بملاحظة فتوى المشهور أن الشارع اعتنى في تشخيص موضوع الحيض بمثل هذه الظروف والعهدة على مدعيه وإن لم يكن بعيداً وربما يتحیل جواز الاستدلال له : بمضمرة سماعة، المتقدمة<sup>(١)</sup>؛ لصدق نسائها عليهم؛ إذ يكفي في الإصافة أدنى ملائمة. وفيه - مضافاً إلى أنه خلاف المشار من الرواية - أن مقتضى إرادة لمجموع من نسائها اعتبار موافقة الجميع من الأقارب وغيرها في العدة، ولا قائل به، بل لا يمكن القول به؛ إذ قلما يوجد له موضوع خارجي اللهم إلا أن يدعى أن المجموع مراد لكن مرتباً بمساعدة الفهم العرفي؛ لم هو المعروف في أذهان العرف من تعذر إرادة موافقة لكل في كل مورد، وكون الأقارب أولى بالمراعاة من دوات الأسان، فيعهم من ذلك اعتبار لرجوع إلى الجميع مرتباً. وفيه ما لا يحتمل.

والاحتياط ممّا لا ينبغي تركه بأن تتحیص في كل شهر في الأيام التي تحيض فيها ذوات أسنانها مراعية فيها ما يوافقها من الروايات الواردة في حكم المتحيرة، والله العالم.

(فإن) نَعذرُ انعلم بعادة نسائها إما لفقدهن أو تشتهن، وكذا نعلم بعادة ذوات أسنانها على القول به، أو لم يتعذر ولكن (كن مختلفات)<sup>٢</sup> احتلافاً يمنع معه الرجوع إليهن بأن لم يكن ممّا يتسامح به في العرف



(جعلت حيضها في كل شهر) إمّا ستة أو (سبعة أيام) كما في مرسله  
يونس، الطويلة المتقدمة<sup>(١)</sup> في صدر المبحث

وشبهة امتناع التخيير بين الأقل والأكثر قد عرفت اندفاعها في  
مبحث الحيض عند التكلم في مدة الاستظهار

(أو) تنحصر (عشرة) أيام (من شهر وثلاثة) أيام (من) شهر  
(آخر) كما قد يدعى استعداده من مصمرة سماعة، المتقدمة<sup>(٢)</sup> وغيرها  
من الأخبار الآتية (مختيرة فيهما) أي في الأحد سمفاد المرسله أو  
المضمرة؛ جمعاً بين الأخبار أو أحداً بكلاً من الخبرين المتعارضين على  
القول بالمكافئة وامتناع الجمع، كما سيأتي توضيحه.

وهذا القول - أي كونها مختيرة بين الستة والسبعة وبين الثلاثة  
والعشرة إجمالاً - هو أشهر الأقوال في المسألة، وفيها أقوال مشتتة ربما  
تنتهي إلى عشرين.

فمن بعض<sup>(٣)</sup>: تجعل حيضها عشرة وطهرها عشرة، وهكذا، بناءً  
منه بحسب الطاهر على ضعف أخبار الباب، واعتماداً على قاعدة الإمكان.  
ولا يحسن ما فيه

(وقيل، عشرة) أي من كل شهر، كما هو ظاهر المتن  
لكن في الجواهر - لم يعرف قائله<sup>(٤)</sup> ولعل المراد منه القول

(١) في ص ٢١١، ما بعدها.

(٢) في ص ٢٣٦.

(٣) حكاه عن السيد ابن دهر، العاملي في مفتاح الكرامة ١: ٢٥٥، ونظر المعية ٣٨

(٤) جواهر الكلام ٣: ٢٨٥

المتقدم .

(وقيل : ثلاثة) من كل شهر كما عن أبي علي<sup>(١)</sup> وبعض<sup>(٢)</sup>

متأخري المتأخرين ، وعن المصنف في المعتمر<sup>(٣)</sup> اختياره

وعن جملة من الأعلام<sup>(٤)</sup> أنها تتحصى في كل شهر سبعة أيام

خاصة مطلقاً .

وعن بعض تقييدها بأول الشهر ، مستدين في تعيين السبعة إلى

قوله ﷺ في المرسلة الطويلة « وهذه سنة التي استمر بها الدم أول ما تراه

أقصى دمها سبع وأقصى طهرها ثلاث وعشرون » وقوله ﷺ فيها أيضاً :

« وإن لم يكن لها أيام قبل ذلك واستحاضت أول ما رأت فوقتها سبع

وطهرها ثلاثة وعشرون » وقوله ﷺ في آخرها : « وإن لم يكن كذلك بن

أطلق عليها الدم عن لور فستبها السبع والثلاث والعشرون »<sup>(٥)</sup>

ولا بقدر اختصاص موردها بالمبتدئة بالسبعين الأحص أو بها

وبالمتحيرة على احتمال ؛ لأن المستفاد منها إنفاطحة الحكم بمقد العدة

والتمييز ، كما لا يحسن .

مضافاً إلى الإجماع المركب ، وعدم القول بالعصل بين المبتدئة

(٢١) كما في جواهر الكلام ٣/ ٢٨٥ .

(٣) حكاة عنه العاصمي في مفتاح الكرامة ١/ ٣٥٥ ، وصاحب الجواهر فيها ٣/ ٢٨٥ ، وانظر

المعتمر ١/ ٢١٠ .

(٤) منهم لأردبي في مجمع الفائدة والبرهان ١/ ١٤٧ و ١٤٨ ، وانظر أيضاً مفتاح

الكرامة ١/ ٣٥٥ .

(٥) الكافي ٣/ ٨٧ و ١/ ٨٨ ، التهذيب ١/ ٢٨٤ و ١١٨٣/ ٣٨٥ ، الوسائل ، الباب ٨ من

أبواب الحيض ، الحديث ٣

بالمعنى الأنحص والمتخيرة وبين غيرهما.

ولا يعارضها قوله عليه السلام حكاية لقول النبي ﷺ لحمية بنت حشر  
«تحبني في كل شهر في علم الله ستاً أو سبعاً واغتسلني وصومي ثلاثة  
وعشرين أو أربعة وعشرين»<sup>(١)</sup> لاحتتمال كون التردد من الراوي. وعلى  
فرض كونه تخييراً، فالجمع بينه وبين الفقرات المتقدمة بعيد جداً، فلا بد  
من الاحتياط؛ لدوران الأمر بين التحير والتعيس، هكذا قيل<sup>(٢)</sup> في توجيه  
الاستدلال. ويؤيده الاستصحاب.

ولكن يضعفه - مضافاً إلى مخالفة كون التردد من الراوي للأصل -  
أنه يبعد بل يحيله عادة جرم الراوي بحفالة الإمام عند ذكره سائر  
الفقرات، وتردده عند نقل هذه الفقرة، فالذي يعلب على الظن كون  
الترديد من الشارع لبيان التخيير، وكون الاختصار ذكر السبع في سائر  
الفقرات جرياً على ما يقتضيه قانون المحاورة من الاختصار بذكر أحد  
شقي التردد عند الحاجة إلى التكرير والجري على ما يقتضيه هذا الشق  
اختصاراً واجتزاءً في إفادة حكم الشق الآخر بالمقايضة على هذا الشق،  
كما يشعر بذلك قوله عليه السلام: «أقصى دمها سبع».

ولا ينافيه قوله عليه السلام «أقصى طهرها ثلاث وعشرون» لكون الثلاث  
والعشرين أقصاه على تقدير اختبار السبع حيث إنه ربما يكون على هذا  
التقدير طهرها أقل من ذلك إذا كان الشهر ناقصاً.

(١) الكافي ٣: ٨٦ - ١/٨٧. التهذيب ١: ١١٨٣/٢٨٣، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الحيض،

الحديث ٣.

(٢) لمقاتل هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢١٣.

فلقول بكونها محيرة بين الست والسبع أطهر وإن كان اختيارها  
للسبع أحوط .

هذا بالنظر إلى ما يفهم من المرسلة ، وظاهرها بل كاد أن يكون  
صريحها انحصار تخيرها في خصوص العديدين . كما عن بعض<sup>(١)</sup>  
اختياره

لكن يعارضه ، مؤثقتا ابن بكير :

أولاهما وفي المرأة إذا رأت الدم في أول حيضها فاستمر به الدم  
بعد ذلك تركت لصلاة عشرة أيام ثم تصلي عشرين يوماً ، فإن استمر بها  
الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيام وصلت سبعة وعشرين يوماً<sup>(٢)</sup> .  
والأخرى «في الجارية أول ما تحيض بدفع عليها الدم فتكون  
مستحاضة أنها تنتظر بالصلاة فلا تصلي حتى يمضي أكثر ما يكون من  
لحيض ، فإذا مضى ذلك وهو عشرة أيام فعلت ما تفعله المستحاضة ثم  
صلت فمكثت تصلي بقية شهرها ثم تترك الصلاة في المرة الثانية أقل ما  
تترك امرأة الصلاة ، وتجلس أقل ما يكون من الطمث وهو ثلاثة أيام ، فإن  
دام عليها الحيض صلت في وقت الصلاة التي صلت ، وحملت وقت  
طهرها أكثر ما يكون من الطهر وتركها الصلاة أقل ما يكون من الحيض<sup>(٣)</sup> .  
وبحسبها في المعارضة مقطوعة سماعة ، المتقدمة<sup>(٤)</sup> في عادة

(١) أنظر : جواهر الكلام ٣- ٢٨٩ ، وكما في كتاب الطهارة ٢١٤

(٢) تنهيد ١ ١١٨٢/٣٨١ ، الاستبصار ١ ٤٦٩/١٣٧ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب

الحيض ، الحديث ٦

(٣) تنهيد ١ ١٢٥١/٤٠٠ ، الاستبصار ١ ٤٧٠/١٣٧ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب

الحيض ، الحديث ٥

(٤) في ص ٢٣٦

## الأهل

ويمكن الجواب عن المعارضات : بقصورها عن المكافئة ؛ لما  
 مستعرف من مخالفة ظواهرها لما عليه المشهور ، فهي من الشواذ التي  
 لا تصلح لمعارضة المرسلة التي كاد أن يكون العمل بها في الجملة  
 إجماعياً ، بل لا يعد أن تكون كذلك بالنسبة إلى سائر فقراتها .

ويضيقه : أن المعارضات أيضاً - مضافاً إلى وثاقة سند الأوليين  
 منها - من الأخبار المقبولة عند جلّ العلماء لولا كَلَمَهم حتى ادّعى في  
 محكي<sup>(١)</sup> الخلاف الإجماع عليها ، غاية الأمر أنه ربما يناقش - كما سيأتي -  
 في كيفية فهمهم أو جمعهم للأخبار ، وهذا لا يوهن شيئاً منها سنداً حتى  
 تضعف عن المعارضة ، كيف ! وقد رَجَّح بعضهم هذه الأخبار والالتزام<sup>(٢)</sup>  
 بمفادها معيّنًا كما مستعرف .

وقد أشرنا فيما سبق إلى أن المشهور عاملون بالجميع جمعاً بين  
 المرسلة والموثقات بناءً منهم على أن ظاهرها التحيُّض بثلاثة أيّام من شهر  
 وعشرة من آخر وإن اختلفوا بين مَنْ خَصَّ مفاد المرسلة بخصوص  
 السبعة بالتقريب المتقدّم ، كما هو ظاهر المتن حيث قال : (والأوّل) يعني  
 القول بجعل حيضها في كلّ شهر سبعة ، أو عشرة من شهر وثلاثة من آخر  
 (أظهر) وبين مَنْ وَزَعَ التخيير المستفاد من المرسلة على النساء بحسب  
 أمزجتهنّ ، كما عن المتن والنهاية<sup>(٣)</sup> ، وبين مَنْ خيّرهنّ مطلقاً بين

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٣ - ٢٩٠ ، وانظر الخلاف ١ - ١٣٤ ، المسألة ٢٠٠

(٢) في فـ ٦ ، ٤٨ : والنزّم .

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢١٤ ، وانظر : متهم المطلب ١ - ١٠١ .  
 وبهية الأحكام ١ : ١٣٨ .

لظهارة الاستحاضة وأقسامها. . . . . ٢٤٩.

عددي المرسله والموثقات إماماً معيناً لتقديم الثلاثة على العشرة دائماً، كما عن الخلاف مدعياً عليه الوفاق<sup>(١)</sup>، أو مخيراً في ذلك، كما عن حملة<sup>(٢)</sup> منهم، بل عن الدروس ناسباً له إلى أشهر الروايات<sup>(٣)</sup>، أو معيناً لتقديم العشرة، كما عن النهاية<sup>(٤)</sup>.

لكن استعادة ما استظهروه من الموثقات من التحييص بالثلاثة في شهر والعشرة من آخر في غاية الإشكال؛ فإن مقطوعة سماعة [ظاهرة]<sup>(٥)</sup> - كما صرح به شيخنا المرتضى رحمته وحكى الاعتراف به عن محشي الروضة وشرحها<sup>(٦)</sup> - [في]<sup>(٧)</sup> التخيير بين الثلاثة والعشرة وما بينهما، كما عن الصدوق والسيد<sup>(٨)</sup> اختياره.

ويؤيده: رواية الحراز عن الكاظم عليه السلام في المستحاضة كيف تصع إذا رأت الدم وإذا رأت الصفرة وكم تدع الصلاة؟ فقال: «أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة، وتجمع بين الصلاتين»<sup>(٩)</sup>

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢١٤، وانظر الخلاف ١، ٢٣٤، المسألة ٢١٠

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢١٤ نقلاً عن المختصر السامع ٩، وطهر

كشف الرموز ١: ٧٧، ونهاية الأحكام ١: ١٣٨، والبيان ١٧

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢١٤، وانظر الدروس ١: ٩٨

(٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢١٤، وانظر: النهاية ٢٥.

(٥) زيادة يقتضيها السياق

(٦) كتاب طهارة ٢١٤، وانظر حاشية الروضة ٥٩، والمصالح السوية في شرح

الروضة البهية مخطوطة

(٧) زيادة يقتضيها السياق

(٨) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢١٤، وانظر الفقيه ١: ٥١ دليل الحديث

١٩٨، وحكمه عن السيد المرتضى، المحقق في المعتمد ١: ٢٠٧

(٩) التهذيب ١: ١٥٦ - ٤٤٩/١٥٧، الاستبصار ١: ٤٥٠/١٣٦، الوسائل، الباب ٨ من

أبواب الحيض، الحديث ٤.

وان أبيت إلا عن ظهورهما في إرادة التحيض بحصوص الأقل والأكثر - أعني الثلاثة والعشرة - دون ما بينهما، فقول: ظاهرهما حينئذ أيضاً ليس إلا كونها مخيرة في التحيض بالثلاثة والعشرة مطلقاً من كل شهر، كما عن شارح الروضة<sup>(١)</sup> اختياره مضيماً إليهما التحيض بالسبعة، لا التحيض بأحدهما في شهر وبالأخر في الآخر، كما عليه المشهور وأما موثقنا، ابن بكير فظاهرهما بل كاد أن يكون صريح الثانية منهم: تعين العشرة في الشهر الأول والثلاثة في باقي الشهور، كما حكى القول به عن الإسكافي<sup>(٢)</sup>.

ويحتمل قوياً أن يكون مراده وكذا المراد من الروايتين بالعشرة عشرة التحيض في انتهاء الدم؛ لكونها وطيفة المبتدئة بقاعدة الإمكان ونحوها، لا لكونها مستحاضة. والأصححكم المستحاضة التحيض بالثلاثة مطلقاً، كما عن المصنف في المعسر<sup>(٣)</sup> تقريبه

ويظهر أثر الأمرين في وجوب قضاء ما فاتتها من صلاة ونحوها بعد استكشاف كونها مستحاضة، فتأمل<sup>(٤)</sup>.

وقد ظهر لك أنه ليس في شيء من هذه الأخبار إشعار بما عليه

(١) الحكي عنه هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢١٤، والمصباح السوية مخطوطة

(٢) كما في جواهر الكلام ٣ - ٢٩٠ - ٢٩١، وكتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢١٤

(٣) الحكي عنه هو العامل في مدارك الأحكام ٢ - ٢٠، وانظر المعبر ١ - ٢١٠

(٤) إشارة إلى إمكان أن يقال إنها في العشرة الأولى حائض حقيقة، وإنه إنما يختلط حيضها بالاستحاضة ونصير مستحاضة فيما بعدها بحكم المستحاضة دائماً لتحيض بالثلاثة لا غير، فليتأمل. (مه عني عنه)

## المشهور فصلاً عن الدلالة .

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ يَسْتَفَادُ مِنْ مَقْطُوعَةِ سَمَاعَةٍ - الَّتِي ادَّعَى فِي مُحَاكِيِ الْمُتَهَيِّ<sup>(١)</sup> أَنَّ الْأَصْحَابَ تَلَقَّوْهَا بِالْقَبُولِ - جَوَارِ التَّحِيضِ بِأَقْلٍ حِيضٍ وَأَكْثَرِهِ فِي الْجُمْلَةِ . وَلَيْسَ لَهَا إِطْلَاقٌ بِمَكْنِ التَّمَسُّكِ بِهِ لِإِطْلَاقِ تَخْيِيرِهَا بَيْنَ الْعَدَدَيْنِ فِي كُلِّ شَهْرٍ شَهْرٍ ، وَالْقَدَرِ الْمُتَيَقَّنِ إِنَّمَا هُوَ الْأَحَدُ بِأَحَدِ الْعَدَدَيْنِ فِي شَهْرٍ وَبِالْآخَرِ فِي الْآخَرِ ، فَلَا يَحُورُ التَّخْطِئُ عَنْهُ ؛ لَكُونِهِ مِنْ قَبِيلِ دَوْرَانِ الْأَمْرِ بَيْنَ التَّعْيِينِ وَالتَّخْيِيرِ ، فَلَا يَحْصُلُ الْقَطْعُ بِالْمَرَاغِ إِلَّا بِالْعَمَلِ بِمَا عَلَيْهِ الْمَشْهُورُ .

وهو لا يحلو من نظر .

وَكَاذُ مَنْ رَعِمَ تَعَيَّنَ التَّحِيضُ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ بِالثَّلَاثَةِ وَفِي الشَّهْرِ بِالْعَشْرَةِ نَظَرٌ إِلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ ، وَالْأَفْلَسُ فِي الرِّوَايَةِ ذِلَالَةٌ عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ مَنْ رَعِمَ تَعَيَّنَ الْعَكْسُ اسْتِمْدَادُهُ مِنَ الْمُؤْتَمَتَيْنِ الْأَمْرَيْنِ أَنَّ تَتَحِيضُ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ عَشْرَةٌ وَفِيمَا عَدَاهُ ثَلَاثَةٌ .

وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ الرَّاعِ يَسْهُمَا لِمُطَيِّأً بِتَعْمِيمِ الْكَلَامِ لِعَشْرَةِ التَّحِيضِ فِي ابْتِدَاءِ الدَّمِ وَعَدَمِهِ .

وَكَيْفَ كَانَ فَلَا يَحْفَظُ عَلَيْكَ أَنَّ لِلتَّأَمُّلِ فِي جَمِيعِ مَقَدِّمَاتِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ مَجَالاً ، لَكِنْ لَا مَجَالَ لِلتَّأَمُّلِ فِي جَوَارِ الْعَمَلِ بِمَا عَلَيْهِ الْمَشْهُورُ ، فَالْوُقُوفُ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ أَحْوَطٌ ؛ فَإِنَّ مُقْتَصِنِي الْإِنْصَافِ ظَهَرُوا مُصَمِّرَةً سَمَاعَةً وَرَوَايَةَ خِزَّازٍ فِي كَوْنِهَا مُحِيرَةً بَيْنَ التَّحِيضِ بِأَقْلٍ الْحِيضِ وَأَكْثَرِهِ

(١) الْحَاكِي عَنْهُ هُوَ الشَّيْخُ الْأَنْصَارِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ٢١٤ . وَانْظُرْ مُتَهَيِّ الْمُصْطَبِ ١



وما بينهما، كما ربما يستأنس بذلك من التردد الواقع في مرسنة يونس، فتكون الروايتان شاهدين على أن الأمر بتحريضها ستاً أو سبعاً وكونه سنةً مجعولةً في حقها وكذا الأمر في الموثقتين بجلوسها في كل شهر أقل ما يكون من الطمط إنما هو لكونها أفضل أفراد الواجب المحيّر

ولا منافاة بين كون ما في الموثقتين أفضل الأفراد وكون ما في المرسلة أيضاً كذلك باعتبار اختلاف حثات الفصل؛ إذ لا شبهة في أنه بملاحظة عدم تعين حيصها في الواقع وكون تحريضها تكليفاً طاهرياً بدلاً من الواقع عند المخالفة اقتصارها على ما يرتفع به الحاجة في ترك العبادات - كي لا يفوتها مصلحة التكليف على تقدير ثبوتها في الواقع - أولى.

وكذا اختيار الست أو السبع بملاحظة كونهما الغالب في عدة النساء من غيرهما من الأعداد.

وإن أبيت إلا عن عدم إمكان الجمع، فالترجيح مع مرسنة يونس؛ لشهرة العمل بمضمونها من دون تصرف وتأويل، وسلامتها من شوب الإهمال والإحمال، وعلى تقدير التكافؤ فالحكم التحيير في الأخذ بكل من المتعارضات.

وهل التخيير للمفتي عند إفتائه، أو عليه أن يحصر المقلد في الأخذ بمضمونها؟ وجهان، أو جههما - الثاني، كما تحقق في الأصول وقد اتضح لك أن الأقوى ما حكى عن الصدوق والسيد من التخيير بين الثلاثة والعشرة وما بينهما مطلقاً<sup>(١)</sup>، وأن اختيارها للسبعة أحوط،

(١) تقدم تخريج قولهما في ص ٢٤٩، الهامش (٨).

وأحوط منه التحييص بالثلاثة والجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضة إلى العاشر.

وحيث أتضح ذلك لا يهتأ الإطالة في استقصاء ما في المسألة من الأقوال وبيان ما فيها من الضعف.

ثم إن الطاهر عدم اختصاص الحكم المذكور بالمتدنة بالمعنى الأحص، بل هو عام في كل من لم تستقر لها عادة؛ لما عرفت من عموم ما يستعاد من مرسلة يونس باليسة إلى الجميع، واختصاص مورد ما عداها من الأخبار بالأولى ليس إلا كتخصيص الحكم بها في المرسلة من حيث أحدها عنواناً للموضوع، وإلا فالماط في الجميع بحسب الطاهر ليس إلا فقد العادة وانتفاء التميز، بل يمكن استمادة ذلك من قوله عليه السلام في ذيل المرسلة عند بيان حكم من لم تستقر له عادة من أن «سنتها لسبع والثلاث والعشرون»، لأن قضتها قضية حمئة بعد أن مثل للمبتدئة بالمعنى الأحص بحمئة<sup>(١)</sup>، وعلم بمقتضى سائر الروايات أنها كان لها الخيار.

ومع ذلك كله لا ينبغي لغير المبتدئة بالسعي الأحص ترك الاحتياط بالتخطي عما يهمهم من مرسلة يونس، التي أوضحنا في محله عمومها، والله العالم.

وهل تحيير في العدد بين وضعه فيما نشأ من الشهر كما عر

(١) الكافي ٣ - ٨٣ - ١٠٨٨، التهذيب ١ - ٣٨١ - ١١٨٣٣٨٥، أنوسائل، الباب ٨ من

بواب الحيض، الحديث ٣

جماعة<sup>(١)</sup>، بل في الحدائق نسبه إلى الأصحاب<sup>(٢)</sup>، أم يتعين عليها وضعه في أول الشهر، كما عن التذكرة وكاشف اللثام وبعض آخر<sup>(٣)</sup>؟ قولان والحق أنه إن أراد القائل بتعين كونه في أول الشهر أنه يجب عليها التحييص من أول كل دورة بأن تحييص في الدورة الثانية مثلاً بعد أن انقضى من يوم رأت الدم المستمر شهر، فلا يحلو من وجهه، بل هذا هو المتجه.

وإن أراد من أول الشهر ما كان أوله من عند رؤية الهلال، فلا دليل عليه، بل ربما يمتنع ذلك، كما لو كان ابتداء رؤيتها للدم في أواخر الشهر الأول بحيث لا يتخلل بين أقل الحيض منه ومن أول الشهر الثاني بأقل الطهر، فإن أظهر بل المتيقن أنه يجب عليها في أول الرؤية أن تحييص إلى العاشر، كما يدل عليه - مضافاً إلى الإجماع وقاعدة الإمكان - المصوص والكثيرة التي منها موثقنا ابن بكير، المتقدمان<sup>(٤)</sup>.

ثم إنه بعد أن تجاوز دمها العاشر، فإن صادف المتجاوز عادة أو أمارة مرشدة إلى كون المتجاوز حيضاً، كشف ذلك عن عدم كون ما تحييص به حيضاً، وألا فلا مفتضي لرفع اليد عما ثبت عليها بمقتضى تكليفها الظاهري حيث لم ينكشف خلافه، بل الأدلة قاصية بخلافه؛ فإنها

(١) حكاها صاحب كشف اللثام فيه ٢ - ٨٥ عن المعتمد ١ - ٢٠٩، والإصباح ٣٩، ومتمهى المطلب ١٠٢٠١، وتحرير الأحكام ١٤٠١.

(٢) الحدائق المناصرة ٣: ٢٠٧.

(٣) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢١٥، ونظر تذكرة الفقهاء ١ - ٣٠٨، وكشف اللثام ٢: ٨٥.

(٤) في ص ٢٤٧.

إنما تصير مستحاصة بعد أن تحاور دمها العاشر، وحيث تدرج في موضوع قوله عليه السلام «تحيضي في كل شهر ستاً أو سبعا»<sup>(١)</sup> إذ لم يكن سؤال حمة دلالة إلى العشرة الأولى، وإنما سالت عن حكمها بعد أن استمر بها الدم على لون واحد وصارت مستحاصة.

وأما موثقت ابن بكير فهما صريحتان في أنها تترك الصلاة من أول ما رأت الدم عشرة أيام ثم تصلي عشرين يوماً كما في الموثقة الأولى، وبقية شهرها كما في الثانية، وليس المراد من شهرها إلا الشهر الذي أوله من يوم رأت الدم، فينطبق على الموثقة الأولى ثم تترك الصلاة ثلاثة أيام بمقتضى هاتين الموثقتين، وليس في شيء منهما ولا في غيرهما من الأحبار إشعار فصلاً عن الدلالة بأن العشرة الأولى التي حلت فيها عن الصلاة لم تكن حائضاً، وأن لها رفع اليد عما يست عليها، وجعل حيضها فيما عداها من بقية الشهر، وعلى تقدير عموم حكم المستحاصة بالنسبة إلى العشرة لأولى فلا معنى له إلا أن لها الحبار في أن تحتار العدد من لعشرة التي تحيض بها، لا أن لها رفع اليد وجعل حيضها فيما عداها، كيف لا ليجر لها ترك العبادات من الصلاة والحرم في جميع الشهر بأن تحيض أياماً ثم ترفع اليد عنها، ونجعل حيضها فيما عداها وهكذا إلى أن ينقضي شهرها، وهو واضح الضعف محال لظواهر جميع النصوص من صريحها، وقد سمعت التنصيص في الموثقتين على أنها تترك الصلاة في العشرة الأولى ثم تصلي بقية شهرها ثم تترك الصلاة في ابتداء الشهر

(١) الكافي ٣ - ٨٣ - ١٨٧ التهذيب ١ - ٢٨١ - ١٢٨٣ الوسائل الباب ٨ من

أبواب الحيض، الحديث ٣

الثاني، فيعرف من ذلك أن ابتداء حيضها من الشهر الأول أيضاً لم يكن إلا من أول ما رأت الدم، فعلى تقدير عموم أحكام المستحاضة له ليس لها إلا اختيار العدد من أول الشهر، وبهذا يقيد إطلاق مرسلة يونس، الأمرة بتحيضها في كل شهر متاً أو سبعة لو لم تقل بانصرافها إلى ذلك، أي اختيار حيضها من أول الدورة، وطهرها عتبه

هذا، مع إمكان دعوى وزود المرسلة وبحوها لبيان حكم آخر، فليس لها ظهور في الإطلاق.

فظهر لك مما ذكرنا ضعف القول بأن لها الخيار في وضع حيضها متى شاءت.

وأضعف منه توهم أن لها رفع اليد بعد تحيضها خصوصاً بعد انقضاء جميع المدة التي لم يبق عنده الأمر بالتحيض؛ لحصول الامتثال. وحيث إن الأقوى هو القول بالتعيين فلا مجال للنزاع في وجوب موافقة الشهر الثاني للشهر الأول في الوقت، كما عن جماعة التصريح به<sup>(١)</sup>، وعدمه كما عن بعض احتماله<sup>(٢)</sup>، وعن آخر ترجيحه<sup>(٣)</sup>، كما لا يخفى.

ثم إن مقتضى إطلاق الأدلة نخيرها في العدد في جميع الأدوار لا في خصوص الدورة الأولى.

(١) حكاه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢١٦ عن المحقق الكركي في جامع المقاصد ٢٩٩-١، والشهيد الثاني في روض الجنان ٦٩٠

(٢) حكاه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢١٦ عن الشهيد الثاني في روض الجنان ٦٩، والحواسري في حاشية الروضة: ٦٠.

(٣) حكاه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢١٦ عن صاحب الرياض في ١ ٤٠

نعم ، لو حكمنا بالتحسر لأجل تكافؤ الأخبار لا للمجموع بينها ، فربما يقال بأنه عند العمل بعضها يرتفع التحير . فيختص بالدورة الأولى لكن فيه كلام تنقيحه في محله ، والله العالم .  
(وذاات العادة تجعل عاداتها حيضاً) إذا استمر بها الدم مجاوزاً للعشرة ولم يعارضه نمير ، نصراً وإجماعاً كما سي الجواهر دعواه تحصيلاً وبغلاً عن المعبر والمتهن وغيرهما<sup>(١)</sup>  
(وما سواه استحاضة) حتى أيام الاستظهار . كما تقدم تحقيقه فيما سبق .

(فإن اجتمع لها مع العادة تمييز) ركناً متعارضين بأن اقتضت حيضية كل منهما هي الآخر (قيل) كما بين المشهور<sup>(٢)</sup> : (تعمل على العادة ، وقيل : على التمييز) كما عن طاهر الخلاف والمبسوط<sup>(٣)</sup> (وقيل بالتخيير) كما عن طاهر الوسيلة<sup>(٤)</sup> (والأول أظهر) من هو المتعين ، كما عرفت فيما تقدم من أن الأرصاف إنما يعتنى بها عند انتهاء العدة ، كما ورد التنصيص عليه في مرسنة يونس<sup>(٥)</sup> ، الطويلة .  
وما يقال وجهاً للتحير من الجمع بين ما دل على الرجوع إلى

(١) جواهر الكلام ٣ : ٢٩٤ ، وانظر المعبر ١ : ٢٠٣ ، ومنتهى المطلب ١ : ١٠٢

(٢) نسيه إلى المشهور صاحب الجواهر فيها ٢ : ٢٩٥

(٣) حكاه عنهما صاحب الجواهر فيها ٢ : ٢٩٥ ، وانظر الخلاف ١ : ٢٤١ لمساءة ٢١٠ ، والمبسوط ١ : ٤٨ و ٤٩ .

(٤) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٢ : ٢٩٥ ، وانظر الوسيلة ٦٠

(٥) الكافي ٢ : ١/٨٣ ، التهذيب ١ : ١١٨٣/٣٨١ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب الحيض ،

العادة مطلقاً وما دلّ على اعتبار الأوصاف كذلك . يدفعه " حكومة بعض  
الأخبار الدالة على الرجوع إلى العادة على غيرها . كمرسلة يونس " .  
ومصتحة إسحاق بن جرير<sup>(١)</sup> . الواردة في بيان أوصاف الحيض<sup>(٢)</sup> .  
المصرحتين بتأخر مرتبة الرجوع إلى الأوصاف عن الرجوع إلى عادة  
بل يستمد من المرسلة أنه لو فرض إمكان كون كل من واحد التمييز  
ومصدف العادة حبيصةً مستقلة ولم يكن بينهما معارضة بأن تحلّ بينهما  
الفصل بأقل الطهر ، لا يلتفت أيضاً إلى واحد الصفة . بل يحكم بأنه  
استحاصة ؛ لما فيها من التصريح بأن سنتها ليست إلا ترك الصلاة أيام  
أقرائها ، ولا تلتفت إلى إقبال الدم وإداره ومعرفة ألوانه إلا إذا لم يكن لها  
أيام معلومة .

وكذا يستمد منها ومن غيرها أيضاً أن وجه تقديم العادة على  
الأوصاف كونها أقوى الأمارات ؛ فإن الصفرة والكدره في أيام الحيض  
حيض كليهما ، فإذا عرفت أيامها . لا تعني بأوصاف الدم ، فلا فرق بين ما  
إذا عرفت أيامها تفصيلاً وقتاً وعدداً بأن استقررت عاداتها من حيث الوقت  
والعدد ، أو عرفت من حيث الوقت فقط أو العدد كذلك ، فإنها تعرف في  
الأول إذا كانت عاداتها في أول كل شهر - مثلاً - أن الصفرة والكدره في  
عدة أيام من أول الشهر إما أقل الحيض أو القدر الجامع بين أقرائها حيض

(١) الكافي ٣ : ٨٣ - ١/٨٨ ، التهذيب ١ : ٢٨١ - ١١٨٢٣٨٥

(٢) في التهذيب إسحاق بن جرير عن جرير

(٣) الكافي ٣ : ٩١ - ٢/٩٢ ، التهذيب ١ : ١٥١ - ١٥٢ ، الوسائل ، أبواب ٣ من أبواب  
الحيض ، الحديث ٣

كلها، أمّا من حيث تعيين العدد فهي محتاجة إلى معرفة ألوان الدم،  
فحكمها من هذه الجهة حكم ناسبه العدد، التي حكمها الرجوع إلى التعبير  
في تعيينه، كما ستعرف.

وكذا إذ استقرّ لها العادة من حيث العدد دور الوقت، فهي تعرف  
إحتمالاً أنّ حيضها في كلّ شهر بهذا العدد، فعليه أن تتحيّص بذلك  
المقدار، سواء ساعد عليه الأوصاف أم لم يساعد، ومن حيث تعيين  
الوقت حكمها حكم المتخيرة في الرجوع إلى الأوصاف وعبره.

فما عن بعض<sup>(١)</sup> من الاستشكال في رجوع ذات العادة الوقتية إلى  
وقتها وعدم التمتع إلى التعبير، نظراً إلى ظهور الأحرار في إرادة ماعداها،  
ليس بشيء، بل المتأدّر من جملة من أحوارها ليس إلا إرادة الأمر بترك  
الصلاة في لوقت المعهود، ولذا لم تهّم المرأة التي سألت أبا عبد الله عليه السلام  
في صحيحة إسحاق بن جرير، المتقدمة<sup>(٢)</sup> في بيان أوصاف الحيض من  
قول الإمام عليه السلام: «تجلس أيام حيضها» إلا إرادة ذلك، فقالت له: إنّ أيام  
حيضها تختلف عليها وكان يتقدّم الحيض اليوم واليومين والثلاثة ويتأخّر  
مثل ذلك فما علمها به؟ قال عليه السلام: «دم الحيض ليس به حمء» الحديث،  
فأرجعها الإمام عليه السلام عند اختلاف وقتها إلى تشخيص حيضها بالأوصاف.  
لكن ليس لها الاتكال على الأوصاف كتّبة ورفع اليد عن عاداتها من  
حيث العدد لو كان لها عادة عدداً كما قد يتراءى من هذه الصحيحة، لم  
ثبت نصّاً وإجماعاً من أنّ العادة تستقرّ برؤية الدم عدّة أيام سواء من

(١) لم نتحققه

(٢) في ص ٢١٠



... مصباح الفقيه ج ١

شهرين وما زاد ، وأنه إذا استمر بها الدم ترجع إلى عاداتها عند استقرارها ،  
فإنما تعني بالأوصاف من الحيثية التي ليس لها عادة ، وعليها ينزل إطلاق  
الصحيحة جمعاً .

وقد تقدّم شطر من الكلام ممّا يوضح المقام عند التكلّم في  
صيورة المرأة ذات العادة برؤية الدم مرتين ، فراجع .

(وما هنا مسائل) ينبغي التعرّض لها :

(الأولى : إذا كانت عاداتها مستقرة عدداً ووقتاً فرأت ذلك العدد  
متقدماً على ذلك الوقت أو متأخراً عنه ، تحيّضت به وألقت الوقت ؛  
لأنّ العادة) بالعدد (تتقدّم وتتأخّر) بل وكذلك لو رأت غير ذلك العدد  
قبل الوقت أو بعده وأمكن أن يكون ما رآته حيضاً ، ألغيت الوقت نصّاً  
واجتماعاً ، كما عرفت نقله من المصنّف وغيره عند التكلّم في قاعدة  
الإمكان .

ويدلّ عليه بالخصوص في الجملة : مضمرة سماعة ، قال : سألت  
عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها ، قال : «فلتدع الصلاة فإنّه ربما  
تعجل بها الوقت»<sup>(١)</sup> .

وما عن الشيخ في المبسوط - من أنّه قال : متى استقرّ لها عادة ثمّ  
تقدّمها الحيض يوم أو يومين أو تأخّر بيوم أو يومين حكمت بأنّه من  
الحيض ، وإن تقدّم بأكثر من ذلك أو تأخّر بمثل ذلك إلى تمام العشرة أيام

(١) الكافي ٣ : ٧٧ / ٢ ، التهذيب ١ : ١٥٨ - ٤٥٣ / ١٥٩ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب  
الحيض ، الحديث ١ .

يُحْكَمُ أَيْضاً أَنَّهُ مِنَ الْحَيْضِ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ ، لَمْ يُحْكَمْ بِذَلِكَ <sup>(١)</sup> .  
لَا يَنَافِي ذَلِكَ ؛ إِذَا ظَاهَرَ أَنَّ مَرَادَهُ مَا إِذَا كَانَتْ الْعَادَةُ فِي خِلَالِ مَا رَأَتْهُ .  
وَكَيْفَ كَانَ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ (سواء كان ما رآته  
بصفة دم الحيض أو لم يكن) كما عرفت بتحقيقه فيما سبق .

نعم ، ربما يستشكل فيما لو تحققت المعالَمية بين العادتين بأن  
رأت ذلك العدد في غير وقتها ، وفي وقتها بغير ذلك العدد ، وأمكن كون  
كُلِّ منهما حيضاً لا كليهما ؛ إذ لم يثبت ترجيح إحدى العادتين على  
الأخرى .

وما يقال من أن العادة بالعدد أولى بالاعتبار ممّا لا دليل عليه يعتدُّ  
به ، بل الأظهر هو الحكم بحيصّة المتقدّم بالتقريب الذي تقدّم توضيحه  
فيما لو رأت دميين بصفة الحيض ولم يتخلّل بينهما أقل الطهر ، والله  
لعالم .

وهل تُتَحَيَّضُ برؤية الدم قبل وقتها أو عليها الترتّص إلى ثلاثة أيّام  
حتى يستقرّ حيصّها ، أو يفصل بين ما هو بصفة الحيض وبين غيره ؟  
وجوه أوجهها . الأوّل ، كما سبق تحقيقه في حكم المبتدئة .

المسألة (الثانية : إذا رأت دمّاً قبل العادة وفي العادة ، فإن  
لم يتجاوز) <sup>(١)</sup> لمجموع (العشرة ، فالكلّ حيض) بلا خلاف فيه على  
الظاهر ، كما عرفت في مبحث الحيض .

(و) أمّا (إن تجاوز ، جعلت العادة) خاصّة (حيضاً ، وكان ما

(١) كما في جواهر الكلام ٣ - ٢٩٦ - ٢٩٧ ، وحكاة عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١

٣٥٨ ، وانظر الميسوط : ١٣ .

تقدّمها استحاضة<sup>(١)</sup> لما عرفت من أنه لا سنة لذات العادة إلا ترك الصلاة أيام أقرانها من دون فرق بين ما لو عارضها تميز أم لم يعارض.

(و كذا لو رأت في وقت العادة وبعدها) فالجميع حيض إن لم يتجاوز العشرة، وإلا فالعادة حيض، وما بعدها استحاضة.

(ولو رأت قبل العادة وفي العادة وبعدها، فإن لم يتجاوز العشرة، فالجميع حيض، وإن زاد على العشرة، فالحيض [وقت]<sup>(٢)</sup> العادة، والطرفان استحاضة) بلا إشكال في شيء من هذه الفروع، كما عرفت بتحقيقها غير مرّة، والله العالم.

[المسألة]<sup>(٣)</sup> (الثالثة: لو كانت عاداتها في كلّ شهر مرّة واحدة عدداً معيناً) نعين الوقت مع ذلك أم لا (فرأت في شهر مرتين بعدد أيام العادة) وتخلّل بينهما أقل الطهر (كان ذلك حيضاً) بل (و) لكذا (لو جاء في كلّ مرّة) أو في إحداهما أقل أو (أزيد من العادة، لكان) كلّ منهما (حيضاً إذا) لم ينقص عن الثلاثة و(لم يتجاوز العشرة، فإن تجاوز) العشرة (تحيّضت بقدر عاداتها، وكان الباقي استحاضة) بلا إشكال في شيء منها، كما عرفت وجهها مراراً.

لكن ربما يتأمل في رجوعها إلى عاداتها عدداً على تقدير كون وقتها مضبوطاً فيما رآته على خلاف العادة، فإنه ربما يتخيّل كونها بالنسبة إلى هذا الدم بحكم المبتدئة، والاحتياط ممّا لا ينبغي تركه وإن كان الأول لا يخلو من قوّة؛ نظراً إلى إطلاق المصوص والمتاوي في رجوع ذات

(١) ما بين المعقوفين من الشرائع

(٢) ما بين المعقوفين أصغره لأجل السياق

العادة إلى عاداتها خصوصاً بعد التأمل في أن من حكم المبتدئة الرجوع إلى عادة نساتها ؛ ضرورة عدم قصور عاداتها عن عادة نساتها من حيث الكاشفة ، فليتأمل .

(والمضطربة العادة) الناسية لها وقتاً وعدداً فلم تحفظ ثبتاً مهما (ترجع إلى التمييز فتعمل عليه) من غير نقل خلاف فيه ، بل ولا إشكال فيه في الجملة ؛ لما في رواية السنن<sup>(١)</sup> من التصيير على حكمها .  
لكنك عرفت عند التكلم في معادها التأمل في إرادة الناسية بهذا المعنى منها ، بل إمكان دعوى ظهورها في إرادة من دعت عاداتها بطول المدة من لاسية ، إلا أنه لا تأمل في استفادة حكمها منها ، وأن تكليفها الرجوع إلى أوصاف الدم ؛ لدالاتها على انحصار أحكام المستحاضة في السن الثلاث ، وقد تعدر رجوعها إلى عاداتها ، فتعين إحدى الآخرين ، وقد تحقق في محله أن الرجوع إلى أوصاف الدم مقدم على الرجوع إلى السنة الثالثة ، وإنما ترجع إليها عند فقد التميز .

وكيف كان فهذا إجمالاً مما لا إشكال فيه ، وإنما الإشكال فيما لو ذكرت إجمالاً أن عاداتها المنسبة وقتاً وعدداً لم تكن في كل شهر أزيد من مرة ، فرأت بصفة الحيض مرتين أو ثلاث وأمكن كون كل منها حيضاً ، فإن مقتضى إطلاق كلماتهم بل كاد أن يكون صريحها : التحيض عند واجد الصفة مطلقاً ، وهذا مع أنها تعلم من عاداتها إجمالاً أن حيضها لا يكون كذلك في غاية الإشكال ، بل يمكن أن يقال : إنه يفهم من مرسله بونس

(١) لكافي ٣ ٨٣ - ١/٨٦ ، التهذيب ١ ٣٨١ - ٣٨٣ / ١١٨٣ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب الحيض ، الحديث ٤ .



أقول : فالأظهر إرادتها بمعناها الأعم واعتبار التميز في طرف  
المسني خاصة ، ففائدته تعين وقت حيضها من ذلك الشهر عند موافقته  
للعدد المعلوم وتعين العدد المنسني في الوقت المعين .

فالمرء من إطلاق القول برجوع الناسية إلى التميز إنما هو رجوعها  
إليه من حيث كونها ناسية ، فلو ذكرت عاداتها من بعض الجهات  
ولخصوصيات ، لا تعني بأوصاف الدم من تلك الجهة .

وكيف كان فهذا هو الأظهر بالنظر إلى ما استفاد من رسالة يونس ،  
الحاصرة لأحكام المستحاضة في السنن الثلاث ، فإنها وإن انصرفت عن  
جملة من أفراد المستحاضة إلا أنه يعرف حكم جميعها بالتدبر فيها ؛  
فإنه عليه السلام بين فيها - على ما نص عليه في الرواية - جميع أحكام  
المستحاضة لمن عقلها وفهمها ، وبين فيها كيفية الاستفادة والتدبر في  
كلماتهم عليهم السلام

وقد شُرنا عد نقلها إلى أنه يستمد منها - بقرينة بعض فقراتها وما  
فيها من التعليقات وكونها مسوقة لبيان أحكام المستحاضة على وجه  
العموم بحيث لم يدع لأحد فيها مقالاً بالرأي - أن السنن الثلاث التي سنها  
النبي صلى الله عليه وسلم إنما هي أحكام عامة مجعولة لجميع أفراد المستحاضة على  
سبيل الترتيب ، بمعنى أن تكليف المستحاضة مطلقاً أولاً الأخذ بعاداتها في  
تشخيص حيضها مهما أمكن ؛ لكونها أقوى الأمارات ، وعد التعذر - إم  
لفقد العادة أو نسيانها حكمها - الرجوع إلى الأوصاف ، وعند الامتناع  
تكليفها التحييص بستة أيام أو سبعة ، فيكون الرجوع إلى العادة بمنزلة  
رجوع المجتهد إلى الأمارات المصوبة من قبل الشارع بالخصوص ،

والرجوع إلى الأوصاف بمنزلة الطنّ المطلق الثابت اعتباره بدليل الانسداد ،  
والرجوع إلى الروايات بمنزلة الأصول العملية المجعولة للمتخير .

ولو تأملت في الرواية حق التأمل ، لوجدتها كالصريحة في إفادة ما  
ادّعيته ، فيهم منها أنه لا يحوز العدول عن كلّ مرتبة إلى لاحقها إلا إذا  
تعذر في حقها الرجوع إلى سابقتها بالمقدار المتعذر ، كما هو الشأن في  
العمل بالآمارات المترتبة .

والحاصل : أن الأحكام المستفادة من المرسلة إنما هي أحكام عامة  
مزلة على الجهات بإلغاء الخصوصيات ، وإلا فلا يمكن استفادة جميع  
أحكام المستحاضة منها ، بل يبقى للرأي مجال في جملة من فروعها ،  
وهو خلاف ما صرح به في الرواية .

وكيف كان فرجوعها إلى التمييز مطلقاً في تشخيص حيضها في  
الجهة التي يطلق عليها الناسية بملاحظتها أوفق بظاهر النص وفتاوى  
الأصحاب ، والله العالم .

تنبيه : لو قصر واجد الصفة عن عددها المعلوم أوراد عليها ، فليس  
لها رفع اليد عنها بالمرّة ، وجعل حيضها فيما عدا على الأظهر ، فعليها  
تكميل عددها من العاقد في صورة القيصّة ، واحتياز ذلك العدد من  
الواجد عند الريادة ، كما عرفت تحقيقه في حكم المبتدئة التي حكمها  
الرجوع إلى التمييز .

ثم لا يخفى عليك أنه لا يعقل كونها ذاكرة للوقت تفصيلاً ناسيةً  
لعددها ، وإنما المتصور كونها عارفةً بوقتها في الجملة إمّا أوله أو آخره أو  
وسطه أو شيء منه على سبيل الإجمال ، وقد تقدّمت الإشارة إلى أنها

بالنسبة إلى لقدر المتيقن من عاداتها تتحيز مطلقاً، سواء كان الدم بصفة الحيض أم لا، فهي متحيزة في أمرها بالنسبة إلى أوقاتها المشكوكة التي تحتمل كونها من عاداتها، وبهذه الملاحظة يطلق عليها الناسية ولمضطربة. وإنم ترحع إلى التميز وتعمل عليها في هذه الأوقات، لا في الأوقات التي تعلم بدخولها في عاداتها أو خروجها منها.

(ولا تترك هذه) المرأة المتحيزة التي وظيفتها الرجوع إلى التمييز إذا وجدت الدم بأوصاف الحيض (الصلاة إلا بعد) استقرار حيضها إما بسبق حيض محقق، كما لو كانت ذاكرة لأول وقتها ثم تحيرت لسيبها العدد، أو بـ (مضي ثلاثة أيام) كغيرها من أقسام المتحيزة (على) الأحوط وإن كان (الأظهر) أن لها التحيص عند وجود التميز مطلقاً.

هذا لو لم نقل بحرمة العادة عليها ذاتاً، وإلا فالأحوط بن الأقوى وجوب ترك إذا رأت الدم بصفة الحيض؛ لإطلاق الأمر بترك الصلاة عند انحصاف الدم بأوصاف الحيض في الأحبار الدالة على اعتنا الأوصاف، الأمرة بالرجوع إليها.

ففي صحيحة حفص بن البختري<sup>(١)</sup>، قال عليه السلام: «إذا كان لدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة»<sup>(٢)</sup>.

وفي مرسله يونس حاكياً عن رسول الله ﷺ في قضية فاطمة بنت أبي حبيش، أنه ﷺ قال لها: «فإذا أقبلت الحيضة فدعي

(١) ورد بدل «حفص بن البختري» في النسخ الحطية والحجرية - معاوية بن عمار والصحيح ما أثبتناه من المصادر.

(٢) الكافي ٣ ١/٩١، التهذيب ١ ٤٢٩/١٥١٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب الحيض،



الصلاة، وإذا أدبرت الحيضة فاغسلي عك الدم وصلّي» وقد نَهى الصادق عليه السلام على أنه «إنما يعرف إقبال الحيضة من إدبارها بتغير ألوان الدم، وذلك أن دم الحيض أسود يعرف»<sup>(١)</sup>.

وفي المرسلة أيضاً حاكياً عن أبيه عليه السلام «أنه قال للمستحضة إذا رأيت الدم الحراني فدعي الصلاة»<sup>(٢)</sup>.

ويستفاد المطلوب من سائر فقراتها أيضاً، كما لا يخفى على المتأمل.

(فإن فقدت التمييز) بأن استمر بها الدم على نهج واحد أو اختلف لكر لا على وجه يمكن جعل بعضها حياً دون بعض (فهاهنا مسائل ثلاث)

(الأولى: لو ذكرت العدد ونسبت الوقت) فلم تذكر منه شيئاً لا تفصيلاً ولا إجمالاً بأن كان العدد المحفوظ ضالاً في جملة عدد لا يزيد ذلك المحفوظ على نصف ما وقع الصلّال فيه، فعليه أقوال:

(قيل) - كما عن الشيخ في المبسوط<sup>(٣)</sup> - وجوب الاحتياط بأن

(تعمل في الزمان) الذي وقع الصلّال فيه (كله ما عمله المستحاضة) وترك جميع ما يجب على الحائض تركه، كالوطئ والثلث في المساحد وقراءة العزائم (وتغتسل للحيض في كلّ وقت تحتل انقطاع دم الحيض فيه وتقضي صوم عاداتها) بعد ارتفاع الشهة؛ للعلم بالإجمالي

(١) (٢) الكافي ٣ - ٨٣ - ١/٨٦، التهذيب ١ - ٢٨١ - ٨٨٣، الوسائل، الباب ٣ من

أبواب الحيض، الحديث ٤

(٣) الحاكم عنه هو العاملي في ملارك الأحكام ٢ - ٢٥، وصاحب الجوامع فيها ٣ - ٣٠٢،

واظر: المبسوط ١: ٥١

بصيرورتها حائضاً ومستحاضة واختلاط كل منهما بالآخر، فعليها الإتيان بما وجب عليهما فعلاً وتركاً ما دام الاشتباه من باب المقدمة .  
وتوقش فيه :

أولاً . باستلزام الاحتياط الحرج والضرر المنفيين في الشريعة .  
وثانياً : بمنع وجوب الاحتياط عند اشتباه المكلف به في الأمور التدريجية نظراً إلى عدم ابتلاء المكلف بجميع أطراف الشبهة فعلاً دفعة واحدة ، وقد تقرر في محله أن من شرط تأثير العلم الإجمالي في تنجير الخطب بالواقع المراد كون أطراف الشبهة مورداً لابتلاء المكلف بالفعل . ويتوجه عليه - بعد تسليم استلزام الاحتياط الضرر والحرج - أن ما دلّ على نفيهما في الشريعة من الكتاب والسنة لا يدلّ إلا على ارتفاع كل حكم يلزم منه الحرج ولو بملاحظة الغالب على تأمل فيه بل منع ، ومقتضاه ليس إلا رفع إيجاب الاحتياط في غسل الحيض - مثلاً - لو كان فيه ضرر أو حرج ، لا الترخيص في قراءة العزائم أو اللبث في المسجد ونحوهما ممّا لا يستلزم الاحتياط فيهما ضرراً أو حرجاً .

ودعوى أن إيجاب الاحتياط عليها بتروك الحائض وأعمال المستحاضة على إجماله حكم حرجي أو ضروري فهو منفي في الشريعة ، ممّا لا ينهني الإصغاء إليها ؛ إذ ليس تروك الحائض وأعمال المستحاضة بعنوانها الإجمالي عنواناً للموضوع الحاكم بوجوبه العقل حتى يفيده أدلة نفي الحرج والضرر ، وإنما العقل حاكم بوجوب الخروج من عهدة كل واحد واحد من التكالييف المعلومة بالإجمال ، فلو نفى دليل نفي الحرج والضرر وجوب الاحتياط بالنسبة إلى شيء منها ، يبقئ حكمه بالنسبة إلى الباقي بحاله .

وأما منع حكومة العقل بوجوب الاحتياط في التكليف المردّد بين مشتبهات متدرّجة في الوجود فقد مرّ تضعيفه في الشبهة المحصورة، وأوصحنا عدم الفرق بين ما لو كان الابتلاء بأطراف الشبهة دوعة أو تدريجاً، وبين ما هو المناط في الابتلاء وعدمه المؤثرين في تأثير العلم وعدمه، فراجع.

وكيف كان فإنّما يمكن الالتزام بمقالة الشيخ لو لم يقل بحرمة العبادات عليها ذاتاً، وإلا فلا مجال للاحتياط بالنسبة إلى عبادتها الواجبة؛ لدوران الأمر فيها بين المحذورين، ومقتضى الأصل فيها التخيير ما لم يكن أحد الاحتمالين أرجح أو أهم، وإلا فالأخذ به متعيّن. وأما العبادات المستحبة كسائر المحرمات، فيجب عليها تركها احتياطاً

هذا هو الذي تقتضيه الأصول العمليّة، وحيث إنّ الأظهر لدينا حرمة الصلاة عليها ذاتاً فالأصل يقتضي في الواجبات مها كونها مخيرة بين الفعل أخذاً باحتمال كونها طاهرة والترك بملاحظة احتمال كونها حائضاً وقد تقرّر في محله أنّ التخيير الناشئ من حكم العقل عند دوران الأمر بين المحذورين هو التخيير الاستمراري، ومقتضاه كونها مخيرة في تمام الشهر بين فعل الصلاة وتركها؛ لأنّ كلّ يوم يوم - مثلاً - بنظر العقل موضوع مستقلّ أمرها دائر فيه بين المحذورين، غاية الأمر أنّها لو اختارت الترك في الجميع عليها تدارك ما فات منها من العبادات بعد أن ظهرت

لكنت خيراً بأنّ جواز الترك في جميع المدة مخالف للإجماع بل الضرورة، بل التعكيك بين الأيام بأن ترك يوماً وتصلّي يوماً أيضاً كذلك، فليس لها إلاّ اختيار الترك في جميع الشهر بقدر عاداتها من دون تعكيك

بين أياهما ، بل التخيير الذي يحكم به العقل في مثل المقام لا يمكن أن يكون استمراريّاً ، لأنّا لو لم نقل بكونها مكلفّة في مرحلة الظاهر كالمبتدئة ومن لم تستقرّ لها عادة من حيث الوقت بأن تتحيّض أياً ما ونصلي فيما عداها ، كما ستعرف قوّته ، فلا أقلّ من احتمالها ، فعلى هذا لا يحكم العقل بالتخيير إلّا ابتداءً ، فإنّها إذا اختارت الترك في اليوم الأوّل من الشهر مثلاً ، ففي اليوم الثاني يرتفع التحيّر الذي هو موضوع حكم العقل بالتخيير ؛ لأنّ أمرها فيما بعد يدور بين التعيين والتخيير ، فإنّ الترك فيه جائز قطعاً إمّا لكونها مخيرة بين الأمرين أو لكون اختبارها متعيّناً في حقّها في مرحلة الظاهر ، فلا يستقلّ العقل حيث يدّ بالتخيير ، بل يتعيّن عليها الترك إلى أن تنقضي أياها ، فيعكس الأمر ، كما أنه لو اختارت ترك التحيّض من أوّل شهر إلى أن لا يبقى منه إلّا عدد أياها ، يتعيّن عليها التحيّض فيما بقي ؛ لم عرفت من دوران الأمر بالنسبة إليها بين التعيين والتخيير ، فلا يحكم العقل إلّا بالإتيان بالمعيّن ؛ لقاعدة الاشتغال .

فتنصّح لك صعب القول المحكي عن الشيخ من وجوب الاحتياط ، مصافاً إلى ابتدئه على عدم استفادة حكم المسألة من الأخبار ، وستعرف خلافه .

والأظهر ما عن الأكثر<sup>(١)</sup> بل عن المشهور<sup>(٢)</sup> من أنّها ترجع إلى عدتها ، فتحيّض بعددها مخيرة في وضعها من الشهر حيث شئت . ويدلّ عليه - مضافاً إلى موافقته في الجملة للقواعد كما عرفته مفصلاً - ما يستعاد من مرسله يونس وغيرها من أنّه ليس لذات العادة رفع

(١) لحاكي عن الأكثر هو العاظمي في ملارك الأحكام ٢ ٢٥

(٢) الناسب لي المشهور هو البحراني في الحقائق الناضرة ٣- ٢٣٩

اليدها، بل عليها الرجوع إليها مطلقاً ولو من حيث تعيين العدد، فلو كان عاداتها حمساً، وجب عليها التحيض بالخمس لا أقل منها ولا أكثر

ففي رسالة يونس قال عليه السلام في تفسير قول رسول الله ﷺ لحمنة أنت جحش: «تحيض في كل شهر في علم الله ستة أو سبعة ألا ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع وكانت حمساً أو أقل من ذلك ما قالها. تحيض سعة، فيكون قد أمرها بترك الصلاة أياماً وهي مستحاضة غير حائض، وكذلك لو كان حيضها أكثر من سبع وكانت أيامها عشرة أو أكثر، لم يأمرها بالصلاة وهي حائض. ثم ما يزيد هذا بياناً قوله ﷺ: تحيض، وليس يكون التحيض إلا للمرأة التي تريد أن تكلف ما تعمل الحائض، ألا تراه لم يقل لها أياماً معلومة تحيض أيام حيضك. ومما يبين هذا قوله ﷺ: في علم الله<sup>(١)</sup> إلى آخره، فإنه كد أن يكون صريحاً في أنه لو كان لحيضها عدد معلوم، كان يأمرها بأن تتحيض في علم الله بذلك العدد، كما أنه لو كان وقتها مضبوطاً، كان يأمرها بترك الصلاة في ذلك الوقت المعين ولم يكن يقول لها: تحيض في علم الله بذلك العدد. ويؤيد ذلك ما أشرنا إليه مراراً من أن الأحكام المستفادة من المرسلة أحكام عامة موزلة على الجهات بإلغاء الخصوصيات، وإلا فلا يمكن استعادة جميع أحكام المستحاضة منها، وهو خلاف مانص عليه في الرواية، ومقتضاه رجوع ذات العادة إلى عاداتها من حيث كونها ذات العادة، ومن سائر الجهات التي لم تستقر لها عادة أو تعذر الرجوع إليها نسيانها تعمل على التمييز، وإن تعذر في حقها ذلك أيضاً، تتحيص

(١) الكافي ٣، ٨٣ - ١١٨٧، التهذيب ١: ٢٨١ - ١١٨٢/٣٨٤، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الحيض، الحديث ٣.

في مرحلة الطاهر في كل شهر بعدد أيامها، كما أنه لو لم يكن لها أيام معلومة تتحصى ستة أو سبعة على ما في هذه الرواية .

وكيف كان فعدم وجوب الاحتياط عليها ممّا لا ينبغي الارتياح فيه ، بل يمكن استفادته أيضاً من فحوى عدم وجوبه على المتحيرة التي لم تذكر شيئاً من وقتها وعددها ، فإن ذكر العدد لا يوجب زيادة التكليف قطعاً ، كما أنه يمكن استفادته من حكم ذات العادة العددية التي لم تستقر لها عادة بدعوى القطع بعدم الفرق بينهما فيما هو مناط التكليف .

لكن لا ينبغي ترك الاحتياط في مراعاة الظنّ بجعل عددها المعلوم فيما يظنّ كونه وقتاً لحيضها ، بل القول بتعين ذلك - كما عن الذكرى والبيان حيث قيد فيهما كونها مخيرة في وضع عددها في أي وقت شاءت من الشهر بعدم الأمانة المفيدة للظنّ بموضع حاضر<sup>(١)</sup> - لا يخو من قوة لأن الحكم بكونها مخيرة إن كان من باب حكومة العقل ؛ نظراً إلى أن الأوقات نسبتها إلى عاداتها المنسية على حدّ سواء ، وحيث لم يوجب الشارع عليها الاحتياط ولم يقطع النظر عن الواقع فهي مخيرة بحكم العقل ، فهذا عند انتهاء الظنّ ، وأمّا مع وجوده فالأخذ بالمظنون متعين عقلاً . وإن كان من الأخبار ، ففي استفادته منها تأمل .

وعلى تقدير دلالة الأحبار على التخيير فيمكن أن يقال : إن مفادها كونها مخيرة لأجل كونها متحيرة في أمرها ، فيكون التخيير المستفاد منها مساوفاً للتخيير الذي يحكم به العقل .

(١) الحكى صهما هو صاحب الجواهر فيها ٣ : ٣٠٢ ، وانظر الذكرى ١ : ٢٥٤ ،

هذا، مع إمكان استفادة اعتبار الأمارات الظنيّة من الأحبار كما تقدّمت الإشارة إليه غير مرّة.

نعم، لا اعتبار بعادة الأهل في المقام؛ لعدم الدليل عليه. اللهمّ إلّا أن يطرأ منها بعادتها، فيكون حالها حال غيرها من الأمارات الظنيّة التي تقدّم الكلام فيها.

والأولى عند فقد الأمارات الظنيّة اختيار حيضها من أوّل الدورة لو ذكرته، بل في كشف اللثام: الأقوى التحصيل بالأوّل؛ لما مرّ<sup>(١)</sup>، يعني في المبتدئة، حيث قوّى فيها ذلك<sup>(٢)</sup> من دون فرق بين ما لو ظلّ بخلافه أم لا وقد عرفت فيما تقدّم قوّته بالنسبة إلى المبتدئة.

لكنك حبير باختصاص الأدلة المتقدمة بما تقدّم.

اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ الأحبار وإن كانت مصروفة عن شيء يكنّ لها كان المتعيّن - فبر استدعاء روية الدم إلى العشرة بتعيّن عنيّ جعل حيضها من جملة العشرة؛ إذ لا دليل على جواز تحييضها ثانياً بعد انكشاف أمرها وصوريتها مستحاضة، بل الأدلة قاصية بخلافه، كما أشرنا إليه في المبتدئة.

ورداً تعيّن عليها ذلك في الدور الأوّل، يتبعه سائر الأدوار؛ لما يستفاد من حملة من الأحبار من وجوب حغل المستحاضة حيضها قبل طهرها.

ومما يؤيد ذلك أنّ مقتضى تخييرها مطلقاً جواز اختيار حيضها في

(١) كشف اللثام ٢: ٨٨.

(٢) كشف اللثام ٢: ٨٥.

شهر من أواخرها ومن شهر آخر من أوائلها من دون أن يتخلل بينهما الفصل بأقل الطهر.

وهو واضح الصعف مخالف لما يستفاد من النصوص والعتاوى ،  
فليتأمل .

وكيف كان فتخصيصها بالأول لو لم يكن أقوى فلا شبهة في أنه  
أحوط مالم يظنّ يكون عاداتها المنسبة في غير الأول ، وإلا فالأولى بل  
الأظهر لزوم متابعة الظنّ ، كما عرفت ، والله العالم .

المسألة ( الثانية : لو ذكرت الوقت ونسيت العدد ) بأن كانت  
ذكرةً لوقتها في الجملة كي يجتمع مع نسيان العدد ( فإن ذكرت أول  
حيضها ، أكملته ثلاثة أيام ) بل وما فوقها ممّا لا تحتمل نقصان عاداتها  
منه ، وأمّا فيما زاد عنه إلى العشرة ممّا تحتمل كونه من عاداتها ، ففيه  
وجوه بل أقوال :

قيل - كما عن المعبر والبيان وغيرهما<sup>(١)</sup> : تعمل عمل المستحضة  
اقتصاراً في ترك لعبادات الواجبة على القدر المتيقّن .

وفيه : أنه إن استند في ذلك إلى إطلاق الأمر بالعبادات المقتصر في  
تخصيصها على الأفراد المعلومّة ، ففيه : أن الخارج من العمومات إنّما هو  
الأفراد الواقعيّة لا المعلومّة ، فيجب في مثل المقام الرجوع إلى سائر  
لقواعد ، مثل استصحاب الحيض ونحوه لو لا الدليل الخاصّ .

وإن استند إلى قاعدة الشغل ، ففيه أولاً - أن مقتضاها الاحتياط إن

(١) كما في جواهر الكلام ٣ / ٣٠٦ ، وكتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٢٠ ، وانظر

المعتبر ١ / ٢٢٠ ، والبيان ١٨ ، ومبارك الأحكام ٢ : ٢٧ .



جوزناه في مثل المقام بأن تجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحضة ،  
كما هو ظاهر المتن وغيره ، لا البناء على الطهارة مطلقاً  
نعم ، له وجه لو قلنا بقاعدة المقتضي والمانع ، لكنّ المتّجه بطلان  
هذه القاعدة ، كما تقرّر في الأصول .

وثانياً : أنّ استصحاب الحيض وارد على سائر القواعد .

ودعوى عدم جريانه ؛ لكون الحيض من الأمور العبر القارّة التي  
توجد شيئاً فشيئاً ، والمرجع عند الشك أصالة عدم زيادة الحيض على  
المتيقّن ، مدفوعة : بكونه ينظر العرف أمراً واحداً مستمراً ، كالكتابة  
والقراءة والوعظ ونحوها من الأمور التدريجيّة التي لم يزل يستصحب  
أهل العرف عند الشك وجودها لا عدمها ، خصوصاً في مثل المقام الذي  
علم بوجود ذلك الأمر التدريجي وشك في كونه من تنمّة الفرد الأوّل أو  
كونه فرأ آخر ؛ فإنّه ربما يقال في مثل المقام بأن مقتضى أصالة عدم  
حدوث فرد آخر من الدم - أعني دم الاستحاضة - تعيّن كون الدم  
المشكوك من الدم السابق المعلوم كونه حيضاً ، فليتأمل .

وكيف كان فلا مانع من استصحاب الحيض في موارد الشك ، ولذا  
ربما يقال - كما في الجواهر<sup>(١)</sup> تقويته - بأنها تنحيّض إلى أقصى ما تعتمل  
من عاداتها ولو إلى العشرة معتضداً بقاعدة الإمكان .

لكن يتوجّه عليه : أنّ قاعدة الإمكان - على ما عرفت في محلّها -  
لا تجري في مثل المقام ممّا استمرّ بها الدم وامتزج حيضها بالاستحاضة .

(١) جواهر الكلام ٣ : ٣٠٦ .

وأما الاستصحاب فجريانه مبنًى على قصور الأخبار عن إفادة حكم المسألة، وقد عرفت مراراً عدم قصور مرسلّة يونس - الطويلة - عن إفادة حكمها؛ فإن مقتضاها - بالتقريب الذي عرفته فيما تقدّم - هو الرجوع في الأوقات المشكوكة إلى السنّة الثالثة - التي سنّها رسول الله ﷺ لمن لا تعرف أيامها من عاداتها ولا من إقبال الدم وإدباره وتغيّر ألوانه - من التحييض سنّة أيام أو سبعة.

لكنك عرفت في المبتدئة أنّه لا يتعيّن عليها اختيار السنّ أو السبع، بل لها - على الأشهر - أن تختار ثلاثة أيام من شهر وعشرة أيام من شهر آخر، فلذا يقال فيما نحن فيه أيضاً بكونها كذلك؛ لظهور المرسلّة في مساواتهما في الحكم، كما تقدّم توضيحه.

لكن يتوجّه عليه - أن غاية ما يستفاد من المرسلّة مساواتهما في جواز تحييض كلّ مهما في كلّ شهر سنّاً أو سبعاً.

وأما جواز تحييضها ثلاثة أو عشرة فإنما استفيد من دليل آخر قاصر عن شمول الناسية.

وما يتوهم من استلزام التفكيك استعمال الأمر بتحريض من لا تعرف أيامها سنّاً أو سبعاً مطلقاً في معنيين - الوجوب التعيني والتخييري، مدفوع: بعدم كونهما معنيين متباينين، بل الأمر في مثل الفرض لم يستعمل إلّا في الإلزام بالفعل، لكن دلّ الدليل الخارجي على قيام فعل محرّ مقام المأمور به بالنسبة إلى بعض المصاديق دون بعض، فالواجب هو الاقتصار في رفع اليد عن ظاهر الأمر على ما يدلّ عليه الدليل الخارجي.

فالأظهر عدم جواز التحطّي عمّا يفهم من المرسلة، أي التحييض ستة أيام أو سبعة، بل الأولى والأحوط هو الاقتصار على السبعة - كما حكى عن ظاهر الشيخ القول به تعيياً، مدّعياً في الخلاف الإجماع عليه<sup>(١)</sup> - للأمر بالأخذ بها بالخصوص في غير موضع من المرسلة، واحتمال كون التردد في قول رسول الله ﷺ: «تحيضي في كل شهر في علم الله ستاً أو سبعا»<sup>(٢)</sup> من الراوي.

لكنك عرفت فيما تقدّم بُعد هذا الاحتمال، فالأظهر عدم تعيئها وإن كان الاحتياط ممّا لا ينبغي تركه، والله العالم  
ثم لا يخفى عليك أنّ جوار تحييضها ستة أو سبعة إنّما هو فيما لم تعلم إجمالاً بمخالفة عاداتها المنسية لهما، وإلا فليس لها الأخذ بهما، بل تعمل في الأوقات المشكوكة - التي نحتمل كونها من عاداتها - على ما تقتضيه الأصول، وقد عرفت أنّه لا مانع من استصحاب الحيض في مثل المقام، والله العالم.

(وإن ذكرت) السابعة (آخره، جعلته نهاية الثلاثة) التي هي أقل الحيض أو ما راد منها ممّا تعلم إجمالاً بكونه من عاداتها.

وأما بالنسبة إلى ماعداها من الأوقات المشكوكة إلى العشرة ففيه الرجوع المتقدمة، وقد عرفت أنّ الأظهر وحوب رجوعها إلى المرسلة، والأحوط اختيار خصوص السبعة، فتجعل آخره نهاية لها (وتغتسل) عند

(١) الحاكم عنه هو صاحب الجواهر فيها ٣/ ٣٠٦، وانظر الخلاف ١/ ٢٤٢، المسألة ٢١١

(٢) الكافي ٣/ ٨٣ - ٨٧/ ١، التهذيب ١/ ٣٨١ - ١١٨٣/ ٣٨٣، الوسائل، الباب ٨ من أبواب الحيض، الحديث ٣.

حول لأحر (للحيض) عسلاً واحداً على جميع الأقوال؛ إذ لا ترد يد بالنسبة إلى الآخر في الفرض، وهذا بخلاف الفرض الأول، وهو ما لو ذكرت أوله، فعليها في هذا الفرض - على القول بالاحتياط - أن تغتسل للحيض (في كل زمان يفرض) أي يحتمل عرصاً (فيه الانقطاع، وتقتضي) على هذا القول في كلا الفرصين (صوم عشرة أيام) بل أحد عشر يوماً عند احتمال التلميق (احتياطاً ما لم يقصر) أي لم تعم قصور (الوقت الذي عرفته) على سبيل الإجمال (عن العشرة) وإلا فتقتصر على قضاء ما يحتمل كونه من أيامها المنسية، كما هو ظاهر.

وقد ظهر لك مما تقدم حكم ما إن ذكرت وسطه أو شيئاً منه على سبيل الإجمال، فإن الأطهر في جميع الصور هو الرجوع إلى مرسلة يونس، الطويلة، فتجعل الوسط على تقدير علمها به وسطاً للستة أو السبعة التي تختارها، وعلى تقدير العلم بمخالفة العديدين لعاداتها المنسية تعمل في الأوقات المشكوك بها يقتضيه استصحاب الطهارة والحيض على الأشبه.

لكن ربما يشكل ذلك فيما لو ذكرت وسطه الحقيقي؛ لاستلزام الرجوع إلى استصحاب الطهارة في أوله واستصحاب الحيض في آخره مخالفة ما تعلمه تفصيلاً، وهو كون مذكرته وسطاً

اللهم إلا أن يلتزم بجواز مثل هذه المخالفة في مجاري الأصول العملية، كما ليس بالبعيد؛ إذ لا أثر لعلمها في مقام العمل بحيث يستلزم العمل بالأصول مخالفته، فليس الأصلا الجاريان في لمقام إلا كاستصحاب طهارة البدن وبقاء الحدث في من توصاً عملة بمائع مردد

بين الماء والبول ، كما لا يخفى على المتأمل .

(الثالثة : لو نسبتهما) أي الوقت والعدد (جميعاً) فلم تحفظ شيئاً منهما ، وهذه هي المسمّاة بالمتخيّرة (فهذه تتخيّض في كلّ شهر) بـ (سبعة أيّام أو ستّة) مخيّرة بينهما ، كما حكى <sup>(١)</sup> عن بعض أصحابنا ، ويدلّ عليه رسالة يونس ، المتقدّمة <sup>(٢)</sup> بالتقريب المتقدّم .

ولكنك عرفت مراراً أنّ اختيار السعة - كما عن الحلاف والجمل والعقود والإصباح والمهذّب والكافي والتحرير والتلخيص ومجمع الفائدة وشرح المفاتيح <sup>(٣)</sup> ، بل عن الحلاف دعوى الإجماع عليه <sup>(٤)</sup> - هو الأحوط .  
وقيل : (أو عشرة من شهر وثلاثة من آخر ما دام الاشتباه باقياً) كما عن جملة من الأصحاب ، بل الأكثر كما في كشف اللثام <sup>(٥)</sup> ؛ جمعاً بين المرسلة وبين ما تقدّم <sup>(٦)</sup> في المبتدئة من موثقتي ابن بكير .

وقد عرفت فيما تقدّم عدم دلالتها في موردها على الثلاثة من كلّ شهر والعشرة من آخر فضلاً عن أن يتعدّى عن موردها إلى المتخيّرة .

(١) الحادي هو صاحب كشف اللثام فيه ٨٠٠٢ عن المحقّق الحليّ في المختصر السافع ٩٠ ، والعلامة الحليّ في تحرير الأحكام ١٤٠١ ، ونذكرة الفقهاء ٣٠٧١ ، ونهاية الأحكام ١ : ١٣٨ و ١٤٦ .

(٢) في ص ٢١١ وما بعدها

(٣ و ٤) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٢١٧ ، وانظر الحلاف ١ : ٢٤٢ ، المسألة ٢١١ ، والجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) ١٦٤ ، وإصباح الشيعة ٣٩٠ ، والمهذّب ٣٧٠١ ، والكافي في الفقه ١٢٨ ، وتحرير الأحكام ١ : ١٤ ، وتلخيص المروم (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) ٢٦٦ - ٢٦٦ ، ومجمع الفائدة والرهان ١ : ١٤٧ - ١٤٨ . وشرح المفاتيح مخطوط

(٥) أنظر كشف اللثام ٨٠٠٢ ، وفيه سبب الاختصار على السبعة إلى الأكثر

(٦) في ص ٢٤٧

ثم إن في المقام أقوالاً منشئة لا تخفى على المتتبع . ويظهر صعب الجميع مما تقدم في المستدثة ، والله العالم .

(وأما أحكامها) فهي مختلفة باختلاف أقسامها ، فيجب تشخيص أقسامها أولاً ثم بيان أحكامها .

(فتقول : دم الاستحاضة إما أن لا يثقب الكرمف ، أو يثقبه ولا يسيل ، أو يسيل) فالأول قليلة ، والثاني متوسطة ، والثالث كثيرة

والكرمف على ما صرحوا به - كما عن القاموس<sup>(١)</sup> - : القطنة

والمرء يثقب الدم الكرمف - على مانص عليه في المسالك<sup>(٢)</sup> ،

ويظهر من المدارك<sup>(٣)</sup> وغيره - غمسه له ظاهراً وباطناً ، بل في المسالك

- بعد بيان المراد - قال : فمتى بقي شيء منه من خارج وإن قل ،

فلا استحاضة قليلة<sup>(٤)</sup> .

فالمرء يثقب الدم نعوذه في أعماق القطنة على وجه يغمسها ويظهر

من طرفها الآخر .

وسرّ إرادة هذا المعنى من الثقب - مع أن المتبادر منه عرفاً أعم ،

لصدقه عند نعوذ الدم في القطنة وبروزه من الطرف الآخر وإن

لم يستوعب الأطراف - هو : أن الدم بنفسه لا يكون بمقتضى العدة ثقباً

إلا بعد إحاطته بأطراف القطنة الملاصقة للباطن ، فينفذ الدم فيها شيئاً شيئاً

(١) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٣ . ٣١٢ ، وانظر . القاموس المحيط ٣ ١٨٩

(٢) مسالك الأنعام ١ ٧٤

(٣) مدارك الأحكام ٢ : ٢٩

(٤) مسالك الأنعام ١ ٧٤ .

إلى أن ترتوي القطنة ، فيظهر الدم على الجانب الآخر الملاصق للخرقة ، ولذا عبّر جملة مهم - كالعلامة في جملة من كتبه<sup>(١)</sup> وعبره - في بيان مسط القلة وقسيمها : بالغمس مع السيلان ، وبدونه ، وعدمه ، مع أن المتبادر من الغمس استيعاب ، وليس في شيء من الأخبار تصريح باعتباره .

وعن المصباح ومختصره : أن القليلة مالا يظهر الدم على القطنة ، والمتوسطة ما يظهر عليها من الجانب الآخر ولا يسيل<sup>(٢)</sup>

والمراد بعدم ظهوره - كما هو الظاهر المفسر به في كلام بعض - عدم الاستيلاء ، فيتحد المراد من العبار الثلاث ، كما صرح به في محكي جامع المقاصد وشرح الجعفرية<sup>(٣)</sup> ، وإلى يرجع أيضاً ظاهراً ما عن المقنعة والنهاية والمراسم والوسيلة<sup>(٤)</sup> من التعبير عن القليلة بأن ترى الدم غير راسح ، وعن المتوسطة أن تراه راشحاً غير سائل ، كما يؤيده ما عن الأول من زيادة عطف عدم الطهور على عدم الرشح<sup>(٥)</sup> ، الظاهر في كونه للايضاح .

وكيف كان فالمدار على تحقق صدق الثقب والنفوذ ونحوهما من العبار الواقعة في النصوص وإن كان لا ينعك شيء منها عدة عن الغمس ، فالظاهر اتحاد ما هو المناط في تثليث الأقسام ، وإنما الشأن في إثبات ما

(١) منها قواعد الأحكام ١ : ١٦ ، ونهاية الأحكام ١ : ١٢٦ .

(٢) حكاها عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ١ : ٣٨٨ .

(٣) حكاها عنهما العاملي في مفتاح الكرامة ١ : ٣٨٨ ، وانظر : جامع المقاصد ١ : ٣٤٠ .

(٤) حكاها عنها العاملي في مفتاح الكرامة ١ : ٣٨٨ ، وانظر : المقنعة ٥٦ ، والنهاية ٢٨٠ ، والمراسم : ٤٤ ، والوسيلة : ٦١ .

(٥) حكاها عنه العاملي في مفتاح الكرامة ١ : ٣٨٨ ، وانظر : المقنعة . ٥٦ .

هو المعروف من أحكامها .

(و) هو أنّه (في الأول) وهو القليلة المسماة في عرفهم بالصغرى (يلزمها) لدى المشهور (تغيير القطنة وتجديد الوضوء عند كل صلاة) .

أما لزوم تغيير القطنة فقد نص عليه جملة من أساطين الأصحاب ، بل عن النصريّات دعوى الإجماع عليه <sup>(١)</sup> ، وعن المنتهى أنّه لا خلاف عندنا في وجوب الإبدال <sup>(٢)</sup> ، وعن التذكرة يجب تغيير القطنة والوضوء لكل صلاة ، ذهب إليه علماؤنا <sup>(٣)</sup> ، وعن مجمع الرهان كآته إجماعي <sup>(٤)</sup> . واستدلّ عليه - مضافاً إلى الإجماعات المحكيّة - بوجوب إزالة النجاسة في الصلاة إلا ما عفي عنه ، ولم يثبت العفو عن هذا الدم ولو فيم دون الدرهم أو فيما لا يتم فيه الصلاة ، بل عن الغنية دعوى الإجماع على إلحاق دم الاستحاضة والعماس بالحيز في عدم العفو <sup>(٥)</sup> ، وبعض الأخبار المعتبرة الدالة على وجوب التغيير في الوسطى والكبرى مع عدم تعقل الفرق ، بل عن بعضهم دعوى عدم القول بالمفصل <sup>(٦)</sup> بل في الرياص أنّه يتم

(١) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٣ ٣١٣ ، وانظر مسائل النصريّات ١٤٧ - ١٤٨ ، المسألة ٤٥

(٢) لحاكي عنه هو العامل في ملارك الأحكام ٢ ٣٠ ، وصاحب الجواهر فيها ٣ ٣١٣ ، وانظر: منتهى المطلب ١ : ١٢٠

(٣) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٣ ٣١٣ ، وانظر تذكرة الفقهاء ١ ٢٧٩ ، المسألة ٩٠

(٤) حكاها عنه صاحب الجواهر فيها ٣ ٣١٣ ، وانظر مجمع الفائدة والبرهان ١ ١٥٥

(٥) حكاها عنه العامل في محتاح الكرامة ١ ٢٨٩ و١٦١ ، وكما في جواهر الكلام ٣ ٣١٣ ، وانظر: الغنية : ٤١ .

(٦) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٣ ٣١٣ ، ونسب العامل في محتاح الكرامة ١ ٣٨٩ إلى أئمنه .



بالإجماع المركّب<sup>(١)</sup>.

منها : قول أبي الحسن عليه السلام في خبر صفوان بن يحيى . « هذه مستحاصة تغتسل وتستدخل قطنة بعد قطنه وتجمع بين صلاتين بعسل ، ويأنيها زوجها »<sup>(٢)</sup>.

وفي خبر الصري « وتستدخل كرساً فإذا طهر على الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفاً آخر »<sup>(٣)</sup>.

ولا يخفى ما في الجميع من الصعف ؛ إذ - بعد تسليم عدم العموم عن دم الاستحاضة قليلة وكثيرة ، وعدم الفرق بين ما لا يتم به الصلاة وغيره ، وعدم الفرق بين المحمول وغيره أو عدم كون القطنه من قبيل المحمول - يتوجه عليه - مضافاً إلى أن تبديلها لا يجدي ؛ لتأثره بالإدخال - أن هذا إنما يؤثر فيما إذا كان في خارج البدن لا في الباطن ، كما لو احتقن بالنجس ، خصوصاً إذا كان تأثره من الباطن ، كما لو استدخل القطنه في مقعدته فصابها العذرة ، مع أنه لا شبهة في عدم مانعيتها من الصلاة ما لم تظهر .

وأما الخبران فدلالتهما على المدعى في موردهما لا يخلو من تأمل فضلاً عن أن يتعدى إلى القليلة بالإجماع المركّب وعدم القول بفصل ؛ لإمكان أن يكون الأمر بوضع القطنه الجديدة للحفظ عن تسرية لجاسة

(١) رياض المسائل ١ : ٤٧ .

(٢) الكافي ٣ ٧٩٠ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ٣

(٣) التهذيب ٥ ١٣٩٠/٤٠٠ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ٨

إلى الثوب والبدن أو الخرق المشدودة عليها، أو يكون الوجه فيه كونه  
ظهور الدم بنفسه حدثاً موجباً للغسل يجب التحفظ عنه مهما أمكن عند  
الصلاة، كما ستعرف توجيهاً.

هذا، مع أنه لا دلالة فيهما على وجوب ذلك عند كل صلاة، غاية  
ما يفهم منهما وجوبه عند الغسل.

مضافاً إلى أنه لا دلالة فيهما على وجوب التبديل؛ لجواز أن يكون  
المراد منهما إصافة قطنة على الأولى مانعة من ظهور الدم.

كما يؤيده قول أبي عبد الله عليه السلام في رواية ابن أبي يعفور:  
«المستحاضة إذا مضت أيام أقرانها اعتسلت واحتشمت كرسفها ونظر فإن  
ظهر على الكرسف زادت كرسفها وتوضأت وصلّت»<sup>(١)</sup>.

وعلى تقدير دلالتها على المدعى في موردهما إلحاق القليلة به  
يحتاج إلى دليل.

وما ذكره من عدم تعقل الفرق ففيه ما لا يحفى، وكفى فارقاً كون  
الوسطى والكبرى مؤثرة في إيجاب الغسل دون الصغرى، فمن الجائر  
اختلافهما في الأكثر من حيث الخبيثة.

مضافاً إلى إمكان أن يكون التبديل فيهما لظهور الجاسة أو للتحفظ  
عن التعدي.

وأما الإجماع المركب وعدم القول بالفصل فلم يثبت  
هذا، مع أنه ربما يستفاد من جملة من الأخبار - كالرواية المتقدمة -

(١) تهذيب ١ - ١٢٥٨/٤٠٢، الوسائل، الباب ٦ من أبواب الاستحاضة، الحديث ١٣

إشعاراً أو ظهوراً: عدم وجوب الإيدال، كما يؤيده خلق الأحرار الأمرة بالوضوء، الواردة في مقام البيان من الأمر به.

ففي رواية الجعفي «وإن هي لم تر طهراً اغتسلت واحتشيت ولا تزال تصلي بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف، فإذا ظهر أعادت الغسل وأعادت الكرسف»<sup>(١)</sup>.

وخبر الحلبي عن الصادق عليه السلام، قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: سئل رسول الله صلى الله عليه وآله عن المرأة تستحاض فأمرها أن تمكث أيام حيضها لا تصلي فيها ثم تغتسل وتستدخل قطعة وتستغفر بثوب ثم تصلي حتى يخرج الدم من وراء الثوب»<sup>(٢)</sup> إلى آخره.

وصحيفة الصحاف في حديث حيض الحامل، إلى أن قال: «فلتغتسل ثم تحتشي وتستدف وتصلّي الظهر والعصر ثم لتنظر فإن كان الدم فيما بينها وبين المعرب لا يسيل من خلف الكرسف فتتوضأ وتصلّ عند وقت كلّ صلاة ما لم تطرح الكرسف عنها، فإن طرحت الكرسف عنها فسال الدم، وجب عليها الغسل، وإن طرحت الكرسف ولم يسال الدم فلتتوضأ وتصلّ ولا غسل عليها»<sup>(٣)</sup> إلى آخره، إلى غير ذلك من الأخبار التي يمكن استفادة عدم وجوب تغيير القطنة منها، كما لا يخفى على المتأمل.

(١) التهذيب ١: ٤٨٨/١٧١، الاستبصار ١: ٥١٢/١٤٩، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ١٠.

(٢) الكافي ٣: ٣/٨٩، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ٢.

(٣) الكافي ٣: ٩٥-١/٩٦، التهذيب ١: ١٦٨-٤٨٢/١٦٩، و٣/٨٩-١١٩٧/٣٨٩.

الاستبصار ١: ١٤٠-٤٨٢/١٤١، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ٧.

وأنت حير بأن رفع اليد عن ظهور هذه الأخبار في عدم الوجوب ، بل كاد أن يكون صريح بعضها - كصحيفة الصحاف ورواية الجعفي - بمنجر الشهرة أو اقتضاء عموم مانعة التجسس من الصلاة على تقدير التسليم في المقام في غاية الإشكال ، ولذا شاع القول بعدم الوجوب بين المتأخرين ، فإن تحقق الإجماع الكاشف عن قول المعصوم ، الموجب بالتصرف في طواهر الأخبار الكثيرة ، فهو ؛ وإلا فالأظهر ما هو الشائع بين المتأخرين من عدم الوجوب . ولكن الاحتياط ممّا لا ينبغي تركه بعد مخالفة الأعلام وعدم اعتنائهم بهذه الطواهر مع كونها بمرئى منهم ومسمع ، والله العالم .

وأوهن من الاستدلالات السابقة الاستدلال للوجوب : بوجوب الاختبار المستلزم لإخراج القطعة ، فلا يجوز إدخالها ثانياً ؛ لاستلزامه تجسس الظاهر ، ومخالفته لظواهر الأمر باستدخال القطعة ، الطاهرة في إرادة الطهارة .

وفيه مع ما فيه : أنّ وجوب الاختبار - على تقدير تسليمه وعدم كفاية الاحتياط أو الرجوع إلى الاستصحاب كما سيأتي التكلّم فيه - إنّما هو فيما لو احتملت تبدل حالها ، وتغيير القطعة فيما نحن فيه لا يدور مدار ذلك ، كما لا يخفى .

ثمّ إنّ حكى<sup>(١)</sup> عن جماعة وجوب تبديل الخرقه .

(١) الحاكي عنهم هو صاحب الجواهر فيها ٣ : ٢١٣ ، وانظر مسائل الباصريّات : ١٤٧ ، المسألة ٤٥ ، والمقنعة ٥٦ ، والميسوط ١ : ٦٧ ، والمعية : ٣٩ ، والسرائر ١ : ١٥٢ ،

والظاهر إرادتهم الوجوب عند تلوثها بالدم ؛ إذ من المستبعد جداً أن يلتزم أحد بوجوبه تعبداً وإن لم يتنجس ؛ إذ لا وجه له أصلاً .

وأما على تقدير تلوثها فالقول به متجه بناءً على عدم العفو عن مثل ذلك ، كما أن المتجه وجوب غسل ما ظهر من الفرج لو تنجس وإن كان قليلاً بناءً على عدم العفو عنه ، كما سيأتي التكلّم فيه في محله إن شاء الله .

وأما تجديد الوضوء عند كلّ صلاة فلم ينقل الخلاف فيه في الفرائض إلا من ابن أبي عقيل وابن الجنيّد  
فمن الأوّل : أنّه لا غسل عليها ولا وضوء<sup>(١)</sup> .

وعن ابن الجنيّد : أنّ عليها في اليوم والليّلة غسلًا واحدًا<sup>(٢)</sup> .

قال ابن أبي عقيل - على ما نقله في محكي المختلف - : يجب عليها الغسل عند ظهور دمها على الكرّسف لكلّ صلاتين غسل ، تجمع بين الظهر والعصر بغسلٍ وبين المغرب والعشاء بغسلٍ (وتفرد الفجر بغسلٍ)<sup>(٣)</sup> وإذا لم يطهر على الكرّسف ، فلا غسل عليها ولا وضوء<sup>(٤)</sup> .

وعن ابن الجنيّد أنّه قال : المستحاضة التي يثقب دمها الكرّسف

= والمختصر الساقع ٥٣ ، والمعتبر ١ ٢٤٢ ، وإرشاد الأذهان ١ ٢٢٨ ، وتحريّر

الأحكام ١ ١٦ ، وتذكّرة الفقهاء ١ ٧٩ ، المسألة ٩٠ ، ومستهل المطب ١ ١٢٠ ،

وللمحة ٢١٠ ، والدروس ١ ٩٩ ، والذكري ١ : ٢٤١ ، وجامع المقاصد ١ ٣٣٩ .

وروض الجنان : ٨٣

(١) أو (٢) كما في الحلائق الناضرة ٣ ٢٧٧

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر

(٤) حكاه عنه البحراني في الحلائق الناضرة ٣ ٢٧٧ ، وانظر - مختلف الشيعة ١ : ٢٠٩ ،

المسألة ١٥١ .

تغتسل لكل صلاتين آخر وقت الأولى وأول وقت الثانية وتصلّيها وتعمل  
للمجر مفرداً كذلك ، والتي لا يتق دمها الكرسف تغتسل في اليوم واليلة  
مرة واحدة ما لم يثقب<sup>(١)</sup> .

وظاهر هاتين العبارتين أن المستحاضة منحصرة في قسمين ،  
فُدرجا المتوسطة في الكبرى .

وأما الصغرى فأن أبي عقيل لم يرها حدثاً ، فلم يوجب غسلأ  
ولا وضوءاً ، وابن الحنيد أوجب عليها غسلأ في اليوم واليلة .

ويبدل على المشهور - مضافاً إلى عدم الخلاف فيه ظهراً إلا متن  
عرفت ، بل عليه نقل الإجماع مستفيضاً ، وعن جامع المقاصد - انعقاد  
الإجماع بعد ابني أبي عقيل والحنيد على خلافهما<sup>(٢)</sup> - صحيحة معاوية بن  
عمّار عن الصادق عليه السلام « وإن كان الدم لا يثقب الكرسف توصأت ودخلت  
لمسجد وصلت كل صلاة بوضوء »<sup>(٣)</sup> .

ومؤنقة زرارة عن الباقر عليه السلام « عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف  
تصنع ؟ قال . « تستنظهر بيوم أو يومين ثم هي مستحاضة فلتغتسل  
وتستوثق من نفسها وتصلّي كل صلاة بوضوء ما لم يعض الدم ، فإذا نفذ  
الدم اغتسلت »<sup>(٤)</sup> .

(١) حكاة عنه البحراني في الحقائق الناصرة ٣ : ٢٧٧ ، وانظر مختلف الشيعة ١ : ٢١٠ ،  
المأله ١٥١

(٢) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٣ : ٣١٥ ، وانظر : جامع المقاصد ١ : ٣٤٠

(٣) الكافي ٣ : ٢/٨٨ ، التهذيب ١ : ١٠٦ - ١٠٧/٢٧٧ ، و ٤٨٤/١٧٠ ، الوسائل ، لباب ١  
من أبواب الاستحاضة ، الحديث ٩

(٤) التهذيب ١ : ٤٨٣/١٦٩ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ٩

وعن الفقه الرضوي: «فإن لم يثقب الدم الكرشف صلت صلاتها كل صلاة بوضوء»<sup>(١)</sup>.

وفي صحيفة الصحاف، المتقدمة<sup>(٢)</sup>: «وإن كان الدم فيما بينها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرشف فلتتوضأ وتصل عند وقت كل صلاة»

وفيما ورد في الحامل من أنها «إن رأت دمًا كثيراً أحمر فلا تصلي، وإن كان قليلاً أصفر فليس عليها إلا الوضوء»<sup>(٣)</sup>.

هذا كله، مضافاً إلى المستعينة الدالة على وجوب الوضوء مع صفرة الدم<sup>(٤)</sup>، الملازمة غالباً لقننه، كما صرح به غير واحد.

هذا، ولو لا اعتضاد دلالة هذه الأخبار الأحيية بسابقتها وبالشهرة والإجماعات المحكية، لأمكن الماقشة فيها بكونها مسوقة لبيان عدم وجوب الغسل عند صفرة الدم وقننه، وكون الوضوء المأمور به هو الوضوء المعهود لأجل الصلاة، لا أنه يجب الوضوء تعتداً عند كل صلاة بحيث يفهم منه كون الاستحاضة من حيث هي من موجبات الوضوء.

وكيف كان فلا يتطرق مثل هذه الماقتشات بعد ما عرفت من المعضدات، مع أن الأخبار الأول - التي كادت تكون صريحة في المطلوب - كافية لإثباته.

(١) الفقه المسبوق للإمام الرضا عليه السلام، ١٩٣، وعنه في الحقائق الناصرة ٣، ٢٧٨.

(٢) في ص ٢٨٦.

(٣) الكافي ٣، ٢/٩٦، الوسائل، الباب ٣٠ من أبواب الحيض، الحديث ١٦.

(٤) أنظر على سبيل المثال - الكافي ٣، ١/٧٨، والوسائل، الباب ٤ من أبواب الحيض، الحديث ١.

وأستدلّ لابس أبي عقيل : بالأصل ، وحصر موجبات الوضوء ونواقضه في الأخبار الحاضرة هي غيرها

وصحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال : « المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر وتصلّي الظهر والعصر ثمّ تغتسل عند المغرب وتصلّي المغرب والعشاء ثمّ تغتسل عند الصبح وتصلّي الفجر »<sup>(١)</sup> فمعي ترك التعرّض للوضوء مع ورودها في مقام البيان دلالة على عدمه .

وقيه : أنّه لا بدّ من رفع اليد عن الأصل ، والحصر المستفاد من لأخبار الحاضرة بالأدلة المتقدمة ، وتنزيل الصحيحة على الاستحاضة الكثيرة بقريئة غيرها .

ويمكن الاستدلال له بصحيحة زرارة ، قال له : النفساء متى تصلّي ؟ قال : « تقعد بقدر حيضها وتظهر بيومين ، فإن انقطع الدم ، وآلا اغتسلت واحتشئت وستفرت وصلّت ، وإن جاز الدم الكرسف تعصّبت واغتسلت ثمّ صلّت الغداة بغسل ، والظهر والعصر بغسل ، والمغرب والعشاء بغسل . وإن لم يجر الدم الكرسف صلّت بغسل واحد قلت والحائض ؟ قال : « مثل ذلك سواء »<sup>(٢)</sup> .

ورواية لجعفي وفيها : « فإن هي رأت طهراً اغتسلت ، وإن هي لم تر طهراً اعتسلت واحتشئت فلا ترال تصلّي بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف ، فإذا ظهر أعادت الغسل وأعادت الكرسف »<sup>(٣)</sup> .

(١) الكافي ٣ : ٥٩٠ ، التهذيب ١ : ٤٨٧/١٧١ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ٤ .

(٢) الكافي ٣ : ٤٩٩ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ٥ .

(٣) التهذيب ١ : ٤٨٨/١٧١ ، الاستبصار ١ : ٥١٢/١٤٩ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ١٠ .



ويقرب منها خير عبد الرحمان ، الآتي <sup>(١)</sup> .

وتقريب الاستدلال بها بأن يقال : إن مفادها أن دم الاستحاضة لا يكون حدثاً إلا بعد تجاوزه عن الكرسف وظهوره عليه ، فحينئذ يجب عليها الغسل ، وقبله لم يجب شيء .

وما هي ديل الرواية من أنه «إن لم يحز الدم الكرسف صلت بعسل واحد» أي الغسل الذي اغتسلته قبل الاحتشاء والاستنفار ، وهو غسل النفس ، لا أنه يجب عليها غسل واحد في كل يوم لصلواته الخمس عند الفجر .

وفيه : أنه لا بد من تقييد هذه الروايات بما لا ينافي غيرها من النصوص والفتاوى والإجماعات المستفيضة الدالة على أن دم الاستحاضة حدث مطلقاً ، فالمراد من العسل الواحد في الصحيحة هو الغسل لحدث الاستحاضة ، كما هو الطاهر منها ، والله العالم .

واستدل لابن الجيد بصحيفة ررارة ، المتقدمة <sup>(٢)</sup> ؛ فإن مقتضى إطلاق قوله **طَيِّباً** : «وإن لم يحز الدم الكرسف صلت بعسل واحد» عدم الفرق بين القليلة والمتوسطة .

وموثقة سماعة ، المضمرة ، قال : قال : «المستحاضة إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين وللغجر غسلاً ، وإن لم يحز الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مرة والوصوء لكل صلاة ، وإن أراد زوجها أن يأتيها

(١) في ص ٣٠٣ وما بعدها

(٢) في ص ٢٩١

فحين تغتسل ، هـذا إذا كان دماً عيظاً ، وإن كان صفرةً فعليها الوضوء<sup>(١)</sup>  
وفيه : أنه لا بد من تقييد الإطلاق وتنزيل الروايتين على كونهما  
مسوقتين لبيان حكم المتوسطة والكثيرة بقربة سائر الأدلة  
هذا ، مع أن الموثقة بنعها صريحة في تثليث أقسام المستحاضة ،  
وأن عليها الوضوء في القليلة منها ، وظاهرها إرادة الوضوء لكل صلاة ؛  
لسبق ذكره في حكم المتوسطة .

نعم ، ظاهرها أن الاستحاضة القليلة إنما هي فيما إذا كان الدم  
صفر ، وإذا كان عيظاً ، فالاستحاضة متوسطة مطلقاً ما لم يتجاوز  
لكرسف ، وهذا ليس بضائر فيما نحن فيه من إثبات الوجوب في  
الجملة ، كما هو ظاهر .

فاتضح لك أن الأقوى ما عليه المشهور من أنه يلزم تجديد  
الوضوء عند كل صلاة (ولا تجمع بين الصلاتين بوضوء واحد)  
والظاهر عدم الفرق في ذلك بين فرضين أو بعين أو المرص  
وسهل ، كما هو ظاهر معقد الشهرة والإجماعات المحكية وصريح  
المحكّي عن غير واحد .

ويدل عليه عموم صحيحة معاوية بن عمار وموثقة زرارة والفقه  
لرضوي ، المتقدمات<sup>(٢)</sup> .

واستدل له أيضاً بأنه يعهم من الصوص والفتوى كون دم

(١) الكافي ٣ ٤/٨٩ ، التهذيب ١ ٤٨٥/١٧٠ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب

الاستحاضة ، الحديث ٦

(٢) في ص ٢٨٩ - ٢٩٠

الاستحاضة مطلقاً حدثاً، كما عن بعض دعوى الإجماع عليه<sup>(١)</sup>، فتكون المستحاضة - كالمسلوس والمبطون - مستمرة الحدث، وإثمه استيحي لها كل صلاة بوضوء؛ للضرورة، فيقتصر على القدر المتيقن استحاضتها لها، وهو كل صلاة بوضوء.

وفيه تأمل؛ إذ غاية ما يمكن استعادته من النصوص والفتاوى - بقرينة ما هو المغروس في أذهان المتشريعة من كون المقصود من الأمر بالوضوء وكذا الغسل هو رفع الحدث، لا كونه من حيث هو شرطاً تعبدياً للصلاة - كون الاستحاضة مؤثرة في حدوث حالة مانعة من الصلاة يرفع منعها عند قنّتها الوضوء عند كل صلاة، فمن الجائر أن تكون الوضوءات الصادرة منها رافعة لنفس تلك الحالة حقيقة بأن تكون الوضوءات مؤثرة في رفع ما يقتضيها حقيقة لا حكماً.

وملخصه: منع كون طبيعتها من حيث هي حدثاً سوغت الصلاة معها الضرورة.

ويؤيده: ما سنده من أن المستحاضة متى فعلت ما هو واجب عليها بحكم الظاهر يسوغ لها الإتيان بجميع العايات المشروطة بالطهور وإن لم تضطر إليها.

فعلى هذا ربما يقوى القول المحكي عن المسوط وغيره من أن المستحاضة إذا توضأت للقرض، جار لها أن تصلّي معه من النوافل ما

(١) حكاها الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة: ٢٤٧ عن العلامة الحلي في مختلف الشيعة ١: ٢١٢، المسألة ١٥٢

شاءت<sup>(١)</sup>، بدعوى انصراف الأدلة إلى إرادة الوضوء للصلوات المفروضة، كما يؤيده قوله عليه السلام في صحيحة الصحاف: «فلتوضأ وتصل عند وقت كل صلاة»<sup>(٢)</sup>.

ويؤيده أيضاً سهولة الشريعة وسماحتها؛ إذ من المستبعد جداً وجوب الوضوء لكل صلاة من النوافل خصوصاً المرتبة منها مع مافيه من لحرَج.

وتوفهم عدم مشروعيتها في حقها؛ لعدم الضرورة أبعد خصوصاً لو لم نقل بوجوب معاقبة الصلاة للوضوء، كما سيأتي التكلّم فيه؛ فإن من المستبعد جداً أن يكون فعل النوافل مانعاً من الدخول في الفريضة التي توصّات لها، ولا يكون سائر الأشغال مانعةً منه؛ لكن يتوجّه النقض على الأخير بما لو تخلّل الفريضة التي توصّات لها بفريضة سابقة عليها، وكذا لمبعدات الأحر ممّا لا يلتفت إليها، وسهولة الشريعة وسماحتها على تقدير تسليم كون التكليف حرجياً بناهي وجوبها، لا شرطيتها للنوافل التي لا شبهة في أنّ أفضلها أحمرها.

نعم، عدم مشروعية فعل النوافل لها من المستبعدات التي لا يمكن الالتزام بها، وهذا بخلاف وجوب الوضوء عليها لكل صلاة، فإن تمّ دعوى الانصراف فهو، لكنّه في حيز المنع، ولا يناهي عموم سائر الأحبار صحيحة الصحاف، الجارية مجرى العادة، الأمرة بالوضوء في وقت كل

(١) حكاه عنه وص المبهذ ١. ٣٩ صاحب الجواهر فيها ٣. ٣١٨، وانظر المبسوط

(٢) الكافي ٣. ١/٩٥، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ٧

صلاة، كما لا يخفى.

فالأظهر هو القول بالوضوء لكل صلاة مطلقاً من دون فرق بين نوافل الفرائض اليومية وغيرها.

وما ربما يتوهم من العرق بين نوافل الفرائض وغيرها نظراً إلى تبعية الأولى للاسم وكونها بمنزلة مقدماتها، فيشرع الإتيان بنوافل كل فرض بوضوء ذلك الفرض، كما لا يبعد الالتزام به في المسحوس والمبطلون، مدفوع بأن التبعية مسامحة غير مجدية في رفع اليد عن عمومات الأدلة المتقدمة التي منها قوله عليه السلام في صحيحة معاوية بن عمرو: «دخلت المسجد وصليت كل صلاة بوضوء»<sup>(١)</sup>

مع أن الظاهر أن الجمع بين العرضين لم يكن متعارفاً في أزمته، فيتقوى بذلك إرادة العموم حيث يطرأ إرادته بالنسبة إلى كل صلاة مع نافتها وغيرها من الصلوات التي تأتي بها في المسجد فرصاً أم بطلاً، أده أو قضاءً.

نعم، لا ينبغي الارتياح في تبعية الركعات الاحتياطية للفرائض، وعدم وجوب الوضوء لها، بل عدم جوازها إذا استلزم الفعل الكثير فضلاً عن الأجزاء المسببة، بل وكذا سجود السهو، والله العالم  
(وفي) القسم (الثاني) وهو المتوسطة (يلزمها مع ذلك) أي ما تقدم من تبديل القطعة وتجديد الوضوء لكل صلاة (تغيير الخرقه والغسل لصلاة الغداة)

(١) الكافي ٣ - ٨٨ - ٢/٨٩ التهذيب ١ - ١٠٦ - ٢٧٧/١٠٧، و ٤٨٤/١٧٠، الوسائل، الباب

١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ١

لكك عرفت المناقشة في وجوب تبديل القطنة في القليلة ، فكذلك  
لالتزام به في المقام لا يخلو عن تأمل .

والاستدلال له ببعض الأخبار - كرواية عبد الرحمن ، الآتية <sup>(١)</sup> - الأمر  
بالاغتسال ووضع كرسف آخر عند ظهور الدم في المتوسطة بقريئة  
قوله عليه السلام فيما بعد : «إذا كان دماً سائلاً» الحديث ، ورواية الجعفي ، الأمر  
 بإعادة الغسل وإعادة الكرسف عند ظهور الدم ، الشاملة للمقام - قد عرفت  
أنه لا يخلو من مناقشة ؛ إذ غاية ما يمكن استفادته من الأخبار إنما هو  
وجوب التبديل عند الاغتسال ، وستعرف أن هذا مما لا بد منه ، لا وجوبه  
عند كل صلاة ، بل يفهم من جملة من الأخبار خلافه

ودعوى إتمام المدعى بالنسبة إلى سائر الصلوات التي لم تغتسل  
عندها بعدم القول بالفصل ، مدفوعة - بعد العرض عما ستعرف من أن  
الوجه فيه كون ظهور الدم بنفسه موجباً للغسل في احتمال قوي - بإمكان  
أن يكون لأمر بإعادة الكرسف بعد الاغتسال إما للحرى على العدة ، أو  
لحفظ عن تسرية النجاسة وبحوهما ، لا لكونه شرطاً في الصلاة حتى  
تثبت شرطيتها بالنسبة إلى كل صلاة بعدم القول بالفصل على تقدير  
لثبوت ، ولقول بالوجوب مطلقاً - كما عن المشهور <sup>(٢)</sup> - لا يخلو عن  
إشكال .

وكذا الكلام في لزوم تغيير الخرقة إن قلنا بالعفو عنه

(١) في ص ٢٠٣ وما بعدها

(٢) سبه في المشهور صاحب الحقائق فيها ٣ ٢٧٧ ، وصاحب الجواهر فيه ٣ ٣١٣

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ إِجْمَاعِيَّةً ، كَمَا عَنْ جَمْعَةٍ <sup>(١)</sup> دَعَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ ، فَالِاحْتِيَاظُ مِمَّا لَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ ، وَاللَّهُ الْعَالِمُ وَأَمَّا لَزُومُ تَجْدِيدِ الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ - عِنْدَ مَا اغْتَسَلْتَ عِنْدَهَا أَيْ صَلَاةَ الْعِدَاةِ - فَمِمَّا لَا إِشْكَالَ بَلْ لَا خِلَافَ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهَا غَسْلٌ إِلَّا لِلْعِدَاةِ ، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَإِلَّا فَالْكَلَامُ فِيهِ هُوَ الْكَلَامُ فِي الاسْتِحَاضَةِ الْكَثِيرَةِ ، كَمَا سَيَأْتِي .

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ - مِضافاً إِلَى الْإِجْمَاعِ - مَوْثِقَةُ سَمَاعَةِ ، الْمَصْمُورَةِ ، وَفِيهَا . «وَأَنْ لَمْ يَجِرِ الدَّمُ الْكَرْسَفَ فَعَلَيْهَا الْغَسْلُ كُلُّ يَوْمٍ مَرَّةً وَالْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ» <sup>(٢)</sup> .

وَمَوْثِقَتُهُ الْأُخْرَى عَنْ الصَّاقِقِ عليه السلام قَالَ : «غَسْلُ الْجَنَابَةِ وَاجِبٌ ، وَغَسْلُ الْحَائِضِ إِذَا طَهَّرَتْ وَاجِبٌ ، وَغَسْلُ الاسْتِحَاضَةِ وَاجِبٌ إِذَا حَتَّشَتْ الْكَرْسَفَ فَجَازَ دَمُهَا الْكَرْسَفَ فَعَلَيْهَا الْغَسْلُ لِكُلِّ صَلَاتَيْنِ ، وَلِلْفَجْرِ غَسْلٌ ، وَإِنْ لَمْ يَجِرِ الدَّمُ الْكَرْسَفَ فَعَلَيْهَا الْغَسْلُ كُلُّ يَوْمٍ مَرَّةً وَالْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ» <sup>(٣)</sup> الْحَدِيثُ .

وَعَنْ الْفَقْهِ الرُّضْوِيِّ «فَإِنْ لَمْ يَثْقُبِ الدَّمُ الْقَطْنَ ، صَلَّتْ صَلَاتَهَا كُلَّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ ، وَإِنْ ثَقُبَ الدَّمُ الْكَرْسَفَ وَلَمْ يَسْلُ ، صَلَّتْ اللَّيْلَ وَالْغَدَاةَ بِغَسْلٍ وَاحِدٍ ، وَسَائِرَ الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ ، وَإِنْ ثَقُبَ وَسَالُ ، صَلَّتْ اللَّيْلَ

(١) أَنْظَرِ رِيَاضَ الْمَسَائِلِ ١ - ٤٨ ، وَكِتَابَ الطَّهَارَةِ - لِلشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ - ٢٤٨

(٢) الْكَافِي ٣ - ٨٩ - ٤/٩٠ ، التَّهْذِيبُ ١ - ٤٨٥/١٧٠ ، الْوَسَائِلُ ، الْبَابُ ١ مِنْ أَبْوَابِ الاسْتِحَاضَةِ ، الْحَدِيثُ ٦ .

(٣) الْكَامِي ٣ - ٢/٤٠ ، التَّهْذِيبُ ١ - ٢٧٠/١٠٤ ، الْاسْتِيفَارُ ١ - ٩٧ - ٣١٥/٩٨ ، لَوْسَاتِلُ ، الْبَابُ ١ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَابَةِ ، الْحَدِيثُ ٣ .

الطهارة/الاستحاضة وأحكامها .. . . . . ٢٩٩.

والغداة بغسل، والظهر والعصر بغسل، وتصلّي المغرب والعشاء الآخرة بغسل<sup>(١)</sup>.

وأما لوضوء لصلاة الغداة التي اغتسلت عندها فسيأتي الكلام فيه في الاستحاضة الكثيرة إن شاء الله.

وأما لزوم الغسل عليها لصلاة الغداة فمما لا خلاف فيه نصاً وفتوى، كما يدل عليه الأخبار المتقدمة وغيرها، وإنما الإشكال والخلاف في الاكتفاء به أو غسلين آخرين للظهرين والعشاءين؟

فعن الصدوقين والمشايع الثلاثة وسَلَّار والقاضي وابن حمزة والحلي وابن زهرة والحلي والمصنّف في غير المعتبر، والعلامة في غير المنتهى، والشهيدين والمحقّق الثاني وغيرهم الاكتفاء بغسل العداة<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن الجنيّد وابن أبي عقيل أنّهما سَوَّيا بين هذا القسم وبين الثالث في وجوب ثلاثة أغسال<sup>(٣)</sup>، كما عرفت في صدر المبحث.

---

(١) الحاكم عليه هو صاحب الجواهر فيها ٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥، وانظر الفقه المبسوط للإمام الرضا عليه السلام: ١٩٣.

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٤٨، وانظر الفقيه ١ - ٥٠، ولم يقع. ٤٨، والمفحة ٥٦، والنهاية ٢٨، والمبسوط ١ - ٦٧، والحلاف ١ - ٢٤٩، المسألة ٢٢١، ولجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) - ١٦٤، والاقتصاد ٢٤٦، ومسائل الناصريّات ١٤٧، المسألة ٤٥، والمراسم ٤٤، والمهذّب ١ - ٣٧، والوسيلة ٦١، والكامي في الفقه ١٢٩، والعمية ٣٩، والسرائر ١ - ١٥٣، والمختصر لرفع ٥٤، وشرائع الإسلام ١ - ٣٤، وإرشاد الأدهان ١ - ٢٢٨، وتحرير الأحكام ١ - ٦١، وتذكرة الفقهاء ١ - ٢٨١، المسألة ٩١، وقواعد الأحكام ١ - ١٦، ومختلف الشيعة ١ - ٢٠٩، المسألة ١٥١، وبهية الأحكام ١ - ١٢٦، واللمعة ٢١ - ٢٢، والبيان ٢١، والذكرى ١ - ٢٤١، والروضة البهية ١ - ١١٢.

(٣) كما في لحدائق الناصرة ٣ - ٢٨٠، وانظر مختلف الشيعة ١ - ٢٠٩ - ٢١٠، المسألة



وعن المصنف في المعتبر الجزم به فقال: والذي ظهر لي أنه إن ظهر الدم على الكرسف، وجب ثلاثة أغسال، وإن لم يظهر، لم يكن عليها غسل، وكان عليها الوضوء لكل صلاة<sup>(١)</sup>.

وعن العلامة في المستهن وجعله من متأخري المتأخرين - كالمحقق الأردبيلي وتلميذه: صاحب المعالم والمدارك، وشيخ البهائي وصاحب الذخيرة - اختياره<sup>(٢)</sup>.

واستدل عليه في المدارك<sup>(٣)</sup>. بما رواه الشيخ - في الصحيح - عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «المستحاضة تنظر أيامها فلا تصلي فيها ولا يقربها بعلمها، فإذا حازت أيامها ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر تؤخر هذه وتعجل هذه، وللمغرب والعشاء عسلاً تؤخر هذه وتعجل هذه، وتغتسل للصبح<sup>(٤)</sup>»

وما رواه الكليني رحمه الله - في الصحيح - عن عبد الله بن سدر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر تصلي الظهر والعصر ثم تغتسل عند المغرب وتصلي المغرب والعشاء ثم تغتسل عند الصبح فتصلي الفجر، ولا بأس أن يأتيها بعلمها إذا شاء إلا أيام حيضها،

(١) حكاه عنه العامل في مدارك الأحكام ٢ - ٣٦، والبحراني في الحدائق الناضرة ٣ - ٢٨٠، وانظر: المعتبر ١ - ٢٤٥.

(٢) حكاه عنهم البحراني في الحدائق الناضرة ٣ - ٢٨٠، وانظر: مستهن المصطلح ١٢٠، ومجمع الفائدة والبرهان ١ - ١٥٥، ومشتق الجمار ١ - ٢٢٧، ومدارك الأحكام ٢ - ٣١ - ٣٢، والحبيل المشين: ٥٣، وذخيرة المعاد ٧٤.

(٣) مدارك الأحكام ٢ - ٣٢.

(٤) التهذيب ١ - ٢٧٧/١٠٦، و٤٨٤/١٧٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة الحديث ١.

لظهارة الاستحاضة وأحكامها... ٢٠١

فيعترلها زوجها قال : وقال : ولم تفعله امرأة قط احتساباً إلا عوفيت من ذلك<sup>(١)</sup>

قال في المدارك : وهي مطلقة في وجوب الأعسال الثلاثة ، خرج  
مها من لم يثقب دمها الكرسف بالنصوص المتقدمة - يعني صحيحته  
ررارة ومعدوية بن عمار - الدالة على أن المستحاضة تصلي كل صلاة  
بوضوء مالم يهذ الدم ، فيبقى الباقي مندرجاً تحت العموم<sup>(٢)</sup>

ومشها صحيحة صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام «تعنسل  
وتستدخل قطرة بعد قطنة وتجمع بين صلاتين بغسل ويأتيها زوجها إذا  
أراد»<sup>(٣)</sup>

احتج المفضلون بأخبار كثيرة لا يسلم حلها أوكلها من الخدشة .  
منها : صحيحة الحسين بن نعيم الصحاف ، المتقدمة<sup>(٤)</sup> ، وفيها «ثم  
لتنظر فإن كان الدم فيما بينها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف  
فلتوضأ وتصل عند وقت كل صلاة ما لم تطرح الكرسف ، فإن طرحت  
لكرسف عنها وسال الدم وجب عليها العسل ، وإن طرحت الكرسف  
ولم يسال الدم فلتوضأ وتصل ولا غسل عليها» قال . «وإن كان الدم إذا  
أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صيباً لا يرقأ فإن عنيها أن  
تغتسل في كل يوم وليلة ثلاث مرات» .

(١) الكافي ٣ / ٥٩٠ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ٤

(٢) مدارك الأحكام ٢ : ٣٢ .

(٣) الكافي ٣ / ٧٩٠ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ٣

(٤) في ص ٢٨٦ ، وانظر أيضاً الكافي ٣ : ٩٥ - ٩٦ / ١ ، والتهذيب ١ - ١٦٨ - ١٦٩ - ٤٨٢  
و ٣٨٨ - ١١٩٧ / ٣٨٩ ، والانسصار ١ - ١٤٠ - ١٤١ / ٤٨٢ ، والوسائل ، الباب ١ من أبواب

الاستحاضة ، الحديث ٧ .

تقريب الاستدلال : أنه عليه السلام علق الأغسال الثلاثة على سيلان الدم من حلف الكرسف صبيحاً لا يرقأ ، وإطلاق الغسل فيما إذا طرحت الكرسف وسال الدم محمول على الغسل الواحد .

قال شيخنا المرتضى رحمه الله : وفيه : أنه لم يظهر من الرواية كون قوله . «إذا أمسكت الكرسف» إلى آخره ، قسماً لقوله . «فإن طرحت الكرسف وسال» بل الظاهر أنه قسم لقوله : «فإن كان الدم فيما بينها وبين المعرب لا يسيل من حلف الكرسف» فقسم كلاً من صورتني طرح الكرسف وامسكه إلى قسمين في أحدهما الوضوء وفي الآخر الغسل .

فالإنصاف أن الرواية لو لم تكن ظاهرة في خلاف المطلوب . من جهة أن الظاهر من لفظ الغسل في قوله عليه السلام . «فإن طرحت الكرسف وسال الدم [وجب عليها الغسل]» هو جنس الغسل نظير التوضؤ في مقابلة . فلا دلالة على المطلوب<sup>(١)</sup> . انتهى .

أقول : الطاهر أن المفروض في قوله عليه السلام . «فإن طرحت الكرسف» إلى آخره ، أنها لو لم تكن تطرح الكرسف ، لم يكن دمها سائلاً ، كما يدل عليه ما قبله وما بعده ، وكونه كذلك من لوازم عدم كونه كثيرة بناءً على إنابة لكثرة سيلانه من حلف الكرسف تحقيقاً أو تقديرأ ، كما هو ظاهر النصوص والفتاوى .

اللهم إلا أن يدعى الحصم أن المناط إنما هو ظهور الدم ، سواء كان باستيلانه على القطن أو سيلانه وحروجه بلا قطة

(١) كتاب الطهارة : ٢٤٨ وما بين المعقوفين أضاعه من الكافي والوسائل لأحد الأئمة

وظهور الرواية هي إرادة الغسل الواحد - كما يدّعيه المستدل - ليس بصائر للحصم في مثل الفرض ، لأنه يجب عليها الاستظهار بعد الاعتسال بإدخال القطة ، والمفروض أن الدم لا يستولي على القطة في حدّ ذاته ، ولا يسيل ما لم تطرح ، فيكون بعد الاستظهار ووضع القطة بمنزلة ما لو عدت الكثيرة قليلة ، وسيأتي أن الأظهر في مثل الفرض أنه لا يجب عليها إلا غسل واحد .

ويؤيد ذلك : رواية الجعفي ، المتقدمة<sup>(١)</sup> ، وفيها : «ولا ترال تصلي بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف ، فإذا ظهر أعادت الغسل وأعادت الكرسف» فإنّ ظاهرها كونها موقوفة لبيان تكليفها مطلقاً ، وأنه مهما ظهر الدم على الكرسف أعادت الغسل وأعادت الكرسف ودعوى إهمالها إلا بالنسبة إلى المرة الأولى التي يظهر فيها الدم بعد غسل الحيض . مجازفة .

نعم ، هذه الرواية ساكنة عن حكم ما إذا لم يمكن استمساك الدم بالكرسف بأن يكون إذا أمسكت الكرسف يسيل من خلفه صيباً لا يرقأ ، فإنّها على هذا التفسير بمنزلة المسلوس والمبطون ، وحكمها الأغسال الثلاثة لا محالة ، لا للفرق بين الاستحاضة الكثيرة والمتوسطة ؛ إذ لو فرض ظهور الدم في المرحص الأول ثانياً أو سيلانه بطرح الكرسف قبل سائر الصلوات أيضاً يجب عليها الغسل والاستظهار .

ويؤيده رواية عبد الرحمن بن أبي عبدالله ، قال : سألت

أن عبد الله عليه السلام عن المستحاضة أبطؤها زوجها؟ وهل تطوف بالبيت؟ قال «تفعد قرؤها الذي كانت تحيض فيه، فإن كان قرؤها مستقيماً فلتأخذ به، وإن كان فيه خلاف فلتحط بيوم أو يومين، ولتغتسل ولتستدحل كرسعاً، فإن ظهر على الكرسف فلتغتسل ثم تصع كرسعاً آخر ثم تصلي، وإذا كان دماً سائلاً فلتؤخر الصلاة إلى الصلاة ثم تصلي صلاتين بغسل واحد، وكل شيء استحلت به الصلاة فليأتها زوجها ولتطف بالبيت»<sup>(١)</sup> فإن ظاهرها أن ظهور الدم على الكرسف حدث، وأن سيلانه يجعلها بمنزلة المسلوس والمطون

وبما ذكر ظهر عدم إمكان الاستدلال للمطلوب بمفهوم التقيد في رواية يونس بن يعقوب: «فإن رأت الدم دماً صيباً فلتغتسل في وقت كل صلاة»<sup>(٢)</sup> وكذا بما في رواية محمد بن مسلم: «فإن صبغ القطنة دم لا ينقطع فلتجمع بين كل صلاتين»<sup>(٣)</sup>؛ لإمكان أن يكون التقيد ليبين أنه يجب عليها الأغسال الثلاثة، بخلاف ما لو لم يكن كذلك، فإنه لا يجب عليها إلا على تقدير ظهوره على القطنة، فيجب عليها حينئذ الغسل والتبديل.

وبهذا ظهر لك أن الأخبار التي علق فيها الأغسال الثلاثة على سيلان الدم ومجاوزته، الدالة بمفهومها على العدم عند العدم لا تجدي المستدل،

(١) التهذيب ٥٠٥، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ٨

(٢) التهذيب ١، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ١١، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ١١.

(٣) المعتمد ١، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ١٤

فإننا نعتزف بذلك ، هل نقول : إن الأخبار التي علق فيها الأغسال على ثقب الكرسف لم يرد منها إلا ذلك اعتماداً على الغلبة ؛ إذ لا نقول بالأغسال الثلاثة إلا على تقدير استدامة الحدث ، وهي لا تكون إلا في مثل العرض ، وأما في غيره لا يجب عليها الغسل إلا عند تحقق سببه ، سواء كان في كل يوم مرة أو مرتين أو قبل كل صلاة ، كما سيأتي تحقيقه في حكم المستحاضة الكثيرة .

وملخص الكلام : أن للمخصم أن يدعي أن دم الاستحاضة إنما يكون حدثاً أكبر إذا ظهر بنفسه ، فعند وجود الكرسف يكون المناط ظهوره عليه وإن لم يجره ، وعند عدمه سيلاته ووصوله إلى الخارج ، كما هو المتبادر من قوله : «إذا سل» فإن بقي ظاهراً بأن تعذر أو تعسر استمساكه بالكرسف ؛ لكونه صيباً لا يرقاً ، فعليها الأغسال الثلاثة ، وإلا فعليها الاستمساك بعد الاغتسال والصلاة بذلك الغسل ما لم يطهر الدم ، وإذا ظهر ، فعليها إعادة الغسل وإعادة الكرسف ، كما لو رأت دمًا كثيراً قبل الظهر فعاد قليلاً ، فإن أظهر أن عليها غسلاً واحداً عند إرادة الصلاة ، وإنما يجب عليها الأغسال الثلاثة على تقدير تحقق السبب لا مطلقاً ، كما سيأتي تحقيقه .

والإنصاف أنه لو ادعى ذلك ، لكان وجهاً وجيباً للجمع بين شتات الأخبار ، ويؤيده ظاهر جملة منها .

ولا يتوهم مخالفته للإجماع وكونه إحداث قول جديد ؛ فإنه من لوازم القول بمساواة القسمين - أي المتوسطة والكثيرة - في الحكم بقاءً على أن حدوث الكثيرة ولو في غير وقت الصلاة حدث موجب للعسل ،

وأن استمرارها بوصف كثرتها شرط في الأغسال الثلاثة ، كما سيُتضح لك أن هذا هو الحق .

لكن ينافيه صريح موثقتي سماعة ، المعتصدين بالرضوي ، المتقدّمات<sup>(١)</sup> : فإن صريحها أن للاستحاضة قسماً لا يجب فيه الغسل إلا في كل يوم مرة في مقابل قسمها الآخر الذي يجب فيه الأغسال الثلاثة ، بل للرضوي صريح في تثليث أقسامها على وجه يوافق المشهور ، فإن اكتفيا به ولو بسبب الانجبار ، فهو حجة كافية للجمع بين الأخبار ، وإلا فالعمدة هي الموثقتان ، وقد عرفت أن مضميرتهما أيضاً صريحة في تثليث الأقسام وإن كان ظاهرهما - كظاهر موثقة الأخرى - أن المستحاضة ما لم يتجاوز دمها الكرسف فعليها غسل واحد مطلقاً ما لم يكن دمها أصفر ، وإلا فعليها الوضوء كما في موثقة المصممة ، فتكون الاستحاضة لمتوسطة أعم ممّا عليه المشهور ، إلا أنه لا بد من تقييد إطلاقهما بصحيتي زرارة ومعدية بن عمار ، الدالة أولاهما على أن المستحاضة تصلي كل صلاة بوضوء ما لم يفقد الدم ، وثانيتها أنها صلت كل صلاة بوضوء ما لم يثقب دمها الكرسف ، فيكون معادهما - بعد التقييد بالصحيتين - أن المستحاضة إذا نفذ أو ثقب دمها الكرسف ولم يتحوره فعلها الغسل في كل يوم مرة .

وعدم تعيين زمان الغسل غير ضائر إما لانصرافه إلى كونه قبل جميع الصلوات وهي الغداة ؛ لكونه شرطاً فيها ، أو لأجل نعيته بالإجماع

وكيف كان فالإهمال من هذه الجهة لا يضر بالاستدلال .  
وتوهم أن تقييد الموثقتين بالصحيحيتين ليس بأولى من تقييد  
الصحيحيتين بما في ذيل المضمرة المصرحة بأن الوضوء إنما هو فيما إذا  
كان الدم أصفر ، وإنما إذا كان عيطاً ، فيجب عليها الغسل في كل يوم مرة  
مطلقاً ما لم يتجاوز الكرسف ، مدفوع : باستلزامه مخالفة الأصحاب حيث  
لم ينقل القول بذلك من أحد .

لكن الإتيان أن تقييد الموثقتين بالصحيحيتين أو عكسه في غاية  
الإشكال ؛ لاستلزامه على كلا التقديرين تنزيل الرواية الواردة في مقام  
ليان على لفرد النادر خصوصاً لو قيدنا الموثقتين بالصحيحيتين ؛ فإن  
تقييد إطلاق قوله عليه السلام . « فإن لم يجز الدم الكرسف » بما إذا ثقبه ولم يتعدّه  
كما تراه .

وبهد ظهر لك أن الاستدلال بما في ذيل صحيحة زرارة ، المضمرة  
لمتقدمة<sup>(١)</sup> في استدلال ابن أبي عقيل - من قوله عليه السلام : « وإن لم يجز لدم  
الكرسف صلت بغسل واحد » - لا يحطو عن إشكال ، مصافاً إلى المناقشة  
التي عرفتها فيما تقدّم من احتمال إرادة غسل النفاس من العسل الواحد .  
هذا كله ، مع أن ارتكاب التقييد في الموثقة المضمرة - ولو مع قطع  
ال نظر عن كونه تقييداً بالمرء النادر - متعذر ، لما في صدرها من اشتصاص  
على أن المستحاضة إذا ثقب الدم الكرسف ، اغتسلت لكل صلاتين  
وللمجر غسلاً ، وإن لم يجز الدم الكرسف ، فعليها العسل كل يوم مرة ،



فإن المتأدّر في مثل المقام كون الموضوع في القضية الثانية نقبض ما هو الموضوع في القضية الأولى ، فيكون المراد من قوله عليه السلام : «إن لم يجر» إن لم ينقب ، والتعبير بـ «لم يجر» للجري مجرى العالب . وادّعاء العكس لا يجدي في جواز ارتكاب التقييد ؛ فإنه وإن أمكن أن يكون المراد من قوله عليه السلام : «إذا نقب» إذا جاز ؛ اعتماداً على الغلبة ، لكن التعبير به عنواناً للموضوع ولو بملاحظة الغلبة مانع من أن يكون المقصود من قوله عليه السلام : «وإن لم يجر» خصوص ما إذا نقب ولم يجر ، خصوصاً مع ما في ذيلها من تأكيد مضمون الجملة ببيان مورد الحكم حيث قال : «هذا إذا كان دماً عبيطاً» إلى آخره .

فالإنصاف أن الأخذ بظاهر هذه الروايات غير ممكن ؛ لمخالفته للنصوص والفتاوى . وتسريلها على إرادة خصوص ما إذا نقب الدم ولم يجره يستلزم قصر المطلق الوارد في مقام البيان على المرد الذي لا يعلم بإرادته مه إلا بأصالة الإطلاق لو لم نقل بانصرافه عنه خصوصاً مع ندرته وجوداً .

هذا فيما عدا مضمة سماعة ، وأما المضمة فقد عرفت تعذر هذا الحمل فيها ، فتقييد الأخبار الأمرة بالوضوء مالم ينقب الكرسف بما إذا كان قليلاً أصفر بقرينة ما في ذيل المضمة لو لا مخالفته لفتاوى الأصحاب أولى من هذا الجمع وإن كان ذلك أيضاً بعيداً ، بل حمل الأمر بالغسل في كل يوم مرة - بعد تقييد موضوعه بما لم ينقب الكرسف وكون دماً عبيطاً - على الاستحباب - كما يؤيده ترك التعرّض له في معظم الأخبار ، وإجمال ما وقع فيه التعرّض لبيانته - أو عديّ الأجزاء من

المعارضات التي يرجع فيها إلى المرجحات أولى من هذا النحو من التقييد .

ولا يخفى أنَّ أخبار الوضوء أرجح ؛ لصحة سندها وعدم حصول لإعراض عنها ، وأمَّا أخبار الغسل فلم ينقل العمل بظاهرها من أحد عدا بن العبيد ، فتأمل<sup>(١)</sup> .

اللهم ! لا أن يعتضد التقييد - على وجه يوافق المشهور - بموافقتهم ، ويلحقه الرضوي ، لكاشف عن معروفة المضمون من الصدر الأول ، فيورث الظن بوجود القرينة على إرادة المقيّد بالخصوص ، ومقتضاها ارتكاب التأويل في سائر الأخبار بحالها يافيتها وإن بُعد .

لكنك خير بأن الاعتماد على مثل هذا الظن - على تقدير تحققه - في غاية الإشكال ، فالقول بعدم الفرق بين الكثيرة والمتوسطة على الوجه الذي تقدّم تقريره مع أنه أحوط لا يخلو عن قوة ، والله العالم

ثم إنه على القول المشهور من أنه لا يجب في المتوسطة إلا العمل في كل يوم مرة فهل يختص ذلك بما إذا رأت الدم قبل صلاة الفجر ، كما عن ظاهر أكثر الفتاوى ، ومعقد إجماع الناصريّات<sup>(٢)</sup> حيث حكموا بوجوب الغسل في المتوسطة - كما في المتى - لصلاة العداة ، فلو رآته بعدها ، فلا غسل في ذلك اليوم للظهرين والعشاءين وإن احتمل وجوبه لصلاة عداة غدها أو صلاة عداة يومها لو فاتتها وقضتها في ذلك اليوم ،

(١) قوله فتأمل ، إشارة إلى أن ترك العمل بظاهرها عند العمل بمأولها لا يوهن لسند من يقضه ، كما لا يخفى . (منه) .

(٢) مسائل الناصريّات : ١٤٨ ، المسألة ٤٥

فلا تكون حدثاً أكبر إلا بالنسبة إلى صلاة الغداة، أو أنها إنما تكون حدثاً أكبر لو حدثت في وقت صلاة الصبح، فلا تصح الصلاة بعده مطلقاً ما لم تغتسل، فلو تركت الاغتسال لصلاة الغداة بأن تركت الغداة عمداً أو سهواً أرسلت قبل صيرورتها مستحاضةً متوسطة، فعليها الغسل لسائر صلواتها، كما يؤيد إرادة ذلك تصريح بعضهم به والتزامهم ظاهراً بطلان صلاتها مطلقاً لو أخلت بما عليها من الغسل، كما أنه يؤيد إرادة الأول عد غير واحد منهم الاستحاضة المتوسطة بالنسبة إلى ماعدا صلاة الصبح من موجبات الوضوء ٩.

واختار شيخنا المرتضى رحمته كون حدوثها مطلقاً موجباً لغسل واحد في كل يوم مرة سواء حدث قبل صلاة الفجر أو قبل سائر الصلوات، فلو اغتسلت بعد تحققها، سواء كان لصلاة الفجر أو لصلاة الظهر مثلاً، لا يجب عليها غسل آخر في ذلك اليوم، مستشهداً لذلك: بإطلاقات الأدلة، فإنه ليس في شيء منها ما يقتضي قصر حديثها بما إذا حدثت في الصبح أو في خصوص صلاة الصبح؛ فإن قوله عليه السلام في رواية الجعفي: «فإذا ظهر الدم على الكرشف أعادت الغسل وأعادت الكرشف»<sup>(١)</sup> وكذا غيرها من الروايات يعم ما لو كان ظهور الدم في أثناء اليوم قبل صلاة الظهر.

وأما ظهور فتاوى الأصحاب فيما ينافيه فقد وجهها بما لا ينافيه تنزيل كلماتهم على إرادة ما لو استمر بها الدم المتوسط من أول اليوم

(١) تقدمت الإشارة إلى مصدرها في ص ٢٩١، الهامش (٣)

بقريبة حكمهم بوجوب أعسال ثلاثة على ذات الدم الكثير، مع أن من الواضح أنهم لو رأوا قبل الطهر واستمر بها إلى الليل لا يجب عليها إلا عسلان، ولو رأوا قبل العشاءين، لا يجب عليها إلا غسل واحد، فكلماتهم المطلقة سرّة على إرادة بيان حكم من استمر بها الدم<sup>(١)</sup>.

والإنصاف أن ما ادّعاء من ظهور الأدلة في الإطلاق حق صريح لا مجال لإنكاره، فلا يجوز رفع اليد عنه إلا بدليل معتبر، فإن ثبت إجماعهم على خلافه على وجه علم بإرادة المجمعين ذلك، فهو، وألا فلا يجوز التخلفي عما تقتضيه إطلاقات الأدلة.

نعم، لو صحّحنا العمل بالرضوي ولو بملاحظة انجباره بظاهر الفتاوى ومعتقد إجماع الناصريّات، لكان الأوجه عدم وجوب الغسل بها إلا لصلاة لعدة. وارتكاب التأويل فيه بما ذكره في توجيه كلمات الأصحاب وإن أمكن لكّنه خلاف ظاهر اللفظ، والله العالم.

(وفي) القسم (الثالث) أي الاستحاضة الكثيرة (يلزمها مع ذلك)<sup>ب</sup> أي تغيير القطنة والخرقه والوضوء لكل صلاة والغسل لصلاة الغداة (غسلان) آخران: (غسل للظهر والعصر) أي لصلاتهما (تجمع بينهما، وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما)!

أمّا وجوب الأعسال الثلاثة على المستحاضة التي سال عنها إجمالاً ممّا لا خلاف فيه بصاً وفتوى، بل لا يبعد دعوى تواتر النصوص عليه، وقد تقدّم أكثرها في مطاوي المباحث السابقة.

وإنما الإشكال والخلاف في تشخيص ما هو المناط في وجوب الأغسال ؛ فإنه ربما يدعى أن ظاهر الأخبار أنه متى تحققت كثرة الدم هي وقت ما ، كفى ذلك في وجوب الأغسال الثلاثة وإن انقطع بعد ذلك .  
وفيه : ما لا يخفى .

وربما يقال : إن ظاهر الأخبار الواردة في الباب أن وظيفة كل حالة عند وجود تلك الحالة في وقت الصلاة ، الذي هو وقت الخطاب بتلك الوظيفة لا مطلقاً ، فلو رأت دمأ كثيراً بعد المعجر ، يجب عليها غسل للصبح ، ولو رأت بعد الظهر ، يجب غسل للظهرين ، وبعد المغرب غسل للعشاءين ، فلو رأت الدم الكثير في غير هذه الأوقات ، فلا شيء عليها .  
وهذا أوهن من سابقه ؛ إذ ليس في شيء من الأخبار ما يشعر باختصاص سببية الاستحاضة للغسل بما إذا حدثت في أوقات الصلاة .

وقد يقال : إن الأطهر في معنى الأخبار أنه متى تحقق الدم الكثير لم تجز الصلاة معه إلا بغسل ، فإذا اعتسلت ، ارتفع أثره ، فلها أن تصلّي بعده ما شاءت لو لم تر الدم الكثير في أثناء الغسل أو بعده ، وإلا فلا أثر لما تراه في الأثناء أو بعده بالنسبة إلى ما يفتسل له ، فإنه معفو عنه بالنسبة إليه دون غيره من العبادات .

أقول : وهذا المعنى هو الأوفق بما استظهرناه من الروايات عند التكلم في حكم المتوسطة .

لكن قد تشتت كلمات الأعلام في المقام ، بل في جملة من أحكم المستحاضة ، ولا أرى أوثق في مثل المقام من الرجوع أولاً إلى أخبار الباب بعد الإغماض عن كلمات القوم ، والأخذ بمفادها بعد الجمع

والترجيح ، ثم عَرَضَ المحصِّل على كلمات الأصحاب وأفهامهم ، فإن ساعده شيء منها ، فهو ، وإلا فسييل الاحتياط أوضح سبيل ، وقد اتَّصَح لك في مطوي كلماتنا السابقة ما ظهر لدينا من الأخبار الواصلة إلينا .

**وملخصه :** أنَّ دم الاستحاضة ما لم يظهر على الكرسف أو لم يسس بنفسه عند عدم الكرسف بحيث يظهر في الخارج ظهوراً مسبباً عن كثرة الدم وتدافعه حدثٌ أصغر موجب للوضوء ، كغيره من الأحداث الموحبة له ، فهو مستمرٌّ ، فهي مستمرة الحدث ، كالمسلوس والمبطون ، عليها أن تتوضأ عند كل صلاة ، وإن ظهر على الكرسف أو سأل الدم بنفسه من كثرتِه بعد أن طرحت الكرسف ، فعليها الغسل ، فظهوره على الكرسف وكذا سيلانه وحروجه بنفسه لو لم يكن ثمة كرسف يصبه من الخروج حدثٌ أكبر موجب للغسل مطلقاً ، كالمني ودم الحيض ، فيجب عليها حينئذٍ مقدّمة للصلاة التحفّظ والاعتسال والاحتشاء بكرسف ونحوه ، فإذا اعتسلت واحتشت ، فصلّي ما لم يظهر الدم على الكرسف كل صلاة بوضوء بلا تأمل فيما عدا ما اعتسلت له من الصلوات ، أمّا بالنسبة إليه أيضاً فكذلك عسى تأمل يأتي التكلّم فيه ، فإذا ظهر الدم ، أعادت الغسل وأعادت الكرسف .

هذا إذا أمكن استمساك الدم بكرسف ونحوه ، وأمّا إن كان الدم إذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صيباً لا يرقأ بأن تعذر أو تعرّ عليها ضغطه وحفظه من الخروج في زمانٍ يعتدّ به ، تعتسل للمجر عسلاً ، وللظهيرين غسلاً ، وتجمع بينهما ، وللعشاءين أيضاً كذلك ، وإن لم يظهر الدم ما دامت متشاعلة بشأنها من الطهارة والصلاة ، فهو ، وإلا فقد

عفي عن ذلك بشرط الجمع بين الصلاتين ، وعدم فُضلي يعتد به بين الأغسال والصلوات الواقعة عقيها ، كما ستعرف ، فهي حيثُ بِممرلة المسوس والمبطون في العفو عما يحدث في خلال الطهارة والصلوات ، ولكن الشارع اجتزأ في المقام بغسلي واحد للصلاتين من باب التسهيل والأولى لها عند إرادة الجمع بين صلاتين أن تؤخر الأولى وتُعجل بالثانية ؛ كي تقعا كِلتاهما في وقت الفضيلة ، كما ورد التنصيص عليه في بعض الأخبار .

هذا هو الذي يستفاد من مجموع الأخبار بعد تقييد بعضها ببعض على وجه يساعد عليه الفهم العرفي بحيث لا يعدّ الكلمات - على تقدير صدورها من متكلم واحد - متنافية ، ولا يافيه شيء من الروايات بحيث يتعذر إرجاعه إليه عدا موثقتي سماعة وما في ذيل صحيحة زرارة ، المضمرة على أظهر الاجتماليين .

لكنك عرفت عدم إمكان الجمع بينها وبين غيرها من الروايات إلا بحمل العسل في كل يوم مرة ما لم يجر الدم الكرسف على الاستحباب بعد البند على جريها مجرى الغالب من إرادة عدم الثقب من عدم التجاوز ، كما يشهد له بعض القرائن الموجودة في الموثقة المضمرة وغيرها ، وعلى تقدير تعذر الالتزام بمثل هذا التأويل فيها فالمتعین طرحه ؛ لقصورها عن مكافئة سائر الروايات ، كما تقدّم الكلام فيها مفصلاً

نعم ، ينافي ما استفدناه من الروايات كلمات الأصحاب والفقه الرضوي الذي لا يبعد أن يكون من حملتها ، فإنها كادت أن تكون متفقة ،

بل متفقة في خلاف ما استعدناه بالنسبة إلى المتوسطة من سببها للغسل مطلقاً، وعدم الفرق بينها وبين الكثيرة، وأن الأغسال الثلاثة إنما تجب عند استدامة هذا الحدث وتعذر استمسك الدم وضبطه في زمان يعتد به، فيشكل الأمر حيثئذ في مثل الفرض؛ فإن رفع اليد عن طواهر لأحدر بمجرد ذلك ما لم يحصل القطع من كلماتهم بعثورهم على دليل معتبر غير ما بأيدينا من الأدلة أو اطلاعهم على قرينة داخلية أو خارجية حاوية أو مقالية مقتضية لذلك في غاية الإشكال، بل لا ينطبق على أصولنا ودعوى حصول القطع بذلك من كلماتهم، لا تنهض حجة على غير مدعبي.

لكن الإعراض عن كلمات هؤلاء الجم العفير - الذين هم أرباب الخبرة والبصيرة في معالم الدين، المطلعين على غث الأحبار وسميها وما فيها من المعاني الخفية والقرائن الحالية والمقالية - أشكل. والذي يهون الحطب فيما استعدناه من الروايات أوفقيتها للاحتياط، فهو المعول عليه، ولا يجوز التخطي عنه.

نعم، قد يخالف ذلك الاحتياط في الاستحاضة الكثيرة بناءً على إناطة الكثرة الموجبة للأغسال الثلاثة بالسيلان التقديرى لا الفعلى، كما لو اعتسلت للطهرين في آخر وقتها وصلّت الطهرين فدخل المعرب ولت يظهر الدم على الكرسف؛ لقصر الزمان، لا لقلّة الدم، فصلّت العشائين أيضاً بذلك الغسل قبل ظهور الدم.

ولكن الالتزام به هين حيث لم يعلم مخالفته للمشهور؛ إذ لا يعد أن تكون مجاوزة الدم بالفعل شرطاً في وجوب إعادة الغسل لدى كثير



منهم حيث لا يأبى عن ذلك عيائهم، بل لعلّه هو الذي تقتضيه ظواهرها، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط في مثل القصر بإعادة الغسل، والله العالم بحقائق أحكامه.

وقد ظهر لك ممّا تقدّم أنّ الاستحاضة الموجبة للغسل لا تنفكّ عنّ هو سبب للوضوء، لا لما ربما يدّعى من أنّ موجبات الغسل - أي الحدث الأكبر - نواقض للوضوء نصّاً وإجماعاً حتى يمكن أن يتطرق فيه بعض الماقتضات، بل لأنّ ظهور الدم على القطعة الذي هو سبب للغسل مسبوق بعدمه الموجب للوضوء، وحيث إنّ يقع الكلام في أنّه هل يجري غسلها بالنسبة إلى الصلاة التي اغتسلت لها عن الوضوء لأجل تلك الصلاة أم لا بدّ معه من الوضوء كما هو قضية الأصل من تأثير كلّ سبب في إيجاب ما يقتضيه، وعدم الاجتزاء بأحد المسببين عن الآخر ؟.

وليعلم أنّ النزاع في هذه المسألة لا يفرّغ على الخلاف في عموم الاجتزاء بكلّ غسل عن الوضوء أو اختصاصه بغسل الجنابة ؛ لمكان القول بالقصر ؛ فإنّ بعض من قال بالاجتزاء أمّره في خصوص المقدم كما عن السيّد في الجمل<sup>(١)</sup>؛ نظراً إلى ما في جملة من أخبار الباب من الأمر بالوضوء مع الغسل، كقوله عليه السلام في موثقتي سماعة : « وإن لم يجر الدم الكرمف فعليها الغسل كلّ يوم مرة والوضوء لكلّ صلاة »<sup>(٢)</sup> وفي

(١) كما في جواهر الكلام ٣ - ٢٢٧، وانظر. جمل العلم والعمل (ص ٥٥٥ رسائل الشريف المرتضى) ٣ - ٢٧

(٢) الكافي ٣ : ٢/٤٠، و ٨٩ - ٤/٩٠، التهذيب ١ - ٢٧٠/١٠٤، و ٤٨٥/١٧٠، الاستبصار ١ - ٩٧ - ٢٦٥/٩٨، الوسائل، الباب ١ من أبواب الجنابة، الحديث ٣، والباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ٦.

مرسلة يونس، الطويلة «فلتدع الصلاة أيام أقرانها ثم يغتسل وتوضأ لكل صلاة، قيل: وإن سال؟ قال: وإن سال مثل المتعب»<sup>(١)</sup> فإنه وإن فلنا إن المتبادر من قوله: «فلتغتسل» غسل الحيض إلا أنه يفهم من تعميم الحكم بالنسبة إلى الاستحاضة الكثيرة - كما يدل عليه صريح الرواية - عدم الاجتزاء بفصلها عن الوضوء.

وفي ديل رواية إسماعيل بن عبد الخالق عن أبي عبد الله عليه السلام بعد أن سألته عن أنه يواقعها زوجها؟ قال عليه السلام: «إذا طال بها ذلك فلتغتسل وتوضأ ثم يواقعها إن أراد»<sup>(٢)</sup>.

وهن جملة من الأساطير - كالشيخ والصدوقين والفاصي والحلي وابن زهرة وغيرهم<sup>(٣)</sup> - عكس القول السابق، أي القول بكفاية غسل الاستحاضة عن الوضوء كغسل العجبة، دون سائر الأغسال، بل عن المصنف في المعتبر اختياره، والمبالغة في تضعيف القول بعدم الاجتزاء حيث قال: وظن غلطاً من المتأخرين أنه يجب مع هذه الأغسال الوضوء نكل صلاة، ولم يذهب إلى ذلك أحد من طائفتنا.

ويمكن أن يكون غلطه لما ذكره الشيخ في المبسوط والخلاف: أن المستحاضة لا تجمع بين فرضين بوضوء، فظن انسحابه على مواضعها،

(١) الكافي ٣ - ٨٣ - ١/٨٥، المهدب ١ - ٢٨١ - ١١٨٣/٣٨٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب الحيض، الحديث ١.

(٢) قرب الإسناد ١٢٧ - ٤٤٧/١٢٨، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ١٥ (٣) الحاكي عنهم هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٥١، وانظر - النهاية ٢٨ -

٢٩، والمبسوط ١ - ٦٧، والاقتصاد ٢٤٦، والجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) ١٦٤، والفتاوى ١ - ٥٠، والمقنع ٤٨ - ٩٩، والمهدب ١ - ٣٧ - ٣٨، والكافي في الفقه ١٢٩، والعبة ٣٩ - ٤٠، والمراسم ٤٤، ودخيرة المعاد ٧٥.

وليس على ما ظنَّ، بل ذلك مختصَّ بالموضع الذي يقتصر فيه على  
الوضوء<sup>(١)</sup>. انتهى.

وهذا منه عجيب مع أنه هو مختاره في المتن وفي النافع<sup>(٢)</sup>، بل عن  
ظاهر المختلف نسبته إلى المشهور<sup>(٣)</sup>، بل عن المنتهى أنه لا خلاف  
فيه<sup>(٤)</sup>.

وكيف كان فمما يمكن أن يستدلَّ به للاجتزاء - مضافاً إلى الأدلة  
العامة التي يستدلَّ بها للقول بالاجتزاء مطلقاً، كما تقدَّم تفصيلها في غسل  
الحيض - الأخبار المستفيضة التي كادت تكون متواترة، الواردة في مقام  
بيان تكليف المستحاضة، الدالة على أنه إذا جاز دمها الكرمف، تعصبت  
واغتسلت ثم صلت الغداة بغسلٍ والظهرين بغسلٍ وتجمع بينهما،  
والعشاءين بغسلٍ وتجمع بينهما، والالتزام بإهمال هذه الروايات بأسرها  
من هذه الجهة في غاية الإشكال، ورفع اليد عن ظاهر هذه الأخبار ليس  
بأهون من حمل الأمر بالوضوء في الأخبار السابقة على الاستحباب  
ونحوه، بل العكس أولى.

هذا، مع أن دلالة الأخبار السابقة على المطلوب لا تخلو عن تأمل.  
أما الموثقتان: فقد عرفت المناقشة في دالتهما على إرادة الغسل  
الواجب على المستحاضة لصلاتها، بل موردهما الاستحاضة القليلة،  
والغسل المأمور به فيهما لا يمكن إلا أن يكون مستحباً، فيكون كسائر

(١) حكاه عنه العملي في مدارك الأحكام ٢ - ٣٤، وانظر: المعبر ١ - ٢٤٧، والمبسوط  
١ - ٦٨، والحلاف ١: ٢٤٩، المسألة ٢٢١.

(٢) المختصر النافع: ٥٣ - ٥٤.

(٣) لحاكي عنهما هو صاحب الجواهر فيها ٣ - ٣٢٧، وانظر: مختلف الشعة ١  
٢١٢، المسألة ١٥٣، ومنتهى المطلب ١: ١٢٢.

لأغسال المستحضة ، وليستا مسوقتين لبيان أنه لو أوجدته قبل الصلاة ، يجزىء غسلها عن الوضوء أم لا ، غاية الأمر دلالتها على عدم الاجتزاء في مثل الفرض بأصالة الإطلاق ، التي يرفع اليد عنها بأدنى ظهور في التقييد ، بل لو سلم ظهورهما في إرادة الغسل الواحد في الاستحاضة المتوسطة ، لا يدل عليه إلا من باب أصالة الإطلاق ، التي يهون تقييدها لما ستعرف من أنه على تقدير القول بالاجتزاء إنما يكون ذلك فيما لو أتت بالصلاة عقب الغسل بلا فصل ، و تنزيل الرواية على غير هذا الفرض بعد مساعدة الدليل ولو عموم ما يقتضي الاجتزاء فضلاً عن ظهور الأخبار الخاصة في ذلك - هــنـ .

وأما مرسله يونس . فالمراد من الأمر بالغسل فيها في هذا المورد هو غسل الحيض ، والمراد من تعميم الحكم إنما هو في أنها تصلّي في مقبل أيام أقرانها ، لا أنها تصلّي بعد غسل الحيض بالوضوء مطلقاً ، وليس الكلام في هذا المقام لبيان تكليف المستحاضة إلا في الجملة ، فلا ينافيه الإهمال ، وإنّما يبيّن حكم المستحاضة الكثيرة في المرسله في قصّة حمّة بنت جحش حيث تعرّض أبو عبد الله عليه السلام لقول النبي صلى الله عليه وآله ، وأمره لها بالاعتسال للصوم ونصلاة الفجر وللظهر والعشاءين ، وأمرها بتأخير الظهر وتعجيل العصر ، ولم يأمرها السيّد عليه السلام بالوضوء ، فلو كان واجباً عليها ، لأمرها بذلك خصوصاً عند الأمر بالجمع بين الصلاتين ، الموهوم لعدم حواز الفصل بالوضوء خصوصاً في أوائل الإسلام ، التي لا يمكن ادّعاء كون مثل هذا الحكم معهوداً لديهم .

وأما الرواية الأخيرة : فأمرها بالوضوء قبل الجماع للاستحباب لا الوجوب ، كما ستعرفه ، بل وكذا الغسل على احتمال قويّ

هذا ، مع إمكان أن يكون المراد من الغسل غسل الحيض ، والله العالم .

والأظهر تفريع هذه المسألة على ما هو المختار في المسألة العامة ، وهي الاجتزاء بكل غسل عن الوضوء أو عدمه .

وما ذكرناه وجهاً لكل من القولين في المقام ينهض مؤيداً لما هو الراجح في تلك المسألة ، وقد عرفت في مسحث الحيض أن القول بالاجتزاء مطلقاً لا يحلو من قوة ، لكن الاحتياط لا ينبغي تركه ، فالمقام أولى بمراعاة الاحتياط ؛ لما عرفت من أن القول بعدم الاجتزاء فيه بالخصوص لا يخلو عن وجه وإن كان الأوجه خلافه .

ثم لا يخفى عليك أننا لو قلنا بالاجتزاء ، فإنما يمكن الالتزام به فيما إذا صحت عقيب الغسل بلا فصل معتد به بحيث لو كان تكليفها الوضوء مكان الغسل ، لكان وضوؤها في زمان الغسل مبيحاً لتلك الصلاة ، فلو اعتسلت - بعد صيرورة الكثيرة قليلة - لرفع حدثها الأكبر ، وأخرت الصلاة عن غسلها ، عليها أن تتوضأ لكل صلاة ؛ لأن ما يوجد بعد الغسل من الحدث الأصفر - وهو الاستحاضة القليلة - سبب مستقل للوضوء ، ولا معنى للاجتزاء عنه بالغسل السابق .

ومن هذا القيل مالو اغتسلت في الاستحاضة المتوسطة بعد طلوع الفجر لصلاة الغداة واستبدلت الكرسي وأخرت الصلاة ولم تأت بها إلا بعد زمان معتد به ، فعليها الوضوء لصلاة الغداة أيضاً كسائر صلواتها ، كما هو ظاهر .

ومن هنا ربما يتخيل الفرق بين غسل الاستحاضة وسائر الأعسال لو قلنا بكهيتها عن الوضوء بمقتضى الأدلة العامة لا خصوص أحبار الباب ؛

نظراً إلى أن هذه الأدلة لا تقتضي إلا الاجتزاء بالغسل عن الوضوء المسبب عن سبب سابق ، لا السبب الذي يتحقق في أثناء الغسل أو بعده ، ولذا التزمنا في غسل الجنابة بأنه لو حدث في أثناء الغسل ما يوجب الوضوء ، أتم الغسل وتوضأ ، فغسل الاستحاضة من هذا القليل .

نعم ، لو اغتسلت بعد البرء ، يكون حيثئذ كسائر الأغسال ، وأتم غسلها مادامت مستحاضة فلا يكون إلا مثل المثال الذي التزمنا فيه بالوضوء .

وكون حدثها مستمراً لا يقتضي كفاية غلها عن وضوئها ؛ لأن قضية استمرار الحدث بطلان الوضوء ، لكن ثبت بالدليل العفو عنه بالنسبة إلى ما يوجد في أثناء الوضوء والصلاة الواقعة عقيبته بالنسبة إلى تلك الصلاة ، وهذا أمر توقيفي لا يكفي في إثباته عموم مادل على أن كل غسل مجزئ عن الوضوء .

لكن التخيل فاسد ؛ لأن مقتضى تلك العمومات كون الغسل أتم تأثيراً في إفادة ما يفيد الوضوء من حيث الطهورية ، حقيقة كانت أم حكمية ، ولذا لا ينبغي التأمل في أنه لو اغتسل الملبوس غسل الجنابة أو أجمعه على القول بالكفاية ، لأعناه عن وضوئه . وكذا المستحاضة لو اغتسلت غسل الجنابة قبل صلاتها ، فغسل استحاضتها على هذا القول كغسل الجنابة .

نعم ، يبقى الإشكال بالنسبة إلى صلاة العصر والعشاء عند جمعهما مع الظهر والمغرب في الاستحاضة الكثيرة حيث إنك عرفت أنه لو عادت الكثيرة قليلة ، اغتسلت ونوضأت لكل صلاة ، ولها الإتيان بصلاتها الأولى عقيب الغسل ، والاجتزاء به عن وضوئها دون سائر صلواتها ، ومقتضاه

عدم الاحتزاء بالغسل لهما عن الوضوء لصلاة العصر؛ إذ عاية الأمر ثبوت العفو عن حدثها المستمر بالنسبة إلى الغسل دون الوضوء، مع أنه لم ينقل الالتزام به من أحد، فإن الأقوال المنقولة في المسألة ثلاثة: الوضوء لكل صلاة، والاجترأ بالغسل عن الوضوء لهما، والوضوء مع الغسل لهما معاً، أمّا الوضوء لصلاة العصر أو العشاء دون الظهر والمغرب فلم ينقل من أحد وحيث لم يثبت العفو عن الحدث المستمر بالنسبة إلى الوضوء لصلاة العصر وجب عليها ذلك بمقتضى عموم مادّل على سببّة الدم للوضوء قبل ظهوره على القطعة، فيتم القول بالنسبة إلى الظهر بعدم القول بالفصل.

لكن لقنلي أن يعكس الدليل بأن يقول: ثبوت الاجترأ عن الوضوء للظهر بالغسل الواقع للصلايتين دليل على العفو عن الحدث المستمر الواقع في أثنائهما، وعدم تأثيره في إيجاب الوضوء للعصر كالغسل له بعدم القول بالفصل.

هذا، مع إمكان منع سببّة الدم السائل - الذي لا يرقاً ولا يمكن استمسাকে بمقدار أداء الطهارة وفعل الصلاة - للوضوء.

هذا كلّّه، مضافاً إلى ظهور الأحبار الكثيرة الواردة في مقدم الدين، الأمرة بالجمع بين الصلايتين من حيث السكوت في نفيه.

نعم، لو رجّحنا القول بعدم كفاية الغسل عن الوضوء، لا بدّ لنا من رفع اليد عن هذا الظاهر - كما ليس بالبعيد - لكن إنكاره رأساً مجازفة.

وكيف كان فالاحتياط بفعل الوضوء عند كلّ صلاة ممّا لا يسعي تركه لكن مع مراعاة عدم حصول الفصل بفعله بين الصلايتين عرفاً، والأولى إيجاده في أثناء الإقامة، كما أنّ الأحوط والأولى إيجاد الوضوء لصلاة الظهر قبل الغسل، بل قد عرفت في مبحث الحيض أنّ الأحوط والأولى

تقديم الوضوء في كل غسل على الغسل .

لكن لو اعتنيا بالوجه الاعتباري الذي ذكرناه فارقاً بين غسل الاستحاضة وغيرها، لكان الأحوط تأخير الوضوء في الاستحاضة المتوسطة ونحوها مما لم يبق الدم سائلاً كي يكون موجباً لإيجاد الصلاة عقيب لغسل بلا فصل حتى يكون تأخير الوضوء منافياً للاحتياط من هذه الجهة ، والله العالم .

وينبغي التنبيه على أمور :

الأول : لو وقف الدم السائل بعد الغسل قبل الصلاة بأن حصل لها فترة تسع الطهارة والصلاة في وقتها وعلمت بكونها كذلك ، أعادت لغسل . ولو لم تسعهما ، فلا إعادة . ولو كانت في أثناء الصلاة ، أعادتهما . ولو كانت بعدها ، مضت صلاتهما

وكذا المستحاضة القليلة لو برئت بعد الوضوء قبل الصلاة أو في أثنائها أو حصل لها فترة بأن انقطع الدم من الباطن بمقدار فعل الوضوء والصلاة ، استأنفت لو علمت بأن الفترة تسعهما ولو حصلت بعد الصلاة ، فلا إعادة . ولو علمت من عادتها بحصول البرء أو الفترة بمقدار الطهارة والصلاة ، انتظرت ، وكذا لو ظنت بذلك على الأحوط .

وقد ظهر تحقيق هذه الفروع في نظائرها من حكم المسحوس وصاحب الجيرة ونحوها ، فراجع .

ولو احتملت الفترة أو البرء ، لا يجب عليها الانتظار ، بل لها البدار ولو لم نقل بذلك في أولي الأعذار ؛ لإطلاق الأمر بفعل الوضوء والغسل والصلاة في أوقاتها في الأخبار الكثيرة الواردة في مقام البيان ، بل في جملة منها الأمر بتعجيل العصر والعشاء وجمعهما مع الظهر والمغرب مع



أنَّ الغالب قيام احتمال البرء أو الفترة . وتنزيل الأخبار على صورة اليأس كما ترى .

نعم ، لا يبعد دعوى انصرافها عن صورة ظن البرء والانقطاع ، لما هو المغروس في الذهن من كونه تكليفاً اضطرارياً ، فيكون هذا الأمر الذهني موجباً لصرف الإطلاق عن مثل الفرص ، كصرفه عن صورة العلم وإن كنت صورة العلم في حد ذاتها فرضاً نادراً ينصرف عنه الإطلاق .

وكيف كان فلو حصل الانقطاع في الأثناء ولم تعلم بسعتها<sup>(١)</sup> لفعل الطهارة والصلاة ، مضت في صلاتها وإن احتملت كونه للبرء ، وليس لها قطع الصلاة ، لا للنهي عن إبطال العمل حتى يناقش فيه ببعض المساقشات التي منها الشك في تحقق الموضوع ، بل لاستصحاب كونها مستحاضةً واستصحاب طهارتها السابقة ، وعلى تقدير الحدثة فيهما فلا أقل من استصحاب كونها مصليةً ، ومن آثاره حرمة إيجاد مافيات الصلاة .

وفي نظائر المقام استصحابات أحر بعضها مزيف وبعضها مقبول ، كما تحقق في الأصول .

ثم إنه لو انكشف بعد الصلاة كون الانقطاع للبرء ، أعادت ؛ باختصاص العفو عن الحدث بالمستحاضة وقد تبدل موضوعها ، ولو كان للفترة ، لم تعد وإن انكشف سعتها للطهارة والصلاة على الأظهر ؛ لصدق المستحاضة ، وإطلاق الأمر المقتضي للإجزاء .

ودعوى انصرافه عن مثل الفرص غير مسموعة .

(١) أي : سعة فترة الانقطاع

نعم ، إنما تنصرف الإطلاقات عن صورة العلم بسعة زمان الفترة للظهاره والصلاة إما لكونه فرداً نادراً ، أو لما أشرنا إليه من القرينة العقلية ، لكن الاحتياط في مثل الفرض لا ينبغي تركه ، والله العالم .

**الأمر الثاني :** مقتضى القاعدة في من استمر به الحدث من مثل المسلس والمبطون والمستحاضة بعد ثبوت وجوب الوضوء أو الغسل عليه والعفو عما يوجد بعده من السبب في الجملة هو الاقتصار على القدر المتيقن بإيجاد الصلاة عقيب الوضوء أو الغسل فوراً ، وعدم الفصل بينهما ولو بمقدمات الصلاة ، بل لو تمكن في أثناء الصلاة عند تواتر الحدث من إيجاد مسببه على وجه لا ينافي الصلاة ، وجب عليه ذلك لولا الحرج والضرر .

هذا إذا كان الحاكم بالعفو العقل حيث لا طريق له إلى أزيد من ذلك ، لكن المستند في المقام هو الأخبار ، ومقتضاها أوسعية الأمر من ذلك ، كما يؤيدها ابتناء أحكام الشريعة على التوسعة ؛ لكونها منزلة على المتعارف ، والمتبادر منها وجوب إيجاد الوضوء أو الغسل لكل صلاة وإيجاد تلك الصلاة عقيبها على النحو المتعارف .

نعم ، يفهم من الأمر بالوضوء لكل صلاة والأمر بالجمع بين الصلاتين من دون فصلٍ وغيرهما من الشواهد الداخلية والخارجية استمرار الحدث وكون العفو عنه في أثناء الطهارة والصلاة لمكان الضرورة ، فيعلم من ذلك عدم جواز الفصل المعتقد به عرفاً بين الطهارة والصلاة أو بين الصلاتين ، وليس للأخبار الأمرة بالوضوء والصلاة إطلاق من هذه الجهة حتى يتمسك بإطلاقها لجواز التأخير مطلقاً ، لكن يفهم من

عدم الأمر بترك الفصل ببعض المقدمات - مثل المشي من مكان الغسل أو الوضوء إلى موضع الصلاة، أو إحضار التربة أو الأدان والإقامة أو نحوها العموم عما يحدث في خلال هذه المقدمات، بل في صحيحة معاوية بن عمار التصريح بذلك حيث قال عليه السلام: «توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء»<sup>(١)</sup> بناءً على إرادة الوضوء لأجل الصلاة، كما هو المتعارف والمعهود، لا لدخول المسجد من حيث هو، فيفهم من ذلك حينئذ أن الرواح إلى المسجد، ونحوه من المقدمات القريبة للفعل مما لا بأس به، بل لا يبعد أن يكون من هذا القيل انتظارها للجماعة، لكن الاحتياط بالنسبة إلى مثل هذه الأمور مما لا ينبغي تركه، والله العالم.

**الأمر الثالث:** صرح غير واحد بأنه يجب على المستحاضة الاستخبار بإدخال القطنة، وتعريف حال الدم من كونها قليلة أو كثيرة أو متوسطة.

ويمكن أن يوجه - بناءً على إناطة أحكام المستحاضة على مقدار الدم قلّة وكثرة، لا على ظهوره على القطنة فعلاً وعدمه - بأنه من الموضوعات التي لا يمكن معرفتها غالباً إلا بالاختبار، فلو عمل المكلف فيها بالأصل من دون فحص، لوقع غالباً في محذور مخالفة التكليف. لكن للتأمل في وجوب الفحص في مثل المقام بعد تسليم المقدمات مع كون الشبهة موضوعية مجال

وما يتوهم من اختصاص دليل العمل بالأصول قبل الفحص بغير مثل

(١) الكافي ٣: ٨٨ - ٢/٨٩، التهذيب ١: ١٠٦ - ٢٧٧/١٠٧، و٤٨٤/١٧٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ١.

المقام ؛ فإنه إن كان مدركه العقل ، فالعقل لا يعذر الجاهل المقصّر في مثل المقام ، بل في مطلق الشبهات الموضوعية خصوصاً الوجوبية منها كالحكمية مع التمكن من الاستعلام . وإن كان الإجماع ، فلا يعمّ مثل الفرص الذي نصّوا فيه بالوجوب ، بل يظهر من غير واحد وجوب الفحص في الشبهات الوجوبية مطلقاً . وإن كان الأخبار ، فيمكن دعوى نصرافها عن مثل الفرص ، مدفوع : بعدم الفرق في الشبهات الموضوعية بين مواردنا في عدم وجوب الفحص ، كما تقرّر في محلّه .

وكفى نقضاً في المقام جواز استصحاب الحدث والحبث والطهارة منهم بلا فحص من دون فرق بين مجاريها بالضرورة .

وقد يؤخّره عدم جوار العمل بالأصل في المقام بثبوت العلم لإجمالي بحدوث أمرٍ مردّد بين أن يكون أثره خصوص الوضوء أو مع الغسل أو خصوص الغسل على الخلاف ، فيجب إمّا الاحتياط أو تعرّف ذلك الأمر .

وفيه : أنّه مع إمكان معرفة ذلك الأمر باستصحاب القلّة أو الكثرة لا يبقى لذلك العلم الإجمالي أثر ، أعني وجوب الاحتياط .

نعم ، كون أثره مردّداً بين الأقلّ والأكثر لا يجدي في مثل المقام من حيث جريان أصل البراءة بالنسبة إلى الكلعة الزائدة ، بأن يقال : تأثير ذلك الأمر في إيجاب الوضوء معلوم وفي إيجاب الغسل مشكوك ، والأصل براءة الذمّة عنه ؛ لأنّ استصحاب الحدث بل قاعدة الاشتغال بالنسبة إلى إحرار الطهور مقدّمة للصلاة حاكمة على أصل البراءة ، لكن يجدي في سلامة استصحاب طهارتها عن الحدث الأكبر واستصحاب عدم حدوث

موجب الغسل من معارضة استصحاب طهارتها عن الحدث الأصغر وأصالة عدم حدوث سبب الوضوء، كما لا يخفى.

وبهذا ظهر لك أنَّ منع جريان استصحاب قلّة الدم أو كثرته بناءً على عدم جريان الاستصحاب في مثله من الأمور التدريجيّة لا يجدي في إيجاب الفحص بناءً على كون المسبّب من قليل الأقل والأكثر؛ فإنّ المرجع حيثنّ إلى أصالة الطهارة عن الحدث الأكبر وأصالة عدم حدوث موجب.

نعم، يجدي على القول بكون الأثر من قليل المتباينين، وتام الكلام في الأصول.

لظهر لك أنَّ القول بوجوب الفحص لا يخلو عن إشكال، خصوصاً على ما استظهرناه من الأخبار من إناطة الحكم بظهور الدم وعدمه، فإنّه على هذا التقدير من الموضوعات التي قلّما تشبه مصاديقها. وعلى تقدير القول بوجوب الفحص لو تركته وأنت بتكليفها على ما هو عليه بأن صادف المأتيّ به للواقع من دون إخلال فيه لقصد القرينة ونحوه، برئت ذمتها عن ذلك التكليف جزماً؛ إذ ليس وجوب الفحص وتعرّف حالها على تقدير الالتزام به إلا مقدّمة للعلم بتكليفها، لا شرطاً في ماهيّة المكلف به، فلا يؤثّر الإخلال به من حيث هو بطلان المأمور به، كما هو ظاهر، والله العالم.

الأمر الرابع: قال في الجواهر: يجب على المستحاضة الاستظهار

في مع خروج الدم بحسب الإمكان كما إذا لم تتضرّر بحبسه بحشو الفرج بقطن أو غيره بعد غسله، فإن انحسب والأفبالتلجّم والاستشفار بأن تشدّ

وسطها بتكة مثلاً، وتأخذ خرقة مشقوقة الرأسين تجعل أحدهما قدامها والآخر خلفها وتشدها بالتكة، كما هو صريح جماعة وظاهر آخرين، بل لم أجد فيه خلافاً<sup>(١)</sup>. انتهى.

أقول: أمّا على ما استفدناه من الأخبار - من كون ظهور الدم حدثاً أكبر موجباً للغسل وعدم العفو عنه إلا فيما تعذر استمساكه أو تعسر عادة - فوجه ظاهر، بل مقتضاه الاستظهار في أثناء الغسل أيضاً، كما عن بعض<sup>(٢)</sup> التصريح به.

وأما على المشهور - من عدم إناطة الحكم بذلك - فقد علّوه بوجوه كثيرة لا يخلو بعضها عن تأمل، وعمدتها الأخبار الكثيرة الأمرة بذلك. وما في بعضها من الأمر باستدخال القطنة والتلجم<sup>(٣)</sup> ونحو ذلك جار مجرى العادة، لا لخصوصية فيها بحيث لو حصل الاستيثاق بما يفيد فائدتها، لم يجزى عنها، كما هو الظاهر المتبادر عرفاً من الأمر بمثل هذه الأشياء في مثل هذه الموارد، كما يؤيده الأمر بمطلق الاستيثاق في بعض<sup>(٤)</sup> الروايات.

ثم إن ما في رواية الحلبي<sup>(٥)</sup> من الأمر بالاستدفار المفسر في آخر الرواية بأن تنطيب وتستجمر بالدخنة ونحو ذلك، وكذا ما في بعض

(١) جواهر الكلام ٣: ٣٤٨

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٥٦.

(٣) مظهر الكافي ٣: ١/٨٧، و ٦٩٠، والوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة،

الحديث ٣، والباب ٨ من أبواب الحيض، الحديث ٣

(٤) التهذيب ١: ٤٨٣/١٦٩، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ٩

(٥) التهذيب ٣: ٣/٨٩، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ٢

الأخبار الأخر من الأمور التي لا تعرض لذكرها في سائر الأخبار الواردة في مقام البيان مع كثرتها - مثل ترك التحني، أي الاحتصاب بالحناء، أو التحني، أي الصلاة تحية، كما أنهما من محتملات رواية معاوية بن<sup>(١)</sup> عمار<sup>(٢)</sup>، المضطرب منها - محمول على الاستحباب جزماً، وكذا الأمر بصمّ الفحذين، كما في بعض الروايات<sup>(٣)</sup>.

ويمكن حمله على ما إذا توقّف التوقي عليه، والله العالم.

الأمر الخامس: قد ظهر لك فيما تقدّم أنّ دم الاستحاضة حدث مطلقاً، فما لم يظهر على القطة فهو حدث أصغر، وإن ظهر فحدث أكبر، فلا يشرع لها الإتيان بشيء من الغايات المشروطة بالطهور مطلقاً، كالصلاة والطواف ومسّ كتابة القرآن وما يلحق بها إلا بعد رفع أثره حقيقةً أو حكماً بفعل الوضوء أو الغسل، وحيث إنّ رفع أثره حقيقةً مادام استمرار الحدث غير ممكن حتى يستدل لمشروعية إيجاد الوضوء أو الغسل مطلقاً بقصد تحصيل الطهارة بعموم ما يدلّ على رجحان الطهور بشكل حكمها بالسبب إلى سائر الغايات المشروطة بالطهور - فيما عدا موارد النصوص، كمسّ المصحف ونحوه - من جهتين:

الأولى: من حيث إنه هل يشرع لها الوضوء أو الغسل لهذه الغايات فيرتفع بهما حدثها حكماً كما يرتفع كذلك لو أتت بهما للصلاة الواجبة أم لا؟

(١) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٢) الكافي ٣: ٨٨ - ٢/٨٩، التهذيب ١: ١٠٦ - ٢٧٧/١٠٧، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ١.

الثانية : من حيث استباحة سائر الغايات بالوضوء أو الغسل المأني به للصلاة ، فإن تجويز سائر الغايات المشروطة بالطهور مما لم يضطر إليها بالطهارة الاضطرارية الحكيمية لا يخلو عن إشكال .

(و) لكن الأصحاب رضوان الله عليهم - بعد أن بينوا أحكام المستحاضة من الوضوءات والأغسال على الوجه الذي عرفت فيما تقدم - نصوا على أنها (إذا فعلت ذلك ، كانت بحكم الطاهر) من غير خلاف يعرف فيه ، بل عن جملة دعوى الإجماع عليه

نعم ، عن الشيخ تخصيصه بما عدا دخول الكعبة<sup>(١)</sup> .

وظاهر إطلاقهم أنه إذا فعلت المستحاضة هذه الأفعال ، يرتفع أثر استحاضتها مطلقاً لا بالنسبة إلى خصوص الصلاة حتى يكون الكلام بعد ذكر الفروع السابقة بمنزلة المستدرك ، وتنحصر فائدته في بيان كون طهارتها المكتسبة بالأعمال السابقة حكيمية لا حقيقية ، بل ظاهر إطلاقهم وعدّهم الشيخ مخالفاً في المسألة - حيث استثنى دخول الكعبة ، كما صرح به بعضهم<sup>(٢)</sup> - أنها بهذه الأعمال تصير كمن لا استحاضة لها مطلقاً .

لكن يناق في هذا الإطلاق إيجابهم تبديل القطعة والخرفة وتجديد الوضوء لكل صلاة إلا أن يقال بدخول ذلك في الأعمال المذكورة ، فيكون مفاد العبرة أنه يرتفع أثر الاستحاضة بالنسبة إلى سائر الغايات مطلقاً إذا عملت هذه لأفعال في كل صلاة ، نافلة كانت أم فريضة ، فهي بالنسبة إلى غير الصلاة عند مراعاتها لما هو تكليفها بالنسبة إلى الصلاة بمنزلة من

(١) كما في جواهر الكلام ٣ . ٣٥١ ، وانظر النهاية ٢٧٧ ، والمبسوط ١ . ٣٣١ - ٣٣٢

(٢) كابن حمزة في الوسيلة : ٦١ .



ليس له هذا الحدث .

لكن ينافي إرادتهم ذلك - مع بُعده في حد ذاته - استدلالهم على وجوب إعادة الوضوء عند كل صلاة: بأن الدم حدث، فليقتصر في رفع حكمه على المتيقن، فإن مقتضاه وجوب الإعادة لكل أمرٍ مشروط بالظهور، كالطواف والمس، ولذا حكى عن الموجز وشارحه الجزم بلزوم تعدد الوضوء للطواف وصلاته (١).

وعن كاشف الغطاء الجزم بوجوب تكرار الوضوء لتكرار المس، وتردده في كفاية وضوء واحد لمس واحد مستمر (٢).

وينافيه أيضاً ما صرح به بعضهم (٣) من وجوب تقديم الغسل على الفجر للصوم معللاً بمانعية حدثها من انعقاد الصوم، مع أن مقتضى ما ذكر كفاية الوضوء أو الغسل الذي أتت به لصلاتها السابقة في رفع أثر الاستحاضة

وكيف كان فلا وثوق بإرادتهم هذا المعنى على إطلاقه ولا أقل من قوة احتمال عدم إرادة جميعهم ذلك حتى يكون إجماعياً، والقدر المتيقن إرادتهم إنما هو بيان صيرورتها بمنزلة الطاهر ما دام لأعمالها أثر، فيفهم منه أنه متى استبيح لها فعل الصلاة بهذه الأفعال يستباح لها مس المصحف وغيره من الغايات، لا أنه يبقى أثر هذه الأعمال بالنسبة إلى سائر الغايات

(١) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٥٨، وانظر الموخر (مسائل الرسائل العشر): ٤٨، وكشف الالتباس ١: ٢٤٥.

(٢) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٥٨، وانظر كشف العطاء ١٤٠.

(٣) الشهيد في الدروس ١: ٩٩، واحتمله الشهيد الثاني في روض الجنات ٨٧.

بعد زواله بالنسبة إلى الصلاة .

والحاصل : أنه لا يمكن استفادة أزيد من ذلك من الإجماع ولا من غيره من الأدلة ، فلا مدّ من الاختصار في الحكم المخالف للأصل على مورد الثبوت .

ثم إن سرق عبارتهم في الفتاوى ومعاند إجماعاتهم يشهد بعدم كونها مسوقة إلا لبيان حكم المطوق ، أي كونها في حكم الطاهر إذا فعلت ما وجب عليها من الوضوء والغسل ، لا لبيان انحصار سبب كونها بحكم الطاهر فيم لو أنت بتلك الأفعال على ما فصل بأن يكون وضوءه أو غسلها لأجل الصلاة لا غير بحيث يفهم منه عدم تأثيرهما لو أوجدتهما لسائر الغايات ، كيف ! وإلا لما حكموا بالغسل للصوم أو غيره من الغايات كالوطء لو قلنا بحرمة قبل الاغتسال أو الوضوء لما عدا الصلاة من الغايات وإن وجهت ، فالظاهر أن كلمة «إذا» في عبارتهم وثيقة لا شرطية . وما ربما يتوهم من ظهور الكلام في إرادة الانتفاء عند الانتفاء فليس منشؤه استفادة الاشتراط من التعليق ، بل منشؤه ارتفاع الحكم بارتفاع موضوعه ، ويقاؤها على حالتها السابقة بمقتضى الأصل ، كيف ! ولو كان ظاهره الاشتراط المقتضي لانحصار السبب ، لانسبق إلى الذهن في بدىء الرأي بطلان الوضوء أو الغسل المأني بهما لسائر الغايات ، وكان الحكم بجوازها منفيًا لذلك ، مع أن الذهن لا يلتفت إلى الممافة أصلاً

ثم لو سلم ظهورها في التعليق ، فليس مفادها إلا انحصار سبب كونها بحكم الطاهر بما إذا فعلت تلك الأفعال ، ومتى لم تفعل يتنفي هذا الحكم ، يعني لا تكون بمنزلة الطاهر ، فلا يشرع لها الإتيان بالأشياء التي

ينافيها حدث الاستحاضة ، وأما الأشياء المنافية لحدث الاستحاضة فيجب  
تشخيصها بدليل خارجي ، ولا يجدي في معرفتها هذا المفهوم ، كما هو  
ظاهر .

لكن ربما يستشعر من بعض عاثرهم في معاهد إجماعاتهم  
المحكّية أنها لو لم تفعل هذه الأفعال ، فهي بحكم الحائض يحرم عليها  
ما يحرم على الحائض .

مثل ما عن الغنية أنه قال : ولا يحرم على المستحاضة شيء ممّا  
يحرم على الحائض ، وحكمها حكم الطاهر إذا فعلت ما ذكرنا بدليل  
الإجماع المشار إليه<sup>(١)</sup> . انتهى .

وعن المعتبر : أن مذهب علمائنا أجمع أن الاستحاضة حدث تبطل  
الطهارة بوجوده ، فمع الإتيان بما ذكر من الوضوء إن كان قليلاً ، والأغسال  
إن كان كثيراً يخرج من حكم الحدث لا محالة ، وتستبيح كلّ ما تستبيحه  
الطاهر من الصلاة والطواف ودخول المساجد وحلّ وطنها ، وإن لم تفعل ،  
كان حدثها باقياً ، ولم يجز أن تستبيح شيئاً ممّا يشترط فيه الطهارة<sup>(٢)</sup> .  
انتهى .

وعن التذكرة : إذا فعلت المستحاضة ما يجب عليها من الأغسل  
والوضوء وتعبير الخرقة ، صارت بحكم الطاهر عند علمائنا أجمع<sup>(٣)</sup> ، إلى

(١) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣ - ٣٥٣ ، وانظر - المية - ٤٠ .

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣ - ٣٥٣ ، والشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة  
٢٦١ ، وانظر : المعتبر ١ : ٢٤٨ .

(٣) حكاه عنها صاحب الجواهر فيها ٣ - ٣٥٣ ، والشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة  
٢٦١ ، وانظر : تذكرة الفقهاء ١ - ٢٩٠ - ٢٩١ ، المسألة ٩٥

أحرما في المعتبر .

وعن الوسيلة : إذا فعلت ما تفعله المستحاضة ، لم يحرم عليها شيء مما يحرم على الحائض إلا دخول الكعبة<sup>(١)</sup> .

وعن البيان : ولا يحرم عليها شيء من محرمات الحيض إذا أتت باللائم عليها<sup>(٢)</sup> . انتهى .

وقد حكى عن بعض الالتزام بأن حدث الاستحاضة بعينه حدث الحيض ، والأفعال تصيرها بحكم الطاهر ؛ نظراً إلى ظهور كلماتهم - في ظائر عبائهم المتقدمة - في ذلك ، وإلى كون الاستحاضة غالباً هي الدم المستمر من أيام الحيض ، مدعيّاً أنّ الأحبار تعطي أنّها بحكم الحائض ، كما يعطيه لفظ الاستحاضة ؛ فإنّها استعمال من الحيض . وفيه مالا يخفى .

أمّا دعوى ظهور عبائهم - في معاهد إجماعاتهم المحكيّة - في ذلك : فهي متنوعة جداً .

نعم ، فيها إشعار بذلك ، وأمّا مفادها فليس إلا ما نص عليه في المعتبر - في ذيل كلامه - بأنّها إن لم تفعل ، كان حدثها باقياً ، ولم يجز أن تستريح شيئاً ممّا يشترط فيه الطهارة . ومعلوم أنّ الوطء وكذا دخول المساجد وقراءة العرائم والصوم ليس من تلك الأشياء إن أريد كونها مشروطة بالطهارة على الإطلاق ، وإن أريد ما يشترط فيه الطهارة عن حدث الاستحاضة ، فلا مدّ من تعيينه بدليل خارجي .

(١) حكاه عنها الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٢٦١ ، وانظر الوسيلة ٦١

(٢) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٢٦١ ، وانظر البيان ٢١

وكيف كان فليس مقصودهم من هذه العبارات بيان أنها ما لم تعمل هذه الأفعال هي بحكم الحائض ، فلا أقل من الشك في ذلك ، فكيف يمكن لقطع بكونه إجماعياً حتى يكون مستنداً لحكم شرعي ؟! بن كيف يطرأ بأحد أن يلتزم بعموم أحكام الحائض للمستحاضة ، مثل حرمة طلاقها ووطئها ، وبطلان صومها في القليلة ما لم تتوضأ لصلاتها .

وأما دعوى استمادة ذلك من الأخبار : ففيها أن جملة من الأخبار مصرحة بالتفصيل بين الاستحاضة والحيض ، وأن الاستحاضة دم آخر ، وله أوصاف غير أوصاف الحيض ، وأحكام غير أحكامه .

وعلى تقدير تسليم كونها ذلك الدم - كما يعطيه لفظ الاستحاضة - لا يجدي في تسرية أحكام الحائض إليها بعد أن خض الشارع موضوعها بما إذا لم يتجاوز دمها العشرة ولم يقصر عن الثلاثة ، وجعل ما عده قسماً له ، كما لا يخفى .

نعم ، في بعض الأخبار الآتية ، القاضية بحرمة وطئها ما لم تغتسل إشعار بذلك ، ولكنه لا يلتفت إليه ، فالشأن في المقام إنما هو تشخيص لأشياء المحرمة على المستحاضة ، والقدر المتيقن منها هي الأشياء المشروطة بالطهور ، مثل - الصلاة والطواف ومس المصحف ، وماء عاء يحتاج إلى الدليل .

وقد حكى<sup>(١)</sup> عن المشهور القول بحرمة اللبث في المساجد ودخول المسجدين .

(١) الحاكي هو صاحب المصابيح كما في جواهر الكلام ٣ - ٣٥٤ .

ولا يعد إرادتهم الحرمة فيما لو احتاحت إلى الغسل ؛ لتعد التزامهم بذلك في القليلة ، بل ظاهرهم من الحكم بتوقُّعه على الغسل إرادة ماعدا القليلة .

ففي طهارة شيخنا المرتضى رحمته حكى عن موضع من المصباح توقُّف جواز دخولها على الغسل ، وعن موضع آخر أنه قال . قد تحقَّق أنَّ مذهب الأصحاب تحريم دخول المساجد وقراءة العزائم على المستحاضة قبل الغسل .

ثمَّ نقل بعض الأقوال المنافية لذلك ، منها : جواز دخولها من غير توقُّف ، كقراءة العزائم .

ثمَّ قل : ولا ريب في شذوذ هذه الأقوال .

وحكى عن حواشي التحرير أنه قال : وأمَّا حدث الاستحاضة الموحب للغسل فظاهر الأصحاب أنه كالحيض . وعن شارح النجاة الإجماع على تحريم الغايات الحمس على المحدث بالأكبر هذا المس .  
ثمَّ قال : وظاهرهما الإجماع على وجوب غسل الاستحاضة لدخول لمسجد وقراءة العرائم ، ويستفاد ذلك من العنية والمعسر والتذكرة<sup>(١)</sup> . انتهى .

أقول : الظاهر أنَّ نسبة كونها كالحيض إلى ظاهر الأصحاب كاستفادة الإجماع من الغنية والمعسر والتذكرة منشؤها العبائر المتقدمة ، كما نبّه عليه شيخنا المرتضى رحمته ، وقد عرفت منع ظهور العبائر المتقدمة فيما

(١) كتاب الطهارة : ٢٦١ ، وانظر العنية : ٤٠ ، والمعسر ١ : ٢٤٨ ، وتذكرة الفناء ١ : ٢٩٠ .  
.. ٢٩١ ، المسألة ٩٥ .

ادّعي ، وعلى تقدير تسليم الظهور بل صراحتها فيما ادّعي ليس لنا الاعتماد عليه ما لم يحصل الوثوق بصدقه ؛ لما تقرّر في محله من عدم حجّة نقل الإجماع .

نعم ، ما حكاه عن شارح النجاة من الإجماع على تحريم العايات الخمس على المحدث الأكبر عدا المسّ ليس بالبعيد وإن كنا لم نتحقّقه أيضاً .

وعلى تقدير تحقّقه فمقتضاه أنّه يحرم على المستحاضة - بعد أن وجب عليها الغسل - ما لم تعتسل جميع ما يحرم على الجنب والحائض من حيث كونها محدثة بالأكبر ، لا من حيث كونها حائضاً ، فلا يعمّ مثل الوطء وبطلان الطلاق ونحوهما ، فلو قلنا بحرمة وطئها قبل الاغتسال ، فهو لدليل آخر ، كما سيأتي التعرّض له ، لا لقاعدة الاشتراك ، فعلى هذا لو قلنا بما يدّعي استمداده من كلمات العلماء في معاقبة إجماعاتهم من إرادة المفهوم ، [و] <sup>(١)</sup> انحصار صيرورتها بحكم الظاهر بما لو أتت بتلك الأفعال على ما فصل ، فمقتضاه عدم استباحة الأشياء المحرّمة على الجنب للمستحاضة ، وعدم ارتفاع حدثها الأكبر ما دام مستحاضة - وإن تسدّلت حالتها وصارت قليلة - لاحقيقة ولا حكماً إلا بالغسل لصلاتها ، والعمل بما هو وظيفتها عند كلّ صلاة .

لكّنك عرفت منع دلالتها على المفهوم ، بل من المستبعد جداً رادتهم توقّف ارتفاع حدثها الأكبر على الوضوء فصلاً عن سائر الأشياء

(١) ما بين المعقوفين لأجل السياق .

التي التزموا بوجوبه إمّا تعبدًا أو لمنافاته للصلاة من حيث الحيثية خصوصاً لو وقع غسلها بعد تبدّل حالها ووقوف دمها عن السيلان .

وكيف كن ولأظهر أنّه متى وقف دمها عن السيلان ولم يطهر عى القطننة وصارت الاستحاضة قليلةً ، يرتفع حدثها الأكبر حقيقةً بالغسل ، سواء قلنا بكفاية كلّ غسل عن الوضوء أم لم نقل ؛ لأنّ الحقّ عدم مدخلية الوضوء في رفع الحدث الأكبر ، كما يظهر ذلك ممّا أسلفناه وجهاً لو حوب الوضوء مع كلّ غسل ممّا عدا الجابة في مبحث الحيض ، فلها إيجاد الغسل بقصد الكون على الطهارة مطلقاً ، سواء نوت الطهارة لنفسها أو مقدّمةً لشيء من غاياتها الراجعة ، كما أنّ لها الوضوء بعد انقطاع الدم وحصول الرء للكون على الطهارة كسائر الأحداث .

وأما عند استمرار السبب فلا يرتفع حدثها حقيقةً ، بل يحصل لها بالغسل أو لوضوء طهارة حكمية اضطرارية مؤّغها الضرورة ، وحيث إنّ استفداً من الأدلة كون الضرورة حكمية للحكم لا علة بحيث تدور الطهارة الحكمية مدارها ، يشرع لها إيجاد الوضوء أو الغسل لغاياتها المسنونة كالواجبة ، وإلا فمقتضى الأصل الاقتصار على القدر المتيقّن من إيجادها للغايات الراجعة ، كما أنّ مقتضى القاعدة عدم الإتيان بشيء من غاياتها بعد الغسل أو لوضوء عدا ما اضطرت إليها من الواجبات ، لا غيرها ، مثل من لمصاحف ودخول المساجد .

لكنت عرفت عدم الخلاف ظاهراً في أنّها إذا أنت بما عليها من الأفعال ، حاز لها الإتيان بجميع الغايات في الجملة . فيكشف ذلك عن أنّ طهارتها وإن كانت حكمية لكنّها بمنزلة الحقيقية في الأثر ، وقد تقدّمت الإشارة في صدر المسحت إلى أنّه لا ينبغي الارتياح في جوار إتيانها



بالنوافل ، لكن يجب عليها عند كل صلاة وضوء ، بل الطاهر عدم الخلاف في مشروعيتها وإن اختلفوا في كفاية وضوء العرائض أو غسلها لها أو وجوب تجديد الوضوء لكل صلاة ، وقد عرفت أن الثاني هو الأشبه ، فالظاهر عدم اختصاص مشروعية الوضوء بما لو أتت به لغاية واجبة ، بل يظهر منهم كونه من المسلّمات ، كما أنه يظهر منهم كون الغسل أيضاً كذلك حيث صرحوا بوجوب الإتيان به لصلاة الليل لمن أراد فعلها وإن اختلفوا في كفايته عن غسل العدة وعدمها .

وكيف كان فالظاهر أن جواز فعل الوضوء أو الغسل لسائر الغايات في الجملة من المسلّمات ، بل يمكن استفادته منصوصاً خصوصاً الأخبار الآتية في حكم وجوبها .

فالأظهر أن لها الإتيان بالوضوء أو الغسل لكل غاية ، وأنه إذا أتت بشيء منهما لشيء من غاياته يستباح به جميع غاياته مادام أثره بقي ، والقدر المتيقن من بقاء أثره إنما هو ما لم يتحقق الفراغ من العاية المنوية بشرط اتّحادها عرفاً ، واتّصالها بالوضوء أو الغسل ، والاحتياط لا ينبغي تركه بحال ، والله العالم بحقائق أحكامه .

اعلم أنهم اختلفوا في حواز وطى المستحاصة قبل الغسل على أقوال :

فقيل بالجواز مطلقاً ، كما عن المعبر والتذكرة والتحرير والدروس والبيان والموحز وشرحه والروض ومجمع الفائدة والمدارك والدخيرة وغيرهم<sup>(١)</sup> .

(١) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٥٩ ، وانظر : المعبر ١ - ٢٤٨ - ٢٤٩ .

وعن بعضهم التصريح بجوازه على كراهة<sup>(١)</sup>.  
وقيل بتوقفه على أفعالها مطلقاً، قليلة كانت أو كثيرة، أغسلاً كنت  
أو غيرها، كما نسه في كشف اللثام إلى ظاهر المقنعة والاقتصاد والجمل  
ولعقود والكافي والإصباح والسرائر، وحكاة عن طاهر أبي علي ومصباح  
السيد<sup>(٢)</sup>. وعن ظاهر المعبر والتذكرة والذكرى نسبته إلى طاهر  
الأصحاب، معللين ذلك بأنهم قالوا يجوز لزوجها وطؤها إذا فعلت م  
تعمله المستحاضة<sup>(٣)</sup>. وقواء صريحاً بعض متأخري المتأخرين، كصاحبي  
الحدائق والرياض<sup>(٤)</sup>.

وقيل بتوقفه على الغسل والوضوء دون سائر أفعالها، كما عن ظاهر  
الشيخ في المبسوط<sup>(٥)</sup>.

وقيل بتوقفه على الغسل خاصة، كما عن ظاهر الصدوقين في

---

= وتذكرة الفقهاء ١: ٢٩١، المسألة ٩٥، وتحرير الأحكام ١: ١٦٠، والدروس ١: ٩٩،  
والبيان: ٢١، والموجز (ضمن الرسائل العشر): ٤٧ - ٤٨، وكشف الالتباس ١: ٢٤٤،  
وروض الجنان ٨٥، ومجمع الفائدة والبرهان ١: ١٦٤ - ١٦٦، ومدارك الأحكام ٢:  
٣٧، ودخيرة المعاد: ٧٦، وجامع المقاصد ١: ٣٤٤.

(١) كما في جواهر الكلام ٣: ٢٥٦ - ٢٥٧، وانظر المعبر ١: ٢٤٨، وتذكرة الفقهاء ١:  
٢٩١، المسألة ٩٥، والدروس ١: ٩٩، وكشف الالتباس ١: ٢٤٤.

(٢) كشف اللثام ٢: ١٥٧، وانظر المقنعة ٥٧، والاقتصاد ٢٤٦، والجمل والعقود (ضمن  
الرسائل لعشر) ١٦٤ - ١٦٥، والكافي في الفقه ١٢٩، وإصباح الشيعة ٣٩، والسرائر  
١٥٣ ١.

(٣) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٣: ٣٥٦، وانظر - المعبر ١: ٢٤٨، وتذكرة  
الفقهاء ١: ٢٩١، والذكرى ١: ٢٥٠.

(٤) الحدائق الناضرة ٣: ٢٩١، رياض المسائل ١: ٤٩.

(٥) الحاكي هو العامل في محتاج الكرامة ١: ٣٩٥، وانظر: المبسوط ١: ٦٧.

الرسالة والهداية<sup>(١)</sup>، بل ربما احتمل تنزيل كلام كلِّ مَنْ كان ظاهره أحد القولين المتقدمين عليه، لبعْد إرادتهم توقُّعه على ماعدا الغسل خصوصاً مثل تبديل الخرقه والقطة.

كما يزيده ما استظهره شيخنا المرتضى رحمته من جامع المقاصد؛ فإنه قال - بعد تقويته هذا القول - : ويظهر من جامع المقاصد أنَّ الخلاف فيه لاغير، وأنَّ المراد من الأفعال في عبارتهم الأغسال حيث قل في شرح قول المصنِّف رحمته «ومع الأفعال تصير بحكم الطاهر». المراد بالأفعال جميع ما تقدّم من الغسل والوضوء وغيرهما، إلى أن قال: ويدلّ على مفهوم عبارته أنَّها بدون الأفعال لا يأتيها زوحها، وإنّما يراد به الغسل خاصّة؛ إذ لا تعلق للوطىء بالوضوء، واحتاره في المنتهى، وأسنده إلى ظاهر عبارات الأصحاب، واستدلّ بالأخبار الدالة على الإذن في الوطىء بعد الغسل<sup>(٢)</sup>. انتهى ما حكاه الشيخ عن جامع المقاصد.

وربما يظهر من بعض توقُّف الوطىء على غسل الفرج إمّا خاصّة أو مع الأفعال السابقة<sup>(٣)</sup>

واستدلّ للجواز بالأصل، وعمومات حلّ الأزواج وما ملكت أيمانهم<sup>(٤)</sup>، وخصوص قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا

(١) الحاكبي عنهما هو صاحب كشف اللثام ج ٢ ١٥٧ - ١٥٨، والعمل في معناه الكرمية ١ - ٣٩٥، وكما في الجواهر ٣ ٣٥٦، وانظر الفقه ١ ٥٠، والهدية ٩٩

(٢) كتاب الطهارة: ٢٦١، وانظر: جامع المقاصد ١ - ٢٤٣، ومنتهى المطلب ١ ١٢١

(٣) أنظر النهاية - للشيخ الطوسي - ٢٩.

(٤) سورة المؤمنون ٢٣ و ٥ و ٦

تطهرن فأتوهن»<sup>(١)</sup>.

وصحيحة ابن سنان: «ولا بأس أن يأتيها بعلمها إذا شاء إلا أيام حيضها»<sup>(٢)</sup>.

وقول أبي الحسن عليه السلام في صحيح صفوان: «لا، هذه مستحاضة تغتسل وتستدخل قطة بعد قطة وتجمع بين صلاتين بعسل ويأتيها زوجها إن أراد»<sup>(٣)</sup>.

وفي صحيحة معاوية بن عمار وهذه يأتيها بعلمها إلا أيام حيضها»<sup>(٤)</sup>.

وموثقة زرارة «فإذا حلت لها الصلاة حلّ لزوجها أن يغشاها»<sup>(٥)</sup> بناءً على أن الظاهر من الحل لغة وعرفاً حلّة الصلاة لها في مقابل حرمتها عليها لا إجراؤها وصحتها في مقابل فسادها.

ورويده أن صحة الصلاة تتوقف على الاحتشاء والاستنفر، ولا يتوقف عليهما الوطؤ، كيف! ولو أريد إباحة الدخول من جميع الجهات لا من حيث الإباحة الذاتية، للزم توقف الوطؤ على سائر مقدمات الصلاة، التي لا تباح الصلاة بدونها.

(١) سورة البقرة ٢ - ٢٢٢

(٢) الكافي ٣: ٥/٩٠، التهذيب ١: ٤٨٧/١٧١، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ٤

(٣) الكافي ٣: ٦٩٠، التهذيب ١: ١٧٠ - ٤٨٦/١٧١، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ٣.

(٤) الكافي ٣: ٨٨ - ٢/٨٩، التهذيب ١: ١٠٦ - ٢٧٧/١٠٧، و ٤٨٤/١٧٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ١

(٥) التهذيب ١: ١٢٥٣/٤٠١، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ١٢

النَّهْمُ إِلَّا أَنْ تَرَى الرَّوَايَةَ عَلَى إِرَادَةِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ إِبَاحَةُ الصَّلَاةِ مِنْ  
حَيْثُ حَدَّثَ الِاسْتِحَاضَةَ ، كَمَا يَطْهَرُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَوَّلِ الرَّوَايَةِ .  
«الْمُسْتَحَاضَةُ تَكْفُ عَنْ الصَّلَاةِ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا ثُمَّ تَحْتَاطُ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ  
تَغْتَسِلُ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَتَحْتَشِي لَصَلَاةِ الْغَدَاةِ وَتَجْمَعُ بَيْنَ الظَّهْرِ  
وَالْعَصْرِ بِغَسَلٍ ، وَتَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ بِغَسَلٍ ، فَإِذَا حَلَّتْ لَهَا الصَّلَاةُ  
حَلَّ لِرُجُوعِهَا أَنْ يَغْشَاهَا»<sup>(١)</sup> .

قال شيخنا المرتضى رحمته الله - بعد تقريب الاستدلال بالرؤية على الوجه  
المتقدم - بل الإنصاف عدم صحة الاستدلال بها لمذهب الجماعة لو  
لم يتمسك بها لخلافهم من حيث إن المتبادر عرفاً إباحتهم الدخول في  
الصلاة في مقابل المحدث الذي لا يستبيح الصلاة ، وعدم إحاطتها للحائض  
من هذه الجهة أيضاً ، لا من جهة الحرمة الذاتية<sup>(٢)</sup> . انتهى  
ويؤيده استدلال صاحب الحقائق<sup>(٣)</sup> بها لمذهبه

لكن الإنصاف ضعف الاستدلال بها لمذهب الحنابلة ، بل ظهوره  
في المعنى الأول بإرادة حلّة الصلاة لها في مقابل أيام أقرانها ، إلا أنه ليس  
ظهوراً يعتد به بحيث يزاحم ما سيأتي دليلاً للحصم على تقدير تماميته .  
واستدلّ للقول بتوقفه على جميع الأفعال أيضاً ، بالموثقة المتقدمة  
التي عرفت حالها .

وبصحيحة محمد بن مسلم ، التي حالها حال الموثقة في صلاحيتها

(١) انتهيد ١ . ١٢٥٣/٤٠٦ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ١٢ .

(٢) كتاب الطهارة : ٢٦٠ .

(٣) الحقائق الناصرة ٣ : ٢٩٢ .

للاستشهاد بها لكل من القولين بمعنى إمكان تنزيلها على كل منهما لو لم ندع أظهريتهما في المعنى الأول .

وهي مارواه المحقق في المعشر من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب عن البقر عليه السلام أنه قال في الحائض إذا رأت دمًا بعد أيامها التي كانت ترى فيها : «تتقعد عن الصلاة يوماً أو يومين ثم تمسك قطعة فإن صغ القطعة دم لا يقطع فلتجمع بين كل صلاتين بغسلٍ ، ويصيب منها زوجها إذا أحب ، وحلت لها الصلاة»<sup>(١)</sup> .

وخبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المستحاضة أبطؤها زوجها ؟ وهل تطوف بالبيت ؟ قال عليه السلام : «تقعد قرءه الذي كانت تحيض فيه ، فإن كان قرؤها مستقيماً فلنأخذ به ، وإن كان فيه خلاف فلتحط يوماً أو يومين ولتغتسل ولتستدخل كرسفاً ، فإن ظهر على كرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفاً آخر ثم تصلي ، فإذا كان دمًا سائلاً فلتؤخر الصلاة إلى الصلاة ثم تصلي صلاتين بغسلٍ واحد ، وكل شيء استحلّت به الصلاة فليأتها روحها ولتطف بالبيت»<sup>(٢)</sup> .

وقد ادعى في الحدائق<sup>(٣)</sup> صحة سندها ، وصراحتها في المدعى .

وقيه : أن غايتها الظهور ، بل الإنصاف إمكان الخدشة في دلالتها ؛ إذ من المستبعد حداً إرادة بيان اشتراط الوطء بما يستباح به الصلاة ، بل يحتمل قوياً إرادة عدم الفرق بين أحكام الحائض ، فعند استمرار دمها كن

(١) المعبر ١ - ٢١٥ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ١٤

(٢) التهذيب ٥ - ١٠٠ / ١٣٩٠ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ٨

(٣) الحدائق الناصرة ٣ - ٢٩٣

شيء صار علّة لاستحلال صلاتها بعينه هي العلّة لإباحة وطئها وطوافها بالبيت ؛ إذ لا تفكيك بين الأحكام .

نعم ، احتمال إرادة تأثير ما يؤثّر في حلّة الصلاة بعمل في إباحة الوطئ والطواف لعلّه أقوى ، على تأمل فيه

وقد ادّعى شيخنا المرتضى رحمته ظهورها في إرادة خصوص الغسل بناءً على ما حققه فيما سبق من أنها إذا أتت بما عليهما من الأغسل ، فهي بحكم الظاهر من حيث الحدث الأكبر ، وأمّا بالنسبة إلى الحدث الأصغر فيجب عليها إعادة الوضوء عند كلّ غاية ، وحيث إنّ مفاد لرواية أن شيء الذي أباح صلاتها أباح وطئها وطوافها يجب أن يكون المراد من ذلك الشيء هو الغسل ؛ لأنه هو الذي إذا استبيح به الصلاة يبقى أثره فيما بعد ، ويستباح به سائر العايات في الجملة ، وأمّا سائر المقدمات - مثل الوضوء وتغيير النقطة والحرق ونحوها - فتجب إعادتها لأجل الطواف ، فيستكشف من ذلك أنّ ما عدا الأغسال غير مراد من عموم «الشيء»<sup>(١)</sup> . وفيه تأمل

ثم لو سلّم ظهور الروايات في اشتراط حوار الوطئ باستباحة الصلاة بالعمل - بأن يكون تحققه بعد الإتيان بجميع أفعالها التي يتوقف عليها صحة صلاتها بحيث يشرع لها عند إرادة الوطئ الاشتغال بفعل لصلاة - لوجب حملها على إرادة خصوص الغسل بقربة الأخبار الآتية ، الظاهرة في كفاية خصوص الغسل ، فإنّ رفع اليد عن هذا الظاهر - مع ما فيه من التّغذ - أهون من تقييد الأخبار الآتية .

واستدلّ له أيضاً بما رواه في قرب الإسناد عن محمد بن خالد الطيالسي عن إسماعيل بن عبد الخالق، قال: سألت أب عبد الله عليه السلام عن المستحاضة كيف تصنع؟ قال: «إذا مضى وقت طهرها الذي تطهر فيه وتوخر الطهر إلى آخر وقتها ثم تغتسل ثم تصلي الطهر والعصر، فإن كان المغرب فتوخرها إلى آخر وقتها ثم تغتسل ثم تصلي المغرب والعشاء، فإذا كان صلاة الفجر فلتغتسل بعد طلوع الفجر ثم تصلي ركعتين قبل الغداة ثم تصلي الغداة» قلت: يواقعها زوجها؟ قال: «إذا طال بها ذلك فلتغتسل ولتوضأ ثم يواقعها إذا أراد»<sup>(١)</sup>.

وفيه - مع إمكان حمل الغسل المأمور به على غسل الحيض - أنها لا تدلّ إلا على ما حكى<sup>(٢)</sup> عن ظاهر الشيخ في المبسوط من توقفه على لغسل والوضوء دون سائر الأفعال.

هذا، مع أنه ربما يوهن ظهورها في إرادة الوضوء الشرعي شدة المناسبة بين المقام وبين إرادة معناه اللغوي، وهو - نضح الماء على الفرج، الذي هو كناية عن غسله وتنظيفه، كما يؤيد ذلك ما عن الفقه الرضوي «والوقت الذي يجوز فيه مكاح المستحاضة وقت الغسل وبعد أن تغتسل وتنظف لأن غسلها يقوم مقام الطهر للحائض»<sup>(٣)</sup> فليتأمل.

ويمكن الاستدلال لمذهب الشيخ أيضاً بالأخبار المتقدمة التي

(١) قرب الإسناد ١٢٧ - ٤٤٧/١٢٨، الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث ١٥

(٢) المحاكمي هو العاملي في معنّى الكرامة ١: ٣٩٥، وانظر: المبسوط ١: ٦٧

(٣) حكاها عنه البحراني في المجلدات الماصرة ٣: ٢٩٥، وانظر: الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١٩١.



استدل بها للقول المتقدم بدعوى انصرافها عما عدا الوضوء والغسل ؛ لبعدها مدخليتها في إباحة الوطء بل في رفع حدث الاستحاضة ، بل هي من قبيل لشرائط الخارجية لعمل الصلاة ، كطهارة البدن والثوب .

ويتوجه عليه - بعد تسليم الدلالة - أن المتعين صرفها عن لوضوء أيضاً لو لم تقل بانصرافها عنه كسائر الأفعال ؛ جمعاً بينها وبين الأحبار التي استدل بها للقول بتوقفه على الغسل خاصة .

وهي : موثقة سماعة ، قال : « المستحاضة إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكلّ صلاتين وللنفجر عسلاً ، وإن لم يجر الدم الكرسف فعليها الغسل كلّ يوم مرة والوضوء لكلّ صلاة ، وإن أراد زوجها أن يأتيها فحين تغتسل <sup>(١)</sup> ونحوها موثقة المضمرة <sup>(٢)</sup> »

وصحيحة مالك بن أعين ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن المستحاضة كيف يغشاها زوجها ؟ قال : « ينظر الأيام التي كانت تحيض فيها وحيضها مستقيم فلا يقربها في عدة تلك الأيام من ذلك لشهر ، ويغشاها فيما سوى ذلك من الأيام ، ولا يغشاها حتى يأمرها فتغتسل ثم يغشاها إن أراد <sup>(٣)</sup> . »

وحمل الغسل على غسل الحيض بعيد ؛ لأن ظاهرها توقف الوطء مطلقاً في غير تلك الأيام على الغسل ، وإطلاقها منزلاً على ماعد القليلة .

(١) الكافي ٣ - ٨٩ - ٤/٩٠ ، التهذيب ١ - ٤٨٥/١٧٠ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ٦ .

(٢) الكافي ٣ - ٢/٤٠ ، التهذيب ١ - ٢٧٠/١٠٤ ، الامتصاص ١ - ٣١٥/٩٧ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب الجنابة ، الحديث ٣ .

(٣) التهذيب ١ - ١٢٥٧/٤٠٢ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب الاستحاضة ، الحديث ١ .

إذ لا شبهة نصاً وفتوى في أنه إذا حل لها الصلاة، جاز لزوجه أن يغشها،  
وحلّية الصلاة في القليلة لا تتوقف على الغسل  
ومن هنا قد يقوى في النظر بالنظر إلى إطلاق الأمر بالغسل إرادة  
غسل الحيض وإن كان الأول أظهر.

وأبعد من ذلك ارتكاب التأويل في الموثقتين بحملهما على إرادة  
إتيانها حين تغتسل من حيضها.

نعم، هذا الحمل غير بعيد في روايته الأخرى<sup>١</sup> عن النفساء يغشها  
زوجها وهي في نفاسها من الدم، قال: «نعم إذا مضى لها منذ يوم  
وضعت بقدر أيام عدّة حيضها ثمّ تستظهر بيوم فلا بأس بعد أن يعشاها  
زوجها يأمرها فتغتسل ثمّ يغشها إن أحبّ»<sup>(١)</sup>.

فالقول بوجوب الغسل خاصة لا يخلو عن قوة، لكن الاحتياط ممّا  
لا ينبغي تركه بالنسبة إلى الوصوء، وأمّا سائر الأفعال فلا ينبغي الارتياح  
في عدم وجوبها، والله العالم.

(و) قد ظهر لك ممّا سبق أنّه (إن أخلّت) المستحاضة (بذلك)  
أي الأفعال التي أثبتنا وجوبها عليها (لم تصحّ صلاتها) ضرورة ظهور  
الأدلة المتقدمة في الوجوب الشرطي، فهذا ممّا لا إشكال فيه.

(و) إنّما الإشكال فيما جرموا به من أنّها (إن أخلّت بالأفعال)  
الواجبة عليها لصلاتها (لم يصحّ صومها) إذ من المستبعد جداً أن  
لا يكون نفس الحدث من حيث هو مانعاً من صحّة الصوم بحيث لو

(١) التهذيب ١ - ١٧٦ - ٥٠٥/١٧٧، الاستبصار ١: ٥٢٥/١٥٢، الوسائل، الباب ٣ و ٧ من  
أبواب الاستحاضة، الحديث ٤ و ١.

استحاضت قبل الفجر لم يجب عليها الغسل لصومها، لكن يطله الإخلال بالأغسال الواجبة عليها لصلاتها، مع أنه لم ينهض عليه دليل عدا مكاتبة ابن مهييار، قال: كتبت إليه: امرأة طهرت من حيضها أو دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل كما تعمل المستحاضة من الغسل لكل صلاتين، هل يجوز صومها وصلاتها؟ فكتب عليه السلام: «تقضي صومها ولا تقضي صلاتها، لأن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤمنات من سأنه بذلك»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية الكليني والشيخ: «لأن رسول الله ﷺ كان يأمر فاطمة والمؤمنات بذلك»<sup>(٢)</sup>.

وفيه: أنه لا ينبغي الارتباب في أن ما كتبه الإمام عليه السلام في الجواب إنما هو لبيان حكم الحائض، كما يدل عليه قوله عليه السلام: «ولا تقضي صلاتها» وقوله عليه السلام: «لأن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤمنات بذلك» فإن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤمنات بذلك بالنسبة إلى أيام الحيض، كما تقدمت حكايته في أخبار الحيض.

وأما في مفروض السائل فكيف يأمر رسول الله ﷺ المؤمنات بقضاء الصوم دون الصلاة؟ مع أنه قضية فرضية لا يعد عدم تحققه في الخارج.

(١) عبد الشرائع ٢٩٣ (اللب ٢٢٤) الحديث ١، الوسائل، الباب ٤١ من أبواب الحيض، الحديث ٧.

(٢) الكافي ١٠٤ - ١٣٦، التهذيب ٤: ٩٣٧/٣١٠، الوسائل، الباب ٤١ من أبواب الحيض، دليل الحديث ٧.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ بِذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ التَّحَقُّقِ .  
وفيه : - مع بُعْده - ما لا يحفى من مخالفته للظاهر ، مع أنه بظاهره  
محالف للنص والإجماع ؛ لأنه يجب عليها قضاء صلاتها نصاً واجماعاً ،  
فلم يكن النبي ﷺ يأمر بذلك بلا شبهة . اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ بِذَلِكَ  
صُورَةً لِمَصْلُحَةٍ ، أَوْ يَكُونَ ذَلِكَ حُكْماً مَسْحُوحاً ، وَلَا يَنَاسِبُ شَيْءٌ مِنْهُمَا  
التعليل .

والحاصل . أَنَّ الرواية مِمَّا لَا يُمْكِنُ الْعَمَلُ بِظَاهِرِهَا ، فَيَجِبُ رَدُّ  
عِلْمِهَا إِلَى أَهْلِهَا .

وما يقال : من أَنَّ هذا - أي كون بعض فقرات الرواية مطروحة -  
لا يخرجها عن الحجية فيما عداها جمود بحث في مثل المورد ؛ إذ لا نقول  
بحجية الأخبار من باب السببية المحضة تعدياً من حيث السند أو الدلالة  
حتى يلتزم بمثل هذه التفكيكات ، وإنما نلتزم بعدم خروج بعض الفقرات  
عن الحجية بخروج بعض آخر إذا تطرَّق احتمال خلل في الفقرة  
المطروحة يخصها من نحو السقط والتحريف والاشتباه والتقية ونحوها .  
وأما مثل هذه الرواية التي يشهد سوقها وتعليلها ومخالفة مدلولها لعمدة  
بإشراك الفقرتين في الاحتمالات المتطرفة وعدم اختصاص ثابتيهما  
باحتمال يعتد به ، فالتعكيك في غاية الإشكال ، وليس ارتكابه مع استلزامه  
الكذب على رسول الله ﷺ إن لم يقصد به التورية أهون من نسبة الغفلة  
أو الاشتباه إلى الراوي في فهم الرواية أو نقلها

وملخص الكلام أَنَّ المظنون - لو لم نقل بأنه المقطوع به - أَنَّ هذا  
الجواب ليس مسوقاً إلا لبيان حكم الحائض إمَّا نوطئة لجواب السائل أو

جواباً عن سؤال مستقل أو بياناً لحكم أيام عاداتها من شهر رمضان . وقد حصل الاختلال في الرواية من حيث تقطيع الأخبار ، كما يدل عليه في خصوص المورد إضمار المسؤول عنه ، أو غير ذلك من العوارض لموجبة للاختلال ، مثل سقط القيد المبيّن لاختصاص الحكم بأيام العادة ، ونحوه .

لا يقال : إن فتح هذا الباب - أي إبداء احتمال السقوط والتحريف ونحوه - في الأخبار مشكل .

لأننا نقول : إن هذا الباب في الأخبار مفتوح ، لكنه لا يجوز المسير إليه ، ولا يعنى بمثل هذا الاحتمال ؛ لمخالفته للأصول المعتمدة ، مثل أصالة عدم العفلة والاشتباه ، ونحوها ، لكنه بعد أن علم إجمالاً بوقوع خلل وحصول مخالفة أصلي معتر كما فيما نحن فيه ، ودار الأمر بين ارتكاب هذه لمخالفة أو غيرها من المخالفات للقواعد ، فلا مانع من الاعتناء بمثل هذا الاحتمال خصوصاً مع ما عرفت من المعاضدات التي ربما تورث القطع بتحقيقه .

ويحتمل قوياً أن يكون المقصود بالرواية بيان حكم النساء ؛ لأنها هي التي تبثلي بمثل الفرض غالباً ، دون الحائض التي يسدر استلاقها بذلك ، فتكون الرواية نظير الأخبار الكثيرة التي ستسمعها ممّا ورد فيها أمر النساء بالجلوس أربعين يوماً أو ما بين الأربعين والخمسين أو مادام ترى الدم ، وستعرف أنّ أقرب محاملها التقية ، فلا يبعد صدور هذه الرواية أيضاً تقيّة ، كما يؤيد ذلك كونها مكاتبة .

ولعل العامة كانوا في عصر الإمام عليه السلام يقولون في الحائض أيضاً بأنها

تترك العبادة مادامت ترى الدم أو إلى أربعين يوماً مثلاً، فصدرت الرواية على وفق مذاقهم، والله العالم.

ثم إن في الرواية إشكالاً آخر، وهو إشعارها بأن فاطمة - سلام الله عليها - كانت ترى الدم مع ما تكاثرت به الأخبار من أنها لم تر حمرة قط<sup>(١)</sup> لاجبضاً ولا استحاضة.

وربما يجاب عن ذلك: باحتمال أن لا يكون المراد بها الصديقة الطاهرة عليها السلام بل فاطمة بنت أبي حبيش، المشهورة بكثرة الاستحاضة والأولى أن يجاب: بأن أمرها بذلك كان لتعليم المؤمنات، كما يشعر بذلك ما في بعض الأخبار المتقدمة في باب الحيض من أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر بذلك فاطمة عليها السلام وكانت تأمر بها المؤمنات<sup>(٢)</sup>.

وكيف كان فالإنصاف أن الاعتماد على هذه الرواية - مع مفيها من الاختلال والإضمار وعدم وضوح استناد المشهور إليها في الحكم ببطلان صوم المستحاضة التي أخلت بشيء من أعمالها - في غاية الإشكال بل غير سديد، لكن الطاهر عدم الخلاف في المسألة.

نعم، حكى صاحب المستد في مستنده عن المسوط والمعتبر التوقف في الحكم، واستظهره أيضاً عن جمع من المتأخرين، كالمدارك والجار وشرح القواعد للهندي، وشرح الإرشاد للأردبيلي، والحدائق

(١) أنظر الكافي ١: ٤٥٨، و٦٤٦٠، الفقيه ١: ١٩٤/٥٠، علل الشرائع ١٨١ (لباب ٤٤)

وراجع بحار الأنوار ٨١: ١١٢

(٢) الكافي ٣: ١٠٤، التهذيب ١: ٤٥٩/١٦٠، الوسائل، الباب ٤١ من أبواب الحيض،

الحديث ٢

ثم قال - بعد أن ذكر وجه التوقف من وهن الخبر سداً؛ لإصماره، ومتأً، لما فيه من الخلل، ودلالة؛ لقصوره عن إفادة وجوب قضاء الصوم، بل نهايته الرجحان المحتمل للاستحباب - واحتمال أن يكون لفظ «تقضي» من باب التفعّل، ويكون المعنى أن صومها صحيح دون الصلاة، وهو في محله جداً، والاحتياط لا يترك مهما أمكن<sup>(١)</sup>. انتهى.

وأقرب من الاحتمال الذي ذكره احتمال أن يكون «تقضي» بمعنى تؤذي بأن يكون المراد أن المرأة المعهودة تؤذي في شهر رمضان صومها دون صلاتها، أي صومها صحيح دون الصلاة، أو يكون «يقضي» بالتذكير بمعنى «يمضي» إلى غير ذلك من المعاني التي ذكروها للقضاء متى يؤذي هذا المعنى.

وملخص الكلام أنه إن تم الإجماع في المسألة - كما ليس بالبعيد - فهو، ولّا فللنظر فيه مجال.

ثم إنه هل تتوقف صحة الصوم على الأغسال النهارية خاصة، أو هي مع الليلة السابقة خاصة، أو اللاحقة خاصة، أو الليلتين أو الفجر خاصة؟ أوجه، أحودها: الأول؛ لأنه هو القدر المتيقن الذي يمكن استفادته من النص والإجماع على تقدير تسليمها.

وأما الأخير وإن كان أحص الوجوه ينبغي الاقتصار عليه لكن احتماله في غاية الضعف، بل في الجواهر: لم أعرف به قنلاً على البتّ،

(١) مستند الشيعة ٣: ٢٨، وانظر. المبسوط ١: ٦٨، والمعتبر ١: ٢٤٨، ومدارك الأحكام

٢: ٣٩ و ٤٠، وبحار الأنوار ٨١: ١١٣، وكشف اللثام ٢: ١٦٢، ومجمع الفائدة

والبرهان ١: ١٦١، والحدائق الناضرة ٣: ٢٩٧

نعم ، نُقل عن العلامة في النهاية أنه احتمله<sup>(١)</sup> . انتهى .

والظاهر أن منشأ احتمال بعض الماسبات المقتضية للقصر عليه بعد جمال الدليل ، ولاريب في وهما .

وأضعف منه القول بمدخلية غسل الليلة اللاحقة خصوصاً لو قيل به خاصةً دون سابقتها ؛ فإنه لا يكاد يمكن توجيهه ، وهذا بخلاف ما لو قيل بمدخلية مجموع الليلتين ؛ فإنه ربما يوجه بترك التفصيل في النص وكلمات الأصحاب ، وظاهرها مدخلية المجموع وإن كان فيه ما فيه .

نعم ، القول بتوقفه على غسل الليلة السابقة - بناءً على أنه يجعلها بحكم الطاهر إلى أن يتضيّق عليها الأمر بالغسل لصلاة الغداة - لا يخلو عن مناسبة .

فعلى هذا لو أُخِلَّت به في الليلة السابقة أو حدثت الاستحاضة ، لموجبة للغسل قبل الفجر ، يجب عليها إما تقديم غسل الغداة على الفجر أو الغسل لخصوص الصوم ؛ لاستكشاف مانعية حدث الاستحاضة عن انعقاد الصوم ، فعليها رفعه قبل الفجر ، لكن ظهر لك مما تقدّم وهن كلا البناءين .

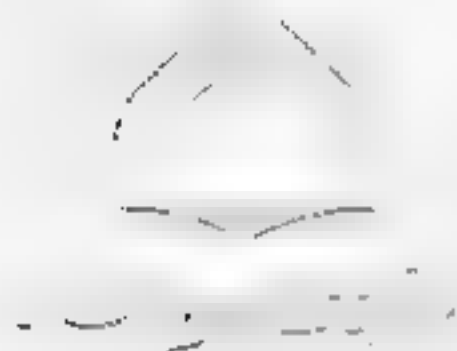
نعم ، يؤيد القول بوجوب تقديم غسل الغداة على الفجر وإيجاد غسل مستقّل للصوم - كما عن بعض - بعض الوجوه الاعتبارية ، كما أنه يوهه بعض آخر مما لا يخفى على المتأمل .

لكن لا ينبغي الالتفات إلى شيء منها في الأمور التعبدية ، كما أنه

(١) جواهر الكلام ٤ : ٣٦٦ ، وانظر : نهاية الأحكام ١ : ١٢٩



لايسعي ترك الاحتياط بحال ، لكن لا يخفى عليك أنها إذا قدّمت غسل  
الغداة على الفجر ، يجزئها لصلاة الغد لو وقف الدم عن السيّلان قبل  
العس أو أتت بصلاة الغد عقيب الغسل بلا فصل معتدّ به ، والأعادت ،  
والله العالم بحقائق أحكامه .



## (الفصل الرابع : في النفاس)

(النفاس) كسر النون لغةً . ولادة المرأة ، سُميت به ؛ لاستلزامها خروج الدم غالباً ، فهو من النفس بمعنى الدم ، أو خروج النفس الأدمي ، أي الولد ، أو من تنفس الرحم من المضايقة بخروج الولد .  
والمراد به في عرف الفقهاء (دم الولادة) لأنه هو الذي أنبسط به الأحكام الشرعية التي تعلق الغرض بالبحث عنها في المقام ، وربما يقال بصيرورته حقيقة في عرفهم .

(وليس لقليله حدٌ) لا خلاف فيه ، بل في الجواهر : إجماعاً محصلاً ومقبولاً في العنية والحلاف والمعتبر والمتهى والذكرى والروص وغيرها<sup>(١)</sup> (فيجوز أن يكون لحظة واحدة) فيطل بها صومها ، وينتقص طهارتها ؛ لإناطة أحكامه بالمسمى الصادق على القليل والكثير .  
وامتدل له - مضافاً إلى الإجماع ، وصدق النفساء على المرأة ، والنفاس على دمها الذي علق عليه الأحكام الشرعية - برواية ليث المرادي : عن النفساء كم حد نفاسها حتى تجب عليها الصلاة ؟ وكيف تصح ؟ قال : «ليس لها حد»<sup>(٢)</sup> فإن المراد منه في طرف القلة ؛ لأن في

(١) جواهر الكلام ٣/ ٣٦٨ وانظر العنية ٤٠ ، والحلاف ١/ ٢١٥ ، المسألة ٢١٤ ، والمعتبر ١/ ٢٥٢ . ومتهى المصلى ١/ ١٣٣ ، والذكرى ١/ ٢٥٩ ، وروص الجنان ٨٩ .

(٢) التهذيب ٥١٦/ ١٨٠ ، الاستبصار ١/ ٥٢٣/ ١٥٤ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب النفاس ، الحديث ١ .

كثيره حدّاً، نصّاً واجماعاً.

وفيه : مآته عليه شيخنا المرتضى رحمته بقوله : وفي الاستدلال بها إشكال حيث إنّ ظاهرها - بقرينة قوله - حتى تجب عليها الصلاة ، وقوله كيف تصنع ؟ - السؤال عن حدّه في طرف الكثرة ، ولعلّه لدا حمله الشيخ على أنّه ليس لها حدّ شرعي لا يريد ولا ينقص ، بل ترجع إلى عاداتها . وهذا الحمل وإن كان بعيداً بالنسبة إلى الجواب إلا أنّ حمله على حدّ الفقة بعيد بالنسبة إلى السؤال .

ثمّ قل : وأشكل من ذلك الاستدلال بصحيفة ابن يقطين . في النفساء كم يجب عليها ترك الصلاة ؟ قال . « تدع ما دامت ترى لدم العبيط إلى ثلاثين يوماً ، فإذا رقت وكادت صفرة اغتسلت » <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> انتهى وجه كون الاستدلال بالصحيفة أشكل من سابقها ؛ لكون إطلاقها - مع مفيه من الإشكال - وارداً لبيان حكم آخر .

(ولو ولدت ولم تر دماً) في الأيام التي يحكم بكونه نفاساً كما حكى اتفاقه في زمان النبي صلى الله عليه وآله (لم يكن لها نفاس) من حيث الأثر الشرعيّة وإن تحقّق موضوعه لغة ، لأنّ أحكامه نصّاً واجماعاً معلقة على دم لولادة لا على نعسها ، فلو لم تر دماً ، لا يسقط صومها ولا يستقص

(١) ما بين المعقوفين من المصدر

(٢) التهذيب ١ - ٤٩٧/١٧٤ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النفاس ، الحديث ١٦

(٣) كتاب الطهارة : ٢٦٥

(٤) كما في المهدب - للشيخ الرضائي - ١ - ٥٢ ، والمعني ١ - ٣٩٣ ، والشرح الكبير ١ - ٤٠٤ والمعتبر ١ : ٢٥٣ .

طهارتها، خلافاً لما حكى<sup>(١)</sup> عن بعض العامة.

(ولو رأت) الحامل دمًا (قبل) (الأخذ في) (الولادة) ويروى شيء من الولد، لم يكن نفاساً وإن كان بعد أن أصابها الطلق بلا خلاف فيه، عن جماعة دعوى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>.

ويدل عليه موثقة عمار، المروية عن الكافي عن الصادق عليه السلام في المرأة يصيبها الطلق أياماً أو يوماً أو يومين فتري الصفرة أو دمًا، قال: «تصلّي ما لم تند، فإن غلبها الوجع فقاتها صلاة لم تقدر أن تصلّيها من الوجع فعليها قضاء تلك الصلاة بعد ما تطهر»<sup>(٣)</sup> ورواها الصدوق<sup>(٤)</sup> بإسناده إلى عمار مع تغيير يسير.

وخبر رزيق بن الربيع الخلقاني<sup>(٥)</sup>، المروي عن مجالس الشيخ عن أبي عبدالله عليه السلام إن رجلاً سأله عن امرأة حامل رأت الدم، فقال: «تدع لصلاة» قد: فإنها رأت الدم وقد أصابها الطلق فرأته وهي تمحض، قال: «تصلّي حتى يخرج رأس الصبي، فإذا خرج رأسه لم تجب عليها الصلاة، وكل ما تركته من الصلاة في تلك الحال لوجع أو لما هي فيه من الشدة

(١) الحاكم هو العاملي في ملوك الأحكام ٢: ٤٤، وانظر الوجيز ١: ١٧، والعبر شرح الوجيز ١: ١٧٨ والمهذب - للشراري - ١: ٣٧، والمجموع ٢: ١٤٩، وروضة الطالبيين ١: ١٩٣، وانهذيب - للبحري - ١: ٣٢٥، والمعني ١: ٣٩٤.

(٢) حكاه صاحب الجواهر فيها ٣: ٣٦٨ عن الملاك ٢: ٤٤، والرياض ١: ٥١.

(٣) الكافي ٣: ١٠٠، الوسائل، الباب ٤ من أبواب النفاس، الحديث ١.

(٤) الفقيه ١: ٢١١/٥٦، الوسائل، الباب ٤ من أبواب النفاس، الحديث ٣.

(٥) في لسخ لحصة والحجزة الحرقاني وما أثناه كما في رجال المحاشي ١٦٨: ٤٤٢، رجال الشيخ الطوسي ٤١/١٩٤، والتهذيب - للطوسي - ٢٩٨/١٤٤ وميه

كما في لطيفة الحجزة من الكتاب رزيق، بتقديم الزاي

والجهد قصته إذا خرجت من نفاسها» قال : جعلت فداك ما الفرق بين دم الحامل ودم المحاض ؟ قال عليه السلام : «إِنَّ الحامل قذفت بدم الحيض ، وهذه قذفت بدم المحاض إلى أن يخرج بعض الولد فعند ذلك يصير دم النفس ، فيجب أن تدع في النفاس والحيض ، فأما ما لم يكن حيضاً أو نفاساً فإنما ذلك من فتق الرحم»<sup>(١)</sup>.

فلا إشكال في أن مآرأته قبل الولادة لم يكن نفاساً ، لكن الإشكال في أنه على تقدير جامعته لشرائط الحيض من دون أن يتحقق انفصل بيه وبين دم الولادة بأقل الطهر على القول بمجامعة الحيض والحمل - كما هو الأظهر - هل كان حيضاً أم (كان طهراً) ؟

ولا يجدي في حل الإشكال ما عر الخلاف من دعوى الودق على كونه طهراً حيث قال : «إِنَّ الدم الذي يخرج قبل الولادة ليس بحيض عندنا ، إلى أن قال : دليلنا إجماع الفرقة على أن الحامل المستبر حملها لا تحيض»<sup>(٢)</sup> ، انتهى ؛ إذ لا يعنى بهذا النقل بعد ابتثائه على ما هدمناه .

وملخص الإشكال أنه هل يشترط في كون مآرأته الحامل حيضاً أن لا يتعقنه النفاس من دون أن يتحقق المصل بينهما بأقل الطهر ، أم لا يشترط ذلك ؟ فربما يقال بالأول ؛ نظراً إلى إطلاق ما دل من النص والإجماع على أن الطهر لا يكون أقل من عشرة ، ومادئ على أن النفاس حيض محتبس ، فيشترط فيه جميع ما يشترط في الحيض ، إلا أن يدل

(١) أماني الطوسي ١٤٩١/١٩٩ ، الوسائل ، الباب ٣٠ من أبواب الحيض ، الحديث ١٧

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٣ ، ٣٦٩ ، وانظر الخلاف ١١ ٢٤٦ - ٢٤٧ ، المسألة

دليل على خلافه ، كعدم التحديد لأقله ، فوجب أن لا يتقدمه حيض  
لم يتحقق الفصل بينهما بأقل الطهر ، وحيث إن ما رآته عقيب الولادة  
يتعين كونه نفاساً لزم أن لا يكون ماتقدمه حيضاً .

وإطلاق موثقة عمار ورواية رزيق ، المتقدمتين<sup>(١)</sup> الدالتين على أن ما  
رآته في أيام الطلق ليس بحيض ، سواء أمكن كونه حيضاً أم لا .

وصحيحة ابن المغيرة في امرأة نفست فتركت الصلاة ثلاثين يوماً ثم  
طهرت ثم رأت الدم بعد ذلك ، قال عليه السلام « تدع الصلاة ، لأن أيامها أيام  
الطهر قد جارت مع أيام النفاس »<sup>(٢)</sup> فإن ظاهرها أن عدم مصي أيام الطهر  
مانع من الحكم بحيضية الدم المرئي بعد النفاس ، كما يؤيد هذا الظاهر بل  
يدل عليه النصوص المتواترة الدالة على أن ما بعد أيام النفاس استحاصة ،  
فلا يمكن أن يكون حيضاً ، والأحكام بكونه حيضاً ، للقاعدة ، فكذلك  
المرئي قبله ؛ لعدم القول بالفصل بين المتقدم والمتأخر ، كما صرح به في  
محكي الروض<sup>(٣)</sup> .

### ويمكن المناقشة في الجميع

أما مدل على أن الطهر لا يكون أقل من العشرة . فالمراد به الطهر  
لواقع بين حيضتين ، ولذا لا يعتبر الفصل بالعشرة بين نفاسين لو اتفقا في  
التوأمين ، بل الطهر أن المراد به تحديد أقل الطهر المعبر عنه بالقرء الذي

(١) في ص ٣٥٩

(٢) لكافي ٣ / ١٠٠ (باب النساء تطهر ..) الحديث ١ ، التهذيب ١ / ٤٠٢ -

١٤٠٣ / ١٢٦ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب النفاس ، الحديث ١

(٣) المحكي عنه هو النسخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٦٤ ، وانظر روض الجنان ٨٩

هو ومن اجتماع الدم في الرحم بعد خروجه في المرة السابقة ، فكونه أقل من العشرة يفي حيضية اللاحق ، وأما بالنسبة إلى سابقه فلا أثر له .

وقد صرح بذلك في محكي النهاية ، قال - فيما حكى عنه - : لو ولدت قبل عشرة أيام - يعني من الدم الأول - فالأقرب أنه - أي الدم الأول - استحاصة ، مع احتمال كونه حيضاً ، لتقدم طهر كامل عليه ، ونقص الطهر - أي الطهر المتأخر عنه - إنما يؤثر فيما بعده لا فيما قبله ، وهنا لم يؤثر فيما بعده ؛ لأن ما بعد الولد نفاس إجماعاً ، فأولى أن لا يؤثر فيما قبله ، ونمى حيث شرط طهر كامل بين الدمين مطلقاً بل بين لحيضتين . ولو رأت الحامل الدم على عادتها وولدت على الاتصال من غير تخلل نقاء أصلاً ، فالوجهان <sup>(١)</sup> . انتهى .

هذا ، مع أنه لو تم ذلك ، لدل على عدم كون الأقل طهراً ، فمن الجائز أن يكون حيضاً ما لم يتجاوز مع أيام رؤية الدم عشرة أيام ، كالقيد المتخلل بين حيضة واحدة ، كما أنه لا ينافي ذلك حيضية مارأته متصلاً بأيام الولادة من دون تخلل نقاء بينهما .

وأما ما ذكر من أن النفاس حيض محتبس : فلعل مستنده الأخبار الواردة في حيض الحامل ، وغيرها المصرحة بكون الحيض محسوساً مادام الحمل لرزق الولد ، بضميمة ما يستشعر من الأخبار الآتية الدالة على رجوع النساء إلى عدد أيامها في الحيض ، وغيره من المؤيدات ، كتساويهما في الحكم في الجملة نصاً وإجماعاً ، فإنه يستفاد من مجموع ذلك أن النفاس

(١) حكاه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة ٢٦٤ ، وانظر نهاية الأحكام ١ ١٣٦

حيض محتبس .

ولا يخفى عليك أنه بعد تسليم هذه الاستفادة - كما ليس بابتعد - لا يقتضي ذلك إلا كون النفاس كالحيض في أحكامه ، وعدم حصول حيض عقيه إلا بعد الفصل بالعشرة التي هي أقل زمان اجتماع الدم في الرحم بعد خروجه في المرة السابقة ، وأما اشتراط كونه مسبوقاً بطهر فلا ، كما يكشف عن ذلك حوازي وقوعه عقيب نفاس آخر ، فكونه محسوساً في الباطن بغية عن الحاجة إلى مصي زمان الطهر للاجتماع في لباطن ، كما في الحيض .

والحاصل : أنه لا يستفاد من ذلك كونه مشروطاً بأن يكون مسبوقاً بطهر كامل .

نعم ، يستفاد منه أنه لا يستعقبه حيض بلا فصل ، وهذا مما لا ريب فيه ، بل لظاهر عدم الخلاف في اعتبار تقدم طهر كامل في الحيض المسبوق بالنفاس ، بل في طهارة شيخنا المرتضى رحمته الله دعوى الوفاق عليه <sup>(١)</sup> .

وقد يدعى أنه يستفاد من كونه حيضاً محتبساً اشتراط عدم محاورته للعشرة ، فيفصل في الدم السابق بين ما إذا لم يتجاوز بضميمة انفاس العشرة وبين ما إذا جاوزها ، فالأول حيض ، والثاني استحاضة مطلقاً إن لم يمكن كون بعضه مع النفاس حيضة واحدة ، كما لو كان النفاس بنفسه أو بضميمة أيام النقاء المتقدم عليه عشرة . وإن أمكن كون بعضه مع



النفاس حيضةً واحدة، كما لو رأت الدم عشرة أيام قبل الولادة وخمسة أيام بعدها، فهل يحكم في الخمسة المتصلة بأيام النفاس بكونه حيضاً أو استحاضة؟ فقيه وجهان

لكنك خير بأن استفادة هذا الشرط من ذلك بحيث يلاحظ بالنسبة إلى مجموع الدمين في غاية الإشكال، بل في حيز المنع، بل لولا الأدلة الخاصة الآتية، لامتنع استفادة اشتراط الرجوع إلى العادة أو عدم مجاورة العشرة ممّا دلّ على أنّ النفاس حيض محتبس؛ إذ من الجائز أن يحتاج في خروجه حين اجتماعه في المحبس إلى زمان أطول ممّا يقتضيه بالطبع في سائر الأوقات، ولا يفهم من تلك الأدلة الخاصة أيضاً إلا أنّ هذا الدم -الذي يسمى نفاساً- لا يكون زمان خروجه أزيد من العشرة، فمن الجائز أن يكون هذا التحديد تحديداً لزمان خروج هذا الدم المحبوس من حيث هو فلا يصحّ إليه زمان خروج مزارعه سابقاً ممّا راد عن رزق الولد.

والحاصل: أنّه لا يفهم من ذلك هذا النحو من الشرائط التعبدية التي لا يجوز التخطي عن موردها، ولذا لا يتوهم أحد اشتراط عدم محاورة النفس لملاحقين العشرة، فمن الجائز أن يكون الحيض المتعقب بالنفاس كالنفاس المتعقب بنفاس آخر، فالتفصيل المذكور ممّا لا وجه له. وأما الاستدلال لأصل المدعى بروايته عمّار وزيق: ففيه أنهما لا تدلّان، لا على أنّ ما تراه في أيام الطلق ليس بحيض، وهذا لا ينافي مكانه وعدم اشتراطه في الواقع بالفصل بأقل الطهر، بل حبر رزيق كاد أن يكون صريحاً في إمكانه، وإنّما حكم بكونه طهراً ترجيحاً للظاهر على ما تقتضيه قاعدة الإمكان من الحكم بكونه حيضاً، بل قد عرفت في محله

أن قاعدة لإمكان لا يمكن التثبت بها عند إحراز سبب يقتضي خروج دم آخر من لجوف ، كقروح أو حرج ، ومن المعلوم أن إصابة الطلق بمرلتهم ، فإنها مظنة فتق الرحم ، الموجب لسيلان الدم ، كما وقع التعليل به في الرواية <sup>(١)</sup> ، فهي مورد الروايتين لولا الروايتان أيضاً ، لكان مقتضى القاعدة الرجوع إلى استصحاب الطهارة .

وأضعف من الكل الاستدلال له . بصحيفة <sup>(٢)</sup> ابن المغيرة ؛ فإن مصمونها غير محل الخلاف .

ودهوى عدم القول بالفصل ممنوعة ، بل لا يعد أن يكون كل من هو محال في المقام مفصلاً بين المسألتين ؛ إذ الظاهر عدم الخلاف في تلك المسألة ، بل قد عرفت دعوى الوفاق عليها ، فالأظهر جوار كون ما رآه قبل النفاس حياً من دون اشتراطه بالفصل بأقل الطهر ولا بعدم مجاوزته بضميمة النفاس عشرة أيام ، كما ذهب إليه جماعة منهم : صاحب المدارك ، وسبه فيه . بعد اختياره . إلى العلامة في التذكرة والمتهى <sup>(٣)</sup> وعن الذخيرة أيضاً اختياره <sup>(٤)</sup> ، ونسب أيضاً إلى حواشي الشهيد علي القواعد <sup>(٥)</sup> ، وربما حكى ذلك عن النهاية <sup>(٦)</sup> ، لكن لا تدل عدلتها . التي تقدمت <sup>(٧)</sup> حكايتها . على اختياره ، بل طاهرها التردد . نعم ، فيها

(١) أي رواية رزيق ، المتقدمة في ص ٢٥٩

(٢) تقدمت الإشارة إلى مصادرها في ص ٣٦١ ، الهامش (٢)

(٣) مدارك الأحكام ٢ ٤٤ - ٤٥ ، وانظر تذكرة الفقهاء ١ ٣٣٢ ، ومتهى المطلب ٩٧

(٤) كما في كتاب الطهارة . للشيخ الأنصاري - ٢٦٤ ، وانظر . ذخيرة المعاد ٧٧

(٥) و ٦ كما في كتاب الطهارة . للشيخ الأنصاري - ٢٦٤

(٧) في ص ٣٦٢

شعار بذلك .

وكيف كان فهل يحكم بكونه حيضاً بمجرد إمكانه ، كما هو قضية استدلال صاحب المدارك ، وغيره بقاعدة الإمكان ؟ وحين ، أوجههما ، لعدم عند احتمال كونه من فتى في الرحم مع وجود أمارته ، وهي الطلق ، كما يدل عليه الروايتان المتقدمتان ، وقد عرفت عدم التساوي بينهما وبين ما تقتضيه قاعدة الإمكان ، لاختصاص مجراها بغير مثل العرص ، فعند احتمال كونه من فتى في الرحم أو ما هو بمركته - مثل احتمال كونه من قرح أو جرح محقق يتعذر تمييزه - لا يحكم بكونه حيضاً ولا استحاضة ، بل يستصحب طهارتها السابقة ، وعند انتهاء هذا الاحتمال يحكم بكونه حيضاً لو كان واحداً لشرائطه ، وإلا فاستحاضة ، والله العالم .

وليعلم أنه لا فرق في الحكم بكون الدم نفاساً بين ما تراه بعد الولادة أو معها ، كما عن المشهور<sup>(١)</sup> ، بل عن الخلاف أن ما يخرج مع لولد عندنا يكون نفاساً ، واختلف أصحاب الشافعي<sup>(٢)</sup> . انتهى .  
ويدل عليه رواية رزيق ، المتقدمة<sup>(٣)</sup> .

ورواية السكوني عن جعفر عن أبيه عن النبي ﷺ « ما كان الله ليجعل حيضاً مع حمل ، يعني إذا رأت المرأة الدم وهي حامل لا تترك الصلاة إلا أن ترى الدم على رأس الولد إذا ضربها الطلق ورأت الدم

(١) نسبه إلى المشهور صاحب الجواهر فيها ٣ ٢٧١ ، والشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة : ٢٦٣

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٦٣ ، وانظر الخلاف ١ ٢٤٦ ، المسألة ٢١٧ .

(٣) في ص ٣٥٩

تركت الصلاة»<sup>(١)</sup> فإن التفسير إن كان من النبي أو الإمام صلوات الله عليهما وآلهما، فهو دليل، وإلا فهو مؤيد.

وكون صدرها مأولاً أو مطروحاً لدى القائل بجواز اجتماع الحيض والحمل لا ينافي العمل بذيلها، كما هو ظاهر.

ولا يبعد أن يكون هذا هو المتبادر معاً ورد في بيان حكم النساء من أنها تترك الصلاة برؤية الدم؛ إذ الطاهر تحقق صدق النساء عند التلبس بالولادة ورؤية الدم.

ولا ينفى مفهوم قوله لَا يَلْبَسُ في موثقة عمّار، المتقدمة<sup>(٢)</sup>. «تصلي ما لم تلد» فإن المراد منه - كما يشهد به الروايتان المتقدمتان - ما لم تأخذ في الولادة، لا ما لم تفرغ منها، بل لعل هذا هو الذي ينصرف إليه إطلاق المنطوق من حيث هو، كما لا يحصى على التأمل.

وكيف كان لما عن ظاهر مصباح السيد وحمل الشيخ، والغية ولكفي والوسيلة والجامع<sup>(٣)</sup> من اختصاصه بما تراه بعد الولادة - حيث فسروا النفاس بما تراه المرأة عقيب الولادة - ضعيف.

ويحتمل قوياً إرادتهم من عقيب الولادة عقيب الأحذ فيها لا الفراغ منها، فإن التعبير بذلك عما يعم حين الولادة شائع عرفاً، بل لعل هذا هو

(١) تهذيب ١ - ٣٨٧ - ١١٩٦/٣٨٨، الاستبصار ١ - ٤٨١/١٤٠، الوسائل، الباب ١ من

أبواب النفاس، الحديث ٢

(٢) في ص ٣٥٩

(٣) كما في كتاب انطهارة - للشيخ الأنصاري - ٢٦٣، وانظر: الجمل والعقود (ضمن

الرسائل العشر): ١٦٥، والعبء ٤٠، والكافي في الفقه: ١٢٩، والوسيلة - ٦١،

والجامع بشرائح. ٤٤

المتأثر منه في مثل المقام لو كان المتعارف خروج دم الولادة منها ، والله العالم .

ثم إن مقتضى تعسيرهم النفاس بدم الولادة كتفسير اللغويين النفاس بولادة المرأة . دورانه مدار صدق الولادة عرفاً ، وقد يتأمل في صدقها في مثل العلقه والمضغة ، بل مطلق سقط الجنين ما لم يتم خلقه .

لكن يظهر منهم التسالم على أن دمها نفاس في جميع هذه الصور بعد أن علم أن ما وضعته مبدأ نشوء آدمي ، بل في محكي التذكرة أنه لو ولدت مضغة أو علقه بعد أن شهدت القوايل أنها لحمه ولد ويتحلق منه الولد ، كان الدم نفاساً بالإجماع ؛ لأنه دم جاء عقيب حمل<sup>(١)</sup> . انتهى .

وعن شرح الجعفرية أيضاً دعوى الإجماع على كونه نفاساً بعد العلم بكون ما وضعته مبدأ نشوء إنسان<sup>(٢)</sup> .

وعن المنتهى لو وضعت شيئاً تبين فيه خلق الإنسان فرأت «دم» فهو نفاس إجماعاً<sup>(٣)</sup> . انتهى .

فالمراد بالولادة التي وقعت في تفسير النفاس مطلق وضع الحمل ولو بالسقط وإن لم يصدق عليه اسمها عرفاً .

ويدل على إرادة ذلك وكونه من المسلمات عندهم إكثار بعض - كما عن المعتر والمتهى وغيرهما<sup>(٤)</sup> - تحقق النفس بوضع العلقه ،

(١) الحاكي عنها هو صاحب الجواهر فيها ٣ - ٢٧١ - ٢٧٢ ، وانظر تذكرة الفقهاء ١ - ٣٢٦ ، المسألة ١٠٠ .

(٢) كما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٢٦٤ .

(٣) الحاكي عنه هو العامل في معناه الكرامة ١ - ٤٠٠ ، وانظر منتهى المطلب ١ - ١٢٣ .

(٤) لحاكي هو العامل في مدارك الأحكام ٢ - ٤٣ ، وكما في كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٢٦٤ ، وانظر : المعبر ١ - ٢٥٢ ، ومنتهى المطلب ١ : ١٢٣ .

معللاً . بعدم العلم بكونه مبدأ نشوء آدمي ، ومقتضاه عدم الإنكار على تقدير حصول العلم ، ولذا بقي الخلاف عنه في محكي التذكرة وشرح الجعفرية على تقدير العلم .

لكن مع ذلك كله أنكر المحقق الأردبيلي في محكي شرح الإرشاد كون الخارج مع المصغة وبعدها نفاساً فضلاً عن العلة وإن علم بكونها مبدأ نشوء آدمي ، نظراً إلى عدم العلم بصدق اسم الولادة والنفس بذلك<sup>(١)</sup> .  
وهن المحقق الثاني توقفه في حكم العلة<sup>(٢)</sup> ؛ لأجل ما عرفت .  
وفيه ما عرفت من دلالة الإجماعات المحكية - المعتضدة بظهور كلمات الأساطين في كونه من المسلّمات لديهم - على أنّ المنط مطلق خروج الدم عقيب وضع الحمل وإن لم يصدق عليه اسم الولادة عرفاً .  
ومن هنا أنكر الشهيد في محكي الروض على بعض<sup>(٣)</sup> المحققين في توقفه في العلة بعد العلم واليقين حيث قال - بعد أن نقل عن الذكرى أنّه لو فرض العلم بأنّه مبدأ نشوء إنسان بقول أرمع من القوابل ، كن نفاساً - : وتوقف فيه بعض المحققين ؛ لانتفاء التسمية ، ولا وجه له بعد فرض العلم . ولأنّا إن اعتبرنا مبدأ الشوء ، فلا فرق بينها وبين المضغة<sup>(٤)</sup> انتهى .

(١) الحاكي عنه هو العاملي في مفتاح الكرامة ١ : ٤٠٠ ، وانظر : مجمع الفائدة والبرهان ١ : ١٦٩ .

(٢) انحاكي عنه هو العاملي في مفتاح الكرامة ١ : ٤٠٠ ، وانظر جامع المفاصد ١ : ٣٤٦ .

(٣) هو المحقق الثاني في جامع المفاصد ١ : ٣٤٦ ، كما مرّ آنفاً .

(٤) الحاكي عنه هو صاحب النجواهر فيها ٣ - ٣٧٢ ، وانظر روض الجنان ٨٨ - ٨٩ ، والذكرى ١ : ٢٥٩ .

وكأنه عليه السلام أراد التعريض عليه بالنقض بالمضغة ، وكأنه قال : إن كان  
المناط كونه مبدأ الشئ ، فلا فرق بين العلقة والمضغة ، وإن كان صدق  
الاسم ، فهي كليهما خفاء ، مع أن الحكم في الثاني مسلم ، فيكشف عن أن  
المناط هو كونه مبدأ الشئ ، فلا وجه للتفصيل ، اللهم إلا أن يستند في  
ذلك إلى الإجماع في الثاني دون الأول ، فتأمل .

وقد حكى <sup>(١)</sup> عن الشهيد في الذكرى احتمال ثبوت النفاس مع  
النطفة أيضاً مع العلم بكونها مبدأ نشوء إنسان .

ولا ريب أن الاحتمال في محله ؛ فإن المراد من العلم بكونها مبدأ  
إنسان إحراز استقرارها في الرحم على وجه أطلق عليها اسم لحامل ،  
وعلى النطفة الخارجة اسم السقط ، وإلا فمن المعلوم أن النطفة هي حد  
ذاتها مبدأ النشوء ، فلا ريب أنه في مثل الفرض احتمال تحقق النفاس  
قوي ، كما يعصده ما يقال من أن النفاس حيض محتبس ، فإن الحمل - ولو  
قل صيرورته علقاً - موجب لحسن الحيض ، والوضع يوجب إطلاقه ،  
لكن الذي يهون الخطب في مثل الفرض تعذر حصول العلم به عدة ، والله  
العالم .

(وأكثر النفاس عشرة أيام) كالحيض (على الأظهر) الأشهر ، بل  
المشهور شهرة محققة ومنقولة ، كما في طهارة <sup>(٢)</sup> شيخنا المرتضى عليه السلام ،  
وفي الجواهر <sup>(٣)</sup> حكايتها عن جماعة .

(١) الحكي هو صاحب الجواهر فيها ٣ . ٢٧٢ ، وانظر . الذكرى ١ ٢٥٩

(٢) كتاب الطهارة : ٢٦٥

(٣) جواهر الكلام ٣ : ٢٧٣

ومرجع هذا القول إلى ما عس كتب العلامة - عدا المحتلف -  
والشهيدين ولمحقق الثاني وغيرهم من متأخري المتأخرين من أن أكثره  
عشرة للمبتدئة والمضطربة دون ذات العادة، فتسع عاداتها إن لم ينقطع الدم  
عس العشرة، ولأكان الكل نفاساً<sup>(١)</sup>؛ إذ الظاهر أن كل من حدّد أكثره  
بالعشرة لم يرد منه إلا ما صرح به هؤلاء الجماعة، كما يشهد بذلك تشبيهه  
في عبائهم بالحيفض، والاستدلال عليه بالأخبار الآتية الدالة على رجوع  
النفساء إلى عاداتها في الحيفض، ويكون النفاس حيفضاً محتبساً، وغير ذلك  
من المؤيّدات.

فما عن العلامة والشهيد وبعض متأخري المتأخرين - من تفسير  
مراد الأصحاب بقولهم أكثر النفاس عشرة، بأن العشرة بتمامها عاس مع  
استمرار الدم وإن كانت ذات عادة<sup>(٢)</sup> - مطّور فيه  
وكيف كان فمرادنا من تحديد أكثر النفاس بالعشرة ليس إلا ذلك.  
وقيل: إن أكثره ثمانية عشر، ونقله في محكي المختلف عن  
لمرتضى والمفيد وابن بابويه وابن الجنيّد وسائر<sup>(٣)</sup>.

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٣: ٣٧٣، وانظر: إرشاد الأذهان ١: ٢٢٩، وتحرير  
الأحكام ١: ١٦، وتذكرة الفقهاء ١: ٣٢٩، المسألة ١٠٣، وقواعد الأحكام ١: ١٦  
ومنتهى المطالب ١: ١٢٥، ومهابة الإحكام ١: ١٣٢، والبيان: ٢٢، والدروس ١: ١٠٠،  
واللمعة للمشتقة ٢٢، والروضة البهية ١: ٣٩٥، ومسالك الأنعام ١: ٧٦، وروص  
الجنان: ٨٩، وجامع المقاصد ١: ٣٤٧ و ٢٤٨

(٢) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٣: ٣٧٤، وانظر مختلف الشيعة ١: ٢١٥، المسألة  
١٥٧، والذكرى ١: ٢٦٢

(٣) الحاكي هو: البحري في الحقائق الناصرة ٣: ٣١٣، وانظر: مختلف الشيعة ١: ٢١٦،



لكن حكى عن المفيد أنه قال : وقد جاءت أخبار معتمدة في أن أقصى مدة الفاس مدة الحيض عشرة أيام ، وعليه أعمل : لوصوحها عندي<sup>(١)</sup> . انتهى .

وقيل بالتفصيل بأنها إن كانت ذات عادة ، فعادتها ، وإن كانت مبتدئة ، فثمانية عشر يوماً ، كما عن العلامة في المختلف .

قال فيه - على ما حكى عنه بعد نقل القولين الأولين - والذي اخترناه نحن في أكثر كتبنا أن المرأة إن كانت مبتدئة في الحيض ، تنقّست بعشرة أيام ، فإن تجاوز الدم ، فعلت ما تفعل المستحاضة بعد العشرة ، وإن لم تكن مبتدئة وكانت ذات عادة مستقرة ، تنقّست بأيام الحيض ، وإن كانت عادتها غير مستقرة ، فكانت مبتدئة .

والذي نختاره هنا أنها ترجع إلى عادتها في الحيض إن كانت ذات عادة . وإن كانت مبتدئة ، صبرت ثمانية عشر يوماً<sup>(٢)</sup> . انتهى

والسبب في اختلاف الأقوال هو اختلاف الأخبار واختلاف الأنظار في الجمع بينها ، فالأولى نقل أخبار المسألة بأسرها ، والتكلم في حلها بما يقتضيه تحقيقها .

منها : صحيحة زرارة ، المروية بعدة طرق عن أحدهما عليه السلام قال .

= المسألة ١٥٧ ، والانتصار . ٣٥ ، ورسائل الشريف المرتضى ١ - ٢١٧ ، والمقنعة ٥٧ ، والفقيه ٥٥٠ - ١ ، والمقنع ٥١ ، والتمراسم ٤٤ ، والمعتبر ١ - ٢٥٣ حيث فيه قول ابن الحيد

(١) حكاه عنه العلامة الحلبي في مختلف الشيعة ١ - ٢١٦ ، المائة ١٥٧ ، والبحراني في الخلائق الناصرة ٣ : ٣١٣ ، وانظر : المقنعة - ٥٧ .

(٢) احكاه عنه هو البحراني في الخلائق الناصرة ٣ : ٣١٣ ، وانظر مختلف الشيعة ١ - ٢١٦ ، المسألة ١٥٧

«النساء تكف عن الصلاة أيامها التي كانت تمكث فيها ثم تغتسل وتعمل كما تعمل المستحاضة»<sup>(١)</sup>.

ورواه في الكافي بسند آخر على ما في الحديث<sup>(٢)</sup> إلا أنه قال فيها.

«تكف عن صلاة أيام أقرانها التي كانت تمكث فيها»<sup>(٣)</sup> الحديث

وصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له النساء متى

تصلي؟ قال: «تقعد قدر حيضها، وتستظهر بيومين، فإن انقطع الدم ولا

اغتسلت واستثفرت وصلت» إلى أن قال: قلت: والحائض؟ قال: «مثل

ذلك سواء، فإن انقطع عنها الدم والأفهي مستحاضة تصنع مثل النساء

سواء، ثم تصلي، ولا تدع الصلاة على حال، فإن السبي عليه السلام قال: الصلاة

عماد دينكم»<sup>(٤)</sup>.

وموثقة يونس عن أبي عبد الله عليه السلام عن امرأة ولدت فرأت الدم أكثر

مما كنت ترى، قال: «فلتقعد أيام قرنها التي كانت تجلس ثم تستظهر

بعشرة أيام، فإن رأت دمًا صبيًا فلتغتسل عد وقت كل صلاة، وإن رأت

صعرة فلتوضأ ثم لتصل»<sup>(٥)</sup>.

(١) التهذيب ١ - ٤٩٥/١٧٣، الوسائل، الباب ٣ من أبواب النفاس، الحديث ١

(٢) الحديث الناضرة ٣: ٣١٣.

(٣) الكافي ٣: ٩٧ - ١/٩٨.

(٤) التهذيب ١ - ١٧٣ - ٤٩٥/١٧٤، وفيه عن أبي عبد الله عليه السلام، وذكر إسناده إلى أبي

جعفر عليه السلام في ص ١٧٥ ديل الحديث ٥٠١ الوسائل، الباب ١ من أبواب الاستحاضة،

الحديث ٥، و الباب ٣ من أبواب النفاس، الحديث ٢.

(٥) التهذيب ١ - ١٧٥ - ٥٠٢/١٧٦، الاستبصار ١ - ٥٢٢/١٥١، الوسائل، الباب ٣ من

أبواب النفاس، الحديث ٣.

قال الشيخ : يعني تستظهر إلى عشرة أيام<sup>(١)</sup>.

أقول : ويؤيد ما ذكره الشيخ في تفسيرها جملة من الشواهد .

منها : مخالفة وجوب استظهار العشرة بعد أيام العادة للإجماع وسائر أخبار الباب .

وتوجيهه على وجه ينطبق على القول بثمانية عشر - نشريلها على ما لو كانت عادتها ثمانية مع عدم كونها بالخصوص فرداً عالياً - بعيد .

ورواية مالك بن أعين ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن النساء يغشاها زوجها وهي في نفاسها من الدم ، قال : « نعم إذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر أيام عدّة حيضها ثم تستظهر بيوم فلا بأس بعد أن يغشاها زوجها بأمرها فلتغتسل ثم يغشاها إن أحب »<sup>(٢)</sup>

وموثقة زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « تقعد النساء أيامها التي كانت تقعد في الحيض ، وتستظهر بيومين »<sup>(٣)</sup>.

وموثقة يونس بن يعقوب ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : « تجلس النساء أيام حيضها ، التي كانت تحيض ، ثم تستظهر وتغتسل وتصلّي »<sup>(٤)</sup>.

(١) التهذيب ١ - ١٧٦ ، ديل الحديث ٥٠٢ ، الاستبصار ١ : ١٥١ ، ديل الحديث ٥٢٢

(٢) التهذيب ١ - ١٧٦ - ٥٠٥/١٧٧ ، الاستبصار ١ : ٥٢٥/١٥٢ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النفاس ، الحديث ٤

(٣) الكافي ٣ - ٧٩٩ ، التهذيب ١ : ٥٠١/١٧٥ ، الاستبصار ١ : ٥٢١/١٥١ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النفاس ، الحديث ٥

(٤) الكافي ٣ - ٥/٩٩ ، التهذيب ١ - ٥٠٠/١٧٥ ، الاستبصار ١ - ١٥٠ - ٥٢٠/١٥١ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النفاس ، الحديث ٨

ورواية عبد الرحمن بن أعين ، قال : قلت له : إن امرأة عبد الملك ولدت فعدها أيام حيضها ثم أمرها فاعتسلت واحتشت وأمرها أن تلس ثوبين نظيفين وأمرها بالصلاة ، فقالت له : لا تطيب نفسي أن أدخل المسجد فدعني أقوم خارجاً منه وأسجد فيه ، فقال : قد أمر بنا رسول الله ﷺ ، قال : فانقطع الدم عن المرأة ورأت الطهر وأمر علي عليه السلام بهذا قبلكم ، فانقطع الدم عن المرأة ورأت الطهر فما فعلت صاحبتكم ؟ قلت : ما أدري<sup>(١)</sup> .

وموئقة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «النساء إذا ابتليت بأيام كثيرة مكثت مثل أيامها التي كانت تجلس قبل ذلك واستظهرت بمثل ثلثي أيامها ثم تغتسل وتحتشي وتصنع كما تصنع المستحاضة ، وإن كانت لا تعرف أيام نفاسها فابتليت حلست بمثل أيام أمها أو أختها أو حالتها واستظهرت بشي ذلك ثم صنعت كما تصنع المستحاضة تحتشي وتغتسل»<sup>(٢)</sup> .

وحمل بعض<sup>(٣)</sup> الأصحاب الاستظهار بمثل ثلثي ذلك على ما إذا كنت العادة ستة أيام أو أقل ، لئلا تريد أيام العادة والاستظهار عن العشرة . ومرفوعة علي بن إبراهيم ، قال : سألت امرأة أبا عبد الله عليه السلام ، فقالت : إنني كنت أقعد في نفاسي عشرين يوماً حتى أفتوني بشمانية عشر يوماً ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : «ولم أفتوك بشمانية عشر يوماً ؟» فقال رجل

(١) الكافي ٣ ٢/٩٨ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النفاس ، الحديث ٩ .

(٢) التهذيب ١ ١٢٦٢/٤٠٣ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النفاس ، الحديث ٢٠ .

(٣) كما في لطائف الناصرة ٣ : ٣١٥ ، وانظر : الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النفاس ، ذيل

للحديث الذي روي عن رسول الله ﷺ أنه قال لأسماء بنت عميس حيث نفست بمحمد بن أبي بكر، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إِنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَتَى لَهَا ثَمَانِيَةَ عَشْرَ يَوْمًا، وَلَوْ سَأَلَتْهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَسِلَ وَتَفْعَلَ مَا تَفْعَلُ الْمُسْتَحَاضَةُ»<sup>(١)</sup>.

ومارواه المحقق الشيخ حسن في المتقى - على ما نقله عنه في الوسائل<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup> - عن كتاب الأغسال لأحمد بن محمد بن عبيد الله الجوهري - في الموثق - قال: قالت امرأة محمد بن مسلم وكانت ولوداً: اقرأ أبا جعفر عليه السلام عني السلام، وقُلْ له: إني كنت أقعد في نفاسي أربعين يوماً وإن أصحابا ضيقوا علي فجعلوها ثمانية عشر يوماً، فقال عليه السلام: «مَنْ أَفْتَاهَا بِثَمَانِيَةِ عَشْرَ يَوْمًا؟» قلت الرواية التي رويها في أسماء بنت عميس أنها نفست بمحمد بن أبي بكر بذي الحليفة، فقالت: يا رسول الله كيف أصنع؟ فقال لها: «اعْتَئِصِلِي وَاحْتَشِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ» فاعتسلت واحتشيت ودخلت مكة ولم تطف ولم تسع حتى تقضى الحج فرجعت إلى مكة فأنت رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله أحرمت ولم أطف ولم أسع، فقال لها رسول الله ﷺ: «وَكَمْ لَكَ الْيَوْمَ؟» فقالت: ثمانية عشر يوماً، فقال: «أَمَّا الْآنَ فَاحْرَجِي فَاعْتَئِصِلِي وَاحْتَشِي وَطُوفِي وَاسْعِي» فاعتسلت وطافت وسعت وأحلت، فقال أبو جعفر عليه السلام: «إِنَّهَا لَوْ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ وَأُحْبِرَتْهُ لِأَمْرَهَا بِمَا أَمَرَهَا بِهِ» قلت فما حدّ

(١) الكافي ٣: ٩٨ - ٣/٩٩، التهذيب ١: ١٧٨ - ٥١٢/١٧٩، الاستبصار ١: ١٥٣ -

٥٣٢/١٥٤، الوسائل، الباب ٣ من أبواب النفاس، الحديث ٧.

(٢) الوسائل، الباب ٣ من أبواب النفاس، الحديث ١١.

(٣) المحقق الناصرة ٣: ٣٦٦ - ٣٦٧.

النفساء ؟ قل : «تقعد أيامها التي كانت تطمئ فيهن أيام قرنها ، فإن هي طهرت وإلا استظهرت بيومين أو ثلاثة أيام ثم اغتسلت واحتشيت ، فإن كان انقطع الدم فقد طهرت ، وإن لم ينقطع الدم فهي بمنزلة المستحاضة تفتس لكل صلاتين وتصلّي»<sup>(١)</sup>.

وهذه الطائفة من الأخبار - كما نراها - صريحة في أن النساء تقعد بعدد أيامهن في الحيض ، وأنها بعدها بمنزلة المستحاضة ، لكن في جملة من الأمر بالاستظهار يوماً أو يومين أو ثلاثة ، فما أشبه هذه الأخبار بالأخبار الواردة في حكم الحائض ، الأمرة برجوعها إلى عدتها ، وقد عرفت ما يقتضيه ، لجمع بينها في مبحث الحيض ، فراجع ويستفاد من هذه الأخبار شدة المناسبة والارتباط بين النفس والحيض بحيث لا يتخطى عدد نفاس المرأة عن حيضها إلا بالمقدار الذي يمكن أن يتخلف حيضها اللاحق عن أقرانها السابقة ، أعني اليوم واليومين والثلاثة إلى العشرة ، فإذا جاوزها ، يكشف عن عدم كون ماراتها بعد العادة نفاساً ، كما لو جاوزها في الحيض .

وهذا هو السر في استفادة المشهور من هذه الأخبار أن أكثر النفاس عشرة ، وإلا فليس في شيء منها التصريح بذلك عدا ما في موثقة يونس على ما فسره الشيخ<sup>(٢)</sup>.

ولعل هذه الأخبار هي التي قصدها المفيد بقوله في عدرته المتقدمة<sup>٣</sup> : وقد جاءت أخبار معتمدة في أن أقصى مدة النفاس مدة

(١) متقى الجمان ١ : ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٢) تقدمت الموثقة وكذا تفسير الشيخ الطوسي في ص ٢٧٢ و ٢٧٤ .

(٣) في ص ٣٧٢ .

الحَيْض عشرة ؛ إذ من المستبعد جداً أن تكون أخبار معتمدة مصرّحة بذلك لم يصل إلينا منها شيء في الكتب المعتبرة عدا ما أرسله هو نفسه إلى الصادق عليه السلام فيما حكاه عنه في كشف اللثام ناقلًا عن السرر.

قل كاشف اللثام . وفي السرائر أن المفيد سأل كم تقعد من النساء عن الصلاة ؟ وكم ملع أيام ذلك ؟ فقد رأيت في كتاب أحكام النساء . أحد عشر يوماً ، وفي رسالة المقنعة . ثمانية عشر يوماً ، وفي كتاب الإعلام : أحد وعشرين يوماً ، فعلى أيها العمل دون صاحبه ؟ فاجابه بأن قل . الواجب على النساء أن تقعد عشرة أيام ، وإنما ذكرت في كتبي ماروي من قعودها ثمانية عشر يوماً ، وماروي في النوادر استظهاراً بأحد وعشرين يوماً ، وعملي في ذلك على عشرة أيام ؛ لقول الصادق عليه السلام . « لا يكون دم نفاس زمانه أكثر من زمان حيض »<sup>(١)</sup> انتهى

فالظاهر أن مراده من الأخبار المعتمدة هي الأخبار المتقدمة التي عرفت دلالتها على المدعى بالتقريب المتقدم . وأوضح بها دلالة عليه مرسلة ابن سنان ، التي نقلها في الكشف<sup>(٢)</sup> عن الشيخ .

قال في الكشف بعد نقل صحيحة ابن سنان ، الآية<sup>(٣)</sup> : قال الشيخ . وقد روينا عن ابن سنان ما ينافي هذا الخبر ، وأن أيام النفاس مثل أيام حيض<sup>(٤)</sup> . انتهى .

(١) كشف اللثام ٢ - ١٧٥ ، وانظر السرائر ١ - ٥٢ - ٥٣ (مقدمة المؤلف) وأحكام النساء (ضمن سلسلة مصنفات الشيخ المفيد ٩) : ٢٥ ، والمقنعة ٥٧ ، والإعلام (ضمن سلسلة مصنفات الشيخ المفيد ٩) - ١٧ - ١٨ .

(٢) كشف اللثام ٢ : ١٧٧

(٣) لمي ص ٣٨٣ .

(٤) كشف اللثام ٢ - ١٧٧ .

لكن هذه الرواية - مع ما فيها من الإرسال - مقطوعة ، فيحتمل أن يكون المروي فتوى ابن سنان ، فيكون مقصود الشيخ من نقله توهين روايته الصحيحة بعدم الترام راويها بمقادها .

وهذا الاحتمال وإن كان بعيداً في حد ذاته إلا أنه ليس في عبارة الشيخ ما ينافيه حتى لا يعتنى به من حيث مخالفته لظاهر الكلام .  
اللهم إلا أن يدعى ظهور لمط الرواية في عرفهم في كونه من الإمام عليه السلام ، كما ليس بالبعيد .

وعلى تقدير الخدشة فيها متناً وسداً فلا أقل من كونها - كنفهم المشهور - مؤيدة لما استظهرناه من الأخبار المتقدمة من دلالتها على كون النفس كالحيض من حيث العدد ، وأن أكثره لا يزيد عن عشرة أيام ، كما أنه لو توفش في دلالة تلك الأخبار فلا أقل من إشعارها بذلك ، فتكون - كفتوى المشهور - جابرة لما في مرسلتي المفيد من ضعف السند بالإرسال .

هذا ، مع إمكان أن يقال : إنه لا قصور في سديهما خصوصاً الأولى ؛ فإن قول المفيد : «لقد جاءت أخبار معتمدة في أن أقصى مدة النفس مدة لحيض عشرة أيام»<sup>(١)</sup> لا يكون إلا بعد عثوره على هذه أخبار زعم إفادتها لذلك ، فيكون تصريح المفيد بكونها معتمدة شهادة إجمالية بوثاقة كل منها . ولا تقصر الرواية التي اعتمد عليها مثل المفيد عن الروايات التي اعتمد عليها مثل ابن أبي عمير وأشباهه ممن أجمعت العصابة على قبول مراسيله كما قيل<sup>(٢)</sup> ، فما ظنك بما أحبرك المفيد بعثوره

(١) المقدمة ٥٧

(٢) اختبار معرفة الرجال : ١٠٥٠/٥٥٦



على أخبار معتمدة.

واحتمال كون مراده من الأخبار المعتمدة هي الأخبار المتقدمة وإن كان قوياً لكن يلزمه على تقدير منع دلالة تلك الأخبار على المدعى تحطئة المصيد في فهمه، وهو محال للأصول المعتمدة، فلا يعنى به اللهم إلا أن يقال: إن أصالة عدم الخطأ وبحوها لا تثبت عشوره على روايات أخر غير هذه الروايات؛ إذ لا اعتماد على الأصول المثبتة، واعتماد مثل المصيد إنما يصلح حائراً لصعب رواية مجهولة الصفة كمرسلته الأخيرة، لا مجهولة الذات كالأولى، وقد تقدم التشبيه على ذلك عند البحث عن كيميّة تطهير الماء بإلقاء الكزّ دفعةً، فراجع<sup>(١)</sup>. وكيف كان فلا يعارض الأخبار المتقدمة الأحاديث المستفيضة المشتملة على قصة أسماء.

كصحيحة محمد بن مسلم، قال، سألت الباقر عليه السلام عن النفساء كم تقعد؟ قال: «إن أسماء بنت عميس نكحت، فأمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل لثمانية عشر، ولا بأس أن تستظهر بيوم أو يومين»<sup>(٢)</sup>. وصحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام: «أن أسماء بنت عميس نكحت محمد بن أبي بكر فأمرها رسول الله ﷺ حين أرادت الإحرام بذى الحليفة أن تحتشي بالكرسف والخرق ونهّل بالحج، فلما قدموا وسكوا المسك فأنت لها ثمان عشرة ليلة، فأمرها رسول الله ﷺ أن تطوف

(١) ج ١ ص ١٠٨

(٢) التهذيب ١: ٥١١/١٧٨، و٥١٥/١٨٠، الاستبصار ١: ٥٣١/١٥٣، الرسائل، ج ٣

من أبواب النفاس، الحديث ١٥

بالبيت وتصلّي ولم ينقطع منها الدم ، ففعلت ذلك»<sup>(١)</sup> .

وموثقة زرارة ومحمد بن مسلم والفضيل عن النضر بن علقمة وأَنَّ أسماء بنت عميس بنست بمحمد بن أبي بكر ، فأمرها رسول الله ﷺ حين أرادت الإحرام من ذي الحليفة أن تغسل وتحشي بالكرسف وتهل بالحج ، فلما قدموا ونسكوا المناسك سألت النبي ﷺ عن الطواف بالبيت والصلاة ، فقل لها : منذ كم ولدت ؟ فقالت : منذ ثمانية عشر يوماً ، فأمره رسول الله ﷺ أن تغسل وتطوف بالبيت وتصلّي ولم ينقطع عنها الدم ، ففعلت ذلك»<sup>(٢)</sup> .

فإن هذه الروايات وإن كان ظاهرها أَنَّ الثمانية عشر يوماً حدً للنفاس ، وأنَّ رسول الله ﷺ أمر أسماء بنت عميس بالاعتسال بعد ثمانية عشر ؛ لانقضاء نفاسها في هذا الحين - كما يؤيد إرادة هذا الظاهر نقل هذه القصة في الجواب عن حكم النفاس ، ويؤكد قوله ﷺ في ذيل صحيحة ابن مسلم : «ولا بأس أن تستظهر بيوم أو يومين»<sup>(٣)</sup> حيث يكشف عن أَنَّ أمرها بالاعتسال بعد مضي ثمانية عشر يوماً ليس أمر إلزام ، بل بين الرخصة ، فيجوز لها التأخير أيضاً بيوم أو يومين - لكن مرفوعة عن ابن إبراهيم وموثقة الجوهري ، المتقدمتان<sup>(٤)</sup> حاكمتان على هذا الظاهر ؛ لما فيهما من التصريح بأنَّ حدَّ النفاس أقل من ثمانية عشر ، وسبب أمر

(١) التهذيب ١ - ٥١٣/١٧٩ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النفاس ، ذيل الحديث ١٩

(٢) التهذيب ١ - ١٧٩ - ٥١٤/١٨٠ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب النفاس ، الحديث ١٩

(٣) تقدّمت الإشارة إلى مصادره في ص ٢٨٠ انهامش (٢)

(٤) في ص ٢٧٥ و ٢٧٦

النبي ﷺ في الثمانية عشر إنما هو تأخير سؤالها، ولو سأله قبل ذلك، لأمره بالفصل، فيستفاد من ذلك أن إقتصار الإمام عليه السلام في مقدم بيان الحكم على نقل قضية في واقعة يستظهر منها السائل ما يرعمه بياناً للحكم كان لمصلحة من تقيّة ونحوها، فكأنه عليه السلام قصد بهذه الروايات التورية، فالمتصود باستظهارها يوماً أو يومين على هذا التقدير هو الاستظهار الذي صرح به أبو جعفر عليه السلام في موثقة الجوهري.

**وملخص الكلام:** أن معارضة هذه الروايات مع المرفوعة والموثقة من قبيل معارضة النص والظاهر، فلا بد من رفع اليد عن الظاهر لأجل النص خصوصاً في مثل المقام الذي يكون النص بمدلوله اللفظي قرينة لطرح الظاهر، ولا سيما إذا لم يكن ظهور الظاهر مستنداً إلى الوضع، بل إلى أصالة الإطلاق، أو السكوت في مقام البيان، أو الإقتصار على نقل قضية مجملة الوجه في مقام الجواب، فإن رفع اليد عن مثل هذا الظاهر بمثل هذا النص من أهون التصرفات في مقام الجمع، فلا معارضة بينها بحيث يرجع فيها إلى المرجحات الخارجية، بل ربما يستفاد من مجموع هذه الأخبار مدلول التزامي يصلح شاهداً لرفع اليد عن ظاهر بعض لأخبار الآتية مما كان ظاهره كون حدّ القاس ثمانية عشر يوماً، وإنه يفهم من هذه الأخبار - التي اقتصر فيها في الجواب عن حكم النساء على نقل قضية الأسماء، التي يبين تفصيلها في ضمن الروايتين المتقدمتين - وجود المقتضي للتورية، وإظهار هذا القول المخالف للواقع من تقيّة ونحوها كما يؤيد ذلك إشعار كلام السائل في المرفوعة والموثقة بمعرفة لفتوى بذلك بسبب الرواية المتقولة عن النبي ﷺ في قصة أسماء،

فلا يبعد أن تكون هذه الفتوى من العامة ، فاتفق منهم الإمام عليه السلام بإظهار الموافقة في الأخبار التي يستظهر منها التحديد بثمانية عشر .

مثل : ما عن الصدوق في العلل عن حنان بن سدير ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام - لأي علة أعطيت النساء ثمانية عشر يوماً ولم تعط الأقل ولا أكثر ؟ قال : «لأن الحيض أقله ثلاثة أيام ، وأوسطه خمسة ، وأكثره عشرة ، فأعطيت أقله وأوسطه وأكثره»<sup>(١)</sup> .

وعن العيون فيما كتبه مولانا الرضا عليه السلام للمأمون ، قال : «والنفساء لا تقعد عن الصلاة أكثر من ثمانية عشر يوماً ، فإن طهرت قبل ذلك صلت ، وإن لم تطهر حتى تجاوز ثمانية عشر يوماً اعتسلت وصالته وعملت بما تعمل المستحاضة»<sup>(٢)</sup> .

ولعله إلى ما يستفاد من هذه الأخبار يرجع ما سمعه ابن سنان - في الصحيح - عن أبي عبدالله عليه السلام أنه يقول : «تقعد النفساء تسع عشرة ليلة ، فإن رأت دماً تصنع كما تصنع المستحاضة»<sup>(٣)</sup> .

كما أنه يمكن تنزيل ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام على ما لا ينافيها .

قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام - كم تقعد النفساء ؟ قال : «ثماني عشرة

(١) عن الشرائع ٢٩١ (الباب ٢١٧) الحديث ١ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النكاح ، الحديث ٢٣ .

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ ١٢٥ ضمن حديث طويل ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النكاح ، الحديث ٢٤ .

(٣) التهذيب ١ ١٧٧ - ١٧٨ ، الامتياز ١ ١٥٢ - ١٥٣ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النكاح ، الحديث ١٤ .

سبع عشرة ثم تغتسل وتحتشي وتصلّي»<sup>(١)</sup>.

لكن لا يخفى عليك أن التردد واختلاف التعبير وعدم التنصيص في شيء من الأحبار على حكم الثمانية عشر مما يؤيد صدورها تقيّةً، كما يشهد به الأخبار المتقدمة بالتقريب الذي عرفته.

وإن أبيت إلا عن عدم إمكان الجمع بينها بجعل بعضها قربةً لصرف البعض، لتحققت المعارضة بين هذه الأخبار الظاهرة في كون الحد ثمانية عشر وبين الأخبار المتقدمة الدالة على أنه لا يكون دم نفاس زمانه أكثر من زمان حيض، وأنّ حدّ النساء أن تقعد أيامها التي كنت تطلّث فيها، فإن هي طهرت وإلا استظهرت بيومين أو ثلاثة، فإن لم ينقطع الدم، فهي بمنزلة المستحاضة، والمتعبّر طرح هذه الأخبار؛ لقصورها عن المكافئة من جهات، كما لا يخفى.

نعم، لو لا مخالفة الإجماع، لأمكن الجمع بين بعض الأخبار لمتقدمة وهذه الروايات بالالتزام بكون الثمانية عشر حدّ النفاس، فلو جاوزها الدم، لرجعت إلى عاداتها، لكن يجوز لها بعد العادة أن تعمل عمل المستحاضة اعتناءً باحتمال طهارتها، كما أنّ لها ترك العبادة اعتناءً باحتمال انقطاع الدم قبل بلوغ الحدّ.

لكن يتوجه على هذا التوجيه - مع ما فيه من البعد، ومخالفته لفتاوى الأصحاب -: عدم تطرّفه بالنسبة إلى جملة من الأخبار المتقدمة التي منها موثقة الجوهري ومرسلة المفيد، التي لديها أصحّ من الصحاح

(١) التهذيب ١ : ٥٠٨/١٧٧، الاستصار ١ : ٥٢٨/١٥٢، الوسائل، الباب ٣ من أبواب النفاس، الحديث ١٢.

وأوهن من هذه الأخبار مكافئة للأخبار المتقدمة رواية الأعمش ،  
المحكية عن الحصول عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « والنساء لا تقعد أكثر من  
عشرين يوماً إلا أن تطهر قبل ذلك ، فإن لم تطهر قبل <sup>(١)</sup> العشرين اغتسلت  
واحتت وعملت عمل المستحاضة » <sup>(٢)</sup> .

وهي - مع شذوذها واضطراب منها ، المشعر بصدورها تقيّة -  
لا تبلغ مرتبة الحجّة فضلاً عن أن يتصرف بها في ظواهر الأخبار المتقدمة  
أو تكافئها في مقام المعارضة .  
ثم إن هاهنا أخباراً كثيرة قد أعرض عنها الأصحاب ، وحملوها على  
التقيّة .

منها : صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تقعد  
النساء إذا لم ينقطع عنها الدم ثلاثين أو أربعين يوماً إلى خمسين <sup>(٣)</sup> .  
وصحيحة علي بن يقطين ، قال : سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام عن  
النساء وكم يجب عليها ترك الصلاة ؟ قال : « تدع الصلاة مادامت ترى  
الدم العبيط إلى ثلاثين يوماً ، فإذا رُقِّ وكانت صفرة اغتسلت وصلّت إن  
شاء الله تعالى » <sup>(٤)</sup> .

وعن حفص بن غياث عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال :  
« النساء تقعد أربعين يوماً ، فإن طهرت وآلا اغتسلت وصلّت ، ويأتيها

(١) في الحصول . بعد بدل قبل .

(٢) الحصول ٩/٦٠٩ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب العاس ، الحديث ٢٥

(٣) التهذيب ١ ٥٠٩/١٧٧ ، الاستبصار ١ ٥٢٩/١٥٢ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب

العاس ، الحديث ١٣ .

(٤) التهذيب ١ ٤٩٧/١٧٤ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب العاس ، الحديث ١٦

روحها ، وكانت بمنزلة المستحاضة تصوم وتصلّي»<sup>(١)</sup> .

وعن الفقه الرضوي قال : «والنساء ندع الصلاة أكثره مثل أيام حيضها وهي عشرة أيام ، وتستظهر بثلاثة أيام ثم تعتسل ، فإذا رأت الدم عملت كما تعمل المستحاضة» وقد روي «ثمانية عشر يوماً» وروي «ثلاثة وعشرون يوماً» وبأي هذه الأحبار من باب التسليم أخذ جاز<sup>(٢)</sup> ويمكن تطبيق صدرها على الطائفة الأولى من الأخبار على تكلف . وعن المقنع قال : روي أنها تقعد ثمانية عشر يوماً .

قال : وروي عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام أنه قال : «إن نساءكم ليس كنساء الأول ، إن نساءكم أكثر لحماً وأكثر دماً ، فلتقعد حتى تطهر» . قال : وروي أنها تقعد ما بين أربعين يوماً إلى خمسين يوماً<sup>(٣)</sup> .  
نهي .

ولا يبعد أن يكون مراده من الرواية الأخيرة ما روي عن محمد بن يحيى الخثعمي ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن النساء ، فقال : «كما كانت تكون مع ما مضى من أولادها وما جربت» قلت : فلم تعد فيما مضى ، قال : «بين الأربعين والخمسين»<sup>(٤)</sup> .

(١) التهذيب ١ ٥٠٦/١٧٧ ، الاستبصار ١ ٥٢٦/١٥٢ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النعاس ، الحديث ١٧ .

(٢) الفقه الميسر للإمام الرضا عليه السلام ١٩١ ، وحكاة عنه البحراني في المحقائق الماصرة ٣١٨ ٣ .

(٣) المقنع . ٥١ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النعاس ، الأحاديث ٢٦ - ٢٨ .

(٤) التهذيب ١ ٥٠٧/١٧٧ ، الاستبصار ١ ٥٢٧/١٥٢ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب النعاس ، الحديث ١٨ .

أقول : احتمال التورية في هذه الرواية قوي جداً حيث إنه عليه  
أجمل حكمها أولاً وقال : « كما كنت تكون مع ما مضى من أولادها » ولما  
قل السائل : لم تلد فيما مضى ، قال : « بين الأربعين والخمسين » فلا يبعد  
أن يكون مقصوده عليه من التحديد ما بين الأربعين والخمسين التحديد  
بالعشرة الواقعة بينهما ، فمراده أن العاس لا يتجاوز العشرة .

ونظير هذه الأخبار رواية ليث المرادي ، المتقدمة في صدر  
لمبحث<sup>(١)</sup> ، لدالة على أنه ليس للنفس حد ، وقد عرفت بُعد حملها على  
إردة نفي الحد من طرف القلة ؛ لمخالفته لظاهر السؤال ، اللهم إلا أن  
يكون تورية لأجل التقية .

ومما يؤيد كون هذه الأخبار بأسرها تقية ما عدا الأخبار الأمرة  
بالرجوع إلى عاداتها : شدة الحاجة إلى التقية بالنسبة إلى النفساء التي  
لا يختفى أمرها عالياً ، بل بطلع على عملها عادة لو عملت عمل  
المستحاضة أغلب نساءها .

وكيف كان فهذه الأخبار مما يحب رد علمها إلى أهله ، والمتعين في  
المقام هو لأحد بمعاد الأخبار المتقدمة الأمرة بالرجوع إلى عاداتها ، التي  
عرفت دلالتها بواسطة جملة من القرائن الداخلية والخارجية على كون  
العاس كالحیض من حيث العدد ، كما صرح به في مرسلة المفيد ،  
فيختص العاس بأيام العادة لو تجاوز العشرة ، وإلا فالكل نفاس  
فما يظهر من بعض<sup>(٢)</sup> من أن الدم المتجاوز عن العادة مطلقاً

(١) في ص ٢٥٧ .

(٢) أنظر : جواهر الكلام ٣ : ٢٨٦



استحاصة، يرده الأخبارُ الأمرة بالاستظهار، وغيرها مما يستفاد منه كونه كالحيص، مع أنه لا يبعد مخالفته للإجماع، كما يظهر ذلك من الشيخ في محكي الخلاف<sup>(١)</sup> والتهذيب.

فعن التهذيب أنه قال - بعد نقل عبارة المفيد، المتقدمة - المعتمد في هذا أنه قد ثبت أن ذمة المرأة مرتبة بالصلاة والصوم قل نفاسها بلا خلاف، فإذا طرأ عليها النفاس، يجب أن لا يسقط عنها ما لزمها إلا بدلالة، ولا خلاف بين المسلمين أن عشرة أيام إذا رأت الدم من النفاس، وما زاد على ذلك محتلف فيه، فلا ينبغي أن تصير إليه إلا بما يقطع العذر، وكل ما ورد من الأحبار المتضعة لما زاد على عشرة أيام فهي أخبار آحاد لا تقطع العذر أو حبر خرج عن سبب أو لتقية<sup>(٢)</sup>. انتهى

وعلى تقدير عدم كونه إجماعياً فالظاهر عدم القول بالفصل بين اليوم واليومين والثلاثة بعد العادة وما بعدها إلى العشرة بجعل اليوم واليومين والثلاثة نفاساً إن انقطع الدم عليها، كما يدل عليه الأخبار الأمرة بالاستظهار دون ما عداها من الأيام وإن لم يبلغ العشرة. وعلى تقدير وجود القول به فقد ظهر ضعفه فيما مر.

نعم، ربما يقال في المقام: إنه لا يستفاد من الأخبار المتقدمة إلا عدم مجاوزة نفاس ذات العادة العددية عن العشرة؛ لكونها هي التي أريدت من تلك الأخبار بقرينة الأمر بالرجوع إليها.

(١) حكه عنه صاحب كشف اللثام فيه ٢، ١٧٩، وانظر الخلاف ١ - ٢٤٣ - ٢٤٤، المسألة ٢١٣

(٢) حكه عنه الشيخ الأنصاري في كتاب الطهارة. ٢٦٦، وانظر التهذيب ١ - ١٧٤ - ١٧٥

ودعوى أنه يستعاد منها أن مدة النفاس لا تزيد مطلقاً عن العشرة ولو في المتمدنة والمصطرة ، فمستندها ليس إلا مجرد استبعاد كون نفاس ذات العادة عشرة فما دون ، وكون الثمانية عشر - مثلاً - حداً لنفس غيرها ، فلا يلتفت إليه في الأحكام الشرعية التوقيفية ، فينزل الأحبار الدالة على كون الحد ثمانية عشر على غير ذات العادة .

وأما مرسله المعيد - الدالة على أنه لا يكون دم النفاس زمانه أكثر من زمان حيض - إما مطروحة ؛ لضعف سندها أو قصورها عن المكافئة ، أو محمولة على إرادة بيان الحكم في الأفراد الغالبة من كونها ذات العادة . كما يشعر بكونها الأفراد الغالبة الأمر بالرجوع إليها في الأحبار المتقدمة في الجواب عن السؤال عن حكم المستحاضة مطلقاً .

إن قلت : فعلى هذا كيف يحمل إطلاق ما دل على أنها تقعد ثمانية عشر على إرادة تلك الأفراد مع ندرتها ؟

قلت : عمدة المستند لهذا القول روايتا العليل والعيون ، المتقدمتان<sup>(١)</sup> ، وليس في شيء منهما إطلاق حتى يستبعد تنزيله على الفرد النادر ؛ لأن مفاد أولاهما ليس إلا كون أكثر النفاس ثمانية عشر ككون أكثر الحيض عشرة ، وثانيتهما صرحت بأن النساء لا تقعد أكثر من ثمانية عشر ، وليس فيها دلالة على أنها تقعد ثمانية عشر مطلقاً

وأما الأحبار المستفيضة الظاهرة في ذلك ؛ لاكتفاء الإمام عليه السلام عن بيان حكم النساء بذكر قصة أسماء فهي حارجة بسبب خاص أو لتقية ، كما أنه عليه الشيخ في العبارة المتقدمة<sup>(٢)</sup> عن التهذيب

(١) في ص ٢٨٢

(٢) في ص ٣٨٨ .

ويشهد له الروايتان<sup>(١)</sup> الواردتان في الردع عن الاستشهاد بها، فلا يصح الاستدلال بهذه الأخبار لهذا القول .

لأنهم إلا أن يقال بعدم التناهي بدعوى أن المقصود بالروايتين رفع توهم الراوي بل أكثر الناس في ذلك الزمان بثوت الثمانية عشر حتى للمعتادة ، وأجابه عليه السلام بعدم دلالة ذلك على ثبوت الثمانية عشر مطلقاً ، ولذا لما سأله الراوي في رواية المستقى<sup>(٢)</sup> اقتصر على بيان أن المعتادة تأخذ عاداتها ، فيكشف ذلك عن اهتمامه عليه السلام بردهم عن العمل بقضية أسماء في المعتادة التي هي أغلب أفراد الفسارات

والمحصل من ذلك كله ، أن ليس في روايات الردع عن العمل بقضية أسماء إلا رفع الإيجاب الكلّي ، والمتيقن منه الردع بالنسبة إلى المعتادة دون غيرها التي يخصص بها عموم مادّل على الثمانية عشر .

إن قلت : على هذا التقدير إن كانت الأسماء معتادة ، فلا وجه للاستشهاد بقضيتها لغير المعتادة ، وإن كانت غير معتادة ، كان ما دلّ على الردع عن العمل بقضية أسماء معارضاً لما دلّ على الثمانية عشر

قلت : لنا أن نختار الأوّل ونقول : إن الاستشهاد بها لغير المعتادة لمجرد اشتهاؤها بين الناس ، وكونها مستندة مأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، فإن مولانا أبا جعفر عليه السلام كثيراً ما يستند الحكم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ليقع الحكم في قلوب الخاصة والعامة ، ولذا كان عليه السلام قد يستند الحكم إلى جابر بن عبد الله الأنصاري<sup>(٣)</sup> ، فظهر بذلك كله صحة التمسك لهذا القول بأخبار

(١) أي مرفوعة علي بن إبراهيم وموثقة الجوهري ، المتقمتان في ص ٢٧٥ و ٢٧٦

(٢) المتقدمة في ص ٢٧٦ و ٢٧٧

(٣) أنظر الكافي ٧ - ٣ / ١١٣ ، والتهذيب ٩ - ١١٠ / ٦

هذه القضية ، وعدم التنافي بينها .

هذا كله ، مضافاً إلى عموم أدلة النفاس والنفساء بناءً على صدقه عرفاً بعد العشرة وعدم ثبوت حقيقة شرعية له .  
هذا غاية ما يمكن أن يقال في تأييد هذا القول ، أعني التفصيل بين ذات العادة وغيرها .

وقد بلغ شيخنا المرتضى رحمته في تشييده إلى أن قال : فالإنصاف أن هذا القول لا يقصر في القوة عن القول المشهور إلا أن الشهرة المحققة ونقل الإجماع عليه - خصوصاً مع ما قيل من رجوع السيد والمفيد عنه - تمتع من مخالفته ، فالعمل عليه ، والاحتياط ممّا لا ينبغي تركه بالجمع بعد العشرة بين وظيفتي النفساء والمستحاضة <sup>(١)</sup> . انتهى كلامه ، رفع مقامه  
لكن الإنصاف أن هذا القول أضعف الأقوال بل أوهن الاحتمالات ، ولا يبعد مخالفته للإجماع حيث لم ينقل ذلك من أحد عدا العلامة في المختلف <sup>(٢)</sup> ، واستحسنه في التنقيح <sup>(٣)</sup> .

وأما السيد والمفيد فلم يذهبا إلى ذلك ، كما يظهر من عبارة لشيخنا رحمته ؛ إذ لقول المعروف عنهما هو القول بكون الحد ثمانية عشر مطلقاً . وقد قيل : إنهما رجعا عن هذا القول ، لكن لما كان عمدة مستند هذا التفصيل على ما زعمه رحمته هي رواية العلل والعيون ، اللتين ادّعى بجبر ضعفهما بعمل مثل السيد والمفيد كان رجوعهما عن قولهما موهناً للمستند ، فإسناد هذا القول إليهما إنما هو باعتبار موافقتهما فيه في

(١) كتاب الطهارة : ٢٦٨ .

(٢) مختلف الشيعة ١ : ٢٦٦ ، المسألة ١٥٧

(٣) التنقيح الرائع ١ : ١١٤

الجملة .

وكيف كان فيرد عليه أولاً : أنه لم يعلم استناد السيّد وغيره - من القائلين بكون الحدّ ثمانية عشر - إلى هاتين الروايتين ، بل العمدة لديهم - على الظاهر - الأخبار المعتبرة الواردة في قضية أسماء ، كما يكشف عن ذلك استدلال العلماء بها لهذا القول ، ومجرد مطابقة عملهم لمذلول الرواية لا يكفي في الانجبار .

وثانياً : أن معاد هاتين الروايتين - كغيرهما من الأخبار الواردة في قضية أسماء - كون الثمانية عشر حدّاً للنساء مطلقاً ، ونزِيلهما على غير ذات العادة تنزيل على العرد النادر باعتراف الخصم .

ودعوى أنه لا إطلاق في الروايتين ، يدفعها : أن رواية العجل كادت أن تكون صريحة في العموم فضلاً عن الإطلاق حيث قال الراوي : لأيّ علة أعطيت النساء ثمانية عشر يوماً لا أقل ولا أكثر ؟ وقد قرّره الإمام عليه السلام فيما قال ، وعَلَّه بعلّة تعبدية ظاهرة في عموم الإعطاء ، فلو كان هذا التفصيل حقاً ، لكان ما أعطيت النساء في الغالب أقل ، كما لا يخفى .

ورواية العيون أيضاً ظاهرها كونها مسوقة لبيان حكم النساء ، وأن مفهوم قوله عليه السلام : « لا تقعد النساء أكثر من ثمانية عشر يوماً » أنها تقعد هذا الحدّ مطلقاً .

ولو بنينا على إهمالها من حيث المفهوم ، لما تمّ الاستدلال بها لإثبات حدّ النكاح من حيث هو حتى يدعى أن القدر المتيقّن من موردها غير المعتادة ؛ ضرورة أن مفهومها على هذا التقدير ليس إلا أن النساء يجوز لهنّ القعود إلى الثمانية عشر في الجملة ، فمن الجائز أن يكون مورد الحوار ما إذا ممّت الحاجة إليها لأجل التقيّة ، وحيث إن التقيّة تتأدّى

ثمانية عشر ولو لأجل القضية الماثورة عن النبي ﷺ ، المعروفة بين الحاضرة والعامة فلا تقعد أكثر من ثمانية عشر .

والحاصل : أن دعوى إهمال الروایتين بعد تسليم سندهما وسلامتهما عن المعارض ، ضعيفة جداً .

وأضعف منها دعوى عدم التنافي بين الاستدلال بالأخبار الواردة في قصية أسماء ، الظاهرة في كون الحد ثمانية عشر والروایتين المانعتين من الاستدلال بهذه القصية ؛ ضرورة أن الاستدلال بها يناقض الردع عنه والاهتمام ببيان عدم كونها دليلاً .

ودعوى : أن الاستدلال صوري لا حقيقة له ، فكأن الإمام عليه السلام رد إثبات مدّعه بدليل باطل حتى يقع في قلوب الناس بعد تسليم جوازه يرد عليها :

أولاً : أن الالتزام به ليس بأولى من الالتزام بصدور هذه الأخبار تقيّة .

وثانياً : أن دلالة هذه الأخبار على التحديد بثمانية عشر إنما هي لاستفادته من أمر النبي ﷺ في القصية التي نقلها الإمام عليه السلام بيناً لحكم المستحاضة لا غير حيث لم يذكر الإمام عليه السلام في الجواب شيئاً وراء ذلك كي يفهم منه التحديد ، وقد منع عليه السلام في ضمن الروایتين المتقدمتين دلالة أمر النبي ﷺ في هذه القصية على التحديد ، فكيف يبقى له بعد المسع والمناقشة في دلالاته ظهور في التحديد حتى يقتصر في تخصيصه على القدر المتيقن ؟ !

نعم ، لو حدّده أولاً بثمانية عشر ثم علّله بذكر القصية ، لكان للتوهم المذكور مجال بدعوى ظهور الحكم المعطل له في ثبوت السعة في

الواقع ، واستكشاف عدم كون التعليل تعليلاً واقعياً بدليل خارجي لا يمنع من ظهور الكلام المعلن له في إرادة الحكم الواقعي ؛ لأن بطلان الدليل لا يستلزم فساد المدعى وإن كانت هذه الدعوى أيضاً مدفوعة . بأن ظاهر التعليل كون العلة هي السبب لإثبات الحكم المعلن له ، فإذا تيسر كونه تعليلاً صورياً ، لم يبق للمعلن له ظهور في إرادة الواقع .

نعم ، لا ملازمة بين فساد الدليل وبطلان المدعى ، لكن الكلام في بقائه على ظاهره بعد العلم بعدم إرادته من التعليل حقيقة ، فليتأمل .

وكيف كان فليس لهذا التوهم مجال في مثل هذه الأخبار التي لم يتعرض فيها إلا لنقل القضية ، فكأنه عليه السلام لم يرد في هذه الأخبار إلا إثبات أن النفس لا تقعد أكثر من ثمانية عشر كما يزعمه العامة . استشهاده بأمر النبي ﷺ لأسماء ، وأما إثبات أنها تقعد ثمانية عشر فلم يقصده بذلك كي يتوخه عليه التقص بعدم الدلالة على ما صرح عليه السلام به في الروايتين المتقدمتين ، فلا يبعد أن يكون إعراضه عن جواب السائل كما هو حقه والاقتصار على بيان عدم قعودها أكثر من ثمانية عشر لمصلحة من تقية ونحوها ، أو كان المعهود لديهم أن المقصود بالسؤال تعيين أحد الأعداد التي تشتت فيها أقوال المخالفين من ثلاثين وأربعين وخمسين وستين ، فأراد الإمام عليه السلام أن يبين إجمالاً بطلان جميع هذه الأقوال بحيث يسلمه الخصم بقل قضية أسماء ، والله العالم .

وثالثاً : سلّمنا عدم صلاحية الروايتين لصرف ظهور هذه الروايات في إرادة التحديد بثمانية عشر واقعاً ، لكن نقول : كيف يجوز لما الاعتماد على هذا الظاهر بعد العلم بخروج أغلب أفرادها الشائعة التي منها مورد القضية المعلن بها ؟!

وكيف كان فهذه الدعوى من الصعف بمكان

ويتلونها في الصعف دعوى قصور الأدلة السابفة عن إثبات الحكم في غير ذات العادة، فإنّ منها مرسلة المفيد، المصرّحة بأنّه لا يكون دم نفاس زمه أكثر من زمان حيض، وقد عرفت أنّها أقوى من الصحيحة حيث إنّ ظاهر إرسال المفيد القول عن الصادق عليه السلام من دون إسناده إلى رواية ثبوته لديه على سبيل القطع، فيكون بمنزلة رواية ادّعى تواترها ويؤيد هذا الظاهر تقديمه على ما يعارضه من الأخبار المعتمدة

وأما سائر الأخبار الأمرة بالأخذ بعاداتها فلا تقصر أيضاً عن إفادة المطلوب؛ فبأنّه إذا قيل في الجواب عن السؤال عن مقدار قعود النساء مطلقاً: تقعد قدر حيضها، أو أيامها التي كانت تحيض، أو عدد أيامها التي كنت تجلس في الحيض، يفهم منه عرفاً - ولو لأجل المناسبات المفروسة في الأدهان - ارتباط النفاس بالحيض، وأنّ عدد النفاس لا يريد عن عدد لحيض، وأنّها لو كانت مضطربة، فلا يزيد نفاسها عن أقصى أيام حيضها، وأنّ نفاس المبتدئة لا يزيد عن أقصى ما يمكن أن يكون حيضها، فتخصيص الرجوع إلى العادة بالذكر في الروايات مع إطلاق السؤال؛ للمجري على الغالب.

وما قيل من أنّ إلحاق المبتدئة والمضطربة بدات العادة في الحكم المستفاد من الأحبار مشوّه مجرد استبعاد الفرق بينهما، مدفوع؛ بأنّ الاستبعاد المذكور أمر مفروس في ذهن كلّ أحد مشوّه لتعميم الحكم لمستفاد من الدليل، وعدم قصره على الموضوع المذكور في لفصيّة خصوصاً مع إطلاق السؤال، كما يكشف عن ذلك فهم المشهور؛ ولولا الدلالة لما استعادوا منها ذلك، وهل حال المخاطبين في فهم المراد من



الألفاظ إلا كحال هذه الأعلام ؟ فلا ينبغي في مثل المقام الالتفات في تشخيص المفاهيم العرفية إلى المحدثات الطارئة من بعض المدققين من المتأخرين .

وكيف كان فلا يهمل الإطناب في هذا المقام بعد الاعتماد على مرسلة المفيد ، والله العالم بحقائق أحكامه .

وقد ظهر لك في مطاوي كلماتنا السابقة تلويحاً وتصريحاً أن النفساء حكمها حكم الحائض في الرجوع إلى عاداتها وفي الاستظهار بعدها وجوباً أو جوازاً ، لكن الأحوط ترك الاستظهار بأزيد من الثلاثة وإن جؤرنه في الحائض ، والأولى اقتصارها على يومٍ إلا أن يعلب على ظنّها الانقطاع فيما بعده ، فتستظهر بيومين أو ثلاثة .

وأما المبتدئة والمضطربة التي لم تستقر لها عادة ولو بالنسبة إلى أكثر حيضها من حيض القدر المتيقن الذي لا يريد عليه ، فتتنفس إلى عشرة ، فإن انقطع الدم ، والآه هي مستحاصة

وقيل <sup>(١)</sup> يرجوعهما إلى أوصاف الدم وإلى الروايات كالحائض وفيه : ما عرفت في محله من أن الرجوع إل أوصاف الدم وإلى الروايات من الأحكام التعبدية التي يجب الاقتصار فيها على موردها وكون النفس حيضاً محتسباً لا يجدي في الرجوع إلى الأوصاف أو الروايات بعد انصراف أدلتها عنه .

نعم ، لو استمر بها الدم بعد أيام مفاسها إلى أن تجاوز أقل بظهر ، تعمل بما هو وظيفة المستحاصة من الرجوع إلى أوصاف الدم وغيرها ،

(١) القائل هو الشهيد في البيان : ٢٢

كما أن ذات العادة أيضاً بعد حصول الفصل بأقل الطهر ترجع إلى عاداتها، فتدع الصلاة أيام أقرانها، كما هو ظاهر.

لكن لو قيل مرجوع المبتدئة والمضطربة في نفاسها إلى عادة نسائها بعد أن استظهرت إلى العشرة ولم ينقطع عنها الدم بأن تقصي ما فاتها من العبادات الواجبة عليها؛ لكان أحوط؛ نظراً إلى قول الصادق عليه السلام في موثقة أبي بصير: «النفساء إذا ابتليت بأيام كثيرة مكثت مثل أيامها التي كانت تجلس قبل ذلك، واستظهرت مثل ثلثي أيامها ثم تغسل وتحتشي وتصنع كما تصنع المستحاضة، وإن كانت لا تعرف أيام نفاسها فابتليت جلست بمثل أيام أمها أو أختها أو خالتها واستظهرت بثلثي ذلك ثم صنعت كما تصنع المستحاضة تحتشي وتغسل»<sup>(١)</sup> بناءً على إرادة أيام الحيض من أيام نفاسها، وكونه محمولاً على ما لم يتجاوز المجموع العشرة كي يخالف الإجماع، وحيث لا وثوق بشيء من البناءين؛ لقوة احتمال كونه - كسائر الأخبار المتقدمة - صادراً عن سبب يشكل الاعتماد عليه في إثبات حكم شرعي خصوصاً مع شذوذه، والله العالم.

(ولو كانت حاملاً بائنين) مثلاً (وتراخت ولادة أحدهما، كان ابتداء نفاسها من اوضع الأول، وعدد أيامها من وضع الأخير) لأن كلاً من الولادتين سبب تام لكون دمها إلى عشرة أيام نفاساً، ومقتضاه أن يدخل ما بقي من أيام نفاس الأول في عدد الأخير إن لم يتحلل بينهما عشرة أيام، وإلا كان عدد كل مستوفى تاماً مستقلاً من غير تداخل، فقد يكون

(١) التهذيب ١/٤٠٣، التومائل، الباب ٣ من أبواب النفاس، الحدث ٢٠

حيث جُلوسها عشرين يوماً، كما إذا وضعت الثاني بعد انقضاء العشرة من يوم وضعت الأول، ولا ينافيه كون أكثر النفاس عشرة؛ لأنهم نفاسان مستقلان.

ولو تأخرت ولادة الثاني عن العشرة، كان ما بعدها إلى ولادة الثاني طهراً، وبعد الولادة نفاساً.

وما استشكله بعض<sup>(١)</sup> لولا الإجماع في المسألة فيما لو كان الفصل بين النفسين بأقل من عشرة أيام؛ نظراً إلى كون النفاس عندهم كالحيض في الأحكام فلا يكون الفصل بينهما بأقل منها، بل مقتضى كون النفاس حيضاً محتسباً - كما يظهر من تصريحاتهم وتلويحاتهم - عدم كون الطهر المتحلل بين النفاسين أقل من عشرة أيام، كما يكشف عن ذلك حكمهم بلحوق أيام النقاء المتحلل بين نفاس واحد بأيام الدم كما في الحيض؛ استناداً إلى أن الطهر لا يكون أقل من عشرة، مدفوع: بأن عدم كون الطهر أقل من عشرة ليس من أحكام الحيض، بل هو من شرائط إمكان كون الثاني حيضاً، وقد عرفت فيما سبق اختصاص هذا الشرط بالحيض دون النفاس، وكونه حيضاً محتسباً لا يقتضي اشتراطه بسبق الطهر.

نعم، مقتضى كون النفاس حيضاً محتسباً أن لا ترى المرأة بعد إطلاق هذا الدم وخروجه من الحبس وقذف الطبيعة إياه حيضاً أحرراً إلا بعد الفصل بأقل الطهر الذي هو أيام اجتماع الدم في الرحم، كما أن مقتضاه كون ما تغذها من الدم بالطبع قبل انقضاء العشرة من الحيضة الأولى،

(١) راجع كتاب الطهارة - للشيخ الأنصاري - : ٢٧٢.

وليس مقتضاه أن لا ترى نفاساً آخر، فإن بقاء الولد الثاني سبب لحبس الدم لأجله كالأول، فيخرج بخروجه ما كان محبوساً له، فلا يتوقف ذلك على مضي زمان الطهر.

وكيف كان فلا دليل على اشتراط هذا الشرط بين النفاس وما يقال من أن إلقاء هذا الشرط بعد إجماعهم على مساواة الحائض ولنساء في الحكم يحتاج إلى الدليل لا اشتراطه، مدفوع: بما عرفت من أن سبق أقل الطهر إنما هو من شرائط تحقق موضوع الحيض لا من الأحكام حتى يعمه معقد إجماعهم على المساواة خصوصاً مع نصريح المجمعين في المقام بعدم الاشتراط.

نعم، الحكم بكون البقاء المتخلل بين حيضة واحدة حيضاً من آثار حيضية الدم اللاحق، وكونه من الحيضة الأولى، ولذا نلتزم بمثله في المقام، وهذا بخلاف مانح كفيه.

وكيف كان فلا ينبغي الاعتناء بمثل هذه الاستشكالات خصوصاً مع كون الحكم إجماعياً، كما يظهر من غير واحد.

وأوهن من هذا الإشكال ما عن المصنف في المعتر من لتردد في نفاسية الأول؛ لأنها حامل ولا حيض ولا نفاس مع حمل<sup>(١)</sup>.

وفيه أولاً: ما عرفت من أن الأطهر إمكان اجتماع الحيض مع لحمل.

وثانياً: اختصاص مادل على المنع بالحيض. وكونه حيضاً محتسباً

(١) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٣: ٢٩٢، وانظر - المعبر ١: ٢٥٧

لا يجدي في مدّعه بعد انصراف الدليل عنه .

وهل يلحق بالتأمين الولد الواحد إذا وضعت قطعة قطعة بأن  
انقصت أعضاؤه فخرجت تدريجاً ؟ فيه تردد .

والأقرب . الإلحاق إذا كان خروج كلّ قطعة بنظر العرف بمرلة ولادة  
مستأنة ، وإلا فالمجموع نفاس واحد ابتداءً من أول ظهور الجزء الأول ،  
كما لو طالت مدة وضعها .

ألهم إلا أن يقال في مثل الفرص أيضاً : إن استيفاء العدد إنما هو من  
وضع الجزء الأخير وابتداءه من أول ظهور الجزء الأول ، كما ربما يؤيده  
ظاهر تعبيراتهم في مثل المقام .

لكنك خير بما فيه بعد قضاء العرف بل العقل بكون المجموع نفاساً  
واحداً .

ثم إنه حكى<sup>(١)</sup> عن شارح الروض<sup>(٢)</sup> وغيره أنهم ذكروا أنه تترتب  
الثمرة على تعدّد النفاسين ما لو ولدت الثاني لدون عشرة من ولادة الأول  
ولم تر بعد ولادة الأول إلا يوماً واحداً ، وانقطع في باقي الأيام المتخلّلة  
بينهما ، فإنه يحكم بكونها طهراً وإن رأت بعد ولادة الثاني في العشرة  
وانقطع عليها ، بخلاف ما لو كان نفاساً واحداً ، كما يوهمه ظاهر المتن  
وغيره ، فإنه يلزم كون الدمين والنقاء المتخلّل بينهما نفاساً ، كما ستعرفه ،  
وظاهرهم أن اللازم من تعدّد النفاس كون الدم بعد ولادة الثاني محسوباً

(١) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الشهادة : ٢٧٢ ، وانظر . روض الجنان . ٩١ ،

وذخيرة للمعاد : ٧٩ ، والخطائق الناضرة ٣ : ٣٧٣ ، وحاشية الروضة ٧٣

(٢) في ١ ص ٦ ، والطبعة الحجرية : الروضة . والصحيح ما أثبتناه

من النفاس الثاني فقط وإن رأتها فيما دون العشرة من الأول، فلا يجدي كونه كذلك في نفاسية النقاء المتخلل بينه وبين الدم الأول.

وربما يورد عليهم: بأنه خلاف ما تقتضيه سببية الولادة التي هي المنشأ لحكمهم بالتعدد، فإن مقتضاها امتداد أيام كل واحد إلى عشرة، ويكون الدم في الأيام المشتركة بين الولادتين معدوداً من كل من الفاسين له حكم كل منهما، فلو رأت الأول من ولادة الأول، والحامس من ولادة الثاني وكان عاشرًا من الأول والعاشر من الولادة الثانية، كان كل من النقاين المتخللين نفاساً.

وليه: أنه بعد أن انقطع الدم الأول ثم ولدت فرأت الدم عقيب الولادة الثانية يستند الدم الثاني عرفاً إلى الولادة الثانية. وقضية سببية الولادة لكون العشرة نفاساً إنما هي فيما لو رأت دمًا مستنداً إلى هذه الولادة في أثناء العشرة، لا فيما لو انقطع دمها ورأت دمًا آخر لولادة أخرى في أثناء العشرة، فإنه ليس إلا كما لو رأت دم الحيض ثلاثة أيام وانقطع أياماً ثم ولدت ونفست قبل أن يتم لها عشرة أيام من يوم حيضها. وقد عرفت فيما سبق أنه لا دليل على احتساب الدم الثاني من الحيضة الأولى حتى يلزمه كون النقاء المتخلل حيضاً، فكما أن الولادة سبب لكون الدم إلى عشرة أيام نفاساً، كذلك سبق الحيض سبب لحيضته مرأته قبل مصي العشرة، وقد عرفت أنه لا يقتضي ذلك كون مرأته بالولادة من الحيضة السابقة حتى يستلزم كون النقاء المتخلل حياضاً، فكذا سببية الولادة لكون الدم المرتب في العشرة نفاساً لا تقتضي كون مرأته عقيب الولادة الثانية - مع كونه مضافاً إليها عرفاً - من النفاس الأول حتى

يستلزم نفاسية النقاء المتخلل .

نعم ، لو استمر بها الدم الأول إلى أن ولدت الثاني ، فلا يبعد استداد نفاسيته في الأيام المشتركة إليهما ، فيتداخلان من حيث الأثر ، لكنه لا يترتب عليه أثر عملي .

والحاصل : أن الحكم بكون النقاء نفاساً أوحياً يحتاج إلى دليل تعبدى ينزل أوقات عدم الدم منزلة وجوده ، وما يدل على ذلك بالسبب إلى النقاء المتخلل بين حيصة واحدة أو نفاس واحد لا يعم مثل القرض ، فالأظهر أن النقاء الحاصل قبل الدم المرنى عند الولادة الثانية طهر ، كما أن الأظهر كون النقاء الحاصل بين حيض الحامل ونفاسها أيضاً كذلك ولو لم يكن بمقدار أقل الظهر ، كما تقدم تحقيقه مفصلاً ، والله العالم .

(ولو ولدت) ولم تر دماً ثم رأيت في اليوم (العاشر) أو قبله (كان ذلك نفاساً) ذون ما قبله من النقاء ، فإنه ليس بنفاس ، كما عرفت في صدر المبحث .

وأما كون ذلك نفاساً فربما يستدل عليه : بصدق العباس عرفاً ؛ لعدم اعتبار الاتصال بالولادة في صدق كون الدم دم الولادة ، لكنه ربما يتأمل في الصدق العرفي خصوصاً مع عدم العلم بكونه هو الدم المعروف المحتسب ، إلا أن الظاهر عدم الخلاف فيه ، كما يظهر من عبارة الشهيد المتقدمة<sup>(١)</sup> ، بل في المدارك : أن هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب ، لكنه مع ذلك ناقش فيه ، وقال : وهو محل إشكال ؛ لعدم

(١) في ص ٣٨٨

العلم باستناد هذا الدم إلى الولادة، وعدم ثبوت الإضافة إليها عرفاً<sup>(١)</sup> .  
 تنهى .

أقول : بعد الاعتراف بذلك لا ينبغي الاستشكال فيه ، فإن جزمهم بذلك لو لم يكن كاشعاً عن الصدق العرفي ولا عن موافقة المعصوم فلا أقل من تأييده لما يستشعر من جملة من الأخبار - كالخبرين الآتيين وغيرهما - من أن موضوع الحكم هو الدم الطبيعي الذي تغذفه المرأة في أيام معينة بعد الولادة من غير فرق بين اتصال الدم بأيام الولادة واستمراره وبين انفصاله عنها أو انقطاع بعضه عن بعض بتخلل النقاء ، ولو بني على الاعتناء بمثل هذه الخدشات وأغمض عن كلام الأصحاب واجمعهم بالمرّة ، لأشك الأمر في كثير من الفروع المسلّمة التي لا ينبغي الارتياح فيها ، بل لعلّ هذا هو العمدة في إثبات جميع الفروع الآتية وإن كان ربما يستدلّ لها بسائر الأدلة لكنّ العمدة فيها إطباق الأصحاب ، فإنّه يورث الجزم بالحكم والوثوق بدلالة الأدلة ، بل لولا إطباقهم ، لأشك الأمر في اعتبار كون مبدأ العشرة من حين الولادة لا من حين رؤية الدم .

نعم ، ربما يستدلّ له : برواية مالك بن أعين في النفساء يغشاها زوجها وهي في نفاسها من الدم ، قال : «إذا مضت منذ يوم وضعت أيام عدّة حيضها واستظهرت بيوم فلا بأس أن يغشاها زوجها»<sup>(٢)</sup> .

وقول السيّد<sup>(٣)</sup> - في الروايات المتقدمة<sup>(٤)</sup> - لأسماء بنت عميس -

(١) مدارك الأحكام ٢ : ٥٠

(٢) التهذيب ١ - ١٧٦ - ٥٠٥/١٧٧ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب النفساء ، الحديث ١

(٣) في ص ٣٨١ .



بعد سؤالها عن الغسل :- «متذكم ولدت؟» .

ولا يبعد دعوى انصرافهما إلى ما إذا رأت الدم من يوم الولادة بحكم العلة، إلا أنه بعد كون الحكم من المسلّمات لا يسمع مثل هذه الدعاوى .

وكيف كان فالأظهر - كما هو مقتضى إطلاق المتن وغيره - كون مآرأته في العاشر أو قبله نفاساً مطلقاً من دون فرق بين ذات العادة وغيره سواء انقطع على العاشر أم جاوزه .

فما في المدارك وغيره تبعاً للمحكّي عن الذكرى<sup>(١)</sup> - من أن هذا الحكم منته بناءً على ما اختاره في المعتبر من الحيض بال عشرة مطلقاً، وأمّا على ما اخترناه من رجوع ذات العادة إلى عاداتها عند مجاوزة العشرة فينبغي تقييده في ذات العادة بما إذا كانت عاداتها عشرة أو دونها وانقطع على العاشر، وأمّا لو كانت عاداتها دون العشرة ورأت الدم في العاشر وجاوزه فلا يتجه الحكم بالنفاسية حينئذٍ؛ للأمر بالرجوع إلى العادة مع التجاوز والفرض عدم الدم فيها<sup>(٢)</sup> . انتهى - ضعيف في الغاية، ضرورة أن أمر المعتادة في الحيض والنفاس بالرجوع إلى عدد أيامها وترك الصلاة في ذلك لعدد إنما هو فيما لو رأت الدم بعدد أيامها وحاوزها وتجاوز العشرة وأمكن أن يكون ذلك العدد حيضاً أو نفاساً، وأمّا في غير مثل ذلك فلا يعقل أمرها بالرجوع إلى أيامها، كما أن ذات العادة الوقتية لو لم تر دمًا في وقتها ورأت بعدها ما يمكن أن يكون حيضاً لا يعقل أن يكون تكليفها

(١) . لحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٣ . ٣٩٥ ، وانظر : الذكرى ١ ٢٦٣

(٢) . مدارك الأحكام ٢ . ٥٠ ، جواهر الكلام ٣ - ٣٩٥ ، وانظر المعتبر ١ ٢٥٦

الرجوع إلى عاداتها، بل تعمل في هذا الدم على ما تقتضيه القواعد .  
ففي ما نحن فيه يجب عليها الرجوع إلى عدد أيامها لو استمر بها  
الدم وأمكن أن يعمها تلك الأدلة، كما لو كانت عاداتها خمسة ورأت لدم  
في ثالث الولادة - مثلاً - فاستمر بها إل أن تجاوز العاشر، فيجب عليها أن  
تتفّس خمسة أيام من أول ما رأت الدم لا من أول الولادة المفروض  
طهارتها فيه، وأما لو لم تر الدم إلا في الثامن - مثلاً - فتجاوز العاشر،  
فلا يعمها الأدلة الأمرة بالرجوع إلى عاداتها؛ لتعذره، فتعمل فيه على ما  
تقتضيه القواعد .

ودعوى أنه يجب عليها احتساب عددها من أول الولادة ولو لم تر  
فيه دمًا كما هو مقتضى مدّعاهم مع ما فيها من المنع بعدم دليل يعتد به غير  
مجدية في مثل الفرص، أعني فيما لو كان رؤيتها للدم بعد مضيّ أيامها  
متجاوزاً لعشرة؛ إذ ليس حالها على هذا التقدير إلا كذات العادة الوقتية،  
لشي تأخرت رؤيتها للدم عن وقتها، وقد أشرنا أن حكمها حيث لا  
العمل بما تقتضيه القواعد في خصوص هذا الدم، كما تقدّم في محله .

وملخص الكلام: أن الاستعداد من مجموع الأدلة ليس إلا أنه يجب  
على ذات العادة من النساء إذا تجاوز دمها العاشر أن تتفّس بعدد أيامها  
من أول ما رأت الدم بشرط الإمكان، سواء اتّصلت الرؤية بالولادة أم  
انفصلت عنها، فإذا تعذر ذلك بمقتضى ما دلّ على أن مبدأ العشرة يُتم  
التي يمكن أن يكون الدم فيها نفاساً من حين الولادة، لا يمنع أن يعمها  
هذه الأدلة الأمرة بترك الصلاة عدد أيامها؛ إذ المفروض دلالة لدليل على  
أن بعض هذه الأيام ليس بنفاس، فالمتعين في مثل الفرض هو الرجوع

إلى ما تقتضيه القواعد من الحكم بكون ماراته في العشرة نفاساً، وفيما بعدها استحاضة؛ لقاعدة الإمكان.

ولا فرق في جريان القاعدة بين الحيض والنفاس؛ لكون النفاس أيضاً - كالحيض - هو الدم الطبيعي الذي تعتاده النساء بمقتضى طبيعتها، بل قد عرفت تصريحهم بكونه بعينه دم الحيض، فتجري القاعدة فيه، كما يظهر وجهه مما سبق، بل يظهر من بعضهم عدم الخلاف في أن ما أمكن أن يكون نفاساً فهو نفاس، والله العالم.

(ولو رأت) دمًا (عقيب الولادة ثم طهرت ثم رأت) في (العاشر أو قبله، كان الدمان وما بينهما نفاساً) مع عدم تجاوز الدم للعشرة بل ومعه إذا كانت غير ذات عادة، بل وإذا كانت كذلك مع كون عاداتها عشرة، وأمّا إذا كانت عاداتها أقل من عشرة ورأت في العاشر ثم تجاوزها، فالأول خاصة نفاس، والنقاء طهر، والدم الثاني استحاضة؛ إذ لو حكمنا بكون ماراته في العاشر نفاساً، للزم أن يكون نفاس ذات العادة عند تجاوز دمها العشرة أزيد من أيام حيضها، وهو خلاف ما يستمد من الأخبار المتقدمة.

ودعوى عدم شمول الأخبار المتقدمة لمثل الفرض كما في الفرض المتقدم، مدفوعة: بأن عدم شمولها لها في المرحس إنما هو على تقدير أن لا تكون أيام نفائها نفاساً، وأمّا على تقدير كونه بحكم ما لو رأت الدم فيها - كما هو من لوازم نفاسية الدم الثاني - فلا مانع من أن يعمها الأخبار الدالة على أنها لا تقعد أزيد من عاداتها، كما أنه لا مانع من أن تعم تلك الأخبار ذات العادة التي تخلل النقاء في الجملة بين أيام عاداتها.

وإن شئت قلت : إن كون الدم الثاني نفاساً ممتنع شرعاً ؛ لأنه يلزم من وجوده عدمه حيث إن نفاسيته سبب لاندراج المرأة في موضوع الأخبار الدالة على أنها لا تقعد أزيد من أيامها ، وأن ماتراه بعد أيامها استحاضة ، فليتأمل .

هذا ، مع أن عمدة المستند في المقام ما يفهم من الأخبار ولو بضميمة بعضها إلى بعض واعتصادها بفهم الأصحاب وفتاويهم (وهو<sup>(١)</sup> مشاركة الحائض والفساء في الأحكام التي منها تبعية النقاء المتخلل بين أبعاض الدم لطرفيه وعدم كونه طهراً ، مضافاً إلى إجماعهم على المشاركة ، كما عن جماعة دعواه على وجه يدل صريح كلامهم على إرادة عموم المشاركة بحيث يعمّ المقام ، كما يشهد بذلك أنهم أرسلوا كون النفاس حيضاً محتسباً إرسال المسلمات ، وقضية ذلك كله ليس إلا كون النفاس كالحيض ، وقد عرفت في محله أنه لو رأت الحائض في عاداتها ما يمكن أن يكون حيضاً ورأت الدم فيما بعدها مجاوزاً للعشرة ، فالأول حيض ، والثاني استحاضة مطلقاً ، فكذا فيما نحن فيه قضية لقاعدة المشاركة .

وكيف كان فالظاهر عدم الخلاف في كون النقاء المتخلل بين أبعاض دم النفاس بحكم النقاء المتخلل بين دم الحيض .

فما عن صاحب الحقائق<sup>(٢)</sup> من الاستشكال في نفاسية النقاء

(١) ورد بدل ما بين المعقوفين في النسخ الحطية والحجرية : إنما هي . وما أثبتناه يقتضيه سياق العبارة .

(٢) الحاكي عنه هو صاحب الجواهر فيها ٣ ٢٩٧ ، وانظر : الحقائق الناضرة ٣ ٣٢٥

المتخلّل على الظاهر مبنيّ على ما تخيّل في الحيض ، وقد عرفتّه مع ما فيه .

(و) قد ظهر لك ممّا تقدّم من عدم الخلاف في مشاركة الحائض والنفساء في الأحكام أنّه (يحرم على النفساء ما يحرم على الحائض ، وكذا) يندب ويكره ويباح للنساء (ما) يندب و(يكره) ويباح لها ممّا تقدّم تفصيله في محله .

(ولا يصحّ طلاقها) كما لا يصحّ طلاق الحائض ؛ لكونه من الأحكام التي يعمّها قاعدة المشاركة .

وربما يستدلّ للجميع : يكون النفاس حيضاً محتسباً فتعمّه أحكامه ، ولولا الإجماع على المشاركة ، لأمكن المناقشة فيه بدعوى انصراف أدلّتها إلى غيره ولو بالنسبة إلى بعضها ، لكنّه لا يلتفت إليها بعد ما عرفت ، كما لا يعتنى بالخذشة في أصل الدليل بعد ما سمعت .

وفي المدارك في شرح عبارة المتن قال : هذا - أي مشاركتهم في الأحكام - مذهب الأصحاب ، بل قال في المعتر : إنّ مذهب أهل العلم كافة ، ولعلّه حجة . وذكر جمع من الأصحاب أنّ النفساء كالْحائض في جميع الأحكام . واستثنى من ذلك أموراً :

الأوّل : الأقلّ إجماعاً .

الثاني : الأكثر ، فإنّ في أكثر النفاس خلافاً مشهوراً ، بخلاف الحيض .

الثالث : أنّ الحيض قد يدلّ على البلوغ ، بخلاف النفاس .

الرابع : انقضاء العدة بالحيض دون النفاس غالباً . ولو حملت من

زنا ورأت قرءين في زمان الحمل ، حسب النفاس قرء أحر ، وانقصت العدة به .

الخامس : أنه لا يشترط في النفاسين مضي أقل الظهر كما في التوأمين ، بخلاف الحيض .

السادس : أن النفاس لا ترجع إلى عاداتها هي النفاس ولا إلى عادة نسائها ، بخلاف الحائض<sup>(١)</sup> . انتهى .

وأنت حبير بأن الاستثناء منقطع ؛ لأن شيئاً منها لا ينافي عموم المشاركة في الحكم ، بل ولا كون النفاس حيضاً محتسباً ، فتأمّن جداً .

(و) كيف كان فلا ينبغي الارتياح في أن (غسلها كغسل الحائض) والجنب ، بل قد هرفت في مبحث الجنابة أن الأغسال وجبة كانت أم مسنونة بأسرها متحدة الكيفية شرطاً وشرطاً

نعم ، نفينا البعد عن أن يكون لغسل الميت خصوصيات مخصوصة به ، ولذا استشكلنا في استفادة اعتبار الترتيب في سائر الأغسال من الأخبار الواردة فيه ، والله العالم بحقائق أحكامه ، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين .

(١) ملارك الأحكام ٢ : ٥٠ - ٥١ ، وانظر : المحتبر ١ : ٢٥٧ .



## فهرس الموضوعات

	الفصل الثاني: في الحيض
٥	تحديد دم الحيض
٢٨	أقل الحيض وأكثره وأقل الطهر
٢٩	هل يشترط التوالي في الثلاثة أيام؟
٥٥	في أن ما تراه المرأة بعد يأسها لا يكون حيضاً
٥٥	فيما به يتحقق اليأس
٦٤	في أن كل دم تراه المرأة دون الثلاثة فليس بحيض
٦٤	في أن ما تراه المرأة من الدم من الثلاثة إلى العشرة ممّا يمكن أن يكون حيضاً
٧٥	فهو حيض
	فيما به تصبر المرأة ذات عادة
	مسائل خمس
٨١	١ - ذات العادة تترك الصلاة والصوم برؤية الدم
٨٢	في أن المبتدئة تحتاط للمباداة حتى تمضي ثلاثة أيام



٢ - فيما لو رأت المرأة الدم ثلاثة أيام ثم انقطع ورأت قبل العاشر، كان الكل حيضاً ٨٣  
فيما لو تأخر بمقدار عشرة أيام من يوم ظهرت ثم رأت الدم، كان الأول حيضاً  
منفرداً، والثاني يمكن أن يكون حيضاً ٨٥

٣ - فيما إذا انقطع الدم لدون عشرة أيام، فعليها الاستبراء بالقطعة والاحتبار ٨٨  
فيما لو خرجت القطعة متطعخة، صرت المستدنة حتى تنقي أو تمضي لها عشرة  
أيام ٩٢

فيما يتعلق بمدات العادة عدداً من الاستظهار والاحتياط بترك العبادة ٩٣  
فيما لو استمر الدم إلى العاشر وانقطع الدم فيه، قضت ما فعلته من صوم، وإن  
تجاوز الدم العاشر، كان ما أتت به مجزئاً ١١١

٤ - فيما إذا ظهرت الحائض، جاز لزوجها وطؤها قبل المصلى ١١٣  
٥ - فيما إذا دخل وقت الصلاة فعاضت وقد مضى من الوقت مقدار أداء الصلاة  
وفعل الطهارة، وجب عليها قضاء الصلاة ١٢٠

فيما إذا حاضت المرأة بعد دخول وقت الصلاة قبل مضي مقدار أداء الصلاة  
وفعل الطهارة، لم يجب عليها قضاؤها ١٢٢  
فيما إذا ظهرت الحائض قبل آخر الوقت بمقدار تمكنت من الاعتسال وأداء  
الصلاة أو ركعة منها، وجب عليها ذلك ١٢٦

### فيما يتعلق بالحيض

١ - حرمة الصلاة والطواف على الحائض ١٣٠  
حرمة مس كتابة القرآن ١٣٢  
كراهة حمل المصحف ولمس هامشه ١٣٢

في أنه لو تطهرت الحائض عن الحدث الأصغر أو عن حدث الحيض، لم يرتفع  
حدثها ١٣٢

فيما لو تطهرت الحائض عن الحدث الأكبر غير الحيض فهل يرتفع ذلك الحدث  
منها؟ ١٣٣

٢ - عدم صحة الصوم حال الحيض ١٣٤

- ١٣٣ ٣ - عدم جور لعلوس بل مطلق اللبث في المسجد ووضع شيء فيه للمحائض
- ١٣٣ جوار أخذ المحائض شيئاً من المسجد ومرورها فيه
- ١٣٤ كراهة الاجتياز في المسجد للمحائض
- ١٣٤ حرمة دخول المحائض في المسجد الحرام والمسجد النبوي
- ١٣٥ ٤ - عدم حرر قراءة شيء من العرائم وكراهة ما عدا ذلك للمحائض
- ١٣٧ عدم حرمة السجدة للمحائض فيما لو تلت آية السجدة أو اسمعت
- ١٣٩ ٥ - حرمة وطن المحائض في القبل على زوجها أو سيدها
- في عدم الفرق في حرمة وطن المحائض بين ما إذا ثبت الحيضة بالعلم أو بقاعدة الإمكان ونحوها
- ١٤٠ جوار لاستمتاع بالمحائض فيما عدا القبل
- ١٤٤ وجوب لكفارة على الزوج بالوطن في القبل حال الحيض
- ١٤٩ فيما قيل بعدم وجوب الكفارة على الواطن
- ١٥٤ في أنه هل يحتصر الحكم بوجوب الكفارة أو استحبابها بوطن امرأته أو أمته أم يعم الأجنبية؟
- ١٥٤ في عدم الفرق في ذلك الحكم بين الروضة الدائمة والمقطعة والخرة والأمة
- ١٥٥ في أنه هل يحتصر ذلك الحكم بالعماد المالم بالحكم وموضوعه أم يعم مطلقاً
- أو بالنسبة إلى جاهل الحكم دون موضوعه؟
- ١٥٥ في مقدار لكفارة في أول الحيض وفي وسطه وفي آخره
- ١٥٦ في أنه هل يتعين التصديق بعين الدينار؟
- ١٥٧ في مصرف كفارة الوطن حال الحيض
- ١٥٨ في أن كل حيض له أول ووسط وآخر
- ١٥٨ حكم الكفارة فيما لو تكرّر الوطن
- ١٦٤ ٦ - عدم صحة طلاق المحائض إذا كانت مدخولاً بها وروحها حاضر معها
- ٧ - وجوب العسل على المحائض - فما إذا ظهرت - للعائيات الواجه المشروطة

- ١٦٤ بالطهور
- ١٦٦ كيفية غسل الحيض
- ١٦٧ هل يلزم الوضوء مع غسل الحيض قبله أو بعده؟
- ١٧٧ وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة
- فيما لو وجب على الحائض - بنذر أو شبهه - صوم أو صلاة في زمان معين
- ١٧٩ فصادف الحيض
- ٨ - استحباب الوضوء للحائض في وقت كل صلاة والجلوس في مصلاتها بمقدار
- ١٨١ زمان صلاتها ذاكراً لله تعالى
- هل يستحب الوضوء لكل صلاة وعدم كفاية وضوء واحد للجلوس مقدار
- صلاتين؟

- ١٨٤ استحباب الوضوء للحائض عند إداة الأكل
- ١٨٥ كراهة الخضاب للحائض
- ١٨٥



### المفصل الثالث : في الاستحاضة

- ١٨٧ تعريف الاستحاضة لغة
- أقسام الاستحاضة
- تعريف دم الاستحاضة
- ١٨٨ في أنه ليس للاستحاضة حقيقة شرعية
- ١٨٨ في أن كل دم تراه المرأة أقل من ثلاثة ولم يكن دم فرح ولا جرح فهو استحاضة
- هل يعتبر في الحكم بكون الدم استحاضة العلم بعدم كونه من فرح أو جرح أم
- ١٩٦ يكفي عدم العلم بكونه من سائر الدماء أم يفضل؟
- في أن كل دم يزيد عن العادة ويتجاوز العشرة أو يزيد عن أيام النفاس أو يكون
- مع الحمل فهو استحاضة
- ١٩٨ هل تحيض الحامل برؤية الدم في أيام عاداتها وإن احتملت انقطاعه قبل مضي
- الثلاثة؟
- ٢٠٧

في أنه لا فرق في الحكم بالاستحاضة بين ما لو رأت المرأة الدم وهي في سن

٢٠٨ مَنْ تحيض أو رأته وهي في سنٍّ مَنْ لا تحيض

### أقسام الحائض

- ٢٠٩ رجوع المبتدئة إلى أوصاف الدم
- ٢٢٣ في اشتراط أن لا يكون واجد الصفة أقل من الثلاثة ولا يزيد من العشرة
- ٢٢٥ فيما لو كان الدم الأسود أقل من الثلاثة أو أكثر من العشرة
- ٢٢٨ فيما لو رأت أسودين لم يفصل بينهما عشرة أيام
- ٢٣٢ في التميز بالأوصاف غير المنصوصة
- ٢٣٦ في أن فاقدة التميز ترجع إلى عادة نساها
- ٢٤١ في الرجوع إلى عادة ذوات أسنانها
- ٢٤٣ حكم فاقدة التمييز وتعذر العلم بعادة نساها
- ٢٥٧ حكم ذات العادة
- ٢٦٠ فيما لو رأت ذات العادة العددية والوقتية ذلك العدد متقدماً أو متأخراً
- ٢٦١ فيما لو رأت دماً قبل العادة وفيها
- ٢٦٢ حكم المضطربة
- ٢٦٨ فيمن ذكرت العدد ونسيت الوقت
- ٢٧٥ فيمن ذكرت الوقت ونسيت العدد
- ٢٨٠ فيمن نسيت الوقت والعدد

### أحكام الاستحاضة

- ٢٨٣ حكم الاستحاضة القليلة
- ٢٩٣ عدم جواز الجمع بين الصلاتين بوضوء واحد
- ٢٩٦ حكم الاستحاضة المتوسطة
- ٣١١ حكم الاستحاضة الكثيرة

٣٢٣	فيما لو حصل للمستحاضة فترة تسع الطهارة والصلاة
٣٢٥	في فورية الصلاة عقيب الوضوء والغسل
٣٢٦	في وجوب الاستخبار
٣٢٨	في وجوب الاستظهار في منع خروج الدم بحسب الإمكان
٣٣٠	في جواز الإتيان بسائر الغايات المشروطة بالطهور
٣٤٠	في جواز وطئ المستحاضة، وعدمه
٣٤٩	حكم صوم المستحاضة

#### الفصل الرابع : في النفاس

٣٥٧	تعريف النفاس لغة
٣٥٧	في أنه ليس لتقليل النفاس حد
٣٥٨	فيما لو ولدت ولم تر دمًا
٣٥٩	فيما لو رأت المحامل دمًا قبل الولادة
٣٦٦	في أنه لا فرق في الحكم بكون الدم نفاساً بين ما تراه بعد الولادة أو معها
٣٧٠	في أن أكثر النفاس عشرة أيام وحكم ما إذا تجاوز دمها العشرة
٣٩٧	في أيام نفاس من ولدت اثنين
٤٠٠	هل يلحق بالتوأمين الولد الواحد إذا وضعت قطعة قطعة؟
٤٠٢	فيما لو رأت الدم في اليوم العاشر أو قبله
٤٠٦	فيمن رأت دمًا عقيب الولادة ثم ظهرت ثم رأت في العاشر أو قبله
٤٠٨	في أنه يحرم على النساء ما يحرم على الحائض
٤٠٩	في أن غسل النساء كغسل الحائض
٤١١	قهرس الموضوعات



